



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء التاسع والعشرون

طلاق - عديّات

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن  
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا  
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ۝ ﴾

(سورة التوبة آية - ١٢٥)

بِسْمِ اللَّهِ بِرَدِّ الْخَيْرِ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ لِي الدِّينِ ۝

(تفسيره الجليلي ومسلم)

# الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

مطابع دار المصنوعة للطباعة والنشر والتوزيع ج. م. ع

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

---

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

والمراد بالكتاب هنا : الكتاب الصحيح  
خاصة، ولو كان فاسدا لم يصح فيه  
الطلاق، ولكن يكون متاونة لو فسدا .  
والأصل في الطلاق أنه ملك الزوج  
وحدده، وقد يقوم به غيره بإذنه، كما في  
الوكالة والتمريض، أو بدون إذنه،  
كالقاضي في بعض الأحيان، فإن الشريعة  
في تعريف الطلاق نقلا عن الشهيد :  
تصرف مملوك لزوج بحدسه بلا جبر، لينقطع  
الكتاب<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

الفسخ :

٢- الفسخ في اللغة : النقص والإزالة<sup>(٢)</sup>.  
وليس الاصطلاح : حل رابطة العقد<sup>(٣)</sup>،  
وبه يهدم أثر العقد وأحكامه التي نشأت  
عنه .

ويعد اضطراب الطلاق، إلا أنه يخالفه في أن  
الفسخ ينقض للعقد المسمى عليه، لا آثاره، أما  
الطلاق فلا ينقض العقد، ولكن ينسئ آثاره  
فقط .

## طَلَاَق

التعريف :

١- الطلاق في اللغة : نَقَلَ وَفَعَلَ نَفَيْدًا، وهو  
اسم مصدره التَطْلِيْقُ، ويستعمل منه  
المصدر وأصله : طَلَّقْتُ الْمَرْأَةَ تَطْلِقُ مِثْلَ  
طَالِقٌ بِدُونِ هَاءٍ، وروى ياقوت (طالقة) إذا  
بانت من زوجها، وبرادله الإطلاق، يقال :  
طَلَّقْتُ وَطَلَّقْتُ بِمَعْنَى سَرَّحْتُ، وقيل :  
الطلاق ثمة إذا طلقت، والإطلاق لغريها  
إذا سرح، يقال : طَلَّقْتُ الْمَرْأَةَ، وأصل  
الأسير، وقد أخذ منه الفقهاء هذا الفرق،  
فقالوا : ينقطع الطلاق بكون صريحا، وينقطع  
الإطلاق بكون كتابيا .

وحسب طالق طَلَّقَ، وطالقة تجمع عن  
طوَلَقَ، وإذا أكثر الزوج للطلاق كان مطلقا  
ومطلقا، ويطلق<sup>(٤)</sup>.

والطلاق في عرف الفقهاء هو : رفع قيد  
التكاثف في الثمان أو المائتين فقط مخصوص أو ما  
يقوم مقامه<sup>(٥)</sup>.

(١) من صحيح ٢٢٩/٢ .

(٢) المراجع ليس وهو الصحيح . - حلي . - والعرب

(٣) لأن له سلطة في سبب في حلقه عليه الحقوقي

سبب ٢٢٩

(٤) الفسخ اسم، وهو الصحيح، والقرب، والمطهر،  
والله اعلم ٢٢٩/٢

(٥) الشارح ١٢٦/٢ - ١٢٦/٣، وهو مثل الكتاب .

٢٢٩/٢، والمطهر ٢٢٩/٢، ومن صحيح ٢٢٩/٢

المشاركة :

٣ - المشاركة في اللغة : الرجل والمشاركة مطلقاً، ثم استعملت للإسقاط في المعنى، يقال : ترك حقه إذا أسقطه<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح : ترك الرجل المرأة انعقوده عليها بمقد فاسد قبل الدخول أو بعده، والترك بعد الدخول لا يكون إلا بالقول عند أكثر الفقهاء. كقوله خا : حلت سبيلك، لو تركتك، وكذلك قبل الدخول في الأصح.

والمشاركة توافق الطلاق من وجه وتختلف من وجه، موافقه في حق إنهاء أثر النكاح، وفي أنها حق للرجل وحده، وتختلف في أنها لا تحب عليه واحدة، وأنها تخص بال عقد الفاسد، وطوطة يشبهه، أما الطلاق فمحصور بالعقد الصحيح<sup>(٢)</sup>.

الخلع :

٤ - الخلع في اللغة : التسريح، وتطلقت المرأة زوجها مخالعة واحتلت منه إذا اقتدت منه وطلفتها على الغديّة، والمصنوع الخلع، والخلع اسم<sup>(٣)</sup>.

وهو في الاصطلاح : إزالة ملك النكاح

بلفظ الخلع، أو ما في معناه مقابل عرض تفرغ به الزوجة أو غيرها لنكوح<sup>(٤)</sup>.

وقد ذهب النحاة في المعنى به، والمساكنة، والشائعية في الجديد، والحنابلة في رواية : إلى أن الخلع طلاق، وذهب الشافعي من القديم، والحنابلة في أشهر ما يروى عن أحمد إلى أنه فسخ<sup>(٥)</sup>.

التضييق :

٥ - التضييق في اللغة : مصدر فرق، وفعله التلاقي فرق، يقال : فرقت بين الحق والباطل، أي فصلت بينهما، وهو في المعنى بالتخفيف، يقال : فرقت بين الكلامين، وبالتشديد في الأفعال، يقال : فرقت بين المبدين، فله لين الأعرابي والخطابي، وقال غيرهما : هما بمعنى واحد، والتشديد للمباينة<sup>(٦)</sup>.

والتضييق في اصطلاح الفقهاء : إنهاء العلاقة الزوجية بين الزوجين بحكم القاضي

(١) البحر المحظوظ ١/٦٦٢، ورواه الطحاوي ١/٢٢٢، ربيع الحلي ١/٦٨٠، ربيع المحتاج ١/٦٦٢، والناصري على شرح الكيم ٢/٢٢٢.

(٢) خلع الطهري ١/١٥٢، والشمس ١/٢٥١، ورواه المسند ١/٢٥١، وليس مع شرح الكبير ١/٨٨٠.

(٣) ١٢٩، والإقناع ١/٢٥١، وصلى المحتاج ١/٢٦٨، ورواه حنايون ١/٢٧٥.

(٤) الخلع المبر، وخيار الصحاح، وفيه

(١) لصباح النور، وشرح الصحاح

(٢) ابن حازم من البحر المحظوظ ١/١٣١

(٣) لصباح النور، وشرح الصحاح، والبرهان

اللعان :

٧ - اللعن في اللغة: العذر والإبعاد من الخير، والسب، يقال: لعنه لعنا، ولعنه ملاعنة، ولعانا، وتلاعنا، إذا لعن بعضهم بعضاً<sup>(١)</sup>.

وفي اصطلاح الفقهاء: عرقه الكتمان من الهمم، بأنه اسم لما يجري بين الزوجين من الشهادات بالألفاظ المعروفة<sup>(٢)</sup>.

وقد سمي باللعان لما في قول الزوج في الأيمان: إن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، وذلك وفقاً لقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ أَنَّهُ تَمْسِكُ الْعُنْتَيْنِ وَالْخَالِصَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

والتحريم بعد اللعان بين المتلاعنين يكون على الشئذ، أما الطلاق فليس بالضرورة كذلك.

المظهر:

٨ - الظهار لون الرجل لامرأته: هانت على

بناء على طلب أحدهما لسبب، كاشتقاق والضرر وعدم الإنفاق... أو بدون طلب من أحد حفظاً لمحق الفسوق، كما إذا ابتدأ أحد الزوجين.

وما يقع بتفريق القاضي: طلاق بائن في أحوال، ونسخ في أحوال أخرى، وهو طلاق رجعي في بعض الأحوال<sup>(٤)</sup>.

الإبلاء :

٩ - الإبلاء في اللغة الحلف، من أتى على إبلاء، يجمع على الإبائ<sup>(٥)</sup>.

وفي الاصطلاح: حلف الزوج على ترك حرب زوجته مدة منصوصة<sup>(٦)</sup>.

وقد حدد القرآن الكريم ذلك بأربعة أشهر في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يَذُوقُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ فإذا انقضت الأشهر الأربعة بغير قرب منه لها طلقت منه بطلاقة بائنة عند الحنفية، واستحققت الطلاق منه عند المالكية والشافعية والحنابلة، حيث ترفع الزوجية للقاضي ليغيره بين القرب والفرق، فإن فربها انحلت الإبلاء، وإن رفض فرق القاضي بينهما بطلاقة<sup>(٧)</sup>.

(١) من جليس ٢٩٦/١، وقريش ٢٢٢/٢.

(٢) لمصالح الجبه، ومجال المصالح، بالجمع.

(٣) النساء ٢٤، من المصالح ٢٢٢/٢، بالبد الحجاز.

٢٢٢/٢ ط ٢٢٢/٢

(٤) الإبلاء ٢٢٢/٢ من جبه ترمذ.

(٥) من جليس ٢٩٦/١، وهو مصالح ٢٢٢/٢.

(١) مصالح الجبه، ومجال المصالح.

(٢) من المصالح ٢٢٢/٢.

(٣) الإبلاء ٢٢٢/٢ من جبه ترمذ.

٣ - قول الرسول - ﷺ : « وما أحل الله شيئا أبغض إليه من الطلاق »<sup>(١)</sup>.

٤ - حديث عمر أن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم راجعها<sup>(٢)</sup>.

٥ - حديث ابن عمر، أنه طلق زوجته في حيضها، فأمره النبي - ﷺ - بالرجوع إليها ثم طلاقها بعد طهرها، إن شاء<sup>(٣)</sup>.

٦ - إجماع المسلمين من زمن النبي - ﷺ - على مشروعيته. لكن الفقهاء اختلفوا في الحكم الأصلي للطلاق :

فذهب الجمهور إلى أن الأصل في الطلاق الإباحة، وقد يخرج عنها في أحوال.

وذهب آخرون إلى أن الأصل فيه الحظر، ويخرج عن الحظر في أحوال. وعلى كل فالفقهاء متفقون في النهاية على أنه تحرره الأحكام؛ فيكون عياضاً أو مندوباً أو واجباً.

(١) حديث: « وما أحل الله شيئا أبغض إليه من الطلاق ».

(٢) أخرجه أبو داود (٢٦١٧/٢) من حديث علقمة بن وقاد، ثم ذكره (٦٢٦/٢ - ٦٢٦) من حديث ابن عمر، موصولاً بلفظ مقول: « ورجع عمر راجعاً من طهرها فبأنه كمال التلخيص » (٢٠٥/٢).

(٣) حديث عمر أن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم راجعها... إلخ.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٦١٧/٢) وأحمد (١٩٧/١) وصححه التحكم زوائد الفقيه.

(٥) حديث ابن عمر أنه طلق زوجته في حيضها... إلخ. أخرجه البخاري في صحيحه (٢٤٠/٩) ومسلم (١١٩/٢).

كظهر أمي. وكان عند العرب ضرباً من الطلاق<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: تشبيه المسلم زوجته أو جزءاً شاملاً منها بمحرم عليه على التأبید<sup>(٢)</sup> كأمه وأخته، بخلاف زوجة الذبح، فإن حرمتها مؤقتة، ويسمى الظهار بذلك لما غلب على المقالين من التشبيه بظهر المحرم، كقوله لزوجته: « أنت علي كظهر أمي » وإن كان الظهار ليس مخصوصاً بالتشبيه بظهر.

ولا نفرق بين الزوجين في الظهار، ولكن يحرم به الخطء ودواعيه حتى يكثر المقارن، فإن كفر حلت له زوجته بانفسد الأول.

### الحكم التكليفي للطلاق:

٩ - اتفق الفقهاء على أصل مشروعية الطلاق، واستدلوا على ذلك بأدلة منها :

١ - قوله تعالى: « الطلاق مَرْتَانٍ فَإِنْ رَاجَعَهَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَا مَعْصِيَةَ لَهُ إِذَا طَلَّقَهَا »<sup>(٣)</sup>.

٢ - قوله تعالى: « وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ بَعْدِ تِهْنٍ »<sup>(٤)</sup>.

(١) حمير، والضمام لمير، وقيل الضمام.

(٢) لا يفسد للفساد في جملته من عند ابن عمر (٢٦١٧/٢).

(٣) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة.

(٤) الآية ٢ من سورة الطلاق.



الطلاق البذمي، وصوف يأتي بياته.  
قال السردى: وأعظم أن الطلاق من  
حيث هو جائز، وقد تعزبه الأحكام الأربعة:  
من حرمة وكراهة، وجوب ونذبة<sup>(١)</sup>.

### حكمة تشريع الطلاق :

١٠ - لقد نبه الإسلام الرجال والنساء إلى  
حسن اختيار الشريك والشريكة في الزواج  
عند الخطبة، فقال النبي - ﷺ - «تخبروا  
نسطفكم وأنكحوا الأكفأ وتكفوا  
إلهم»<sup>(٢)</sup>. ولعل : «لا تزوجوا النساء  
نحسهن، لئسى حسنهن أن يبدىن، ولا  
تزوجوهن لأموالهن ظلمن أموالهن أن تظلمهن  
ولكن تزوجوهن عفى الدين، ولأمة غرماء  
سواء ذات دين، أفضل»<sup>(٣)</sup> وقال : «تكبح  
العمرلة لأربع : لمالها، ولحبها،  
ولجمالها، ولصنها» فانظر بفائدة الدين

كما يكون مكروهاً أو حراماً<sup>(٤)</sup>، وذلك  
بحسب الظروف والأحوال التي ترافقه،  
بحسب ما يلي :

١ - فيكون واجباً كالمولى إذا أبى الفضة  
إلى زوجته بعد التريض، على مذهب  
الجمهور، أما الحنفية : فيلزم برفق الفرقة  
بانتهاء المدة حكماً، وطلاق الحكمين في  
الاشتقاق إذا تاملر عليهما التوفيق بين  
الزوجين ورأيا الطلاق عند من يفرق  
بالتفريق لذلك.

٢ - ويكون مندوباً إليه إذا فرطت الزوجة  
في حقوق الله الواجبة عليها - مثل الصلاة  
ونحوها - وكذلك ينتمى الطلاق للزوج إذا  
طلبت زوجته ذلك للشفاق.

٣ - ويكون مباحاً عند الحاجة إليه لدفع  
سوء خلق المرأة وسوء عثرتها، لو لآه  
لا يحيا.

٤ - ويكون مكروهاً إذا لم يكن نعمة من  
داع إليه مما تقدم، وقيل : هو حرام في هذه  
الحال، لما فيه من الإصرار بالزوجة من غير  
داع وفيه .

٥ - ويكون حراماً وهو الطلاق في  
الحيض، أو في طهر جامعها فيه، وهو

(١) شعر البصر ٢/٢٧٩، ٢٨٩، والشعر الكبير ٢/٢٨٦،  
ومعنى المعاجم ٣/٣٠٢، والمفاتيح ٧/٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٢) صحيح : الحمد والتصديق والتكبر : لا أكفأ .  
المرحوم ابن ماجه (١٠٣٣/١٠١) من حديث عائشة، وأبو  
ابن جرير (١٠٢٩/١٠٢) والدارقطني (١٠٢٩/١٠٢) عطاء .  
ثم مره إلى أبي نعيم من حديث عمر، ثم قال : يعزى  
إليه الإسناد : لا أثر .

(٣) حديث : لا تزوجوا كساة طيبين .

أخرجه ابن ماجه (١٠٢٩/١٠٢) من حديث عمر، ثم مره  
عمره إلى أبي نعيم : لا يصح كذا في رويته في المبرور  
لحديث (١٠٢٩/١٠٢) .

(٤) الشعر المعجم ٢/٢٩٧ - ٢٩٨، والمفاتيح ٧/٢٩٦،  
ومعنى المعاجم ٣/٣٠٢ .

ذلك انصراف القلب وتغيره، فبذلك ينصح الزوجين ولإشادهما إلى الصبر والاحتمال، وبخاصة إذا كان التصبر من الزوجة، قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُمَا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَبَرًا كَثِيرًا﴾ (١).

إلا أن مثل هذا الصوفد لا ييسر للزوجين أو لا يستطمانه، فرسما كانت أسباب التفتاق فوق الاحتمال، أو كثرة في حالة تقصير لأشادهما على الصبر، وفي هذه الحال: إما أن يتمر المشرع بالإبقاء على الزوجية مع استمرار التفتاق الذي قد يتضاعف وينتج عنه فتنه، أو جريمة، أو تقصير في حقوق الله تعالى، أو على الأقل تصويت الحكمة التي من أجلها شرع الفكاك، وهي المراجعة والألفة والنسل الصالح، وإما أن يأذن بالطلاق والفراق، وهو ما اتجه إليه التشريع الإسلامي، وبذلك علم أن الطلاق قد ينحصر طريقا لإلغاء التفتاق والمخلاف بين الزوجين، فيستأنف الزوجان بعد حبانها معوجين أو مرتبطين بروابط زوجية أخرى، حيث يجد كل منهما من يأنفه ويحتمله، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا فَيُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سِتِّيهِ وَكَانَ

ترتبط بفكاهه (١) وقال للمعشوقين شعبة عندما خطب امرأة: «انظر إليها؛ فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» (٢).

وقال: «تزوجوا الزود الولود؛ فإنني مكافئ بكم الأسم» (٣)، وقال لأولياء النساء: «إذا جاءكم من تزفون دهنه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد» (٤).

إلا أن ذلك كله - على أهميته - قد لا يضمن استمرار السعادة والاستقرار بين الزوجين، فرسما قصّر أحد الزوجين في الأخذ بما تقدم، ورسما أخذ به، ولكن جد في حيلة الزوجين الهائنين ما يثير بينهما اللامل والتفتاق، كعرض أحدهما أو حمزه... ورسما كان ذلك بسبب عناصر خارجة عن الزوجين أصلا، كالاهل والجيران وما إلى ذلك، وربما كان سبب

(١) حديث: يتكبح المرأة أربع...

أصححه البخاري فتح الباري (١٣٢/٩) ومسلم

(٢٠٨٦/٢) من حديث أبي هريرة.

(٣) حديث: «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»

أخرجه تايبي (٣٨١/٣) وقال: حديث حسن.

(٤) حديث: «تزوجوا الزود الولود»...

أرواه لموتى في صحيح الترمذي (٢٩٨٨/١٥) من حديث

أبي هريرة، وقال: «رواه أحمد وأبو داود والبيهقي في الألفاظ ورواه

حسن»

(٥) حديث: «إذا جاءكم من تزفون دهنه...»

أخرجه الترمذي (٣٨١/٢) من حديث أبي حنيفة، طريق:

وقال: «حديث حسن غريب»

(٦) الآية ١٩ من سورة طه

طلب بها، علامتها الروح بد وجد ما برر  
ذلك، كاعصار الروح بالقدمه وعيه الروح  
بما في ذلك من أساليب حقه، الفقهاء بها  
بوسعهم بعضا، ذلك لا يكون  
بعضهم و به يتضاء الذمى، إلا  
بذمهم روح بالطلاق، بابها في هذه  
الحال تمسكه بحالها نص

فإذا لم يجرى الروح من التبرق، حار  
ذلك، وهو سم من غير حواجه إلى قصد،  
وكذلك عدوى، فإن به نصرة بين  
الروحين أو قام من الأسباب ما يدفعه  
سلك، حده به نحو الله تعالى، كما في رده  
حده أو وعين المسعفين أو لعلنا ناله  
تعالى، أو إسلام أحد الزوجه عن المحرمين  
ومناع الأخر عن الإسلام وغير ذلك

إلا أنه ذلك كله لا يسمى طلاقا سوى  
الأول الذي يكون بإرادة الروح الحده  
وعنده<sup>١</sup> والدليل على أن الطلاق حد  
حق للزوج خاصة قول النبي - ﷺ - وأبى  
الطلاق ثم أحد الناس،<sup>٢</sup>  
ثم إن الرجل المطلق لا سبب عن سب

الله وأبى منحيصا<sup>٣</sup>، وهذا فإن  
الذهاب بوجوب الطلاق في الحول، ويندبه  
في حوال أخرى، كما تقدم. على ما فيه  
من الضرر. وذلك بقصدنا بضرر الأحف  
على الضرر لأشده وقفا بفاعله، المتقوية  
بكلية وجماعهم، التبرير والفاضة  
بفقيهه القائله الضرر الأشد يزال بضرر  
الأحد<sup>٤</sup>، وبما سأل في ذلك بما ورد عن  
عصم بن راحه ثابت في خبر  
شماير ثبت سم - ﷺ - فقال له -  
رسول الله ثابت من فيس ما - ع - عنه  
في حسن ولا دين ولكني شرة الحكم في  
الإسلام، قال رسول الله ﷺ: مردير عديه  
حديته؟ قالت - ع - قال رسول الله  
ﷺ: أقبل الحديته وظلها نظيفة،<sup>٥</sup>

من له حق الطلاق

١١- الطلاق نوع من أنواع التبرق وهو  
مذهب للزوج وحده، ذلك أن الرجل يملك  
مصارفه وروح د وحده يدفعه إلى ذلك  
حمايه وإرادته حرة، كما يثبت الزوجه

١ - في حاشية ٢٤٢  
٢ - حاشية ١٨٧ في حاشية ١٨٧  
٣ - حاشية ١٨٧ في حاشية ١٨٧  
٤ - حاشية ١٨٧ في حاشية ١٨٧  
٥ - حاشية ١٨٧ في حاشية ١٨٧

١ - الآية ١٨٧ في حاشية ١٨٧  
٢ - الآية ١٨٧ في حاشية ١٨٧  
٣ - الآية ١٨٧ في حاشية ١٨٧  
٤ - حاشية ١٨٧ في حاشية ١٨٧  
٥ - حاشية ١٨٧ في حاشية ١٨٧

دخول أم لا، فهو كإن الرّواح مطلقاً أو  
قاسداً، فطهرها، ثم تطهر، لأن الطلاق اثر  
من أكثر الرّواح الصحيح خاصة (١٦)

وحل بعد نطق الطلاق من الكاح فمأخذ  
مباركة (١٧) والجواب - نعم، لكن لا يتنص به  
المفتي، لأن ليس طلاقاً، قال ابن عابد  
طلى المسكوكه فمأخذ ثلاثاً، به نزوعها فلا  
محفل، تكون الطلاق لا يتحقق من  
الفاصد، ولذا كان غير ملغى للفسد، بل  
مباركة (١٨)

ومن باب أولى أن الطلاق لا يقع بعد  
شرطه مطهره، لأنماذ الربيع أصلاً  
ودعب جمهور الفقهاء - الحنفية  
والمالكية والشافعية وهو المذهب عند  
الحنابلة إلى وقوع الطلاق عنى المعنوية  
من طلاق، يعني، حتى لو قال الرجل فرأته  
المتخول بها أنت طالق، ثم قال لها فرأته  
عذتها أنت طالق، ثانية، كانتا طليقتين،  
ما لم يرد تأكيد الأولى، لأن أراد تأكيد الأولى  
لم تقع الثانية، ما لم تكن فرائض الحال منع  
صحة إرادته التأكيد، ودبت لأن الطلاق  
الرجعي لا يهيئ المعلقة بين الزوجين من  
انقضاء المدة، بدلالة حوار رجوعه إليها في

الطلاق عند إقدامه عليه، ودبت لأسباب  
كثيرة منها،

١ - حفظ أسرار الأسرة  
٢ - حفظ كرامة الزوجة وسمعتها،  
٣ - العجز عن إثبات الكثير من تلك  
الأسباب، لأن عابث لأسباب الشقاق بين  
الزوجين تكون عديمه يصعب انتزاعها، فإذا  
كلمه بذلك تكون قد كلمته بما يصح عنه  
أو يحرجه، وهو ممنوع في الشرع  
الإسلامي، لقوله تعالى ﴿وَمَا جُمِلَ  
عَيْنُكُمْ فِي الْقَدِيمِ مِنْ حَرْجٍ﴾ (١٩)

٤ - تم إن في إقدام الزوج على الطلاق  
ويحمله الأعباء المالية المترتبة عليه، من  
مهر مؤجل، ونفقة وصته - عند من يعول  
بزوجها - وأجرة حضنة للأولاد القريبة  
كافية على قيام أسباب مشروعة تدعو  
لنطلاق

٥ - ولكون الطلاق مباح أصلاً عند  
الجمهور كما تقدم، وإباحة معلقة عن أي  
شرد لو ورد

### محفل الطلاق

١٢ - تنفي المذهب على أن محفل الطلاق  
الزوجة في روجيه صححة، حصل عنها

(١٦) ابن عابد ١٤٢/٤ - وشرح المعبر ٢/ ٣٢٠

(١٧) ابن عابد ١٤٢/٤

١٦ الآية ٢٨ من سورة الحج

انفسح حرمة مؤمنة، كنبهه ابن روجبه  
شبهة، فإن كان المحرمة غير مؤمنة كان  
محلًا للطلاق في أحكامه، وغير محل له في  
أحوال أخرى، ذكر ذلك ابن عديم فقال  
ومحل المكوحة - أي ولو معتدة هي حلال  
رجعي أو بائن غير ثلاث في حرة وتنتهي في  
أولها - أو عن نسخ بحرق الإمام أحمدهما عن  
الإسلام لو تزوجا أحدهما - بخلاف عدم  
انفسح حرمة مؤمنة كتسليم ابن ترويح،  
غير مؤمنة، كالنسخ بغير عتق، وبلوغ،  
وعدم كتابه، وتحصان بهر، وبسبب  
دفعها، وبها حرمة، فلا يقع الطلاق فيها  
كما حرره في الحر عن الفصح<sup>(١)</sup>

### ركن الطلاق

١٣ - ذكر سائر المصنفات الشرعية لأهل  
عند الحنفية المصنفات التي يحرر بها عنه  
بما جمهور الفقهاء، فإنهم يتيسرون في  
مصر، تونس، وبيضا، فيه ما يسمى  
الحبة أخرب التصرف  
والطلاق بالانقضاء من التصرفات الشرعية  
التي ينية، فركن الطلاق في مذهب الحنفية  
هو المصنف الذي يحرر بها عنه  
بعد المالكية طلاق أربعة أركان  
هو أهل، ولصدا، وحنن، ولطف.

العدة بالمعد الأول دور معدية،  
أما المطلقة ثلثا والنسخ روحها إذا  
علقها من عتقها، فقد حننوا عليها  
مذهب الجمهور إلى عدم وقوع الطلاق  
على البعدة من طلاق بائن سواء أكلت  
البينة صرعى أم كبرى، وكذلك بالنسخ  
وبإحدا، فقلت لعمري أن النسخ بالبيعة  
والنسخ

يرد إلى العتق إلى أن السادة بسنة  
صعري، إن عتقها زوجها من وجه دلالة حوار  
عندها من روحها بقصد جديد أثناء العدة،  
ولا يجوز زواجها من غيره قبل انقضاء  
العدة، وبهذا قلنا، محل الصدة الطلاق  
عندهم، وعلى هذا فلو طلق رجل زوجته  
المسحورة بها سكا مرة واحدة، ثم طلقها  
أخرى من عتقها كما ينبغي، عند ما لم  
يقصد نكاح الأولى، فإن قصد تأخير الأولى  
لم يقع النكاح كما تقدم في المصنف من  
طلاق رجعي

وبما جفوخ زوجها فلم ير محمية  
وأنزع الطلاق في عتقها إذا كان سب

(١) عن أبيه ٢٢٠ والدمج ٢٢٠  
الطرح ٢٢٠ والدمج ٢٢٠  
٢٢٠ بفتح الفاء  
٢٢٠ مدني ٢٢٠ مع ٢٢٠ ٢٢٠  
٢٢٠ شرح الكبير ٢٢٠

## الشروط الثاني - الملوغ

١٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم وقوع طلاق الصغير مميز<sup>١٦٦</sup>؛ غير مميز، مراعاة لمعير مراهل، أدق به منك أم لا، أحيى معد ذلك من الأولى أم لا، على سواء، ذلك لأن الطلاق صريح محض، فلا يملك الصغير ولا يملكه ربه<sup>(١)</sup>، ويقول النبي - ﷺ - ارفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن العبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل<sup>(٢)</sup>

وحالف الحنابلة في التصبي لدى عقل الطلاق، وقالوا: إن علقته وقع على أكثر الروايات عن أحمد، أما من لا يعقل موافقوا الجمهور في أنه لا يقع طلاقه، قال في المصنف - وأما الصغير الذي لا يعقل فلا خلاف في أنه لا طلاق له، ولما الذي يعقل الطلاق، ويعلم أن روجه من به ونخرج عليه، فأكثر الروايات عن أحمد أن طلاقه يقع، اختارها أبو بكر والحرمي وابن حبان وروى أبو طالب عن أحمد لا يجوز طلاقه حتى يحتلم، وهو قول

وحد الشافعية، أركان خمسة مطلق،

وسببه، ومحل، وولاية، ومصدق

ولاحظ في نسخة التي بعير بها عن الطلاق الكلام، وقد ينبو عنه الكتابه أو لإنشاء، ولا ينفذ الطلاق بعير ذلك، هو موى الطلاق دون نقد أو كتابة أو إشارة لم يكن مطلقاً، وكذلك إذا أمر روجه بحين شرها يقصد الطلاق، لا يكون مطلقاً بعب<sup>(٣)</sup>

## شروط الطلاق

١٤ - يشترط صحة التلاق لدى العهد، شروط موزعة على أطراف الطلاق الثلاثة، بعضها ينطبق بالتطيق، وبعضها بالمصنفة، وبعضها بالصيغة، وذلك على الوجه التالي

## الشروط المتعلقة بالمطلق

١٥ - يشترط في المطلق إجماع ثلاثة على روجه صحيح، شروط هي

اشترط الأول - أن يكون روجه

١٥ - والتزوج هو من بينه وبين المصنفه عقد رواج صحيح

أو عاشر ١٣ ١٣ - من ٣٦٥/٢ وحسن  
استخرج ١٧٤/٢

(١٦) الدخول ٢٣ ٢٣ - ومن استخرج ٢٦٩، وشرح

٣٩٥٠٢

(١٧) حذب جميع اللام من ليات

أخبره عنه ١٦٠ - ١٦٠ والظاهر ١٧٩/١ من

حدث عائشة وصحها ورواه أحمد

المخفي، والزهرى. وروى أبو الحارث  
عن أحمد، إذا عقل الطلاق جاز طلاق ما  
بين عشر إلى اثني عشر، وهذا يدل على  
أنه لا يقع لدون العشر، وهو اختيار أبي  
بكر، لأن العشر حد الضرر على الصلاة  
والصيام وصحة الوصية، فكذلك هذا، ومن  
سقط من السبب إذا أمضى الصلاة  
وصام ويحان جاز طلاقه، وقال عطاء: إذا  
بيع أن يصوب النساء، ومن الحسن إذا  
عقل وحفظ الصلاة وصام وصان، وقال  
إسحاق: إذا جاوز اثني عشرة<sup>(١)</sup>.

الشرط الثالث - العقل

١٧ - ذهب الفقهاء<sup>(٢)</sup> إلى عدم صحة  
طلاق المجنون<sup>(٣)</sup> والمعتوه<sup>(٤)</sup> لفقدان  
أهلية الأداء في الأول، ولخصائهم في

(١) المجنون المقتطع هو الذي يسيب قبا من صاحبه ثم يعود  
إليه، سواء كان ذلك بنظام أو لا.  
(٢) الخج حالة طهره مدونة تيب عنها القرى الرطبة في  
الإسلام فتدوا عالجها  
(٣) الإعياء هو غياب القوى العقلية في الإنسان فتدوا عالجها  
سبب أنه خلقت به، فهو كقولهم في مدني، وكما يجوز في  
كوبه انه (في حديث ٢٥٢٢)  
(٤) مبرم من قال له ليس عايد من الجهاد، وعقل من الجهر  
أنه من جاز يعرض للمجانب الذي بين الفكر والفتنة  
من يحصل بالامان (في حديث ٢١٣٢)  
(٥) القدوني هو من غلب الخلق في قوله ولعلنا المخرجة من  
صاحبه بسبب فضله لشراء (في حديث ٢٤٤٢)  
(٦) حديث: جمع العلم من ثلاثة .  
من قوله: هو ١٦  
(٧) حديث: بالطلاق لا يخلو في الإلتزام  
أمره أحد (٢٧٦/٢) والظاهر (١٩٨/٢) من حديث ٨

(١) لقن ٣١٢/٢ - ٣١٥ .  
(٢) الدوا المدلة ٢٢١/٢ و ٢٤٢ و ٢٣٦، وفي المحتاج  
٢٢٩/٢، والظاهر ٣١٢/٢، والشرح الكبير ٢٦٥/٢  
(٣) عوف في حديث المجنون فلا من النوح عقل قال في  
الشرح المجنون منحلل العقل منسوب من النوح المجنون  
والذي هو المذركا للقول، بأن لا يظهر ككوبه وتعمل  
الفتنة، إس مفسر . جبل عليه جلال في أهل  
المفسر، وأما خروج منج النسخ من الاعتدال بسبب  
عقل أو دابة، وهذا لا يبعد، وهذا الاعتدال عليه والحد  
الفتنة المفسرة إليه بحيث يشرح ويشرح من غير  
ما يطلع من (في حديث ٢٤٣/٢)  
(٤) عوف في حديث: المشو صبي هو العقل فهم  
الفتنة الكلام، فتدوا للذين لكن لا يشرح ولا يتم  
مدافع المجنون (في حديث ٢٤٣/٢)

الصحابه جعلوا يسكرون كالصاسي قس  
الحمد بالقد

كما استدلل لعدم وقوع طلاقه بأنه دالة  
العقل كالمجنون والبالغ. وبأنه لا فرق بين  
وال لعقل بمحضه أو غيرها، بدليل أن من  
كسر ساقه جاز به أن يمسى قاعد، وأن  
امراه أو ضربت بطي مصها فضت،  
سقطت عنها الصلاة<sup>(١)</sup>.

#### الشرط الرابع - الفصد والاختيار

١٩ - المرد به - هذا - فصد النطق الموجب  
لطلاق من غير إيجاب

وفد - نفس المصدا - على صحة طلاق  
الهارج، وهو من فصد النطق، ولم يرد به  
لا يرد عليه حجة لتمييزها، وذلك لحديث  
الشيخ - رحمته - الثلاث جدهن حد، وهن  
جده - النكاح والطلاق والرحمة<sup>(٢)</sup>، وأن  
الطلاق ذو حشر كبير باعتبار أن صفة  
المرة، وهي إنسان، والإنسان أكرم  
مخلوقات الله تعالى، فلا يسدى أن يجري

١٨ - وأما اسكران، فإن كان غير متمم  
سكرو، كما إذا سكر مصفواً أو مكرواً أو  
بفصد العلاج المضروبى إذا نهي بفول  
حيث مسلم ثقة، أو لم يفت أنه سكر، ثم  
يقع طلاقه بالافتقار، بفقار النطق سبه  
كشبهه دون تعدد، قد إذا غاب عنه أو  
احتلت بصفاته، ولا ربح طلاقه.

وإن كان متممياً بسكرو، كان شرب  
الحمرة طلاقاً بدون حاجة، ولحق طلاقه عند  
الجمهور رغم قبحه بغيره بالسكر، وذلك  
مقتضى أنه، وهو مذهب شيخ، وعطاء،  
وسجده، والحسن، وابن سيرين،  
والشمسي، والحمي، وغيرهم

وذكر الحسيلة عن حماد رواه  
أبو يوسف طلاقه كالجمهور، واختاره  
أبو بكر العماد والفاصي بالثانية - بعدم  
وقوع طلاقه، اختارها أبو بكر عبد العزيز،  
وهو قول عدد من ثمة، اختاره الفطحاري  
والكرخي، وفول عند الشافعية، وقد روى  
ذلك عن عثمان - رضي الله تعالى عنه - وهو  
مذهب حماد بن عيسى العنبري، والفاصم،  
وطائوس، وربيعة، وغيرهم

وهذا استدلل لمذهب الجمهور بأن

٢ - المختار ٢٢٩/٣ - ٢٢٩/٤ - حطب المسروق ٢٢٩/٢،  
مقتضى النكاح ٢٢٩/٢، نفس ١ - ١٩١ - ٢٢٥

٢ - حديث طلاق بغير حد  
أبو عبد الله (٢٨٩/٣) من حديث أبي هريرة، وكان  
في نسخة في حد - نسخة ١٩٢/٢ - من نسخة  
مسند أحمد مسند أحمد بن حنبل

٢ - طلاقه ومذهب أهلنا ومذهب الجمهور ومذهب  
صنف حد ١٩١



ولا يفسد حاله على الهازن، لأن الهازن  
ثبت وقوع طلاقه على خلاف التماس  
المحدثين الشرع المتقدم، وما كان كذلك  
فلا يفسد غيره عنه

ومما أحبه إلى أن طلاق المخطئ،  
وأصح قضاءه، ثبت سقوطه أم لا، ولا يصح  
فيه، وذلك لحظيرة محل الطلاق، وهو  
المرأة، ولأن في عدم إتمام طلاقه فتح باب  
الادعاء، بذلك غير حق للمحصن من وقوع  
الطلاق وهو خطئ، وتروية يجب سمعها

س - أنكره

٢٦ - الإكراه هل معناه، حل الزوج على  
الطلاق بأدائه مكرهه

وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم وقوع  
طلاق المكره إذ كان الإكراه شديداً،  
كأنفس، والأطفال، والمغرب المرح، وما إلى  
ذلك، وذلك لمحدث التمس<sup>(١)</sup> ولا خلاف  
ولا عنان في إجماعه<sup>(٢)</sup> والمحدث المتقدم  
والله وضع من أمسي الخطأ والنسيان وما  
استكروها عليه<sup>(٣)</sup> ولا بد من الإفادة

من كسر الهرب، ولأن الهارب قاصد بطلان  
الذي ربط السراخ به وبيع الطلاق، فمع  
الطلاق بوجوده مطلقاً

أما المخطئ، والمكره، والمغصب،  
والسبي، والمريض، فقد اختلف الفقهاء  
في صحة خلافهم على التصديق التالي

أ - المخطئ

٢٠ - المخطئ هنا من له يقصد البطلان  
بطلان أصلاً، وإتسا قصد لفظاً آخر،  
سبق لسانه إلى الطلاق من غير قصد، كمن  
يريد أن يزوج زوجته، يا حيلة، فإذا  
بفعل لها خطأ، بطلان وهو غير الهارب،  
لأن الهارب قاصد لبطلان الطلاق، إلا أنه غير  
قاصد للفرقة

وقد اختلف الفقهاء في حكم طلاق  
المخطئ

ذهب الجمهور<sup>(٤)</sup> إلى عدم وقوع  
طلاقه قضاءً، وبطلاناً، هذا إذا ثبت خصوه  
بشرائط الأحوال، وإذا لم يثبت خصوه ولو  
الطلاق قصداً، ولم يقع بطلاناً، ودلت  
لحديث التمس -  $\frac{1}{2}$  - والله وضع من  
أمسي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه<sup>(٥)</sup>

(١) الشرح المفصل ١٤١، ٣٣، المصنف (٢) ٢٨٧  
وشرح الكبير ١٤٦٦

(٢) حدث ابن ماجة عن أبي هريرة رضي الله عنه

١ - صححه - جامع ١٦٩٩، ١٦٩٩، ١٦٩٩، ١٦٩٩  
حدث ابن ماجة واللفظ آسن - صححه - جامع - المصنف  
١٦٩٩، ١٦٩٩، ١٦٩٩، ١٦٩٩  
٢ - حدث ابن ماجة واللفظ آسن - صححه - جامع - المصنف  
٣ - حدث ابن ماجة واللفظ آسن - صححه - جامع - المصنف  
٤ - حدث ابن ماجة واللفظ آسن - صححه - جامع - المصنف  
٥ - حدث ابن ماجة واللفظ آسن - صححه - جامع - المصنف

الطلاق المصداق ثلاثة أقسام

أحدها أن يحصل به معنى العقب  
محدث لا يتغير عنه، ويعلم ما يكون  
والعقد، وهذا لا شك فيه  
الثاني - أن يقع لتأنيده، فلا يبعد ما  
يكون ولا يريده، عهد لا ريب أنه لا يبعد  
شيء من أقواله

الثالث من حيث أن المسمى بحيث لا  
يغير كمنجوس، عهد نحن انظر والأردن سال  
عن عدم بقوله أقواله

ثم فإن ابن عديم <sup>١</sup> والذي يظهر من  
كلامه من المدهوش والعقبان لا يلزم فيه أن  
يكون بحيث لا يغير ما يقول، بل يمكن  
فيه عنه اهتداه واحتياطاً لعدم الخلط في هو  
الفتن به في التكرار ثم قال <sup>٢</sup> فإني  
بغير لتعويض عنه في المدهوش ويحرم  
بساطة الحكم بحالته قبل في أقواله ورواياته  
وغيره عن عده، مما دلت في حالي عنه  
خلل في الأقوال بالأفعال لا يعتبر أقواله وإن  
كان بغيره ويريد، لأن هذه المعرف  
والإرادة غير مضاف لعدم حصولها عن الإدراك  
صحيح كما لا يخبر من النص العقل <sup>٣</sup>

والعقد، فكان في الحبور والثناء، قد كان  
الإكراه صحيحاً، أو ثبت عدم تأثير الإكراه به،  
ولم يخلو لوجود الاعتبار وذهب إجماعاً  
إلى وقوع طلاق منكره مصفاً لأنه عهد، ثم  
يدفع غيره عنه به، فوقع الطلاق لوجود  
الاعتبار

وهذا كله في الإكراه بغير حق، فهو أكثره  
عن الطلاق صحيح، كما لو كان الغرض منه  
الإيلاء، بدون فيء فاجبه، الخاص على الطلاق  
الطهر، فإنه يقع بالإجماع <sup>٤</sup>

ج - المصداق

٢٢ - المصداق حالة من الإصرار  
العصى، وعدم السور في التفكير، نحن  
بالإيمان إذا عدا عليه أحد بالكلام أو غيره  
والعقد لا أثر له في صحة نكاح  
إنسان التولية، ومنها الطلاق، إلا - بغير  
المعقب إلى مزجه المفسر، لأن وصل إليها  
به يقع طلاقه، لأنه يتضح كالتصريح  
ولشعور هو من علم الخلل في توفيق  
ويعاله المتروكة عن محنة بسبب عقد  
عنه <sup>٥</sup>

وقسم ابن الذهب عقد المصداق ثلاثة

أولها عنه ابن عديم وعلق عليه بقا

١ - هذا هو قول ابن عديم، ١٤٣٢ هـ، ص ١٠٠  
٢ - ١٤٣١ هـ، ص ١٠٠، وصاحب المصداق  
٣ - ١٤٣١ هـ، ص ١٠٠، وصاحب المصداق  
٤ - ١٤٣١ هـ، ص ١٠٠، وصاحب المصداق

٥ - المصداق ١٤٣٢ هـ، ص ١٠٠، وصاحب المصداق  
٦ - ١٤٣٢ هـ، ص ١٠٠، وصاحب المصداق

## د- السببه

٢٣ - السببه: حمله في العمل بدعوى إلى التصرف مالمال عن غير وفق العمل والشرع<sup>(١)</sup>. وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى وقوع طلاق السببه لأه مكلف مالم يحل للعلاق، ولأن السببه موجب للمحرم في المال، خاصة، وهذا تصرف في النفس، وهو غير منهم في حق نفسه، فإن نشأ عن طلاق السببه آثار مالية كغيره فهي تبع لا أصل وبذلك عطفه. وبأن بعدم وقوع طلاق السببه<sup>(٢)</sup>

## هـ- المرض

٢٤ - المرض: إذا طلق في عرف العمياء انصرف إلى مرض الموت عاليا، إلا أن بعض فقه على غيره وقد اتفق الفقهاء على صحة طلاق المريض مطلقا، سواء كان مرض الموت ثم مرضا عاليا، مادام لا أثر له في الموت البدنية، فإن أثره في دخل في باب الجنون وإنه وغير ذلك مما تقدم إلا أن المريض مرض الموت بعدة إذا

صدق بوجوب المدخول بها في مرضه بغير طلب منها أو رضا طلاقا مانعا، ثم مات وهي في عدتها من طلاقه جدها، فإنه يعد فالأول من رتبها حكمها، وبوت من رحم وقوع الطلاق عليها عند جمهور الفقهاء

ويجب الحصة ذلك في إذا لم تطلب الطلاق قبلها، فإذا طلقت هذه الطلاق فلا توثق ونصائح الشاعية، وهذا مقدم ورتب الثانية، أما المعتدة من طلاق وحصى مرتب بالاعتاق

أف المريض يغير مرض الموت، وكذلك غير مريض فلا يثنى في طلاقها المبرور من الإثبات

## الشروط المتعلقة بالصفة

يشترط في الصفة يقع طلاق عليها شروطا، هي:

### الشرط الأول: قيام الزوجية حقيقة أو حكما

٢٥ - وذلك لأن تكسره انقضاء زوجة للمطلق، أو معتدة من طلاقه الرجعي، وإذا كانت معتدة من طلاق بائن أو فسخ، فقد

١ ابن علق من ١٦ ١١ ١٠١ - ١٩٥٠ - والاسم  
٢ ٣٥٢ - ٣٥٣ - وحاشية المجلس ٣٢٩٢١، راجع  
المشاع ٢٩٢٢٣، والاسم ٣٢٩٢١ - ٣٢٩

١ موسوعة الفقهية - د. مصطفى إسماعيل  
٢ رقم المسألة ٢٣٨٦٣، راجع ٣٦٩٢٧، راجع المسألة  
٣٢٩٢١ - ٣٢٩٢٢

الشرط الثاني نعين لطلقة بالإشارة  
أو بالصفة أو بالثبوت

٢٦ - من المذهب على أن شرط معين  
المعينة، وضيق النعمان ثلاثة - الإشارة،  
والوصف، والثبوت، فأيضا قدّم جدي، إذا  
تعارض الثلاثة عليه التمسك بالثاني  
نحو المذهب من به إذا عثر المذهب  
بالإشارة والصفة، إلى وقع الطلاق عن  
المعينة، كأن قال لزوجتي أنتي اسمها عمرة  
مشيرة، بها يا حمزة، أب طالق، قلعت،  
طلاقاً، فإنها تطلق بالاعتقاد، لأنها النعمان  
بدونك

إن أشار إلى واحدة من سائر  
العددات دون أن يصفها بوصف، يوم هو  
غيره، وقال لها أنت طالق، وقع الطلاق  
عليه بالاعتقاد أيضاً، لأن الإشارة كافية  
للتعريف، وكذلك إذا وصفها بوصف دون  
إشارة ودون قصد عدوها، فإنها تطلق بصفه،  
كم إذا قال سلمى طالق، لأن معنى واحدة  
من سائر، ولم يشر إليها، ولم يصفها، كم إذا  
قال إحدى حوائج طالق، وروي واحدة  
منهن، فإنه يطلق دون غيرها، وكذلك هو  
قال امرأتى طالق، وليس له غير زوجة  
واحدة، فإنها تطلق

إن أشار إلى واحدة من سائر

نقدم للاختلاف فيه عند الكلام على معنى  
الطلاق

هذا في الطلاق المجزئ، فإنما علق طلاقها  
بشرط، كأن قال، إن دخلت دار فلان فأنت  
طالق، فإن كانت عند التعلق روجه صحيح  
لطلاق، وإن كانت معدة عند التعيين فيه  
اختلاف المذهب في لطلاق المجزئ

إن كانت عند السعي أو جسه ثم  
ترجعه، ثم حصل الشرط فعلق عليه، وإن  
اصحبه التعلق بل التكاح - كان طالق  
لأحسبه، إن فروجته طلق طالق، ثم  
ترجعه - طلق عند الحتمية والمالك حلالها  
بشرطه

وإن خالفه إلى غير التكاح، بأن قال  
لأحسبه، إن دخلت دار فلان فأنت طالق،  
ثم روجه، ثم فحمت، أو تطلق بالاعتقاد  
وكذلك إن دخلت الدار قبل الفروج،  
فإنها لا تطلق من باب أولى

إذا علق طلاق الإحصاء على غير  
التكاح، يبرئ فيه التكاح، مثل أن يقول  
ط، إن دخلت دار فلان فأنت طالق، ثم  
ترجعه، ثم دخلت الدار فعلق عليه،  
طلقت عند المالك به، ولم يطق عند  
أحمد بن محمد الإحصاء به التكاح نظراً

(١) المذهب ٢٥٢٢ - ٢٥٢٤، ومصر شرح ٢٥٢  
والشرح الكبير ٢٥٢

أبها تطلق كما في سواه الخ<sup>(١)</sup>.

ولو قال : ساء للمسلمين طلاقى لم  
تطلق امرأته في الأصح عند الثمامة  
ولو كان له زوجتان : مسلمي وغيره ، عدم  
سلمي تأجيلاته عصية ، فظنها مسلمي  
فعلقتها ، طلفت مسلمي ديانة وتصله عبد  
الملكبة المقصد ، أما عصية فتطلق فتصله لا  
ديانة بعدم المقصد<sup>(٢)</sup> . وجوب الشافعية إلى  
طلاق المجنبه في الأصح ، أما المائدة هم  
تضمن ، وفي قول آخر لم تطلق<sup>(٣)</sup>

ولو قال الرجل لزوجته وأحببة معها  
إحدائكم طالق ، لم يأن . صعدت الأحنية ،  
ففي قوله في الأصح نفي التناصب ، لاحتمال  
كلامه ذلك ولو كان الأجنبي من حيث الجملة  
قابله . أي للطلاق . فتقدم البية ، وفي قول  
آخر تطلق زوجة . لأنها من الطلاق دون  
النابيه ، فلا يصرف نيله إلى مصبه ، فلقاعده  
المعصية الكلية . إعياء الكلام أولى من  
إمهاله<sup>(٤)</sup> ، وإن لم يكن له قصد أصلا ،  
طلفت زوجته قولاً راسخاً للقاعدة السابقة ،  
هو قال لزوجته ورجلي . أحد كما طالق ،

ووصف غيرها ، بأن قال لإحدى زوجاته  
واسمها سلمى : لقت يا عصرة طالق ، وكانت  
الأخرى اسمها حمزة ، طلفت المثنى إليها  
عند الخصبة قضاء ، ولم تطلق حمزة لتعدد  
العقوبة الكنية : الوصف في المخاض معروف  
وفي القالب معتبر<sup>(٥)</sup> وكذلك إذا أشر إليها  
ووصفها بعبر وصفها ، منها تطلق . كما إذا  
قال لا مرأته ، أنت يا امرأة طالق ، لتعدد  
السابقة

فإن لم يشر إليها ، ولكن وصفها بوصف  
موجبها ، رعى بها غيرها ، كأن قال : روحتي  
سلمي طالق ، وقصد غيرها ، فحينئذ كان له  
زوجة اسمها سلمى (ووقع ديانة) فإن لم يكن  
له لم يقع الطلاق عليه ديانة ولا قضاء ، لعدم  
التعين أصلاً ، وعدم احتمال اللفظ لدية<sup>(٦)</sup>  
فإن قال : ساء الدنيا كلهن طوائف ،  
وسوى زوجته ، طلفت زوجته عند الاحتفاء ،  
فإن لم يبرها لم تطلق ، وإن قال : ساء عني  
كلهن طوائف ، طلفت زوجته ، تولد أم لم  
يسوها ، لأن قال : ساء مدبتي كلهن  
طوائف ، فإن سوى زوجته هي من طلفت ،  
وإلا ، فقد ذهب أبو يوسف إلى عدم  
طلاقها ، وهو رواية عن محمد بن الحسن  
أبها ، وفي رواية أخرى عن محمد بن الحسن

(١) الدر المختار ٢٩٣/٣ ٢٩٨ وطريقه ٣٤٤/٨

(٢) المرح الكمي للمعجم ٣٦٦/٢ ٣٦٧

(٣) معني المحتاج ٢٩٧/٣

١. إمام ٢٦٠ من مجلة المحكمة المتدبر ، والفتاوى والفتاوى  
للبيوطي ص ٤٢ ١٩٣٠ ط مصر

(٤) الفتاوى ٦٥ من مجلة الإفتاء للمدني

أضافه إلى جزء معين منها، فإن كان هذا الجزء المعين ثابتاً فيها وجزءاً لا يتجزأ عنها كزناها، ويطلقه . . . فكذلك الحكم، وإن كان غير ثابت كلياً، وعرفها، وسائر فصائلها لم تطلق، وهذا مذهب الجمهور.

ومذهب المذهب إلى أنه إن طلق جزءاً شائماً منها طلق، وإن طلق جزءاً منها، فإن كان مما يبرأ به عنها عادة كالزنا، والرجع، والرقبة، والقهر . طلق، وإن كان لا يبرأ به عنها عادة كالبدن والرجل لم تطلق فإن تعارفاً الباس طلق به أيضاً<sup>(١)</sup>

#### الشروط المتعلقة بصيغة الطلاق:

٢٧. صيغة الطلاق هي انلظ أتمجر به، إلا أنه يستعاض عن فتمظ في أحول بالكتابة أو الإقرار .

ويكفي من اللفظ والكتابة والإشارة شروط لابد من توفرها، وإلا لم يقع الطلاق، وهذه الشروط هي :

وقصد الزوج، بطل قصده، وطبقته زوجته، لأن الزوج ليس على الإطلاق أصلاً

ولو قال إحدى زوجيه إحدكما طلق إن فعلت كذا، ثم فعل المخلوق عليه بعد موته إحداهما، تمتب الأثرية الحجة لطلاقه وطلقت<sup>(٢)</sup>

وقص الحادثة على أنه لو قال لزوجانه الأربع : إحدكن طلق، فإن كان به شبه طلق التي يراها، وإن سم يكر له به أقرع بينهما، وبى وصعت القرعة عليها كانت هي المطلقة، وفاء مالك طلق جيبها، ومحب الجمهور إلى أنه بحر، ويقع الطلاق على من يختارها من للطلاق .

فإن طلق واحدة من نسائه ونسبها، لم يوجب المطلقة بالمرح أيضاً عند الحاشية<sup>(٣)</sup> وقد أكثر الفقهاء لا يعون على القرعة يبين من وقع الطلاق عليها، ويكر على بعبه هو

وتطلق جزء المطلقة كتطبيقها كنه، إذ كان الحره شائماً وأصانه إليها، كقرله لزوجته : بصلك طلق، أو علك، أو بصلك، أو جزء من ألف بك، فإن

(١) الفص ١٦٦/٧، إبدن المصنح ٢٩٠/٢ - ٢٩١، وروضة المصلح ٦٢/٨، والشرح المبين للردود ٢٨٩/٢، وألار المصنح ٢٥٦/٢ - ٢٥٧، والاحتيار ٢٢١/٢

(٢) من المصنح ٢٠٤/٢ - ٢٠٥، (٣) الفص ١٦٦/٧ - ١٦٧



## ب - شروط الكتابة

اشترط الفقهاء بوضع الطلاق بالكتابة

شخص

الشروط الأولى أن تكون مينة

٣٠ - (مقصود أن تكون مكتوبة بشكل ظاهر يبقى له أثر يثبت به، كالكتابة على ورق، أو الأرض بخلاف الكتابة في الهواء أو الماء، فإنها غير مستبينة ولا يقع بها الطلاق، وهذا لدى الجمهور، وهي رتبة لأحمد يقع بها الطلاق ولو لم تكن مينة<sup>١</sup>)

الشروط الثاني، أن تكون مرسومة

٣١ - قال الحنفية الكتابة إذا كانت مينة ومرسومة يقع الطلاق بها، بوى أو به بوى، وإذا كانت غير مستبينة لا يقع مطلقاً وإن بوى

أما إذا كانت مينة غير مرسومة، فإن بوى يقع، وإذا لا يقع وقبل يقع مطلقاً<sup>٢</sup>

والكتابة المرسومة عندهم هي ما كان

على ما ذكره الفاضل، خلافاً لما فهم من كلام الصوفي، وذكر في ميل الحارث أن بعض صراح من الكتابات فيحتاج إليه<sup>٣</sup> وهل تقوم فرائض الأصول وتعرف مقام لية في الكتابات؟

ذهب الحنفية والحابلة إلى ذلك، وخصاف المالكية والشافعية، وقالوا لا غير ما يعرف وفرائض الحارث، وعلى ذلك إذا قال الرجل لزوجته أنت عتي حرام، دون قصد به صلاحها طلق عند جمهور الفقهاء عليه، وقال الحابلة بكون ظاهره، وإن لم يقصد به طلاق لم يطق عند الشافعية، وطلاق عند صاحب السرى الحنفية، وفي الجمهور عند المالكية يطلق ثلاث في المدحور به وبسوى (أي بغير غير نية) في غير المدحور به<sup>٤</sup>

وهل يقع الطلاق لمجرد لا يحرمه أصلاً كقولها لها أفنى ماء؟ إن لم يسم به الطلاق لم يقع به شيء، بالإجماع، وإن بوى به الطلاق وقع الطلاق به عند المالكية على الجمهور ولا يقع به شيء، على ما ذهب الجمهور، وهو قول المالكية<sup>٥</sup>

١ - المستحسن جهاه عم ٥٢، ٢٥٢، ٢٥١ وعلى  
بحكم ٣ ٢٥٢ ٢٥٢ ٢٥٢ ٢٥٢ ٢٥٢ ٢٥٢ ٢٥٢  
(١) نفس ٤٤٧  
٢ - لا بد من رجوع للمصدر ٢٤

نفس ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧  
من ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧  
٢ - كتاب جهاه ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢  
٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧ ٢٢٧



الطلاق عند الأكثر، وفي قول بعض المالكية يقع بها الطلاق بالنية، ومقابل الأصح عند الشافعية أن إشارة الساطن بالطلاق كناية لحصول الإنهاء بها في الجملة

لمسا الأعراس، فالخبر على وقوع المطلق بإشارته، ونخصه استنبه ذلك بمجازه من الكتابة في ظاهر الرواية، وإن قدر على الكتابة لم يصح طلاقه بالإشارة، وهو قول لدى الشافعية أيضاً، إلا أنه مرجوح عندهم<sup>(١)</sup>

ثم إن كانت إشارته مفهومة لدى كل الناس، ولو بـ الطلاق بعربية كالصريح، وإن كانت مفهومة لدى بعضهم فقط، وقع المطلق بها مع أنية خطبها في الكتابة، صرح بذلك شافعية<sup>(٢)</sup> كما اشترط الحنفية لوقوع الطلاق بالإشارة من الأعراس أن يكون عرسه عند الولادة أو حراً عليه واستمر إلى الموت في العود الثاني به، وبدأ كائن طلاقه موقوفاً على موته، وفي قول آخر إذا دام سنة كان كمن ود أعراس -

معاندا ويكون مصدراً ومثوباً، مثل ما يكتب إلى المالك، والكتابة المستبينة هي ما يكتب على الصحيفة والمعاظ والأعراس، على وجه يمكن فهمه وقراءته .

وقال المالكية إن كتب الطلاق صحيحاً عنه، (فتلوي له)، أو كتبه ولم يكن له نية وقع، وإن كتبه ليستخير فيه، كان الأمر بینه، إلا أن يصرح الكتاب من يده<sup>(٣)</sup>. وقال الشافعية، لو كتب ناس طلاقاً ولم يرد طلق، وإن نزهه لا يظهر ولو به .

وقال الحنفية إن كتب صريح طلاق امرأته بما يبين وقع وإن لم يرد، وإن موى بجريد خطه أوهم أهله أو بحرية قلعه لم يقع، ويقبل منه ذلك حكماً . وإن كتب صريح طلاق امرأته بغيره، لا ينس لم يقع<sup>(٤)</sup>

ج - شروط الإشارة.

٣١ - جمهور الفقهاء على عدم صحة طلاق بالإشارة من القادر على الكلام، وتخلف المالكية، فقالوا يقع الطلاق بإشارة القادر على الكلام، كالأعراس إن كانت إشارته مفهومة، وإن لم تكن مفهومة لم يقع بها

[١] الدر المختار ٢٤١/٣ - وتفاوتت الفقهية من ٢٥٠، والتميز ٢ ٢٥٦، وهو للفتاوى ٢٥٦/٣، وانس ٢٢/٥

[٢] سري نصاب ٢٨٤/٤

١ - المشرح المختار ٥١٨/٢ - ٥١٩

٢ - سري النصاب ٢٨٥/٣ - وكشف الناف ٢٨٤/٢



الكتابات المشهورة منزلة الصريح في وقوع الطلاق بها من غير بية، وإن لم يعمها من الصريح<sup>(١)</sup>

ذهب الشافعية في المشهور والحنبلة، إلى أن الصريح أفعال ثلاثة في الطلاق وانعراق والشرح، وما اشتق منها لغة وعرفا، مثل طلقك، وأنت طالق، ومطلقه، فلو قال أنت مطلقه بالحيف كان كاذبا، لعدم اشهره في الطلاق.

وأما الكتابي لما ورد الصريح من الألفاظ مما يحصل الطلاق كالقذف، اعتدى، واستسرى وحسنت، والحق بأصلك، وأنت حبة، وأنت مطلقه بغير تشديد وبحرف ذلك<sup>(٢)</sup>.

ومن الحنفية على وقوع الطلاق بالقذف المصحف، ثم إن كان القذف صريحا وقع الطلاق به بغير بية، كالقذف خلع، وخلع، وخلع، وذلك . يلازم بين أن يكون المطلق عالما أو جاهلا، لا أن يشترط الجهل . فمحدث المصحف عند الحنوبية به، ويحتمل به من فرائض الحال ما يصح فيه كالإشهاد على ذلك قبل

بالصريح، فأوقعوا الطلاق بها بغير بية، وهي الكتابات التي تستعمل في الطلاق كثير وإن لم توضح له في الأصل، وهي لفظ - انعراق والشرح

والحنافسة مع المالكية هنا في قول المصنف، إلا أن وجه كلام الحنفية أنه لا يقع به الطلاق من غير بية مطلقا

٣٥ - ودل على عمل اليد فرائض الطلاق ووقوع الطلاق بالكتاب من غير بية ؟

ذهب اجمعية والحنابلة في المعتدل إلى أن فرائض الحاد كالتب في وقوع الطلاق باللفظ الكتابي، كما لو قال تزويت في حالة غضب، اضطر بأهلك، فإنه طلاق ولو لم يسهو، وكذلك إذا كان في حالة مسادة الطلاق

وذهب المالكية، والشافعية، والحنافسة في روايه إلى عدم الاعتماد بفرائض الحال هنا، لا يقع الطلاق باللفظ الكتابي عندهم إلا إذا نواه مطلقا

وقد ذهب الفقهاء إلى أن الألفاظ الصريحة من الطلاق هي مادة (طلق) وما اشتق منها لغة وعرفا، مثل طلقك، وأنت طالق، ومطلقه فلو قال بها أنت مطلقه بالتحيف كان كاذبا، فلا يقع الطلاق به لا بالبينة .

وقد تقدم الإشارة إلى أن المالكية نزلوا

(١) ابن عسك ٢١٧/٢ - ٢٢٨ - رحمه الله في ٣٢٨/٢  
المصنف ٣٢٦، وفي المصنف ٣٢٨/٢  
(٢) من نسخة ٩٨٠/٢، وفي ٣١٨ - ٣٢١، وفي المطب ٣٢٢/٩

﴿بأن طلقها فلا تجزئ له من بعد سوى تنكح  
رجعاً غيره﴾<sup>١</sup>

هذا إلى جانب الأحوال يكون الطلاق من  
معضها يأتي إذا كان محكم القاضي،  
كالعراق، والنفقة، والعراق للإلهاء، والعراق  
للعب، والعراق بنسبها والفرع والعراق  
للإعفاء بالنسبة

والعب احتفاء إلى أن الكسائي يقع  
الطلاق به تلك مطلقاً، إلا أنما قليلة قدر  
وحيد لفظ الصلح الصريح فيها، فيكون  
رجعياً، مثل «اعتدي» واستبرئي رجك،  
وأنت وأسرة والتفدي طلقناك عاصمي،  
وطفقت فاستبرئي رجك، وأنت طلقك  
واحدة<sup>٢</sup>

أما الصريح فيصريح به الطلاق رجعي  
بشروط، وهي

الأول. يكون بعد الدخول، فإذا كان  
من الدخول وقع به الطلاق باتناً مطلقاً،  
سواء أكتفى بلفظ صريح أم سكت كسائي

الثاني أن لا يكون مشروط بحوص، فإن

فرد بحوص (طلاق على مال) كان باتناً

الثالث - أن لا يكون مقرون بلفظ الثلاث

نصف أو إشارة أو كنهه، وأن لا يكون ثلاث

الطلاق، فإنه لا يقع به شيء على المفسر  
به، وإلا وقع الطلاق<sup>٣</sup>

ولم يحصر الفقهاء الصريح في الطلاق  
بالعربية، بل أطلقوه فيه وهي غيرها، وذكروا  
الفاظاً بالمارسية والتركبة يقع بها الطلاق  
صريحاً بغيرية، مثل إسان يوشه بالتركبة  
ويستتم بالمارسية، ولد جرى من هذه  
الانكشاف بعض اختلاف بينهم، أم من  
الصريح أم من الكسائي؟ والحقبة أن مرد  
ذلك إلى من يعلم بهذه النعمت  
والأمرق<sup>٤</sup>

هـ يقع بالصريح والكسائي من الطلاق

٣٦ - ذهب جمهور الفقهاء<sup>٥</sup> إلى أن  
طلاق الزوج يكون رجعياً دائماً ولا يكون دائماً  
إلا في أحوال ثلاث، وهي

أ - الطلاق ليل الدخول، ويكون باتناً

ب - الطلاق على مال، ويكون باتناً

ج - الطلاق الثلاث، وذلك ضرورة وقوع

اليمين الكبرى مع، وهي الآية الكبرى<sup>٦</sup>

ج - الطلاق الثلاث، وذلك ضرورة وقوع

اليمين الكبرى مع، وهي الآية الكبرى<sup>٦</sup>

ج - الطلاق الثلاث، وذلك ضرورة وقوع

اليمين الكبرى مع، وهي الآية الكبرى<sup>٦</sup>

ج - الطلاق الثلاث، وذلك ضرورة وقوع

اليمين الكبرى مع، وهي الآية الكبرى<sup>٦</sup>

ج - الطلاق الثلاث، وذلك ضرورة وقوع

اليمين الكبرى مع، وهي الآية الكبرى<sup>٦</sup>

ج - الطلاق الثلاث، وذلك ضرورة وقوع

اليمين الكبرى مع، وهي الآية الكبرى<sup>٦</sup>

١ - الآية ٢٥٠ من سورة النور

٢ - الإصحاح ١٣٢/٢

(١) ابن علقم ٢٤٩/٣ في تفسيره

(٢) ابن علقم ٢٤٩/٣ - والحدود ٤٤٢ - وحسن العاج

٢٤٨/٣ - بالنسبة ٢٤٩/٣

(٣) القصر ٤، ٢٥١، بعض النسخ ٢٤٩/٣

الباتنة الزاحنة، وباطنتين الباتنين، فإذا كان طلاق ثلاثاً، كانت البسوة به كبرى عظماً، سواء كان أصل كل من الثلاث مائة أم رجعيًا بالاشتماق

فإذا طلق الزوج زوجته رجعيًا حل له العود إليها في المدة بالرجعة، فلو عقد حديد، فإذا مضت المدة عاد إليها بعقد حديد فقط

فإذا طلق زوجته طلاقاً باتنة واحدة أو اثنين حل له العود إليها في المدة وبخطها، ونكر بس بالرجعة، وإيها عقد جديد فإذا طلعت ثلاثاً كانت البسوة كبرى، ولم يحل له العود إليها حتى تنقضي عهده وتزوج من غيره، ويدخل بها ثم تيس منه بسوت أو عرقه وتنقضي عهده، فإن حصل ذلك حل له العود إليها بعقد جديد، وذلك لقوله سبحانه ﴿فَإِنْ صَعِدَ عَلَيْهَا فَلَا عَمَلَ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَكَفَّ عَنْهَا وَنَكَحَ غَيْرََهَا بِعَهْدٍ مُقَدَّدٍ فَلَا خَطَا عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَرَاحَا إِنْ تَفَافَا أَنْ يَمْسُ حَقُّهُنَّ مِنَ اللَّهِ وَتَمِثَّ حَقُّهُنَّ مِنَ اللَّهِ بِبَسْوَةٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾<sup>١</sup>

البسوة الكبرى والصغرى

٣٨ - البسوة عند إطلاقها تنصرف

١) من حشر ١٩٣/٢ والمفسر ٢/ ٣٨٥، ومن ص ٢٢٦/٢، راسي ١٧/٢  
٢) لا ٢٢٠ من سورة ص ٢٢

بعد طلقين سابقين عليه، ورجعيتين أو مائة، لأن الطلاق ثلاث لا يكون إلا باتنة بسوة كبرى

الرابع: أن لا يكون موصوفاً بصفة نسبية من البسوة، أو تدل عليها من غير حرف العطف، كقوله طار أنت طالق مثلاً، بخلاف أنت طالق ومات، فإنه يقع بالاولى طلعة رجعية، والثانية صدة باتنة، وكذلك أنت طالق طفله فذلكين به نفسك، فها بال

المفسر أن لا يكون مشبهاً بعدد أو صفة تدل على البسوة، كذا يقول هـ أنت طالق مثل هذه ويشير بأصابعه الثلاث، لإب تبيين به ثلاث طلعات هذا يختلف شرط من هذه الشرط ورفع به الطلاق ياتنا<sup>٢</sup>

ثانياً الرجعي والباتن

٣٧ - الطلاق الرجعي هو ما يجوز معه ترويح رد زوجته في عدتها من غير استئناف عقد، والباتن هو رفع قيد الكباح في الطلاق هذا والطلاق الباتن من صميم ياتن

بسوة صغرى، وباتن بسوة كبرى دائماً الباتن بسوة صغرى فيكون بالصفة

١) من حشر ٢/ ٢٢٠ ٢٧٨/٢ ٢٨

المصري، ولا يكون كبرى إلا إذا كانت  
بالأب.

إلا أن كبرى زوج الثلاث نصف الدنيا.  
في بعضها، والنفقة في بعضها الآخر حسب  
الأم.

أما بعضها، على الزوج راتب  
وحده مرة، وحده رجعيه وراثته، ثم إذا شهد  
بعدمه أو بغيره، ثم طلقها مرة أخرى بعد أو  
بأناء، ثم عد إليها، فقد أو رجعت، ثم عدتها  
خمس مرة إنسانه كان ثلاث، راتب من غيره  
كبرى، وثلاث أقواته من غيره في الطلاق  
موتها في ثلاث من غيرها أو شريح  
بغيره في بقره في بقره طلقه ولا يجرى  
في غير ذلك حتى يترك روحه غيره.

كما انعم على أنه لا ينفق مرة واحدة،  
ثم طلقها ثلث بعد انقضاء عساه، في الثانية  
لا ينفق عليها، بعدم كونه طلاقاً لغيره،  
لانقضاء الزوجية بالكنية، والطلاق بالاسم  
والأولاد، ولا يملك إلا ما شهد به، ولا  
يملك، فرب لا ينفق عليها، وفي هذه حال  
تكون النسوة صغرى ويحل له أن يزوجها  
مرة واحدة.

والله أعلم بما إذا عطفه في

حكمه خلف بطلاق الله  
بذهب المالك بطلاقه في زوج الثاني  
ورأيه عليه، كالمحول بـ، إذ عطفه  
عن بعضه، فلو أن الثاني استعاض  
ورأيه، لأن المصنف يأنى بنفسه الثاني،  
فيكون الأول غير الثاني ومن كذا كونه  
واحدة.

ذهب الخليفة إلى أنه لو كان له  
مطلوبة ثبت طلاق واحدة، ولو لم ينفق  
بالمصنف أو لم ينفق، ربه في واحدة،  
في واحدة الله، فلا تحلف الثانية لعدم  
عده، وكذا إذا عطفها مرة، ولم  
ولا ثبت ما وحده من واحدة، أو  
بعضها أو مع واحدة أو مع، وقد ثبت،  
لا ينفق في غير الأولى في الثانية، في  
الدم أقدم، لأن الإيفاء في الحصة ينفق  
في حال.

ويصح ما طلق واحدةً وواحدةً إلى  
دخلت أقدار ثلث أو غلبت بينهما بالمرط  
دفعه، وثمة واحدة في عدم الشرط، في  
بغيره كالمعسر.

وإذا ثبت عطفه أو طلقه بمطلوبة، ثبت  
طلاقه وأما بعد وقت طلقه، لأنها تثنى

تخف به فرائس حول ترجيح صحة منه، فإن  
حقت به فرائس حول ترجيح صحة رتبة حسن  
دونه وحده، كما إذا طلق زوجته قبل  
ملاها وقبل؟ فقال طلقها أم قلت هي  
طالق. من على ذلك المنع<sup>١٤</sup>

وهو الشاعية على قريب من ذلك، فإن  
في معنى المحتاج: وإن قال أنت طالق،  
أنت طالق، أنت طالق وعزل فصل،  
ثلاث، سر، قصد تأكيد لم لا، لأنه  
حلاف الظاهره تكريه قال: قصدت  
تأكيد، منه يدعي، وإن نكرز لفظ الخبر  
بعد، كذب ثلاث طلاق طالق، وكذا عدد  
جمهور حلاف البعاضى في قوله: يقع  
بأحدة، وإن لم يتحل فصل، فإن قصد  
تأكيد، أى قصد تأكيد الأول بالأحدين-  
بأحدة، أو قصد اثبات ثلاث

وكذا إذا طلق بان لم يقصد تأكيد، ولا  
اثبات يقع ثلاث في الأظهر<sup>(١٥)</sup>

والجانب في هذا مع ثلثية<sup>(١٦)</sup>  
والثانية مدعهم لا يخرج عن ذلك. فإن  
الدور وإن كرر ثلاثا بلا عطف لزمه ثلاث  
في المدخول بها كميها، أى شر للمدخول بها  
يلزمه الثلاث إن سقه وهو حكم، كقصد

بالأولى، فلا يقع ما بعده، ولو قال لها إن  
حسب الدار فأت طالق وطالق فقلت  
وقعت شيان في الأصح لأبى متعلقان  
بمدخول ولا ترتيب بينهما، وبما بعد مدخول  
والشأن مضاب الأصح لا يقع، ولا ولعده  
كسحر، ولو عطف بشم أو نحوها بما يقتضى  
الترتيب لم يقع بالمدخول إلا واحدة

ولو قال: أنت طالق، إحدى عشرة  
هاتفه طلب ثلاثا، بحلاف إحدى  
وعشرين، فلا يقع إلا حلفة لمعطف  
ولو قال لها أنت طالق حنيفة مع طلقه،  
أو معها طلقه، شيان معاً في الأصح، ويحل  
على الترتيب وحده ثلثيها

ولو قال لها أنت طالق طلقه فلى طلقه  
أو طلقه بعده طلقه، طلقه واحدة، لأبى  
من الأولى، فلا تصادف الثانية بكسرها<sup>(١٧)</sup>  
أبى المدخول بـ إن طلقها صفة واحدة،  
ثم طلقها ثانية في عدتها، فإن كانت الأولى  
رجعه، فقد ذهب المدخول في وقوع الثانية،  
فقد طلقها باسم في الحدة، وبكس الثانية  
رجعه أيضاً، وقعت الثالثة وما لب من سوره  
كرى، هذا ما يسمو بالثانية وثالثة تأكيد  
الأولى، فإن عرى تأكيد الأولى صدى قبله،  
وبصدق قصد، وأمضى عليه ثلاث، حال

<sup>١٤</sup> من حديث ٢٠٤

<sup>١٥</sup> من حديث ٢٠٤

<sup>١٦</sup> من حديث ٢٠٤

<sup>١٧</sup> من حديث ٢٠٤





ثالثاً - الشئ والبدي.

٤٠ - تسم الفقههاء الطلاق من حيث وصفا الشرعي إلى سبب ريدعي  
يبدون بالشيء متوافق الشئ في طريقة  
إيداعه، واليدعي، ما سالف السنة في ذلك،  
ولا يبدون بالشئ أنه سنة، ما تقدم من  
التصويص للنزاع من الطلاق، وأنه أبيض  
الحلال إلى الله تعالى.

ومد احتلف الفقههاء في بعض أحوال كل  
من الشئ والبدي، وانفردوا ببعضها  
الأخر، كما يلي

قسم احتجوا الطلاق إلى سبب ريدعي،  
وعسر الشئ إلى قسمين - حسن وأحسن  
فالأحسن عديم، أن يوقع المطلق على  
زوجته طليقة واحدة رجعية في صهر لم يطلقها  
فيه، ولا في حبس أو نقاس قبله، ولم يطلقها  
غيره في سنة أيضاً، فإن زنت في حبسها  
ثم صهرت، صحتها لم يكن بدعي.

وأما الحسن - بطلانها واحدة رجعية في  
صهر لم يطلقها فيه ولا في حبس أو نقاس قبله،  
ثم يطلقها طليقتين أخريين في صهرين آخرين  
دون وطء، هذا إن كانت من أهل الحيف،  
وإلا طلقها ثلاث طليقات في ثلاثة أشهر،  
كسر بلغت بالنس ولم تر الحيف  
ومدة في المنعوت أو الحيف بها، أما غير

إلا أنه روي عن الإمام أحمد قوله - زاد قال  
ها: أنت بريئة، أو أنت بالي أو حبلت عن  
غاريبك، أو الحقي بأمك، فهو عسدي  
ثلاث، ولكن كره أن أفنى به، سواء دخل  
بها أم لم يدخل<sup>(١)</sup>.

أما الحصة والشخصية فيوقعون بذلك ثلاثاً  
إد بولها، لا حبسها، لأنهم لا ينفذون  
الثلاث لم يقع به ثلاث

والملكية مع الجمهور في كل مقصد، لا  
أهم في المسألة الأخيرة يقولون. يقع ثلاث  
مطلقاً، إلا أن الخلع أو قبس المدخرون،  
يكوون واحداً<sup>(٢)</sup>

فإذا قال لها أنت طالق واحدة، ونرى به  
ثلاثاً، وقع واحدة، ونسب البتة، لعدم  
احتمال التلفظ لها، فإن قال لها أنت طالق  
ثلاثاً ونرى به واحدة، وقع عليه ثلاث عند  
الجمهور، أما جهة التلفظ، فلا لعمري البتة  
مخالفة

فإذا قال لها أنت طالق ونرى به ثلاثاً،  
وقع به واحدة عند الجمهور، وهو إحدى  
روايتين عند جماعة، وفي الرواية الثانية يقع  
ثلاث، وهو لون ملك والشئ<sup>(٣)</sup>

(١) الشئ ٧ ٢٢١

(٢) الشئ ٧ ٣٢٠ وحسن ٢٢١

(٣) الشئ ٧ ٢٢١. وفي اللام ٢٢١/٢. والشئ

١٢ ١٢٠/٢

فيه من الضرورة، وكذلك خبرها في المخصص  
سواء اختارت مذهب في المخصص أم بعده  
وكذلك خبرها في المخصص سواء  
اعتبر في المخصص أم قبله، فإنه لا يكون  
مذهب لأنه ليس من فعله المخصص<sup>(١)</sup>

وليس جمهور الفقهاء المطلق من حيث  
وصفه الشرعي إلى متى ودعي، ولم يذكر  
للمسألة نصاً، فهو مذهبهم قسم واحد  
خلاف لمذهب، إلا أن بعض الشافعية  
قسموا المطلق إلى سني ودعي، وما بس  
سني ولا بدعي وهو مرجع عقولهم، والذي  
ليس سنياً ولا بدعياً هو ما استند إليه من  
الدعي كما تقدم

والسني عند الجمهور هو مذهب  
المسألة والأحرار عند الجمهور  
والبدعي عندهم ما قبل الدعي عند  
جمهوره، إلا أنهم قد اختلفوا في السني

أن المطلق قد لا يثبت في ثلاث حيضات  
سني عند الجمهور، وهو بدعي عند الجمهور،  
وكذلك المطلق ثلاث في طهر واحد لم يصب  
فيه، فإنه سني عند الشافعية أيضاً، وهو  
رواية عبد الحنابلة، وغيرها أخرى

وهذه التولية إلى ما هيج كما عند  
الجمهور، وهو رواية ثانية عند الجمهور<sup>(٢)</sup>

المذهب أو المذهب، فالمسألة، أو مذهب  
واحدة فقط، ولا يجب ما يكون ذلك في بعض  
أو غيره، ولا يشترط أن يطلقها يكون ذلك، لأنه  
لا يكون إلا كذلك

ومسألة ذلك بدعي عنده، كذا  
نظمها مربي لو ثلاثاً في طهر واحد معاً أو  
معدت، أو مطلقاً في المخصص أو المذهب،  
أو مخصصاً في طهر منها فيه، أو في طهر  
منها في المخصص قبل

في مطلقها في بعض، ثم مذهبها في  
الطهر الثاني بعد، كان الثاني مذهب أيضاً،  
لأنها بمثابة طهر واحد وعليه أن ينظر  
حيضها الثاني، فإذا ظهرت منه حدثت إذا  
سواء، ويكون مذهب عند ذلك، ولو حدثت في  
بعض، ثم لم ينجس، ثم مذهبها في الطهر  
الذي بعده كان مذهب في الأرجح، وهو مذهب  
المذهب، وقد ذكر القسري: يكون سنياً

وإذا كان مذهباً، أو مذهباً، أو مذهباً، دون  
من المخصص، أو مذهباً، فإن كان كذلك  
كان مطلقاً سنياً، سواء منها أم لم يصبها،  
لأن في طهر مذهب، ولكن لا يريد على  
وحدة، فإن كان مذهباً

والمسألة المذهب من المذهب، عامة  
الخلق، والمطلق على ما، والجمهور مذهب،  
وهو لا يكون بدعياً ولو كان في المخصص، ثم

(١) في الخبرين من مسند عبد الله بن مسعود ٢٠٠٠

(٢) في مسند عبد الله بن مسعود ٢٠٠٠

والنفس العلم في النفس والبدن، أن  
النفس يسمع بدم، ويقصر العلة على البراءة  
فيصل خبرها من الطلاق

حكم الطلاق البدني من حيث وقوعه  
ووجوب العدة بعده

٤٠ - اتفق جمهور الفقهاء على وقوع الطلاق  
البدني مع اتعاظهم من وقوع الإثم فيه من  
الطلاق مخالفت أقية الشافعية

فإذا طلق زوجته في الحيض وجب عنه  
مراحضها، بعد الإثم لدى خصيه في الأصح  
عندهم، وإنك التقدوري من الخصية أو  
الرجعة مستحبة لا راحة

ويذهب الشافعي إلى أن مراحضه من طلقها  
سحباً سنة، وهو الحاشية على ذلك  
بالاستصحاب

وهذا لما كره إلى تسليم البدني أن  
حرام ومكره، فالجواب: بدليل في الحيض أو  
التماس من الطلاق مطلق، فيكره ما يقع  
في غير الخمس والتماس، كما هو أوقعه في  
طهرها الذي جازها به، وعلى هذا بحر  
الطلاق في خصص وتماس على الرجعة وقد  
للمكره، ولا بحر غيره على رجعة وإن كان  
بدعي<sup>١</sup>

هذا، والدار على معرفة النسي والبدني  
من الطلاق الضرب والسنة، من الحرز فتونه  
عاني في أبي: النبي في طلقتم النساء  
لقد يوقى منهن<sup>٢</sup> بعد منهن<sup>٣</sup> بعد منهن<sup>٤</sup> بعد منهن<sup>٥</sup>  
أما الله عنه ذلك بأن يعنفه في طهر  
لا جامع فيه، والله عز ابن عباس رضي الله  
عنه<sup>٦</sup>

ولما اتفقت على ذلك من غير رضي الله  
عنه أنه طلق امرأته وهي حائض، فسأله  
عمر رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك  
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مرأة فسرجهما» ثم  
ليركها حتى تطهر، ثم تجلس، ثم تطهر،  
ثم إن شاء أمسكها بعد وإن شاء طلق قبل أن  
يمس، فذلك العدة التي أمر الله أن يطلقها<sup>٧</sup>  
السنة<sup>٨</sup>

والمراد من عده الله من مسودة رضي الله  
عنه قال: طلاق السنة تطلقه وهي طاهر في  
غير جامع فاد حاصبت وطهرت صلتها  
أخرى، فإذا حاصبت وطهرت صلتها أخرى،  
ثم تعاد بعد ذلك بحصة<sup>٩</sup>

١ - والشافعي ١ - ٣١ - رد المحتار

٢ - الآية ١ من سورة طلاق

٣ - نفس ١٤٢٧

٤ - حديث مرسل عنه فيها عدم د ٤

٥ - نفس ١٢٨٢

٦ - ترجمه الله من مسودة طلاق - طهنية

٧ - نوح مائة ١ - ١٠

٨ - من ١٢٨٢ ٣ - ٢٢٢

٩ - عمر ١ - ٣١ - ٢٠

عن التعلق والإصباح، كقولها أنت طالق،  
أو اذهبى إلى بيت أمك، دون  
طلاق

حكمه أنه ينفذ ما لزمه في الحال،  
وبعبارة أخرى ينزل نزع ما قدم مسبوها  
لشرطه، فإذا قال في أنت طالق، طلب  
الحال ودمت عندها، هذا مع ملاحظة  
الفا في بين التعلق والرجوع كما تقدم

### ب - الطلاق المضاف

١٤ - تعريفه: هو طلاق الذي قرب صبيته  
بوجوب قصد وقوع الطلاق عند حلول وقت  
الوجوب، كقولها - أنت طالق قول الشهر  
القادوم، أو آخر الثمار، أو أنت طالق  
دوس

حكمه ذهب الجمهور إلى أن الطلاق  
المضاف إلى الاستيفاء ينفذ سببا للفرقة في  
الحال، ولكن لا يقع به الطلاق إلا عند  
حلول أجله المضاف إليه عند استيفاء  
لشرطه الأخرى، فإذا قال لها أنت طالق  
آخر هذا الشهر، لم ينفذ حتى ينفذ  
الشهر، ولو قال في أود طلقك، ولو  
قال في شهر كذا، طلق في قوله عند  
الأكثر، ومضاف اليه ولو يقع في آخر

وقد أصاب الطلاق في زمن سابق، دون  
قصد ونوعه للحال مسداً إلى ذلك الوس

وهذا كله ما دامت الرجعة ممكنة، وإن  
كان الطلاق زوج، فإذا كان بائناً بسببه  
صعدى أو كبرى بعد الرجوع واستمر  
بأن

دليل ذلك ما تقدم من امر رسول الله ﷺ  
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بالرجوع  
روحته معلوم ذلك ترك، فإذا لم يكن  
لصبيته امتنع الرجوع، وهذا هو من امر  
رضى الله عنهما أنه كان إذا سئل عن الرجل  
يطلق امرأته وهي حائض يقول أما أنت  
طالقت واحدة أو انتزعت، ثم رسول الله ﷺ  
أمره أن يرجعها، ثم ينفذ حتى ينفذ  
حيضه أخرى، ثم ينفذها حتى ينفذ، ثم  
ينفذها قبل أن ينفذها، وأما أنت طالق  
ثلاث، فقد عصب ربك فيما ترك به من  
طلاق امرأتك، وبانت منك<sup>(١)</sup>

وأما الطلاق المتبخر ونصاف والمعتق  
أصل في الطلاق المجبور، إلا أنه يجب  
استعصاء والإصباح بانفاق التمتع، وله  
مستبيلات وأحكام كما بين

### ١ - الطلاق المتبخر

٢٢ - تعريفه: هو الطلاق الحالى في صبيته

<sup>(١)</sup> حديث رواه في غير ذلك في حلق من الأمر بطلاق  
المرأة

مرفوعة بسند (١/٢٦)

[illegible]

ج - الطلاق الملق على شرط

١٤ - التعليل عن شرط هنا هو ربط حصول  
عضيمون جله بحصول مفسون جله  
أخرى<sup>١٤</sup> سواء<sup>١٥</sup> كان ذلك المفسون من قبل  
المعلي أو المعلنه أو غيرها، أو لم يكن من  
عمل واحد.

هذه كانت من عمل المظلي أو المصنعة أو  
غيره من معنى يسمي بالذي انهم يسمونه  
وذلك ما فيه من معنى القسم، وهو تقوية  
طرح الحائث أو عدم غيره على فعل شيء أو  
مركبه، كما إذا قال لزوجته أنت حائض إن  
دعيت دهر فلان أو أنت حائض إن دعيت  
إن إلى فلان. أو أنت حائض إن يكون  
فلان.

من كان الطلاق مطلقاً لا عن عمل أحد،  
كما قد قالوا، أنت طالق، في طلعه  
شمس مثلاً، كان تعاقباً، ولم يسم شيئاً،  
لأنه، مع الجملة فيه، وإن دعا في حكمه  
مثل الجيز، وهناك من الصمد، من طلق

ثم مادام لم يحصل المعلق عليه لم يصح من

لرسالة زوجته عند الجمهور وقال مالك

بضرب له أجل المولى

وقد ذهب المالكية<sup>(١)</sup> إلى أنه إن علق طلاقه

بأمر من ماضٍ بمنع عملاً، عادة أو شراً

حسب للدحال، وإن علقه بأمر ماضٍ واجب

فعله عملاً أو شراً أو عادة فلا حيث عليه

وإن علقه بأمر من مستقبل، فلا كان

محقق التوحيد أو مضمون التوحيد عملاً أو عادة

أو شراً لوجوبه لغير الدحال، كما إذا قال

هي طالق إن لم أمس السماء، أو هي طالق

إن قسيت، أو إن صليت

وإن كان لمعلق عليه مستحيلاً، أو نادراً،

أو مستبعداً عملاً أو عادة أو شراً لم يثبت، أو

بمستقبل، كما لو قال أنت طالق لو جمعت بين

الفضي، أو إن لمست السماء، أو إن ركب

شروط صحة التعليق

يشترط بوضع الطلاق لمعلق على شرط

مباين<sup>(٢)</sup>

١- ١- أن يكون الشرط متعلقاً بغيره

مستقلاً عن الطلاق وعلى حذر التوحيد في

مستقبل، فإذا كان الشرط موجوداً عند

التعليق، كما إذا قال لها أنت طالق إن كان

عليه اليمين<sup>(٣)</sup>.

وأدوات الترط والتعليق هي إن، وإذا

وإذا وكل، وكل، متى، ومتى ما، وهو

دلت، وكلها تعيد التعليق بدون تكرار إلا

كها، فإنها تعيد التعليق مع التكرار<sup>(٤)</sup>.

وقد يكون التعليق بدون لفظ، كما إذا قال

هو على الطلاق سأفعل كذا، فهو بمثابة

يوسف على الطلاق إن لم أفعل كذا، وهو

الصحيح المصوب، وقد جاءه من العرب

حكمه - فمن جمهور الفقهاء على صحة

اليمين بالطلاق أو تعليق الطلاق على شرط

مطلقاً إذا استوفى شروط التعليق الآتية

إذا حصل الشرط المعلن عليه وقع

الطلاق، دون اشتراط الفور، إلا أن يوجه،

وإذا لم يحصل لم يقع، سواء في ذلك أن يكون

الشرط المعلق عليه من جنس الخلف أو

مخالف عليه، أو غيرهما، أو لم يكن من

جنس أحد، هذا إذا حصل الفعل المعلق

عليه طامعاً داكم التعليق، من حصل منه

الفعل المعلق عليه ما لم يكن مكرهاً وقع

الطلاق به أيضاً عند الجمهور

وعند الشافعية به قولان أظهرهما<sup>(٥)</sup> أنه لا

يعمل<sup>(٦)</sup>

(١) انظر للمطهر ٣/٢٩١، ومبسوط ٥/٣٦٦

(٢) ابن عثيمين ٢٥٠٤، ٢٥٠٥

(٣) معنى للفتح ٦ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩

(٤) شرح الكوكب المشوي عليه ٣٨١/٢ ٣٩١

طلاق، فإنه معلق ويوقع به "نساء عبد  
القدحون، لم يقل ها أنت طالق رجعي إذ  
دخلت ذر طلاق، لم النطق ويوقع الرجعي  
مجزأ، لأن كلمة "رجعي" في هذه شيئا،  
فكانت قاطعة للتعيين، محلال لكلمة  
"نساء" فربما أفادت، فلم تكن قاطعة، وهذا  
اشكال وفق مذهب احمدية الذين يوقعون  
بكلمة "بائن" طلاقا بآل<sup>(١)</sup>

٤٧ - ٣ - ان لا يقصد به "تجيزا"، بل قصد  
به "تجيزا"، وقع مجزأ وم يعلق بالشرط، كما  
إذا قالت يا ياخس، فقال ها إن كنت  
كذلك فأنت طالق، يريد معاقبته لا تعليق  
الطلاق من تحقق الخساسة فيه، فإنه يقع  
الطلاق ما مجزأ، سواء أكان حسيما أم  
لا، فإن "يد التعيين" لا تجازاة تعلق  
الطلاق، وليس<sup>(٢)</sup>

٤٨ - ٤ - أن يذكر الشرط في التعيين، وهو  
المعلق عليه، فلم لم يذكر شيئا، كما إذا قال  
ها: أنت طالق إن، فإن لقول الرابع للشي  
خمي، وهو قول أبي يوسف، وإذا محمد  
بن الحسن، نطق لمحال<sup>(٣)</sup>

ابوك معا الآن، وهو معها، فإن طلاق  
صحيح منجز يقع لمحال، وليس معفا، أما  
أنه عي غير المرحوم، معناه أن يكون  
الشرط المعلق عليه ممكن الحصول في  
المستقبل، فإن كان مستحيل الحصول لما  
التعلق، ولم يقع به شيء، لا في هذا، ولا في  
المستقبل، كما إذا قال ها إن عاد ابوك حيا -  
وهو ميت - في الحياة أدب فأنت طالق، فإنه  
نحو هذا، مذهب احمدية، ومذهب المالكية  
يؤيدونه مجزأ، ويحاطة به قول<sup>(٤)</sup>

٤٩ - ٥ - أن يكون التعليق متصلا بالكلام،  
فإذا فصل عنه بسكون، لم يكمل اجزاء،  
أو كلام غير معرب، لم يعلق ويوقع الطلاق  
مجزأ، كما لو قال ها أنت طالق، وسكت  
سريعا، ثم قال إن دخلت دار فلان، أو قلت  
ها، أنت طالق، ثم قال ها أنقض ما  
ثم قال إن لم تدخل دار فلان

إلا أنه يعتبر إتماما للضرورة، كما إذا  
قال ها: أنت طالق، ثم نفس لضرورة،  
ثم قال ان دخلت دار فلان، فإنه معنوي،  
ولا يقع إلا بدخولها اءدار المعلوم عليها،  
وكذلك إساغة المائدة، أو كلمة مبردة،  
كأن يقول ها أنت طالق إذا دخلت دار

(١) أخرجه ابن ماجه ١٥٧٧، ومسلم ١٥٧٧، وأبو داود ١٥٧٧،  
يعني المذهب ٣٥٧٧  
(٢) أخرجه ابن ماجه ١٥٧٧، ومسلم ١٥٧٧، وأبو داود ١٥٧٧،  
(٣) أخرجه ابن ماجه ١٥٧٧، ومسلم ١٥٧٧، وأبو داود ١٥٧٧،  
(٤) أخرجه ابن ماجه ١٥٧٧، ومسلم ١٥٧٧، وأبو داود ١٥٧٧،

(١) أخرجه ابن ماجه ١٥٧٧، ومسلم ١٥٧٧، وأبو داود ١٥٧٧،  
يعني المذهب ٣٥٧٧

التعليق، ويعلقو هلاق، كما إذا قال لأجنبية عنه إن دخلت دار فلان فأنت طالق، ثم دخلها قبل زواجها منه أو بعده، فإنها لا تنص. وهذا كله لدى المالكية، وفي القول «راجع عند الحاجة» وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد بن الحسن: لا يصح التعليق، ويمنع الطلاق.

وبالشافعية والحسبية لا يمنع الطلاق هنا، كما لو علقه على غير الزواج إذا علقه بفدرة النكاح لا عليه، إذا بالشافعية، كان يقول لأجنبية أنت طالق مع بك حلفت، فإنه يبرأ، وكذلك إذا علقه على انتهاء النكاح، كان يبرأ. أنت طالق مع مزين - أبو مع موزك، فإنه لم يبرأ أيضا لعدم الملك<sup>(١)</sup>.

٥١ - ٧ - قيام الروحية بين الخائف والمخوف عنها عند حصول الشرط التعليق عليه حقيقة أو حكما، ما لم تكون رويته أو معتدته من هلاق رجسي أو يائس، فإذا لم تكن كذلك، عند وقوع الشرط لم يقع الهلاق به عليها، وإذا قال لزوجته، إن دخلت دار فلان فأنت طالق، فدخلها وهي رويته أو معتدته

٥٩ - ٥ - وجود رابط، وهو أداة من أدوات الشرط، وقد تقدم، إلا أن يهم الشرط من القس، لأنه يتعلق بذات رابط، كما إذا قال: هل الطلاق سادس إلى فلان، فإنه تعليق صحيح مع عدم الرابط<sup>(٢)</sup>.

٥٠ - ٦ - قيام الروحية بين الخائف والمخوف عليها عند التعليق، حقيقة أو حكما، بأن تكون رويته أو معتدته من رجسي أو يائس، فإذا لم تكن رويته عند التعليق، ولا معتدته، بما يتعلق به يقع عليه به شيء، كما إذا قال لأجنبية عنه أنت طالق إن دخلت دار فلان، فإنه يبرأ، إلا أن تكون رويته بغيره، فإنه يتوقف التعليق عند ما هي إجابة رويته، لأنه فصول، فإذا أحده الروج صح التعليق، ثم إن دخلت بعد الإجابة وقع الهلاق عليها، وإلا فلا.

هذا ما يمنع الطلاق عن نكاحها، فإن علقه عليه صح التعليق أيضا ولو لم تكن رويته أو معتدته عند التعليق، كان يقول لأجنبية عنه إن تزوجتك فأنت طالق، ثم يتزوجها، فإنها تطلق كذلك، وكذلك قول كل امرأة أترأها فهي طالق، ثم تزوج امرأة أخرى، فإنها تطلق بذلك لصحة التعليق بها، فإذا علق يقرب بك سحها لم يصح

(١) مدار المختار ٣/٣١١، والشمس ١٣/٣٢٠، ٣٢٦، والحنس ٣٢٦، ورسى مجمع ٣٩٢٢.

(٢) ظر المسألة ٤١١٣.









طالق ثلاثا وقع ثنتان أبصا، وإذا قال أنت طالق إن شاء الله تعالى، صح الاستثناء أو قال إن شاء الله تعالى فأنت طالق وكذلك ما دام أوصل لفظة هي (أنت) فلا لم يدعيها فلولان، المفتى به فيها عدم الوقوع<sup>(٦٠)</sup>

وهل يجب التمسك بالتمشي واستثنى منه؟ نص الحنفية على عدم اشتراط ذلك. وهل هذا إذا قال لزوجتي أنت طالق ثلاثا، ثم كتب مصلحا إلا واحدة، ولم انسان، ولو كتب أنت طالق ثلاثا، ثم قال مصلحا إلا واحدة وقع اثنتان أبصا فإن كتبها معا، ثم أراد الاستثناء وقع الثتان فقط، ولا يمين لإزالة الاستثناء بعد كتابته، لأنه رجوع عنه، والرجوع هنا غير صحيح<sup>(٦١)</sup>.

٦٠ - ٥ - أن لا يكون استثنى جزء منه، فإن استثنى جزء طلقه ثم يصح الاستثناء، وعن ذلك إذا قال لزوجتي أنت طالق ثلاثا ولا يصح طلقه طلق ثلاثا، ولو قال لها أنت طالق الثنتين إلا ثلث طلقه، طلق الثنتين أبصا لدى الجمهور، وهو المصحيح لدى الشافعية، والثاني يصح الاستثناء، ويستثنى بجزء الظلمة طبقا لكاملة<sup>(٦٢)</sup>

في الأصح، فإن نواه بعده لم يصح ويصح الطلاق بثبوته، وإن قوب ثلثا لثاقبة إن نواه بعده جاز، وقال الحنفية: يصح بغيره بطلان، ولم أر من نص على ذلك من العلماء، وأمنهم مع الحنفية في ذلك

٥٨ - ٣ - أن يكون الاستثناء بصوت مسموع لنفسه على الأقل، فهو كإن دون ذلك لم يصح الاستثناء لأنه مجرد يه، وهي غير كافية لصحته بالاعتبار

٥٩ - ٤ - عدم استعراق المشي ليمشي منه فإذا قال، أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا لم يصح، لأنه رجوع وإنشاء، وليس استثناء وعن مجوز استثناء الأكثر؟ نص الجمهور على صحته، وهي الحاشية على عدم صحتها<sup>(٦٣)</sup>. إلا أنه إن قال طالق ثلاثا بنية، الله تعالى قاصداً الاستثناء مصلحا لما طلقه عند الجمهور، خلافا للحنابلة لا نعم

وهل يجب تقديم المشي منه على المشي؟ نص الشافعية والحنفية على عدم شرطه ذلك، وسواء بين أن يقدم المشي أو لا يستثنى منه، فلو قال أنت طالق ثلاثا إلا واحدة وقع ثنتان، وإذا قال، أنت إلا واحدة

(٦٠) من المصاح ٢٠ - ٢٠ والمكرر ٢٢٢/٢

(٦١) المكرر ٢٢٢/٢، ٢٧٧

(٦٢) المكرر ٢٢٢/٢، ٢٧٧ والمكرر ٢٢٢/٢

(٦٣) نفس ٢٥٤/٢

بمنكحها، كالبيع والإجارة هذا حال رجل  
لآخر بكنكح بطلاق زوجته، فطلاقها  
عنه، جاز - وله فائدة روحه نفسها وكلب  
طلاق منكحها فطلاق نفسها، جاز أيضا،  
ولا يكون في هذا نقل من الأجس  
وبين مذهب هيبس

### أولا - المذهب الخفية

٦٣ - إذا الزوج لغيره في طلاق زوجته ثلاثا  
أولاً - فهو غير متوكلين ووسائله  
ولا ذكر الخفية لتفويض ثلاثاً الأولى،  
وهي غير، وأمره، ومشيئة قلوب  
ها - طمى منكح، واختارى منكح،  
وأمره منكح، فالأولى يقع الطلاق بها صريح  
بدون به، وانفصالاً لأحرار من أنفس  
الكلية فلا يقع بها الطلاق بغيره

في يكون التفويض عنهم وإليه الزوج  
أحب عنه طلاق زوجته إذا علمه على  
منكحه، من قال له طلق زوجته إن  
شئت، فإن لم يقل له، لم شئت، كذا يوكيلا  
لا كزوج

هذا، وبين التفويض وتوكيل عند احمية  
هروفي في الأحكام من حيثيات متعددة،  
أهمها

أ - من حيث الرجوع إليه، فليس للزوج  
الرجوع في التفويض، لأنه تعيق على

٦٦ - وهل يكون الاستثناء من المشرى  
منه الموقوف دون مسك؟ ذكر المصنف ذلك،  
وذكر الشافعية قوبيل، الأصح صحتها في  
الاستثناء من الموقوف جامعها، والثاني أن  
يعبر من المنكح، وهل ذلك بدو مال  
زوجها أنت خالركم إلا ثلاث طقت  
لتشرب عند احمية والأصح من قول  
الشافعية، في قول الشافعية التي طقت  
ثلاث، لأنه يملك عنده ثلاثاً، فلما سئلت  
منه ثلاثاً كان رجوعه لها، وكذلك إذا قال  
له - طلاق عشر إلا تسعة، فهذا تعيق  
برجوعه على تصرف الأول، ويضلل على  
القول الثاني

ولم يذكروا في ذلك قولاً الرجوع منها  
عند الموقوف فيمنشئ منه، وقيل الرجوع  
عند المنكح، فلما قال لها - طلاق عشر  
إلا تسعة، فعلى الرجوع منزه ثلاث، وهل  
مخرج منزه واحد

### الإدانة في الطلاق

٦٧ - طلاق تصرف شرعي قول، وهو حق  
الرجوع كما تقدم، فبمنكح وملك الإدانة به  
كسائر التفويضات الفوقية الأخرى التي

بالطلاق معن بطل التوكيل، لأن التوكيل معنك، وهو لا يبطل ما يجوز، على خلاف التوكيل، فهو إثابة عصمة، وهي تطل ما يجوز.

هـ - من حيث اشتراط أهلية السائب،

فإن التوكيل يصح لعاق وجوه وصغير، على خلاف التوكيل، فإنه يشترط له أهلية التوكيل، وعلى هذا، لم يرد من روجه الصغيرة بطلاق نفسها طلفت، وقع الطلاق، ولو وكل أحد الصغيرة بطلاقها، فطلاق لم يصح، فلو عرضها بالطلاق، وهي عاقلة، ثم حلت فطلقت نفسها، لم يصح عند الحنفية استحساناً<sup>(١)</sup>

ثانياً - منهج الملكية.

٦٤ - النهاية في الطلاق عند الملكية أربعة

أنواع توكيل وتخير وتبنيك ووصاية  
فالتوكيل صانعهم هو حمل الزوج الطلاق  
لعمه - روجه أو غيره - مع بقاء الحي بدور  
في مع التوكيل - بعزله - من إيقاع الطلاق،  
كقوله لها أمرك بيدك توكيلاً.

والتيخير صانعهم هو جعل الطلاق  
الثلاث حقاً للغير وذلك بعد ما يحولها  
اختار أو اختار لنفسك.

مشية، والتعليق بعين لا رجوع فيها، فإذا قال له، طلق رجعتي إن شئت، أو قال لزوجته اختاري نفسك ما تريها طلاقها، لم يكن له أن يعرف، أما التوكيل فله عزه مطلقاً ما دام لم يطلق.

ب - من حيث الحد بالجلس فالتوكيل أن يطلق على موكله في المجلس وغيره، عالم بعده التوكيل بالجلس أو ما كان مكان مبيع، من حقه بذلك تحديد به، أما التوكيل مع محدود بالجلس فإذا انتفى المجلس بما التوكيل، عالم بين له مدة، أو بعينه على مشيئة، فإن بين مدة تحديد بالجلس، فإن قال لها طلق نفسك خلال شهر، أو يوم، أو ساعة، أو طلق نفسك متى شئت، فإن قال ذلك تحديداً، لا بالجلس.

ج - من حيث نوع الطلاق الواقع به، فقد ذهب الحنفية إلى أن التوكيل إذا كان بالنفس صريح كقوله لها طلق نفسك فطلق، وقع به الطلاق رجعي، وإن قال له اختاري نفسك، فطلاق - اختار بعين، ومع به بائناً، هذا إذا وقع الطلاق، وإلا لم يقع به شيء، لأنه كناية.

د - من حيث تأثره بجوهر الزوج، فإذا فوس الزوج ورجته أو غيرها بالطلاق، ثم من، فالتوكيل على حاله، وإن ركله

(١) من غايه ٣١٩ - ٣٢٠

ولا يمهله ولو رفض الزوج بالإمهال، وذلك  
حداية حتى الله تعالى، فإن أحق ولم يمهله  
ماجلس ولا يرض أمره فله الكه رويان  
الأول يتحدد بالمجلس كالحصية، والثانية.  
لا يتحدد به .

ج - من حيث عدد الطلقات، إن كان  
التفويض تحجراً مطلقاً - وقد دخل بزوجه -  
فتمصرمه بإصاح ما شاءت من الطلاق،  
واحدة واثنين وثلاثاً، وإن كان لم يسجل بها،  
أو كان التفويض لميكاً، فله معها من أكثر  
من واحدة، بشرط ستة، إن توفرت لم يقع  
بجود أكثر من واحدة، وإن اختلت وقع ما  
ذكرت

### وهذه الشروط هي

- ١ - أن يرضى منه أقل من الثلاث، فإن  
توى واحدة لم تملك بذلك أكثر منها، فإذا  
توى اثنتين ملكتهن ومن ثلث الثلاث
- ٢ - أن يبارر بالإنكار عليها موز إيقاعها  
الثلاث، وإلا سقط حقه ووقع ثلاث
- ٣ - أن يجلب أنه لم يتو بذلك أكثر من  
العدد الذي يذمه، واحدة أو اثنتين، فإن  
نكل قضى عليه بها لو تمت. لا رد الجنب  
عنها
- ٤ - عدم الدخول بالزوجة إن كان

والتمليك هو - جعل الطلاق حراً للمبر  
ومكافئ له راجعاً إلى الثلاث، كقولها لما أمرت  
بيدك، وبين هذه الثلاثة تماق واختلاف على  
مايل

أ - فمن حيث جواز الرجوع فيه، في  
التوكيل لروح حق عرو وكيله بالطلاق  
مطلقاً، سواء أجاز التوكيل هو الزوجة أم  
غيرها، إلا أن يتعلق به حق بزوجته زاد من  
التوكيل، كقولها لزوجته إن تزوجت عليك  
فأمرك بيدك، أو أمر الدخلة عليك بيدك،  
لأنه لا يملك عزماً في هذا الحال، تتنص  
حقها به، وهو دفع القصر عنها، ولولا ذلك  
لا يمكن عزها

فإن فوضه بالطلاق غيرها أو لميكاً لم يكن  
له عزل المصوم حتى يطلق أو يرد  
المصوم

ب - ومن حيث عقده بصفة، فإن حدد  
الزوج النيابة بأنواعها بالمجلس فحدد معناه،  
وإن حدد بها برمان معوى بعد المجلس لم  
يقتصر على المجلس، ولكن إن مارس اساناب  
حقه في الطلاق خلال الزمن المحدد خلعت،  
وإلا فهو من حقه مقدم الزمان باقياً، إلا أن  
يعلق الفسخ بذلك، لأن عظم به، فإنه  
يحصره ويأمره بالاختيار، فإن اختار الطلاق  
حدثت، وإلا سقط الفسخ حقه في ذلك.

النسوية تحيوا، وإلا رفع الثلاث عنه إن أوقفها مطلقاً

٥ - أنه لا يكره النسوية، فإن كرره ما كان قابلاً: أمرك ببدك، أمرك ببدك، أمرك ببدك، لم يقبل اعتراضه على طلاقها الثلاث، إلا أن يوصى بالتكرار التأكيد، ويصل اعتراضه

٦ - أنه لا يكون النسوية مشروطة عليه في العقد، فإن شرط في العقد ملك الثلاث مصداً

فإن حيوها ودخل بها ظلمت نفسها وأحد شرط، لم نفع وسقط تحيورها، لأنها حرجت بذلك على نفسها، وقد انقضت جميعها بإصدار مخالفتها، سقط حيوها في قول، ذلك قول آخر لم يسمع به بدت حيولها<sup>(١)</sup>

ثالثاً: معجب الشافعية والحنابلة

٦٥ - أحاز الشافعية والحنابلة للزوج إنابة زوجته بالطلاق، كما أجازوا له إنابة غيرها به أيضاً، فإذا أناب النكاح كان موثقاً، فيحرم عليه من الشروط والأحكام ما يجري على التوكيل من جواز النقيض والرجوع فيه

ومزوج تقويض علاقتها إليها، وهو ثبت في الحديث عند الشافعية بشرط بوجوه

تصغيرها على الفور وفي قول موثق، فلا يشترط لزوم الإصحاح، وعن القول بالنسبية في الشرط قبولها لفظاً، خلافاً في التوكيد، وأرجح عدم اشتراط القول لفظاً.

ومس الفلوس، (النسيك والتوكيل) له الرجوع عن النسوية

ولو حال لزوجه علفي وصوى ثلاثاً عفاً ظلمت وبوئى وقد علمت نية، أو وقع ذلك اتفاقاً ثلاثاً، لأن اللفظ يحمل العند، وقد نوه

وإذا بوى ثلاثاً وبوئى عدا، أو م يوب، أو بوى أحدهم وقعت واحدة في الأصح<sup>(٢)</sup>

وعند الحنابلة، من قال لأمراته أمرك بهذا فهو توكيل منه بالطلاق ولا ينفي ذلك ما جالس، بل هو على الزاوية لفور حل رضى الله عنه، وهو مرفق له بخلاف في النصحية، فكان كالإجماع

وفي الأمر باليدف أن يطلق نفسه ثلاثاً، أنسى به أحمد مرزاً، كفوته طلقى نفسك عاشرت، ولا يعقل غيره أريد واحدة

ورن قال لها: اختارى نفسك لم يكن هذا أن تعذر أكثر من واحدة، ونفع رجعية، لأن (اختارى) تعرب معرب، فيشار إلى

الفرع الكبير وقد مر منه ٢٠٥٥٢

(١) من الصحاح ٢٠٥٢



أم لا، وأنها تستأنف لذلك عدة الوفاة بهذا كإن الطلاق يثبت ويهيئ لعدة. فإن كان لزوج صحيح عند الطلاق عبر مرض مرض الموت لم توث منه بالطلاق، وبسبب على عدة الطلاق، وإن كان مرض مرض موت عند الطلاق فكذلك عند الشافعية في الجديد.

ذهب الحنفية، والحنابلة والاصح، وهو المذهب القديم للشافعية، إلى أنها توث منه مماثلة له ببعض قصده، وتعد ما بعد الأجلين، وبعد فإن هذا الطلاق من إرثها، وأما طلاق الفرار

واستحقاقه له أن يكون بغير طليها ولا رضاها مطلقاً، وأن تكون أهلاً للميراث من وقت الطلاق إلى وقت الوفاة، فإن كان الطلاق برضاها كالمحاجة لم توث

وكذلك عند الحنفية إذا كانت اليسيرة بسببه تليها من زوجها أو غيره، فإنها لا توث بفساد، لأن سبب الفسوق ليس من الزوج، فلا بعد بذلك فلان من إرثها، وإن طليته منه الطلاق مطلقاً أو ضمن طلاق رجعي طليته بالطلاق والحد، وأكثر ثم مات وهي في عدتها وثبت منه، لأنها لم تطلق اليسيرة ولم ترخص بها

وإذا مات بعد انعقاد عدل لم توث منه،

مبايع عليه لاسم، وهو طليته وحمية، إلا أن يحمل إليها أكثر من واحدة، كأن يقول اختاري ما شئت، أو اختاري الطلقات إن شئت، فإن بوي بقوله اختاري عدداً فهو على ما نوى، لأنه كتابه بخلاف أمره بذلك، فينتاز جميع أموره

وليس ينفذ قولها اختاري أن تطلق إلا ما عدا في المحسن، وبم يشاعلها بفحصه عنه، إلا أن يقول لها اختاري صحت بما أو ليسوا أو شهراً، فتمسكه إلى انعقاد ذلك<sup>(١)</sup>

### طلاق الفار

٦٦ - طلاق الفار هو طلاق الزوج زوجته بآثاق في حال مرض موته، وقد يحتج الفقهاء له بطلاق المريض.

وقد ذهب الفقهاء إلى صحة طلاق الزوج زوجته إذا كان مريضاً مرض موت، كصحته من الزوج غير المريض ما دام كاسماً الأصلية<sup>(٢)</sup>

كما ذهبوا إلى إرثها منه إذا مات وهي في عدتها من طلاق رجعي، سواء أكانت بطلها

(١) كشف الغطاء ٢٥٤٢، ١٥٥، وقاس ١٤١/٢، ٦٤٦

(٢) الدر المختار ٢٨٧/٢، ٢٨٨، والقاس ٢٨٨/٢، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥،

بعد بمنونها من ذلك العبر واقتضاء عدتها  
منه

فذهب الجمهور وبهم محمد بن الحسن  
من ائمتهم إلى أنه يملك عليها ما مضى له إلى  
الثلاث، وإن كان أباها براحة ملك عليها  
اثنين آخرين، وإن كان أباها واثنين ملك  
عليها ثلاثة فقط، وهو مذهب عدد من  
المصنفين فيهم عمر، وهشام، وعمران بن  
حصير، وأبو هريرة وعمر بن وهب بن  
عصم

ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه  
يملك عليها ثلاثاً، ولذا ائتم ما أباها به  
سما، ومن هنا سميت هذه المسألة بمسألة  
اهدم، وقول الشيخين هذا هو مذهب عدد  
من المصنفين، فيهم ابن عمر وابن عباس  
ورضى الله عنهم وهو قول للحابلة، والقول  
الثاني - وهو الأرجح عندهم - مع الجمهور .

وقد احتلف الترجيح في المذهب الحنفي .  
فهم بل أكثرهم قالوا بترجيح قول محمد،  
كالكمال بس الميام، بل إنه قال عنه : إنه  
الحق، وتبعه في ذلك صاحب التبر واليعمر  
واشترسلاي وغيرهم، ومنهم من رجح قول  
الشيخين كالملازمة قاسم، وعليه مشي  
المؤلف

وم تغبر عدتها لدى الجمهور، ولا بعد مازاً  
بطلانها، وفي قول ثان للحنابلة أنها لو لم  
تزوج من غيره، وهو خلاف الأصح  
عندهم . والملازمة محل توريثها من مطلق،  
أي سواء كان يملكها كالحرة والمملوكة  
والمحالمة، أو يغير طبعها، حتى لو مات بعد  
عدتها ورواها من غيره<sup>(١)</sup>

مسألة المصنف:

٦٧ - هذه المسألة تبرز ملقب حاصريها  
لدى الفقهاء، نظر لاختلافهم فيها  
وأهميتها، ويبين ذلك ما يلي:

أما الفقهاء<sup>(٢)</sup> من أن الزوج إذا طلق  
زوجته ثلاثاً، ثم تزوج من غيره بعد عدتها  
ودخل بها، ثم عادت إليه بعد بيوعتها من  
ذلك المغير واقتضاء عدتها منه، أنه يملك  
عليها ثلاث تطليقات

كما اتفقوا على أنه إذا طلقها بها دون  
الثلاث، ثم تزوجها - دون الزواج من آخر -  
أنه يملك عليها ما مضى له إلى الثلاث فذهب  
إلى طلقها بها دون الثلاث، فتزوجت من  
غيره بعد عدتها ودخل بها، ثم عادت إليه

(١) السجدي ٢٥٣/١

(٢) السد القصار ١٠٨/٣، مختصر - حصار ١٦٧/١

ط المجلد، جلد ١، ٢١٣/٧ - ٢١٤، جلد ١ للمصنف

### حكم حرمة الطلقة

٦٨ - إذا قال الزوج لزوجته أنت طالق نصف طلقه، أو ربع طلقه، أو ثلث طلقه أو أقل من ذلك أو أكثر، وقع عليه طلقه واحدة<sup>(١)</sup> لأن الطلق تحريم، وهو لا ينجراً.

وفي المسألة تفصيل بحسب مذهب كل مذهب على حدة

قال الحنفية: وحرمة الطلقة ولو من ألب حرمه طليقة بعدم التجري،

ولو رآه الأجزاء وقع أخرى، وهكذا ما لم يقل: نصف طلقه وثلث طلقه وسدس طلقه يجمع الثلاث، لأن المنكر إذا أعيد منكراً كان الثاني غير الأول، فينكح من كل حرم، بحال ما إذا قال: نصف طليقة وثلاث طليقات، حيث يقع واحدة، إلى الثاني والثالث غير الأول فإن جاور مجموع الأجزاء بطلت، - أي قال: نصف طليقة وثلاث طليقات - قيل نعم واحدة، وقيل نثنان، وهم المختار، وصححه في الظهيرة ولو بلا ووبأن قال: نصف طلقه، ثلث طلقه، سدس طلقه، هو واحدة، لأن

حرم الطلقة على أن حرمه لأجزاء من طلقه واحدة، وأن الثاني بدل من الأول، والثالث بدل من الثاني وقال المختبر أيضاً<sup>(٢)</sup>، ويصح بثلاثة أنصاف طلعين ثلاثة، لأن نصف التطليقتين واحدة بثلاثة أنصاف طلعين ثلاث طليقات، ولعل ثلث، لأن التطليقتين إذا جمعتا كانت أربعة أنصاف فتلاثة منها طلعة ونصف، تتكامل تطليقتين

ويصح بثلاثة أنصاف طلقه أو خمس طليقتين أو للأصح وكذا في نصف ثلاث طليقات لأنها طلقة ونصف متكامل النصف - أي يصح طلعين يتكامل كل نصف محصل طليقتين<sup>(٣)</sup>

٦٩ - وقال المالكية: لو قال الزوج لزوجته أنت طالق نصف طلقته لو نصف طلقين لزمه طلقه واحد، ولو قال: أنت طالق نصف وثلث طلقته لزمه واحد لعدم إضافة الجزء للفظ طلقه، ولو قال: أنت طالق نصف وثلث وربع طلقته لزمه اتساع لزمه الأجزاء على واحد

وبأنصاف طلقه لفظ طلقه، فقال في أن طالق ثلث طلقه وربع طلقه حرم

١- كسبي ٦٦٧، ٦٦٨، مع المصنف ١٩٨١، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١

طلقة، كان الكل طلقة، وإن ردت الأحرار  
كنصف رتب أربع طلقة، كل الطلقة من  
طلقة أخرى وتقع به طلة، ولو قال نصف  
طلقة ونصفها ثلاث، إلا إن أراد  
بالنصف الثالث تأكيد الثاني مطلقاً<sup>(١)</sup>

٧٩ - وقال أحامه - إن قال الزوج لزوجته  
ت طلاق عشر طلقة ردت طلقة، لأن  
بمعنى الشئ كله، وإن قال ثلاثة أنصاف  
طلقة طلقت طلقتين، لأن ثلاثة أنصاف  
طلقة ونصف، فكل نصف نصيب  
طلقتين

وإن قال أنت طلاق عصف طلقتين  
طلقت واحدة لأن عصف العنقبي طلة،  
وإن قال أنت طلاق بمعنى طلقتين وقعت  
طلقتين، لأن معنى طلقتين طلقتين، فهو كما  
يؤثر أنت طلاق طلقتين، وإن قال أنت  
طلاق عصف ثلاث طلقتين، وإن قال أنت  
لأن معنى طلقتين ونصف، ثم يكمل النصف  
منصير نصفين

وإن د أنت طلاق عصف وثلاث  
وسدس طلقة وقعت خمسة لأنها أحرار،  
الطلقة، ويؤثر أنت طلاق نصف طلة  
وثلاث طلقة وسدس طلة، لأن أحامه  
جميع ثلاث، لأنه عصف حرار من طلقة حر

المطوف نكح الثاني وإن قال ما أنت  
صالح ثلاث ضعة أربع طلقة ونصف طلة  
نكح ثلاث حلوب، لأن كل كسر نصف  
طلقة أخذ عجزاً، فاستقل بنفسه، لم يـ  
حكم بكسر الطلقة فهو داخراً الأحرار  
المطوف بعد ضعة<sup>(٢)</sup>

٨٠ - وقال الثاني لو قال الزوج لزوجته  
ت طلاق نصف طلة وقعت طلة، لأن  
الطلاق لا يسمى فليصاح نصف كيقاع  
كده، ولو قال ه أنت طلاق نصف طلة  
وقعت طلة، لأن معنى النصف طلة، إلا  
أن يريد أن كن نصف من طلة، فتقع طلقتان  
عسلاً بقصد، والأصح عدم أن يؤثر  
الزوج لزوجته أنت طلاق نصف طلقتين  
بمع به طلة، لأن ذلك يصح، ما يرد كل  
نصف من ضعة سبع طلقتان

وإن أحرار، الطلقة لأن شريسي  
خطيب حاصل ما ذكر أنه إن كسر لفظ  
طلقة مع ألف نصف، ولم ترد الأحرار هو  
ضعة، كأن طلاق نصف ضعة وثلاث  
ضعة، كان كل جر، طلة، وإن سقط لفظ  
طلقة كانت طلاق أربع وسدس طلة، لم  
يسقط المطلق كأن طلاق ثلاث ضعة، أربع

الزوج نصف ٢٦ وهو في ٢٨٢/٢

(١) في المصباح ٢٨٩ - ٢٨٨

وجبه بانها لا يبرأ إليها إلا بعقد جديد، ل  
احدة أم يصدها، فأنقضت البهره صغرى  
وكذلك انقضت بعد صرخ الزواج  
ولما كانت البهره كبرى، فلا يعود إليها  
إلا بعقد جديد أيضاً، ولكن بعد أن تزوج  
من غيره، ويدخل بها، ثم يبرأها وتنفق  
عدها، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا  
يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ أَنْ يَكْبَحَ رَوْحاً  
غَيْرَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

كما اتفقوا على أن الزوج إذا طلق زوجته  
رجعاً واحدة أو اثنتين، فإن له التمسك إليها  
بالمراجعة بدون عقد منكمات في المدة لقوله  
تعالى ﴿وَوَصَّيْنَاهُ أَوْ يَرْجِعُ فِي ظِلِّكَ إِنْ  
رَأَوْا إِصْلَاحًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وصد اتفق الفقهاء في بعض أحكام  
الرجعة، واختلفوا في بعضها الآخر.  
وللتسهيل انظر مصطلح (رجعة ج ٣٢)  
التفريق للشافعي

٧٣ - الشقاق هو النزاع بين الزوجين،  
سواء أكان بسبب من أحد الزوجين،  
أو بينهما معاً، أو بسبب أمر خارج عنهما،  
فإن وقع الشقاق بين الزوجين، ومطر عليهما

جره من طرفة، فطافوه أن طلقت متبررة،  
ولأنها لو كانت النقية من الأول لحاد بها بلام  
التعريف عدل، ثلث الطلقة وسحب  
الطلقة، فإن أهل العربية قالو: إذا ذكر لفظ  
ثم أعيد صكراً فالثاني غير الأول، وإن أعيد  
معرباً باللف واللام فالثاني هو الأول

وإن قال: أنت طالق نصف طلقة ثلث  
طلقة سدس طلقة طلقت طلقة، لأنه لم  
يسقط جواب المصطف، ليدل على أن هذه  
لاحرز من حلفه غير متبررة، ولأنه يكون  
ثلاثي حيث بدلا من الأول، والثالث من  
الثاني، والبدل هو المصدر أو بعضه، فدم  
يفضي المصيرة ويصل هذا التعليل لو قال:  
أنت طالق صفة نصف طلقة، أو طلقة مدقة  
م تطلق إلا طلقة، فإن قال أنت طالق  
بعضاً منك وسدساً لم يقع إلا طلقة، لأن هذه  
أجزاء الطلقة، إلا أن يريد من كل صفة  
جره تطلق ثلاثاً

ولو قال أنت طالق بعضاً وثلاثاً ورجعاً  
طلقت طلقين، لأنه يريد عن الطلقة نصف  
سحب ثم يكمل، وإن أراد من كل طلقة  
جزءاً طلقت ثلاثاً<sup>(٣)</sup>

الرجعة في الطلاق:

٧٤ - اتفق الفقهاء على أن الزوج إذا طلق

(١) الآية ٧٣ من سورة البقرة

(٢) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٣) حاشي ٧١/٣٧ ٧١/٤٤

الشفاق كان لها التفرق بين الزوجين دون تركيل، ووجب حل الفاسي إضفاء حكميه، بعد التفرق إذ اتفعا عليه و لم يصالح ذلك اجتلهه

وإن طلقا واحداً الحكماء في الفل، بأن قال أحدهم: الطلاق بدو، وطلال الأعر بلا عوفس، فإن لم تلتزمه فلو فلا طلاق يلزم الروح، ويعود احادكم كان، وإن التزمته وقع زمانت منه، وإن اختلفا في قدره بأن قال أحدهما: طلق بدو، وقال الآخر: يشانه، يوجب ذلك الاختلاف لدور حل اللس، وكذلك لو اتفعا في صفة أو حصة<sup>١</sup>

يذهب الشافعية إلى أنه إن اشبه الشفان بين الزوجين بحث الفاقسي حكمه من أهله وحكم من أمهله، وما وكيلان في في الظاهر، وفي قول: هما حاكمان مؤيدان من الحكم عم الأول، يشترط رضاها بحث الحكمين، عيوكس الروح حكمه طلاق وقول عوفس حل، وتركيل الروجة حكمها بدو عوفس وقبول طلاق، ويرى الحكماء بينها إن رأوا عروفاً، ويرى اختلف رأيها بحث الفاسي ليس عيرها، حتى يجتمع على مس، ومن القول الثاني لا يشترط رضا الزوجين بينهما

الإصلاح، فقد شرح بحث حكمير من اهلها للعفس على الإصلاح بينها وإزالة اسباب النزاع والتعلق، بالوعظ وبه إليه، قال يعاق: **وَمَنْ حَقَّمْ شَفَاقَ بَيْنِهِمَا فَاذْعَبُوا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِنْ أَمْلِهِا** إن يريد: **وَمُصْلِحًا يُوَلِّي قَلْبَهُ بَيْنَهُمَا** <sup>(١)</sup> ومهمة الحكمين هو الإصلاح بين الزوجين بحكمة روية

وهو احتساب الفقهاء في مهمة الحكمين على شروطها، وطك على الوجه التالي  
أ- مهمة الحكمين:

٧٤- ذهب احنبي إلى أن مهمة الحكمين الإصلاح لاغير، فإذا سحاح فيه دعا، وإلا تركا الزوجين على حالهما ليتعابا على راعيهما بمسهم، إما بالصاحفة، أو بالصم، أو بالطلاق، أو بالحلالة، وليس للحكمين التفرق بين الزوجين إلا أن يوفس الزوجان بينهما ذلك، إن فوضهما بالتفرق بعد مجز من التوفيق، كان وكيلين على ذلك، وجاز لها التفرق بينها به <sup>(٢)</sup>

يذهب المالكية إلى أن واجب الحكمين لإصلاح أولاً، فإن عجزا عنه لتحكيم

١- لا ٢٥ - سره القيد

٢- قصود روح المعاني ٢٧٦

بمفسهما كان لها التفرق أيضا بعد المحر  
من الخصع والتوثيق، وفي حال التوكيل في  
التفرق يشترط إلى جانب ما تقدم، أن يكون  
الزوجان كامل الأهلية وأشدب، كما في ذلك  
من احتياك رد بعض المهر

فإن وكل الزوجان المحكمين بالتفرق، ثم  
جرأ أحدهما أو أعض عليه صل التفرق، لعد  
التوكيل، وم يكن للمحكمين غير التوثيق،  
فإن عاب أحد الزوجين قبل التفرق لم يعز  
الحكماء، ويكون لها التفرق في عيته، لأن  
الغنية لا تجعل الرقالة، بخلاف الجنون  
والإغمه.

وتشترط المالكية في المحكمين، ومهم  
المشائعية في مقابل الأظهر، والحنابلة في  
القول الثاني، إذ كونه، لأن المحكمين  
حائكين، ولا يجوز جعل المرأة عددهم حاكمين  
والمحكمين يمكنان بالتفرق جبراً من  
الزوجين، لأجها حاكمين هما وثائق عن  
الخاص، إلا أن يشهد الزوجان متفقين  
دعوى التفرق قبل حكم المحكمين، فإن  
مضاً سقط التحكيم ولم يجر لها الحكم  
بالتفرق، لأن شرط التحكيم حسب  
السعدوي، وهذا إذا كان حكمين من  
الخاص، فإن كانا حكمين من قبل الزوجين  
من غير خاص، فذلك بعد حكمهما عن

والمحكمين، بما يربانه مصلحة من التحكيم أو  
التفرق<sup>(١)</sup>

وجذب الحسنة إلى أن مهمة المحكمين  
الأول التوثيق، فإن عجزاً عنه لم يكن لها  
التفرق في قول كاسية، وفي قول آخر، لها  
ذلك<sup>(٢)</sup>

ب- شروط المحكمين.

٧٥- اشترط الفقهاء في المحكمين شروطاً  
هي:

١- كمال الأهلية، وهي: العقل والبلوغ  
والرشد، فلا يجوز تحكيم الصغير والجنون  
واسفيه

٢- الإسلام، فلا يحكم غير المسلم في  
المسلم، لما فيه من الاستعلاء عليه.

٣- الحرية، فلا يحكم عبد، ولا محابلة  
قول آخر يجوز جعل العبد محكماً، ملازم  
التحكيم وكانه

٤- العدالة، وهي: سلامة التصدي

٥- النطق بأحكام هذا التحكيم

٦- أن يكونا من أهل الزوجين إن أمكن  
هل سبيل التذب لا الزوجين

ثم إن وكل الزوجان المحكمين بالتفرق

(١) حتى المصلحة ٢٦١/٣

(٢) المهر ١٥٢/٥

قضاء القاضي بتعريف الحكمين بين الزوجين

٧٦ - إن كان للحكمين موطنين من الزوجين  
مختلفين ، فلا حاجة لحكم القاضي  
بتعريفهما ، وتقع العروة بحكمهما مباشرة  
وإن كانا حكمين من القاضي ، ألزم  
برفع حكمهما إليه نفسه ، إلا أنه لاخير له  
في إعادته ، بل هو مجبر عليه ، وإن خالف  
احتجاده - كما تقدم -

فقد اختلف الحكماء ولم يتفقا على شيء  
عربي انقاضي ، وغير حكمين آخرين بدلا  
صحيح ، وهكذا حتى يتفق حكماء على شيء ،  
فبعدد

مع العروة الثالثة بتعريف الحكمين ،

٧٧ - ذهب المالكية إلى أن التعريف للمساواة  
خلال باتن ، سواء أكان الحكمين من قبل  
القاضي أم من قبل الزوجين ، وهو ظلف  
واحد ، حتى لو رجع الحكمين ظلفين أو  
ثلاث لم يقع بحكمهما أكثر من واحدة ، وسواء  
كان تعريفهما ظلفاً أم محالمة على مثل  
ودعت الشفعة والحداثة إلى أنهما إن فود  
محل لطلاق باتن ، وإن فودا طلاق فهو  
طلاق

وهل للزوجين إقامة حكم واحد بدلا من

الزوجين وإن لم يفضل به ، فإذا لم يهرأها  
قبل الحكم ، فإن عزلاهم قبل الحكم انعزلا ،  
مالم يكن ذلك بعد ظهور رأيها ، فإن كان بعد  
ظهور رأيها لم ينعزلا (١)

كما أوجب المالكية كون الحكمين من أهل  
الزوجين ، فلم يجز لحكيم غيرهما ، إلا أن  
لا يرجع من أهلها من يصلح لتحكيمه ، فإن  
م يوجد جاز لحكيم خارجيها لو غيرهما ،  
ويجب أن يكونا حذرين ليعلم بحالهما غالبا

ثم إذا وكل الزوجان الحكمين بالتعريف  
محالمة ، كان لها ذلك بحسب ربيها ثم  
يتبدلها بشيء ، فإن تبدلها بتقيد ، به بدى  
الجميع

فإذا لم يوكلاهم بالتعريف والمحالمة ، كان  
في المصير عند المالكية كون المهور كذا  
تقدم ، وهذا يملك ، حكمه التعريف بطلاق أو  
محالمة بحسب رأيها ، وإن رأيا أن الضرر كنه  
من الزوج طلقا حبه ، وإن رأيا أنه كنه من  
الزوجة فرفا سبها بمحالمة على أن مرد كل  
نهر ، ورأيا أكثر من أبدا ، وإن كان المهر  
بعضه من الزوجه وبعض من الزوج ، فرفا  
بها محالمة على جزء من مهرها بحسب مقدار  
مهر من كل

(١) المسمى على شرح الكبير ٧٥٣٠ - ٧٥٧٠ ر.ق. ٧٥٧٠  
بموجب ٧٥٣٠



سبب ذلك مطلقاً، ولكن منع بعضها منه،  
وانظره في مبصرة، ولما كامل نعمتها  
وتذهب، فالكه إلى أن لا طلب التعريق  
إلى جانب ما هنا من: منع بعضها والطفة  
مادام لم يدخل بها، ويوجب الزوج لإنتف  
عشرته، فإذا طهر عجزه طس عليه لملاكم،  
فإن حصل ب الزوج لم يكن لها طلب  
التعريق.

وعند ثلثه وفيه واختلاف وجهه وأقوال ثلاثة:

الأول: القسح مطلقاً

والثاني: القسح مالم يدخل بها، ولا  
يس لها ذلك، وهو الأقهر لدى الشافعية  
والثالث: يس لها القسح مطلقاً، وهو  
عديم كسائر العرفه<sup>(١)</sup>

وفي ذلك تفصيل ينظر في مصطلح  
(أخباره ١٤)

شروط التعريق بالإحصار عند من يقول به

٨- يشترط بغيره في الإحصار شروط: هي  
أ- أن يكون الصديق واجباً على الزوج  
وجوباً حاكماً فإذا لم يكن واجباً عليه أصلاً،

النسب؟ والظواهر نعم، نص عليه المالكية.  
وهو يكون ذلك لزوم الزوجين أبداً، توجد  
مالكية فيه

والشافعية يقولون بعدم الاحتصاف  
بوحده<sup>(٢)</sup> ثلاثة: «صَلَّتْهُنَّ حَكْمًا مِنْ أَعْلَى  
وَحَكْمًا مِنْ أَعْلَى».

التعريق لسوء المعاشرة

٧٨- نص المالكية على أن الزوج إذا قصر  
ب زوجها كان له طلب الطلاق منه لذلك،  
سواء تكرر منه الضرر أم لا، كسنتها وضررها  
ضرراً موحداً، ومن ظفرو نفسه هنا بالمر  
الفاسق الوعيث الضاحي عنها، فولا  
لها لكه<sup>(٣)</sup> «لم أر من المنهية الآخرين من  
نص عليه بوضوح وكأنيهم لا يزوجون به مالم  
بصل الضرر إلى حد يشيئة الشقاق، فإن  
وصل إلى ذلك، كان للحكم كما تقدم.

التعريق بالإحصار بالصديق.

٧٩- إذا قصر الزوج بالصديق بعد اختلاف  
النفقة في مدة على أقوال  
ذهب الحنفية إلى أنه ليس لها فراقته

(١) تحقيقي ١ ٦٨٨ - وقد عرفت ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١

ينفخ المهر، أو يظهر ماله فينفذ عليه،  
لو ثبت إصداره، فطلاق عليه

بوج الفرقة الامة بالإصدار بالهر

٨٦ - ذهب المالكية إلى أن العرق للإصدار  
يلزم طلاقاً بالهر، وذهب الشافعية والحنابلة  
إلى أنها تسع، لا خلاف

التعريق للإصدار بالنفقة

٨٧ - اتفق الفقهاء على وجوب النفقة لمرسنة  
على زوجها، بعد التصحيح ما لم تمتنع من  
التكليف، فإذا لم يتم التزوج بها لمع مانع من  
الزوجة كان لها حتى طلبها منه بالنفقة،  
وأحداهما خير عنه .

إذا امتنع الزوج عن دفع مهره  
لأنه من الزوجه، كشرهه، لم يحضر عليه

وهو يكون مبروجه هو طلب التعريق

إذا أصبح لها يكون سبب من الزوجة ؟

اتخلف الفقهاء في ذلك في بعض  
الأحوال، وانقسموا في أحوال أخرى على  
مبطل : -

أ - إن كان الزوج المبيع عن النفقة ماله  
ظاهر يمكن للزوجة أخذ بعضها به، بعدم  
الزوج أو غير علمه، ببعضها أو بالهر

كان كان العقد ماساً ولم يدخل به، أو كان  
وجوبه مؤجلاً كان يشترط في العقد تأجيله،  
لا يمكن له طلب التعريق بسبب ذلك، فإن  
سقط المهر أو غير ما سقط من المهر  
فمنشأه قولان : الأول : مذهب حنابلة  
التعريق، وهو مذهب المالكية والشافعية .

ب - أن لا تذكر الزوجة قد رخصت متأجل  
مهر قبل العقد، أو بعد بغيره فالدلالة،

قد تزوجته عاده بالهر لم يكن لها  
طلب التعريق بذلك، وكذلك إذا علمت  
باعتها بعد العقد وسكت أو عيب به  
صرحة، فإن لا يكون لها حق في طلب  
التعريق للإصدار بالهر بعد ذلك قياساً على  
العق

وقد اتفق الفاتكون بالتعريق للإصدار  
بالهر على أن التعريق لا بد منه من حكم  
قصاص به، أو بحكم، لأنه فصل مجتهد فيه،  
د - إن قلنا الزوجة على الربع إليها، فإن  
عصمت عن ذلك، وفرضت نفسها حراً  
لنصرة، نص عليه الشافعية<sup>(١)</sup>

وإن لم يمسها خلق الفاضل عليه  
قوة، وقيل بضرورة براءه ماسية، وإن لم  
تس إحصاءه بظهوره وفي جهة حتى

(١) بر ٢٤٠ - ٢٤٩ - وقد سئل به التزوج بغير  
٢٩٩٠ - ٢٩٩١ - وهي نسخة - ١١١ - ٢٩٩٢ -

(٢) من النص : ١١٢

الذمى - لم يكن قد طلب الثمن، لوصولها إلى حلقها غير العرق، فلا يمكن له ويستوى هذا أن يكون الزوج حاضرا أو غائبا، وأن يكون مال الزوج حاضرا أو غائبا، وأن يكون المال نفوذا أو مفولا، أو عذرت، لإمكان الإحدى منها إلا أن الشائعه صواب في الظاهر من مؤيد عن أن ماله ساهرا إن كان حاضرا فلا يعرف. وإن كان بعيدا عنه مسافة القصير، منها طلب الصبي، وإن كان دون ذلك لمزم الذمى بإحضاره، وإلا صح، ولو غاب زوج حاله في حصار والإفسار فلا مسح، لأن النسب من محض

صحب الثمن، والتماضي ياترها بالاشتراك على الزوج، ويأمر من تحت عليه بفتح - لولا زوجها - بإحضاره، فإن امتنع حجه وعثره حتى يقرضها، ثم بعد ذلك عن زوجها إذا أبصر، شاء، وهو مذهب عطاه، وأبو حنيفة، وابن شبرمة، ومحمد بن أبي سليمان، وغيرهم

ذهب المالكية والحنابلة، إلى أن الزوج إذا أعسر بالمهملة والروحة بالخيار، إذا شابت بيته عن الزوجة ولمسك عليه، وإن شابت رفعت أمرها للذمى طاعة مسح كتحجها، والتماضي يوجبها، بل ذلك حالا، أو بعد التزوج بدوج<sup>(١)</sup>، وحده معتد به عن الإفتق، على خلاف ما ذهب إليه، وقد استوفى هو الحزبي عن غيره، وعن أبي حنيفة رضي الله عنه وهو مذهب سعيد ابن المسيب، والحنس، ومحمد بن عبد العزيز وغيرهم

إلا أن الشائعه صواب في الظاهر من مؤيد عن أن ماله ساهرا إن كان حاضرا فلا يعرف. وإن كان بعيدا عنه مسافة القصير، منها طلب الصبي، وإن كان دون ذلك لمزم الذمى بإحضاره، وإلا صح، ولو غاب زوج حاله في حصار والإفسار فلا مسح، لأن النسب من محض وهى الحنابلة على أنه ظاهر كلام أحمد، وهو رواية الحزبي، أنه إذا لم يكن في الإمكان لتعود العدة من الغائب، فإن قد طلق الثمن، وإلا فلا، وإن كان ذلك حاضرا فلا تعريف

شروط للثمن لعدم الإنفاق عند من يقول به

ب - فإذا لم يكن نزوج انسخ عن النصف مال ظاهره سواء كان ذلك لإفساره، أم لدخول بحاله، أم لأنه غيب، والله، مرفعه الزوجة إلى الذمى طلبة للثمن لعلك، وقد اختلف المذهب في جواز الثمن، على مؤيد

٨٢ - يشترط الثمن لعدم الإنفاق عند من يقول به شروط - هي

ذهب الحنابلة إلى أنه ليس بزوجة هنا

(١) قوله بدوج (أو بدوج) والاصل في الاستطاعة هو بدوج  
وقد اختلفوا في معنى الروحة، وقد يبين أن الروحة  
التماضي، وحده سواء زوجة أو غيره

الأول: أن لها التعريق به كالطعام والكساء والتضي. لا تعريق لها به، لأن البينة تقوم بدونه، وهذا الوجه هو الذي ذكره القاضي وأما المالكية فلا يرون التعريق للمبسر من السكن قولاً واحداً، لأنه غير ضروري.

ج - أن لا يكون للزوج مال ظاهر حاضر يكتبه أحد نكحتها منه بنفسها أو بطريق القاضي، وإلا لم يكن لها التعريق بالانكاح. فإذ غاب المال عالياً، فقد تقدم الاحتياط به على قول.

د - أن يكون امتناع الزوج عن النفقة المحصورة بعد وجوبها عليه، فإذ امتنع عن النفقة المأهولة دون المحصورة لم يكن لها الفصح بالاتفاق، لأنها دين كسائر الديون، وليست ضرورية للإنقاذ من الحياة.

هـ - إذا امتنع الزوج عن النفقة المسخلة، فقد ذهب المالكية إلى أن الزوج إذا أراد السفر فعليه أن يؤمن زوجته نفقتها مدة غيابها، فإذا أصر بذلك كان لها طلب الجزالة منه، إلا أن بعض المالكية قال إن لها المطالبة بما سقط دون التعريق، فإذا صابر بعد ماصدها من النفقة كان لها طلب التعريق عند

فإذا كان الزوج مقبلاً فلا حق للزوجة في

أ - أن يثبت إحصار الزوج بالنفقة، وذلك بتصلقه أو بالينة، وذلك في الإظهار عند الشافعية والمطالبة أما المالكية، وهو قول آخر للشافعية، وهو محذوف الإظهار والحسنة فلا يرد هذا الشرط عليهم.

ب - أن يكون الإحصار أو الامتناع الموجب للمنفقة هو امتناع من أقل النفقة، وهي نفقة المصيرين، ولو كانت للزوجة غيبة، لو الزوج الممتنع غيباً أيضاً، لأن التعريق إنما يثبت هنا ضرورة دفع الملاك عن الزوجية، وهو إنما يتحقق بالمعجز عن نفقة المصيرين، لا النفقة المنسحقة لها عطف.

وعلى هذا، ولو كان الزوج غيباً وامتنع عن الإنفاق إلا نفقة المصيرين - وهي الضرورية من الطعام والكساء ولو عسفاً لم يهرق هذا والإحصار والامتناع عن الإنفاق يشمل هنا الطعام والكساء بالاتفاق، لأن الحياة لا تقوم بدونها.

أما الإحصار بالكسر، فقد ذهب الشافعية إلى أن الأصح أن ما اقتضى وقتلك الإحصار بالآدم، إلا أن المروي صحيح عدم اقتضاه بالإحصار بالآدم، لأنه غير ضروري لإدامة الحياة.

لما للمطالبة لمتلهم في التعريق للإحصار بالسكن وجهان:

عندهم، إلا أنه أضافه استعملوا هنا لصحة  
الرجعة أن يجد الزوج بأثره بصفته الزوجية  
عليه وليس الصفه الضرورية التي تفرق من  
أجنده، فإن راجعه دور ذلك لم تصح  
الرجعة

وإذا طريق وقوع الفرجة، هذه النص  
انقشود بالمعنى لعدم الإتيان على أنها لا  
تكون بغير النص، ذلك أنها فصل مجتهد  
فيه، وما كان كذا في الأتم بغير النص، إزاله  
لخلافه، لكن الفرجة بعد ذلك بما به  
قدرب على الترفع للقصي فإن استقلب  
بالمعنى لعدم حكمه أو عجزت  
عن الترفع إلى القصي بعد طهرها وبها  
مصرود

٨٤ - وأما رسم النصاء به، فقد اختلفوا فيه  
على أقوال

ذهب لشافعية في الفسخ إلى أن  
النصاء بغير الفسخ بعد ثبوت الإحصاء  
بالنكاح، بالنص أو غيره، دون إنكاره، إلا  
أن الأظهر بينهم به أن نكاح ثلاثة أيام ولو لم  
يطلب ذلك ينقض من عجزه، فإنه قد  
بغير لغيره قد يزول، وهي عدة قريبة  
منه فيها الفسخ بغيره أو غيره، هذا عقب  
دون الفسخ، ترى القاضي عب

عنه مسئلة، وماذا في فلا من حال طلب  
الفرق شافعية به

إذا لمع الزوج من الفسخ قبل وجوبه  
عنه نصلاً، كان لم تحل سدويبه، أو سبط  
حقها في الفسخ كنسوها، فإنه لا من لما في  
طلب الفسخ بعدم الحق في الفسخ نصلاً

هـ - أن لا تكون قد رجب بالنكاح مع  
صبره أو تركه، فإنه مطلقاً، صراحة  
أبصاراً، أو شرط عليها فذلك في العقد أو  
بعده وجبت به، فإن كان ذلك لم يكن  
حق في طلب الفسخ لأن النكاح بالخطبة  
في قول

وذهب إليه واثباته في قول من إلى  
أن ما طلب الفسخ النكاح إذا أصر الزوج  
بعدة ووجبت به قبل ذلك، لأنه يوجب  
للمدة يحدد في كل يوم

فرق الفسخ بالامتناع عن الإتيان وطريق  
وقوعها

٨٤ - ذهب الشافعية وإثباته إلى أن الفسخ  
لعدم الإتيان فسخ ملاكته بحكم  
القاضي، فإن نكاح القاضي من الزوج  
عدله مصلحتها كانت طلاق رجب ماء بلغ  
الثلاث، أو من من المدحول، ولا خلاف  
وذهب المالكية إلى أنها عدل رجب،  
وهذا كان للزوج حق راجعه في عدة

بعد إتيه. وحياته معلومة، فإذا جهت حياته فهو شقود. أما لحبوس فهو من لبس عليه وادع السج بب مهمة أو حابة أو غير ذلك

وقد اختلف الفقهاء في روجه العائت و غنوده والمحبوس إلى حسب التفریق بذلك. هن تحبب إلى حبس<sup>١</sup> على أنوال بينها فيما ين

#### ٩ - التفریق للحبسة

٨٧ - حطب الفقهاء في حوال طصوي للحبسة عن أقوال ماها اختلافهم في حكم اسداه الوعد. فهو حق لزوجته متى ما هو حر منزوج<sup>٢</sup>

ذهب الحنفية، والشافعية، والمالكية في حب الفاضل، إلى ب دوام النوط قصاء حق منحرر فقط. وليس للزوجة فيه حق إذا ماترك الزوج وضة زوجته مرة لا يمكن ظناً من اعام الفاضل، سواء كان في ذلك حاضر ام عائت طالت حبسه أم لا، لأن حطب في النوط قصاء يقتضي بانه الواحدة مرة، أسسوها لا يحد لها في النوط حق في الفضا، وعلى هذا فإذا غلب الزوج عن زوجته منذ ما هي حالت، وبرك ما مانع من مدخل بها، لم يكن لها حق حطب بصريو لذلك، لا أن

وذهب الحنابلة إلى أن النصح يكون على الفور بعد ثبوت الإعسا دون إتهال كحياز الحب

ونقل الفقيه في ذلك، فقالوا إذا وقعت الفروجة ثمرد بعد الفاضل، فإن الفاضل سب الزوج، فإن ادعى الإعسا وأنه ملوم له الفاضل باجتهاده، فإن عصت مرة ولم ينس، طلق عليه، وإن لم يثبت زعمه، أو ادعى القس أو شك ولم يثبت بش، ثمرة ادعى بالانقار أو الطلاق، فإنه أبي صق عليه حالاً من غير ملوم على الشاهد عندهم، وتبر يطبق عليه بعد التزوج أيضا

وهذا كله إذا كان الزوج حاضر، وإن كان حائذا عليه هربة يغفل بعدها عن عشرة بانه كتب الفاضل إليه بالمحضور وحياز بين الإتفاق أو التفريق، فاب حصر وقت، أحدها فها، وإذا طلق عبداً وكذلك إذا لم يحضره هذا، إذا كان يعلم مكانه، فإذا كان لا يعلم مكانه، أو كان مكانه بعيداً أكثر من عشرة أيام فإنه يطلق عنه مبراً<sup>٣</sup>

التفریق للقيمة والفند والحبس

٨٨ - تعاقب هو من غنود مكانه بسعر ولا

١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩،

ففسد الحساب إلى أن الروح إذا غاب  
عن روجه مدة سنة أشهر فأكثر كان لها طلب  
التعريق عنها إذا تحققت الشروط الأخرى،  
وذلك استدلالاً بما روى أبو حمزة بإسناد  
عن زيد بن أسلم رضي الله عنه، قال: إن  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه - بينما  
كان يجلس بمدينة من بامراء في بيته وهي  
تفون

يطول هذا الليل ويسوء جيب

وحال هي أن لأحبب إلا عبة  
رواؤه لولا خشية الله وحده  
خزف من هذا السرير جولة

سألت عمر عنها فبين ما به - هذه طانة  
روحها غائب في سبيل الله تعالى، فأرسل إلى  
أمهات تكون معها، وبعث إلى زوجها فألقنه،  
ثم دخل على حمصة ثم طامس - رضي الله  
تعالى عنه - فقال: يا ليتني لم يصبر المرأة عن  
روحها فقال: سعدان لله أمثلك يسأل  
مكي عن هذا؟ فقال: نولا أني أريد النظر  
للمسلمين و سائلك، قالت: عنه أشهر،  
منه أشهر فوفت الناس في معازهم سنة  
أشهر يسجلون شهراً، ويسجلون أربعة أشهر  
ويسجلون شهر رجعي<sup>(١)</sup>

الحسابة في يومهم هذا فبقوا عدم وجوب  
الوطء بعدم قصد الإضرار بالروحة، وإذا  
قصد يملك الإضرار بها غلب وعسر،  
لإخلال شرط سقوط الزوج

وبعد الحسنة في توهم الناس وهو  
الأصغر إلى أن استدانة الوطء واجب للزوجة  
على زوجها ففسد، عالم يكن بالزوج غير  
ماح من ذلك كمرض أو غيره، وعلى هذا  
إذا غاب الزوج عن روجه مدة بغير علمه  
كان لها طلب التعريق منه، وقد كان يركه  
بعد لم يكن لها ذلك<sup>(٢)</sup>

أما التكمية، فقد ذهبوا إلى أن استدانة  
الوطء حق للزوجة مطلقاً، وعلى ذلك في  
الرجل إذا غاب عن روجه مدة، كان لها  
طلب التعريق منه سواء أكان سفره هذا  
لغير أم لغير عذر، لأن حقها في الوطء واجب  
مطلقاً عندهم

شروط التعريق بلغية عند من يقول بها

٨٨ - يشترط في معية ثبت التعريق بها  
لزوجته شروط، وهي

١ - أن تكون غيبة طويلة، وقد اختلف  
العهدة في ذلك،

(١) للمهر ١٢١/٥ والبر للمهر ١٢٢/٤  
والفسخ بالفرج الكي ٣٣٩/٢، المعبر به  
٥١/١

(٢) للمهر ١٢٥/٥

المالكية، وإن أبي ذلك منه، لو لم يرد شيء،  
وقد انقضت المدة انصره به، ولو لم يكن له  
صواب معروف، أو كان غيباً لا تنص  
الرسائل إليه طلق القاضي عنه بطله.

نوع الفرقة للنية، وطريق وقوعها.

٨٩ - اتفق الفقهاء القائلون بالتفريق لنبية  
حل أنه لا بد فيها من قضاء النكاح لأب  
عقل مجتهد به، فلا تنفذ بغير قضاء.

وتنص الحاشية على أن الفرقة للنية  
فصح. وعن المالكية عن أبي طلاق، وهل  
هي خلاف بالن؟ لم ير من المالكية من صرح  
في ذلك شيء، إلا أن طلاقهم بعيد أنها  
طلاق نائي، فقد جاء في رسالة ابن أبي ريد  
القيرواني بول: إن كل طلاق يؤتممه الحاكم  
طلاق بالن، إلا طلاق المثلث وطلاق انصر  
بالتفريق، ثم إنه طلاق للنصر. وهو مائل  
عندهم كما تقدم - إلا أن ابن سبويه أورد  
الفرقة لنبية في حسن الكلام عن المرأة  
للإيلاء، (وهي خلاف رحي)، فاحتمل أن  
تكون مثلها صلاحاً رجب، إلا أن الاحتياط  
الأول هو لأرجح.

٢ - التعريق للمنفقة

٩٠ - إذا غلب الزوج عن زوجته غيبة  
منظمة خفيت فيها أخباره، وجعلت به.

ويذهب المالكية في الاعتماد بعدهم، إلى  
أنها سنة فائترة، وإن قول للمهراني وابن عروة  
أنه فائترة والثلاث ليست بطون، بل لابد  
من الزيادة عليها، وهذا ليس منهم عن  
الاجتهاد والظاهر.

٣ - أن غش الزوج على نفسها النضر  
سبب حلق النية، ويقتصر هذا هو غش  
الولي في البري كما نص عليه المالكية، وليس  
شبهها للمجموع فقط، واختاية وإن أطلقوا  
النضر هنا، لا أنهم يريدون به غشبة الزوج  
كندنية.

إلا أنه هذا المقرر يشك في قول الروضة  
رحمها، لأنه لا يعرف إلا حب، لا أن يكذب  
ظاهر الخلق.

٤ - أن تكون النية تغير صدر، فإن كانت  
لعدو كالحج والنجار، وطلب العلم لم يكن له  
طلب التفريق عند الحيايلة.

أما المالكية فلا يشترطون ذلك كما تقدم،  
وهذا يكون له من طلب التفريق عندهم بعد  
صائب عينه لعدو أو غير عدو عن سواء.

٥ - أن يكتب القاضي إليه بالرجوع إليه  
أو نقلها إليه أو تغليبها وبمهلة مدة مناسبة  
إذ كان له صواب معروف، فإن عاد إليها،  
أو نقلها إليه أو سطقها فيها، وإن أدى حذر  
بصائب لم يفسر عليه عند الحيايلة دون



مطابقاً به این روش، هر دو جهت از جهت‌های اصلی  
عینه<sup>۲</sup>

المفتي في دس على مذاهب تقدم بها  
في المناهج، وهذا : فقد شرب وركض  
مكونا لزيارته مفضل ما روجه العالم من امر  
المرء عليه

عزیز! تطلب روجه الفریق، ہر تکرر  
 علی زوجتہ عمرها کلاہ ۲

في هذا الموضوع أحوال وسراير خلق  
مختلفة في بعض الأحيان، فالتفكر في بعضها الآخر  
من أمثال باب هوذا يبيّن -

[illegible]

ودعت الناس في التخليد إلى أبي الفروخ  
 فترى في حده حال ربيع من عينه  
 ثم حكمه بوائده، فنهت طرفة شهر وعشر  
 ونحو معتدا ملا ١٠٨

۱۔ ایک صابر عیسٰی خلیفہ کی

القبلي . فقد ذهب حذق النظم  
من مدحه . وانما قصي الالقبية إلى أن  
ويجته تترى في أربع سجون . ثم يحكم بوفاته  
فتمتد بأربعة أشهر وعشرة . ثم يحل للأرواح  
ويخرج هولاء عدا . ويقتلهم . وعلى . وأبى عباس  
يحيى . كذا خبره . وقلوبهم

وجف حبة، وثلاثي في الحلبه،  
الى لها لتروج حتى يمشي موته بركيه  
لوموت الاكر، بها طالت عيشه، كس  
نفس وهده عينه لسلامه عمل سبه

ولذلك فليس غاصر لوجه المقصود،  
هو أن المقصود إما أن يقصد في حالة حرب أو  
حالة سلم، وقد يكون المقصود في دار الإسلام  
أو دار كفر، وقد يقصد في باب طاعة من  
من المسلمين، أو غيره، - - - - - فإحدى  
كثيرة. ولكن من هذه الحالات حكم خاص  
بما عندهم بحسب مايلي

آ- بعد از آنکه در حالت ایستاده و در  
سلام، با آن رفته و بر سر زمین، ثم  
بدرقه ای ایستاده، ثم بر سر زمین ایستاده  
و دست راستش را بر سر زمین و دست چپش را بر سر زمین

ب- جاد الله في دار الشوك، كما أهدى  
لأولهم له خبر، من رويته بني صدق النعمير  
في بيت أفره، حيث يعجب على الخطر

أولى، وجماعة المسلمين

قد ظهر المفرد من بعد الحكم بوفائه،  
فإن كاتب زوجته، تزوج غيره بعد عدتها  
فهي له، وإن تزوجت غيره، فإن كان الزوج  
غير صحيح، لم كان الزوج الجديد بمن  
حياته الأول، فكذلك، وإن كان الزوج  
صحيحاً، ولا يلزم الزوج الثاني بحياة  
الأول، فهي للمفرد إن دخل بها عند  
الجمهور، وإلا فهي بلاؤن تمصاً

٣ - التصديق للحبس

٩٠ - إذا حبس الزوج منه عن زوجته، فهل  
لزوجته طلب التصديق كالمات؟

جـ هو على عدم حوز التصديق عن  
الحبس مطلقاً، مهما كانت مدة حبسه،  
وسواء أكان حبسه أو مكاته معروض أم  
لا، أما عند الحنفية والشافعية فلائذ عائب  
ممنوع الحياة، وهم لا يملكون بالتصديق عليه  
كما تقدم، ولما عند الحنفية فلائذ عابه  
لغير

وذهب المالكية إلى جواز التصديق عن  
الحبس إذا طلقت زوجته ذلك وادعت  
الضرر، وتلك بعد سنة من حبسه، فإن

عدها منه، ثم تعدت مدة الوفاة، ثم تحل  
للأزواج، ويحرم ذلك بملوكة السبعين من  
العسر، وقيل الثمانين، وقيل غير ذلك،  
وعد إن ولدت بغيرها، وإلا طلق عليه  
ج - فإن عقد في حياته حرب بين طائفتين  
من المسلمين، فإب تعدت عقب بعض  
المسلمين وخلف حانه، وتحل بعدها للأزواج  
د - وإن كانت الحرب بين طائفة مؤمنة  
وغير مؤمنة، فإنه يكتف عن إمره، ويسأل  
عنه، فإن خشي حياته اجلب زوجته منه، ثم  
اعدت للوفاة، ثم حب للأزواج

نوع الموقدة للعقد، وطريق وقوعها

٩١ - إذا لم يرجع المفسدة للقاضي من قبل  
زوجته أو أحد ورثته أو المستحقين في تركته،  
فهرس في حق زوجته العمر كله بالاتفاق  
فإذا وقع إلى العصاة وقضى بموته،  
محسب ما تقدم من الشروط والأحوال  
والإعلااب، انقضت الزوجية حكماً من  
تاريخ الحكم بالوفاة، وبات زوجته وأهدت  
للوفاة جبراً وهي بموته وفاة لا يسوة ثلاثاً  
أو تسع

هذا، ولا يحد لحول هذه الموقدة من قضاء  
القاضي بموته، وإلا فهي زوجته الممصر  
كله، وقد نص المالكية على أنه من محل  
عصا في الحكم بالوفاة هنا عند الحاجة

(٣) الفس ٩٥٧٨، وسدس السرح الكبير ٤٧٩/٢ -  
١٨٣ ٢٢٩، جنى المصاح ٢٩٢٥٣، وهو مدار  
١٥٥ ٢



وسحر<sup>(١)</sup>

زاد عن العيوب القديمة استطلاق العنصر،  
وسحر البول، وقال أبو خنطاب وسحر  
عن ذلك من به اساور والباسورة والفروح  
السيالة في تفتيح. لأن نثر الثمرة، وتعدى  
بجودها، وقال أبو حمزة انحصار عيب  
ولي سحر وختمه وجهان<sup>(٢)</sup>

٩٤ - وظاهر خصوص معناها بوحى بالخصر  
في هذه العيوب، قصد جود في المسمى<sup>(٣)</sup> به  
لا يثبت الجوار لغير ما ذكره:

رحاء في معنى احتاج قوله واختصار  
انصاف عن خلافه من العيوب ينقص به  
لاخبار فيها عقاباً، فان في السروحة رداء  
الصحيح الذي قطع به الجمهور

رحاء في بداية اختصار قوله واختلاف  
أصحابه ملق في العلة التي من أجلها قصر  
أشرد على هذه العيوب الأربعة، فقيل لأن  
ذلك شرع غير معتل، وقيل لأن ذلك  
يخص، ويحصل سائر لعيوب على أن لا  
لا يخص، وقيل لأن خلاف سرابيتها بل  
الأيام

إلا أن أت إلى جانب هذه التخصيص بعد  
خصوصاً ببعض الفقهاء نزل على عدم قصر  
الأثمة المنزلة على العيوب القديمة، فيمكن

والعيوب المشتركة هي الطوب<sup>(٤)</sup>،  
والجند<sup>(٥)</sup>، والسر<sup>(٦)</sup>، والعديلة<sup>(٧)</sup>  
والجباة الشككة

وعند الشافعية يفرق بالعيوب الثلاثة  
عيوب الرجال وهي: العنة، والحلب  
وعيوب النساء هي: الشرة، والقرن  
والعيوب المشتركة هي: الخنوق، والجندام  
والبرص<sup>(٨)</sup>

وعند الخنلة يفرق بالعيوب لثلاثة  
عيوب خاصة بالرجال هي: العنة،  
واحب

وعيوب خاصة بالنساء هي: لفر،  
والقرن، والقطر  
وعيوب مشتركة، هي: الخنوق،  
والسر، والجند<sup>(٩)</sup>

بأنه لا يثبت ما ذكره، وبما يخص من اجتماعه

(١) البصر هو من طرح، أو من التمر

(٢) الخنوق هو أنه بعد العمل بحدود

(٣) الجندام هو جلة يجر لها العنق، ثم يجره ثم ينقطع  
ربطها، ويصير ذلك على كل صفة من صفات العيوب  
الأربعة في تركها

(٤) السر هو صفة جند، على مذهب جند السادة يوم  
الأيام، ويرى سب عليها سحر ليعين قضاء، ثم كانت  
بعض سواها

(٥) العديلة هي مودة عند الخنوق، وتكون دة

(٦) السر ٧٣٢٩

(٧) معنى الجندام ٦١٣

(٨) الخنوق ٥٥٩٤٧ مع القرع الكبير

(٩) سطر في معنى هذه العيوب انظر ص ٤٩٠، ٤٩١

وشرح الكبير ١٧٧١٦ ومضى لخصام ٢٠٠٣  
واسي ١٩٥٦

ب ما يتقيد في الضرر

من ذلك ما لا يمس تيمم في الحيلاب  
الدرعية يرد مراء مكل جيب يفر من كهن  
الاستساع وما فيه من قيم الحورية في زك  
المعاد وثما الاضحة على عيب أو سة أو  
سعة أو ثنية دون مدح أو من أوصاها  
دلا وجه له، فالقسي والخرس والظفر  
وكوب مقطوعة الذنب والرجل أو احدى  
أو كرو الرجل كدنت من أعظم عراب  
أقوله والتماس أن كل عيب يضر الزوج  
الأحر منه، ولا يحصل له مقصود النكاح من  
الرجح وثقده يوجب الخیار

وما قاله الكاسر - وقال محمد حنيفة من  
كن عيب لا يملكه المضم مد، لا يضره  
كالمسود والخدم والمريض شرط للزوج  
النكاح، حتى يفسخ به النكاح حيث جهل  
هذه العيوب بصفة أو تمثيل

فما إن جانب م موصوف انعماء عنه  
كان مكل لغيره لعيب، يضره انفس  
والمعروف، وعده لغيره على الوطء، وهو  
ظاهر في جوار مباس عنها

شرح المصنف ١٠٢٢٧ و ١٠٢٢٨ في المذهب ٢، ٣  
مضى المصنف ٢٠٣٣ ولا على ٧٦ المصنف ١٠٢٦  
مع شرح مذهب  
بسر الذمة ب عدم تنويج لمعروف عنها  
محصن، واما من عيبه وادله لا يضره على  
المعقد في مذهب ١٠١٥ و ١٠١٦ كالمعقد في مذهب ١٠١٦

شروط التعريف لعيب لدى المعهدة

احيانا لعيبها في مذهبه فبها للتعريف  
للعيب على مدح، وفق مذهب  
ولا يجب ظهوره في التعريف بالعيب  
شرطه مذهب

٩٥-١- عدم المرض بالعيب قبل المدح  
أو بعده في لعيبه أو بعده، فراحه أو  
دلالة، فإن يصي السليم من الزوجين، كان  
يعرف رخصت بعيب الآخر أو يظن  
مكته من الوطء، فإنه لا يفسد الخوا في  
تصح بعد ذلك

هذا مذهب الحنابلة، والشافعية  
بولغتهم فيه، لا في مسألة عيب، فإن روجه  
إذا رخصت بعينه بعد المدح ولا حيلاب  
عندهم خلا لا يفسد

ومذهب المالكية يوافق مذهب الشافعية  
أيضا إلا في مسألة المراض، وهو العيب عند  
الجمعة والساقية والخسلة، إذا مكته من  
الشد ما بعد عنها ماعدا، فإنه  
لا يفسد ذلك جهل في التعريف عند  
المالكية، لا سيما إذا كانت تزوج مرة  
بذلك، فإن الزوجين في المراض، المراض، المراض  
لا حيلاب الزوجين بسبب زوجين عيب من المراض  
الأكسى يباب إن لم يفسد المراض أو

٥ - المراض التي مدح بعض مدح

مدهم - إلى أن طالب التعريق للعيب إذا كان فيه عيب عائس للأخر، فإن لزوم التعريق دون القوله لأنه بذل الصديق بسله، وهو هي، قال السخمي: وإن اطلع كل واحد من الزوجين على عيب في صاحبه، فإن كان من جنس واحد كجذام، أو برص أو جنون صريح لم يذهب، وإن له القيام بوبه، لأنه بطل مطلقا لسله، فوجدنا من يكون مدها أقل من ذلك

فإذا كان عيبه من جنس آخر كان لكل واحد من الزوجين طلب التعريق مطلقا وإن فو حرم للملكية له انتزيع مطلق، سواء أكان عيبه من جنس عيب، أم لا، أم لم يكن عيب، وهو الأظهر عندهم<sup>(١)</sup>

ودع الشافعي أن الأصح، إلى أن للمعيب أن يطلب فسخ النكاح لعيب الآخر، سواء أكان عيبه من جنس عيب أم لا، وإيل - إن وجد به مثل عيبه من إعدام الرخص، فخر وطحا مثلا، فلا خيار له لساق<sup>(٢)</sup>

ويجب المتابعة إلى أن طالب الفسخ، إذا كان معيبا بميم من غير جنس عيب الآخر، كالأرصر يجد الرثه مجوره، فكل واحد منهما

يرص عيب للعيب صريحا أو التزاما حيث اصبح إلا المرأة، انتزعت إذا علمت قبل العقد أو بعده باعتراضه وسكتته من التردد بها، فلها الخيار، حيث كانت ترجو براءه فيها رد محصل<sup>(٣)</sup>

وهل يعد الرضا بالعيب قبل النكاح مسقطا للخيار، كما هو آخرها بعته رخصت بذلك صراحة أو دلالة<sup>(٤)</sup>

المعروف على أن ذلك مسقط للخيار، وقال الشافعي في الحميم كذلك، إلا في العين، فإنه قال، بوجلي، لأنه قد يكون عيب في نكاح دون نكاح، ثم إن مجره من رده امرأة ليس دليلا على عجزه عن وطه لغيره<sup>(٥)</sup>

ب - سلامة طالب الفسخ من العيوب في الحمل :

٩٦ - ابتداء العام لدى الجمهور، أنه لا يشرط لعيب التعريق بالعيب سلامة طالب الفسخ من العيوب، خلافا للمنفعة، كما تقدم، إلا أنهم احتجوا في ذلك في بعض الأصرة على ما بين -

ودع المالكية - في فصله الحمي من

(١) الدرر ٢٧٢/٢  
(٢) نفس المصنف ٢٧٢/٢ ٢٧٢

(٣) الشرح الكبير ٢٧٢/٢  
(٤) نفس المصنف ٢٧٢/٢ ٢٧٢

الخيار لوجوده، إلا أن بعد سقوط المراء  
بقاء، فلا يبقى لزوم اختياره، لأن عيبه  
ليس هو المانع من صحته من الاستماع  
فإن كان عيبه من جرس عيبه، فبأنه  
عيبه وحدها أحدهما لا خيار لها، وأما  
مسؤوليات، ولا بد من أحدهما عن صحته  
لأنها الصحيحة، وبالتالي له الخيار  
بوجوده.

### ج - وهل يشترط أن يكون العيب قاصياً؟

٩٧ - جمهور الفقهاء متفقون على أن العيب  
أصله السابق على العقد، والرافق له،  
والحدوث بعده، سواء في إثبات اختياره، لأنه  
بعد عن صحته، وحدوث العيب بها يثبت  
الخيار كما في الإجماع، إلا أن بينهم في  
الاحتمال في بعض ذلك على ما  
في المالكية بصرحون بأن العيب القاصي  
المتصور على العقد أو المقترون به هو العيب  
بمجهول، أما العيب المتقاضي عن عقد، فإن  
كان في الزوجية لم يكن تلوذه غير مطلقاً،  
وهو مقصود حذفه، وبذلك كان التحصير  
منها بالطلاق، وإما العيب المتقاضي في الزوج  
بعد العقد، فإن كان من حيث كبر لضرر فإنها  
غير فيه، لأنه لا يمكن منه العشرة، وإن كان  
يسمى لم يخرج

والعيب من حيث عدم المالكية هي  
اختلاف بين متفقين في كماله، والعيب  
المتقاضي دور الغير والعيب، فقد  
استظهر بعض المالكية أنها عيب من حيث  
نسب به الخيار، ولا عيب، والاختصاص، أنه  
الذكر مانع من الموطوء، بعد إذا حدث من  
الموطوء، فإن حدث بعد الموطوء، ولو مرة واحدة  
فلا خيار، إلا أن يكون حدث - ب - من  
الزوج، كان عيبه، فإن كان كذلك  
خبر الرجوع.

وحسب المتقدمة إلى أن العيب القديم  
يجوز به مضاف إلى العيب في وقت بعده  
للعقد، فإن كان حادثاً الزوج، كالحب،  
بأنها غير به إن كان حمل المدخول حرمه،  
وبعد المدخول على المصحح، بذلك حصول  
النقض به كم أن العيب يفسد للعقد،  
والاختصاص في ذلك المصحح، فبعض طرقت  
سلك، وينبغي هنا أن نعلم هي أو غيرها  
إلا أن التبعية استثنوا من ذلك العيب  
فماثلاً، إن حصل إلى زوجته مرة ثم حصل،  
يكرر له خيار

وإن كان حادثاً بالزوجية بعد العقد، هي  
القول القديم أنه لا خيار بزوج لثبته من  
اختصاصه بيب بالطلاق، محلها - د -

عنه ، فقالوا بالتأجيل إلى الطنون ، والجذام  
والبرص ، والرتق ، والفرن ، والطفل ، والسخرة ،  
فإذا كان البرص مبرحاً مرجواً بجلده القاصي  
بحسب ما يراه حسابه ، شهراً أو شهرين ، ولم  
يهدأ ، لم يترك حداً ، فإذا لم يكن البرص من  
ذلك مرجواً ، تأجيل ، فترق القاصي عنه  
بدون تأجيل ، لحكم دائره<sup>(١)</sup> .

٩٩ - هـ - أن يطلب أحد الزوجين التفريق  
ويثبت عيب الآخر ، لأن التفريق هنا حقه ،  
فإذا لم يطلبه لم يكن للقاضي التفريق عليه  
جبراً ، بل العتق يجب طلب الزوجة التبرين  
قبل ضرب المدة وبهذه

قال في الفتنى ولا يصح حتى تستدر  
المسح ، وتطليه ، لأنه لحقه ، فلا تجبر على  
إيفائه كالتمسح بالإعسار<sup>(٢)</sup> ، وقال في  
مغنى المحتاج فإذا ثبت تلك السببه  
المضروبه للزوج ، ولم يطأ على حايائى ، ولم  
يعتزله فيها ، رفعته نكاح إليه ، أى العاقص ،  
هنا يفسخ بلا رجوع ، إذ معار السبب عن  
الدعوى والإقرار والإنكار واليمين ، فيحتاج  
إلى نظر القاصي واجتهاده<sup>(٣)</sup>  
وهذه الخفيه إلى أن تقتصر على بالعبه

المولود الجديد : أنه يغير كالتزوجه ، تنصره  
بالعبه الطلاق ، تنصره بالعبه القديم ،  
ولا معنى لإمكان تخلفه منها بالطلاق دونها ،  
لأن سهم من صف المداق لما قبل الدخول ،  
دون الفسخ بالعبه<sup>(٤)</sup> .

وهذه القسوى من الحلقه إلى تأكيد  
ماتقدم من قبلها على إطلاقه ، إلا أن أما مكر  
وإس حاكم من الحنابلة قال ، إن العقد يفسخ  
بالعبه السابق عن العقد ، والمراعى له ، دون  
العبه الطلاقى عليه ، لأن العقد أصبح  
لزاماً ، فلا يتصح ، فأشبه العيب الطلاقى  
على المبيع ، واستثنى الحنابلة - عن رواية  
الخرى - المدة ، فإن المدين إن وصل إلى  
زوجته مرة ثم تعز ، لم يكن لها عذر<sup>(٥)</sup> .

د - التأجيل في العيوب التي يرجى البرء  
فيها

٩٨ - اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على  
تأجيل العيوب سنة كالحضيه واعتلموا في  
بالمى العيوب حل مائيل  
مذهب الشافعية والحنابلة إلى عدم  
التأجيل فيها

وهذه للمالكية إلى التأجيل متى يرجى البرء

(١) النعماني ٣٧٩/٢ ، وصلى للطح ٦٠٦/٣ ، والنفى  
١٢٦ ٢

(٢) المغنى ١٢٧/٧

(٣) مغنى المحتاج ٦٠٦/٣

(٤) مغنى للطح ٦٠٦/٣ ٦٠١

(٥) المغنى ١٢٧/٢ - ٣٦١



١٠١- ان يطلب الزوجة إلى القاضي  
التصريح لأثر التصريح حقها، وليس للقاضي  
طلاتها دون طلب منها، وبهذا هذا شرط  
في التصريح من صرف اللدة بعدها<sup>(١)</sup>

١٠٢- أن تكون المرأة حاله من أي عيب  
يسخ الوط، كالرق والفرد، فإن كانت معيها  
بببب من ذلك لم يكن له طلب التصريح  
بببب الرجل، لأن النسخ من الوط ليس من  
جهته قصص، والأمناع مانع من جبهتها من  
فرض سلامة الزوج منه، فكذلك مع عيه

أما الشروط الخاصة بالمتهنهي

١٠٣- أ- المحرز عن الإللاج في القبل.  
وعلى هذا فلا يخرج عن بطلان الإلاج في  
المر.

ب- العجز عن جراح زوجته نفسها، فإذا  
قدّر على هذه غيرها وعجز عن وطئها لم  
يجز عن المنة في حقها، لأن المنة مرض  
بببب عليها، وهو قد يمتنع من امرأة، من  
أخرى.

ج- العجز عن الإلاج الخشعة كلها، فإذا  
كان مقصود إخضاعه لم يخرج عن المنة إلا  
بوتحال باقي التذكر كله، إلا أن صاحب

بوعبي من الشروط، الأول عام في التصريح  
كلها، والثاني خاص بتصريح معينة، وذلك  
عن الوجه الأخرى

بالشروط العامة عند الخفية، من

١٠١- أن تكون الزوجة جاهدة بالمعيب قبل  
العقد، وإلا ترص به بغير عرجة أو دلالة  
وعلى هذا من كانت الزوجة منه بالمعيب  
قبل العقد لم يكن لها طلب التصريح به  
برضاها به حكم، وكذلك إذا عشت بالمعيب  
بعد العقد فترص به عرجة، كأن قالت:  
رصيت بعيه هذا، أو دلالة بأن مكنته من  
السطر، لم يكن لها طلب التصريح، فكل  
المسوقن في لحة، وقد حبرها لخاصكم  
لوجد فيها ما يدل على الإعراض، ويظل  
خيارها كما في خيار الميرة

ولو علمت المرأة بالمنة عند العقد  
ورصت بالمعد، فإنه لا خيار لها، كما  
شئى هذا وهو عالم بعيه<sup>(٢)</sup>

وكذلك الحكم إذا حبرها القاصي  
فاحتوت القام مع زوجها، فإنه يظل حقها  
في التصريح وليس لها خصومة أبداً في هذا  
مك، ولا في غيره على الأصح، برضاها  
بالمعيب<sup>(٣)</sup>

(١) فتح القدير ٣: ٢٦٢ ٢٦٤

عن قصص ٢٣٨، ٢٣٩  
(٢) محله لفتوا ٢: ٢٣٧-٢٣٨

فهو قطع الدكر، فإذا قطع الدكر واخصيتان ثبت التفريق من باب أول، وإذا لم يقطع الذكر ولكنه كان قصيرا كالقز، فهو كالمجبوب في الحكم، بعدم إمكان إدخاله في القصر، فإن كان قصيرا يمكن إدخاله في القصر ليس بمجبوب ولا تفريق، وإن لم يدخل إلى آخر العرج فإن كان مضطربا احتشفت فقط وبه حديثه في العرج بعدها، لم يكن مجبوبا ولا تفريق

وسيرة من التعميل ينظر مصطلح (ج ١٥ ق ٧ وما بعدها)

١٠٥- وأما الشروط الخاصة بالخصاء فهي الشروط الخاصة بالعدم لاستمرارها في الحكم عند الخصبة، فإذا إذا تزوجت خصيتاه أو وضعتا أو سلقا وهجر عن الانتشار، فإذا لم يجر عن الانتشار طيس خصب في الحكم ولا تفريق

طرق إثبات العيب

١٠٦- إذا كفر الزوج المدعي عليه به المدعي به ثبت عليه بإقراره، وحض عليه بمرجه .

عذر أنكر العيب وأدعى السلامة منه، فإن كان العيب محصورا بالخص من طرف الإزار، كالجب، أمر القاضي من يحبس من

البحر قال. وبهين الإكتماء بلعها من مظهرها<sup>(١)</sup>

هـ- أن لا يكون قد وصل إليها مرة في هذا النكاح قبل السنة، لأن حلقها في رفع الأمر إلى القضاء يقتضي براءة الواحدة .

فإن كان وصل إليها نكاح سابق عليه، كمن وطئها ثم طلقها بقاء، ثم عاد إليها بمقد جديد، فاصبب مائة قبل الوصول إليها به، فالاصب. أنه يسقط حلقها أيضا بذلك، وفي قول ثان: لا يسقط .

عد- أن يؤجله القاضي سنة بعد الرفع إليه، فإن القاضي إذا رجعه إليه طالبة مرافعة يبرئه أجله القاضي سنة وجوبا من مريض الخصومة، فإذا مضت السنة دون أن يظاها، وعاد إلى طلقها التفريق أجابها القاضي وورل منها .

ورل هذا فلا تفريق بلا دليل لنقص، فلا يكون التفريق بالرفع إلى محكم أو غيره، ولا تفريق قبل مرور السنة أيضا، كما لا تفريق ما لم تعد إلى طلب الفقرة بعد مضي السنة بدون وطء<sup>(٢)</sup>.

١٠٧- وأما الشروط الخاصة بالجب

(١) امر طلق ١٠٣/٣، فلا من البحر حرق

(٢) المهر شرعي ١٠٦/٤، وضع القدر ١٠٦/٣، ولحق المهر ١٠٣/٤

وحديقة مثل الحديقة، إلا إلى العيين،  
فإن هم في قبول ثوب المرأة الواحدة فيه إذا  
كانت نكراً فثوب رويته الأولى، فإن القبول  
هو خروج مع يمينه كخمينه، لأن ظاهر  
أحوال شاهدته، والشبهة به ينحل معها  
وبذلك أخرج ما ذكره على شيء، فإن أخرجه  
فانقلب قوله، لأن الغنم يصطف عن  
الإزال، فيك أنرب بين صفته

وعن أحمد رواه ثالثة أن الثوب قول المرأة  
مع يمينها، حكاه القاصي في مجرود.

وقد رجح ابن قلينة الثوب الأولى،  
وصنف مذهبها، فقال: والصحيح أن  
القبول قوله، ثم لو أصر لقوله في  
أبيه،<sup>(١)</sup>

وشافعيه في هذا مع الخصبة وانكائه،  
إلا في اتصفي بهما، فإنه يرون أنها إن  
ادعت البكرية لميت النساء، ثم يقبل ما قبل  
من أربع، فإن شهدن بكرب فالقول قول  
نظيره ومن خلفه وجهان، رجح في  
الشرح الصغير التحليف، وعنه أكثر علماء  
الشافعية، ثم يدع أرجح عوده النكارة إليها  
فإن قال ذلك فليس يمينه خلفت روي  
واحدة

مجال من مرق الإزور، وأحد بقوله إن كان  
عدلاً، لأنه اختيار

فإن لم يحرف العيب بالحنس فهو بالضر  
فيه، وهو صرح هذا لفطروزة  
وإن كان العيب في المرأة كالقرون والبرص،  
أمر القاصي امرأة بنظر إنبها، وثبت بقوله ما  
دنت عنه

فإن كان لا يعرف ما حسن كالمئة، لما  
كانت الزوجة بها بكر، تربت النساء، فإن  
كانت امرأة معه - والمراد الوثق - إنها بكر  
بالموت عوها، ويحظر به، لأن ظاهر ما  
شاهدناه، وكذلك الحكم عند انتهاء السنة،  
وبذلك قالت أسرة القمينة، بها ثوب حنف  
السروج، فإن حنف صدق يمينه. والآخر  
هو، وإن نكل يمينه بالمئة وحبر  
مرأة بعد إنباجير

وإن كانت الزوجة بها ثوب، حنف  
السروج، فإن حنف صدق ولا خيار لها، وإن  
نكل نفس عيه بالمئة وأخذت لو حثرت  
فإن غلبت الزوجة: إن بكر موجدت  
نبا، فاعتت أنه إذا نكحها لم يصبح أو غيره،  
صدق للزوج يمينه، لأنها تدعى غير  
أصل

هذا ما نص عليه الحنفية<sup>(٢)</sup>

(١) ابن أبي شيبة ١٢٢٢، ١٢٢٣، وقد ثبت في صحيحه  
١١٨

(٢) ابن أبي شيبة ١٢٢٢، ١٢٢٣، وقد ثبت في صحيحه  
١١٨

طعمها، عليه، وروى عنهم، أن لفهوه مع  
باعتها لروحة صبا بأنها، قلدة، فصردها  
في البعده بدين عصاه، وهو طاهر القرواه

ودعب للثكنة إلى مادعب إليه الحديده في  
روايهم القسنية، إلا أنهم اشترطوا، أن  
الفاصى لها بالطين، إذا كان شوط، وأن  
يحكم به القاصى بعد دنت روعا لحداف،  
وأنحكم عنها إنا هو بالثمنه والنسويه

لأنفوخ الطلاق، لأنه رفع موطا<sup>١</sup>  
ونساحية قولان، لأن أنها سفر  
بالسح بعد شيت خنها فيه كفى القاصى  
بهمه أو لقراره<sup>٢</sup> والثاني لأنه من نسخ  
انفاصى روعا لحداف<sup>٣</sup>

أب عد احلته من الفصح لايسم لا  
حكم القاصى<sup>٤</sup>

وهو نكول الحيمه الواقعة بالحقين سعب  
مؤيده<sup>٥</sup>

ذهب المحمود بن بها عبر مؤلفه، وهي  
لعمود ن لروحه ثانية بمقتد حديد  
ودعب أيونكر من حبله إلى أن احمره  
الواقعة بالحقين ثعب مؤيده<sup>٦</sup>

من فلتت لروحة إنا ثيب وأنكرت  
الوط، فالقول عونه بيبه، لأن القدره،  
فإن نكل حلفت الزوجة، وفي رواية  
مروحة أن ثيبين لايرد عليها<sup>٧</sup>

أما الثكنة<sup>٨</sup> فقد ذهبوا إلى الحس فيها  
يعرف بأخص، فإن كان لايعرف بالجنه  
وكذلك مح لايرد الصريح ولا النساء  
كالعقاصى ويرى الفرج، فإن القوب فيه  
هو لمعب يمين، وإن كان محايده لرحال،  
كالرص في الثيد أو النحه في المزة أو رجلي  
عل سواء، لم يثبت إلا بشهقة رجلين، فإن  
كان في داخل جسم امرأة دون الفرج، نكر  
فيه امرئان<sup>٩</sup>

نوع العرقه الثالثه بالعيب وطريق وقوعه

١١٧ هـ ذهب الحديده وبالكه إلى أن العرقه  
سعب طلاق بالنس، وذهب القساقعيه  
واحمله إلى أنها سح ويك طلاق

كما ذهب الحديده إلى أن تصرفه لمعب  
لأنفوخ بغير الزوج، والقاصى ثم القاصى  
بكلف الزوج لطلان، فإن حلت منه، وإلا

١ من المصاحف ٢ ١١٠ ١١٦

٣ المصنف ٤ ١١٦

٥ من كلام النسخ ٦ سبوت جده بغير اد روعه  
حكم عند حداف، وهو الأصغر، وهو في غيره  
الحديث التي - وهو بواضعه من سبوت الشر من حيد  
الحديده

١ من المصاحف ٢ ١١٠ ١١٦

٣ المصنف ٤ ١١٦

٥ من كلام النسخ ٦ سبوت جده بغير اد روعه

حكم عند حداف، وهو الأصغر، وهو في غيره

الحديث التي - وهو بواضعه من سبوت الشر من حيد

الحديده

التحريك لقوات الكلمة.

١٠٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى الاعتداد بالكفاية في سرياح، إلا أنهم اختلفوا في بينهم في اعتبارها مبرا للتحريك بين الزوجين، عن تميم بن طغرل مصدح (كفاية).

صدر لآخرى من التحريك.

١٠٩ - هناك صور أخرى من التحريك يرى بعض النسخ، أو بعضها ضايق، ومنها  
أ - التحريك يظهر بوضوح، ويظهر  
تصليته في مصطلح (نوع) ف ٣٩  
ومما فيها

ب - التحريك لاختلاف الدين، ويظهر  
تصليته في مصطلح (رد) ف ٤٤  
ج - التحريك للملاء، ويظهر تصليته في  
مصطلحي (فرقة، وأمان)  
د - التحريك لمصادقة، يكتفح لولسحب  
لوصف التعريب فيه، ويظهر تصليته في  
مصطلح (نكاح)

هـ - التحريك للتحريم الضاري، الرضا  
أو المصاهرة، ويظهر تصليته في (رضع)  
ف ٢٧، (مصاهرة)  
و - التحريك لفتح المهر، ويظهر تصليته  
في مصطلح (مهر)

## طَلَبُ الْعِلْمِ

التحريك:

١ - الطلب في اللغة محاولة وجدان الشيء  
واحدة  
ولا يخرج عنه الاصطلاح عن المعنى  
النفوي<sup>(١)</sup>  
والعلم لغة، اليقظة، وبأنى بمعنى  
تدبره.

و اصطلاحا، تدبره في معرفته، فلهذا  
فرموا بأنه معرفة الشيء على ما هو به، وهذا  
علم المخلوقين، وأما علم الملائكة فهو  
الإحاطة والخبر على ما هو به<sup>(٢)</sup>

الأصناف ذات الصلة

أ - الجهل:

٢ - الجهل لغة، نقص العلم، ويطلق على  
البعد والخطأ، بدال جهل عن غيره منه  
وأحاط

واجهل اصطلاحا، هو اعتقاد الشيء

١ - سبب طلب العلم، وتكليفه، ١٦٣  
٢ - كشاف، ١٠٩

الجملة، ويختلف حكم طلبها باختلاف الحاجة إليها

فمنها ما عليه فرض عين، وهو تعلم التكليف ما لا يفتقر الواجب الذي تعين عليه فعله إلا به، ككيفية الوضوء والصلاة ونحوهما، وحمل عليه بعضهم حديث أنس عن النبي ﷺ: «طلب العلم عريضة» عن كل مسلم<sup>(١)</sup>

قال اسوي وهذا الحديث وإن لم يكن ثابته فمعناه صحيح.

ثم إن هذه الأثبات لأوجب طلبها إلا بعد وجوبها، ويجب من ذلك كنه ما يترتب أدبه المطلوب عليه عالاً دون ما يفرقاً نادراً، فإن وقع وجب التعلم حيث، فيجب على من أراد البيع أن يعلم أحكام ما يقدم عليه من المبيعات، كما يجب معرفة ما يعمل ويأجر من المأكول، واشرب، والملبوس، ونحوها لما لا يلقى له عه عالماً، وكذلك أحكام عشرة النساء إن كان به زوجة، ثم إذا كان الواجب على القدر كان تعلم التكليفية حتى القدرة، وإن

عن خلاف ما هو عليه<sup>(٢)</sup>.

ب - المعرفة

٣ - المعرفة لغة العلم بفال عرقه الأمر أعلمه إياه، وعرفه بيته، أحسنه بمكانه<sup>(٣)</sup> والمعرفة اصطلاحاً، إدراك الشيء على ما هو عليه، قال صاحب الترمذيات، وهي مسوقة بجهل بخلاف العلم، ولذلك يسمى الخلق مدعى بالعالم دون العارف.

وفرق صاحب الكليات بين المعرفة والعلم بأن المعرفة يقال للإدراك المسوق بالعدم، والثاني الإدراك إذا تعللها عدم، والإدراك الجزئي، والإدراك البسيط، والعلم يقال لحصول صورة الشيء عند العمل، والاحتقاد، الخاتم المطابق الثابت، والإدراك الكل، والإدراك المركب<sup>(٤)</sup>.

حكم طلب العلم.

العلم إما أن يكون شرعياً، وهو الفقه من الشرع، أو غير شرعي

أ - طلب العلم الشرعي -

٤ - طلب العلم الشرعي مطلوب من حيث

(١) حديث: «طلب العلم عريضة على كل مسلم» أخرجه ابن ماجه (٤١٦٩) عن حديث أنس بن مالك وأبو بصير. راجع له طوله كثيراً معروفاً، وذكره صاحب المصنفين في التلخيص (٢٧٦٠) في قوله: «طلب العلم عريضة» عن جماعة من الصحابة، وقال في المتن: «ما قلناه من أن العلم عريضة على كل مسلم».

(٢) استدل أصحابنا بأنه لا يوجب العلم بالعلم والشرعيات المبرهنات (بطل).

(٣) مع العرب: «أنا» عرف.

(٤) القاموس الكبير (٢٥٣)، والتكليات (١٠٤)، (١١٦)، (١٢٦).

## ب - العلم غير الشرعي

• - يعرَى طلب العلم غير الشرعي الأحكام التكليفية الخمسة، إذ منها ما طهه فرض كفاية، كالعلوم التي لا يستعمل فيها في حوام أسر الدنيا، كالطب، إذ هو ضروري لبقاء الأبدان، والحساب، فإنه ضروري في المعاملات، وفنونه الموصفا والملازمت وغيرها

ومنها ما طهه صيغة وهو التعمق في دقائق الحساب، والطب، وغير ذلك ما يسمى حقه، ولكنه بعيد وبذلة قوة في التقدير الجناح إليه

وهو، ما طهه عزم، كطلب تعلم الحر والشعوب، والتنجيم وكل ما كان سبباً لإتراء المشكوك، وظهور في التحريم<sup>(١)</sup>

فضل طلب العلم والحث عليه .

٦ - تكاثرت الآيات والأخبار والأكر في الحث على طلب العلم وفضله .

من الآيات التي تحث على طلب العلم قوله تعالى (فَتَلَوْنَا بِرَمِّ مِنْ كُلِّ رُفْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةً لِيَعْلَمُوا فِي الشَّيْءِ<sup>(٢)</sup>) قَالَ الْفَرُطِيُّ هذه الآية لتسبل في وجوب طلب العلم .

كان على الناس كماله على المراتبي عدد من يقول بلذت

ومنها ما طهه فرض كفاية، وهو تحصيل ما لا بد للناس منه في القلة منهم من العلوم الشرعية كحفظ القرآن، والأحاديث، وعلومها والأصول، والفقه، والنحو، واللغة، والتصرف، ومعرفة دولة الحديث، والإجماع، والمجالات .

والمراد بعرض الكيفية يحصل ذلك الشيء من المكلفين به أو بعضهم، وعدم وجوبه جميع المتخصصين به، فإذا فعل من تخصص به الكيفية سقط اخرج عن السائر، وإذا قام به جمع تحصل الكفاية ببعضهم ككلهم سواء في حكم القيام بالعرض في الثواب ونحوه، عود صل على جنازة جمع ثم جمع ثم جمع فكل كل يقع عرض كفاية، ولو لم يلقوا كلهم على تركه ألم كل من لا قدر له من علم ذلك وأدركه العلم به

ومنها ما طهه نفل، كالتبحر في أصول الأدلة، والإجماع فيما وراء القدر الذي يحصل به بعض الكفاية<sup>(٣)</sup>

(١) المصنوع ٢١٤٤ وما يستحق الكتب التي لا تطلب لغيرها، أصبه طبع المطبع ٢٤٦ ١٣ ط مصطفى دمنسى ١٩٢٤م - الألبان الشرعية ٢٩٦، مكتب إحياء الحديث، طابعه عن عشرين ٢٧ - ٢٩ وما يندرج

(٢) المصنوع ٢٩٦، أصبه طبع المطبع ١٣٠٠، حقه في عده ٢٩٦ وما يندرج (٣) سورة نوح ١٢٣

رعى الله تعالى عنه ، من رأى من القُلُوبِ أن طلب العلم ليس بسجادة فقد رخص في رأيه وعقله  
وقول الشافعي طلب العلم أفضل من الشافعي

نَالَ الْقُرْطُبِيُّ طَلَبَ الْعِلْمِ عَصِيَّةٌ عَظِيمَةٌ ، وَرَبَّةٌ شَرِيحَةٌ لَا يَرَانِيَا عَمَلٌ <sup>(١)</sup>  
ترجيح طلب العلم على العبادات الفاصرة على فاعليها .

٧ - حكى النووي إجماع الفقهاء على أن طلب العلم والاستعانة به أفضل من الاستعانة بوافل الصوم والصلاة والتسبيح ، ويحذر ذلك من مؤال عبادات البدن

فمن أبي أمامة الباهلي رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ : «فضل العالم على العابد كفضي على أدناكم» ومن هو رضى الله تعالى عنه قال العالم أعظم أجراً من الصائم القائم العايز في سبيل الله ، ومن أبي خزيمة رضي الله تعالى عنها قال : ما من من العلم تعلمه لمحب إلى من ألب رخصة تطوع ، ولأن نفع العلم يعم

وقول حماد وشاذة يقتضي نفع طلب العلم وألحق عليه هون الحرب والإلزام ، وإنما نفع طلب العلم بأدله وهو أبي

ومن الآيات الواردة في فضل طلب العلم قوله تعالى : (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) <sup>(٢)</sup>

ومن ذلك قول النبي ﷺ : «من يره الله به حياء يفقهه في الدين» <sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك حديث أبي قال : قال رسول الله ﷺ : «من خرج في طلب العلم كان في سبيل الله حتى يرجع» <sup>(٤)</sup> ، وقوله صل الله عليه وسلم : «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة» <sup>(٥)</sup>

ومن الآثار قول حماد رضي الله تعالى عنه : تعلموا العلم ، فإن تعلمه لله خشية ، وطلبه عبادة ، ومذاكرته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ، وتعليمه من لا يعلمه صدقة ، ويملكه لأجله فريضة .

ومن الآثار في ذلك أيضا قول أبي الدرداء

(١) سورة المائدة ٥٠

(٢) حديث من يره الله به حياء يفقهه في الدين ، أخرجه البخاري في صحيحه ١٩٨/٢ ، ومسلم ١٨/٢ ، من حديث سلمة بن أبي سليمان

(٣) حديث : «من خرج في طلب علمه» أخرجه الترمذي ١٩٨/٥ ، وأعله الحاكم في صحيحه ١/٢٦٤ ، وهو من كلامه

(٤) حديث : «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً» أخرجه مسلم ١٨/٥ ، ٢٠٧ ، من حديث أبي هريرة

(١) مجمع لطيف ٩٦٦ في التوبة القليلة . ج١ ، طبع  
القدس ١٤١٤ - ١٤١٥ ط مصنفه المطب ١٩٥٩ ، طبع  
الترجمة ١٩٨٢ ط مطبعة الرياض الحديثة . نشر المطب  
١٩٨٢ ط دار الكتب الحديثة ١٩٨٩ م

(٢) حديث من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً ، نشر المطب  
القدس ١٩٨٢ م ، طبعه المطبعة ١٩٨٢ م ، طبع  
مطبعة حريب



قال النووي: عن الأبياء والأمهات تعليم أولادهم ما يستعمل عليهم بعد البلوغ، فيعلمه أصول الشهادة والصلاة والصوم والحج، ويعرفه عربته، القرآن والدراية والفرقة وطرب السكر والتكسب وإعيه وشبهها، وبصره أن المذموم يدخل في المنكف، وعمره ما يسمع به، وقيل هذا لتعليم مستحب، والصحيح وحسبه، وهو ظاهر من الشافعي

ويجوز تعليم الأولاد الصغار فونه تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ) دار<sup>١</sup>، وحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله ﷺ قال: اكُلِّمُوا رِجَالَكُمْ وَكُلِّمُوا مَسْنُونًا عَنْ رَجُلَةٍ<sup>٢</sup>

وقد صرح الفقهاء بأن وجوب تعليم الصغار يبدأ بعد استكمال سبع سنين، لحديث: أمرت الأولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، وأمرتهم عليهم وهم أبناء عشر، وأمرتهم بهم في النكاح<sup>٣</sup>

قال ابن عابدين: فظهر أن الوجوب بعد استكمال السبع، وينبغي أن يؤثر

صاحبه ويسمى، والمواعظ المذكورة شائعة به، ولأن تعلم مصحح، فغيره من العبادات معتق إليه ولا يحس، ولأن العلم بقوى فائسسه وأكبره بعد صاحبه، والمواعظ لتفهم محبوب صاحبه<sup>٤</sup>

كما أن المناصرة على طلب العلم والتفهم فيه، وعدم الاجتزاء بالسير منه يمرر. العمل به، ويلجئ إليه وهو معنى قول الطوسي: كل طلب العلم نديا شعرا في الأخرى<sup>٥</sup>

وفت طلب العلم:

٨ - ليس بطلب العلم وقت محدد، بل هو مطلوب في جميع مراحل العمر، لكن انعماء فضلوا الطلب في مرحلة الصغر عن غيرها من المراحل، لعماء الذين في تلك المرحلة في يوتئ إلى رسوخ العلم في أذاكه، لأن العدوى نقلًا عن النووي، وهذا في الغالب، فقد تفقه الفقهاء والفقهاء بعد تيسر تعافا الشبان

ووجب الفقهاء على الأبياء والأمهات تعليم الصغار

<sup>١</sup> سورة الشعراء

<sup>٢</sup> حسب ابن عمر: اكُلِّمُوا رِجَالَكُمْ وَمَسْنُونًا عَنْ رَجُلَةٍ

أمره الجدي وضع لاري: ٢٢٠-٢٢١ وسليم (٢٢٩: ٢٣٠)

<sup>٣</sup> حديث: أمرت الأولاد بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، وأمرتهم عليهم وهم أبناء عشر، وأمرتهم بهم في النكاح

<sup>٤</sup> ٢٢٩: ٢٣٠ من حديث عائشة بن عمر، وصحبه النووي

باصح الحديث: ١٠٧٠

<sup>٥</sup> المصنف ١: ٢٠٠، مناقرة في جلد ٢٩: ٣٧٩، من المصنف ١: ٢٠٠

<sup>٦</sup> التمهيد للشافعي ١: ٢٠٠، من المصنف ١: ٢٠٠

وسألت عن أرب هذا الأمر، قال كان الله يوم يكر شيء فيه، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السموات والأرض، ويكتب في السجرات كل شيء ثم أتاني رجل فقال: يا عمران أدركناك فقد دعت، فاستطعت، أطعها، فهدى السراب يتقطع دونه، وأليم الله فلو دعت أب ند دعت ولم أتم<sup>(١)</sup>.

قال تبي هيرا فيه الرحلة في طلب العلم، وجوار السؤال عن كل مالا يطمعه، وجوار الجدول عن سماع العلم إلى ما يجاب فوائده، وجوار إظهار المعلم على ذلك

وعنه لمجي أبواب أنه رضى بل عقبة بن عامر فلم قدم مصر أجبروا عقبة فخرج إياه، قال أبو أيوب - حدثنا ما سمعته من رسول الله ﷺ من ستر المسلم، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: من ستر مؤمنا في الدنيا عني عزة من الله يوم القيامة، فذكر أبو أيوب راحته فركها، وانصرف بن الملقية وما حل رحله<sup>(٢)</sup>.

وسئل الإمام أحمد: ترى الرجل أن يرجع لطلب العلم؟ قال: نعم، رجل أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم

بجميع الأمور ويتبع عن جميع المبررات. وقال زكريا الأنصاري خلا عن السوي يجب على الإنسان والأهله تعليم أولادهم الطهارة والصلاة والشرائع بعد سبع سنين كما حص العيلة على استدامة طلب العلم ولو مع تقدم في السن، أو التقدم في العلم، فمن لا يس السرك إلى متى يطلب العلم؟ قال: حتى المات إن شاء الله

وسئل سمعان بن عيسى عن أئرج الناس إن طلب العلم؟ قال: أعلمهم؛ لأن خطأ من أفتح<sup>(٣)</sup>

#### الرحلة في طلب العلم

٩ الرحلة في طلب العلم مشروعة من حيث الأصل، إذ روى حماد بن عيسى قال: دخلت على النسي ﷺ، وعقبت الناس بالعلم، فأنه ناس من بني ثميم فقال: أقبولوا البشرى يا بني ثميم، قالوا: بشرنا فاعطنا (مزين) فعبير وجهه، ثم دع عن عنده ناس من أهل النيس فقال: أقبولوا البشرى يا أهل النيس إذ لم يضلها سو نيم. قالوا: بلنا يا رسول الله. قالوا: جشاك بسمكة في السبع<sup>(٤)</sup>

١ - حديث حماد بن عيسى: الترمذي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من ستر مؤمنا في الدنيا عني عزة من الله يوم القيامة، فذكر أبو أيوب راحته فركها، وانصرف بن الملقية وما حل رحله<sup>(٢)</sup>.

٢ - سمعت ابن أبي أيوب أنه رضى بل عقبة بن عامر - أخرجه

١ - حديث حماد بن عيسى: الترمذي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من ستر مؤمنا في الدنيا عني عزة من الله يوم القيامة، فذكر أبو أيوب راحته فركها، وانصرف بن الملقية وما حل رحله<sup>(٢)</sup>.

نكر مصتها عليه كان له أن يخرج بعد  
إذها

وإن كان يخاف عليه الهلاك بسبب  
خروجه فله أن يعلم ذلك بمسألة خروجه  
لنجهده، فلا يباح له الخروج إن كره أهلها  
أو أحدها خروجه، سواء كان يعرف عليها  
الضربة أو لا يخاف عليها الضربة

ولو كان عده أولاد فهو مدر على العلم  
وحفظ أهله، فله أن يطلع بهم لفصل  
وذهب إلى ذلك، وإن كان لأبوين مع ولده  
من الخروج لعلم العلم إن كان في سفره  
حضر

قال المشهور في معنى الكفاية كالمعلم  
فإنه على الخاكة كالمعلم، فله من  
السفر لتحقيقه، إذ كان ليس في بلاده من  
يعده حيث كان السفر في السفر أو البر حفر  
وإلا فلا مع

ومصر العتري، إن لم يكن أن يخرج بعد  
في ولده لعلم العلم الكفاية إن لم يكن  
في يده من يعبده فيك شرط، يرحى لو  
يكون هلا، فإن كان في يده من يعبده فيك  
فلا يخرج إلا بإذنها

وإن كان لعلم العلم من وكل واحد  
على، ولو كان به مسأ وإن لم يكن  
الأسوان، كما أخبروا السيو بطلب المعرض

وقال مشهور من نصيب إن كنت لأسافر  
مسيرة الليل ولأبهم في حديث الخاكة  
وقال المشهور لو أن رجلاً سافر من  
نفسه إلى أقصى اليمن فسمع كلمة  
سفه قيم بغير من أمره ما رأيت سفره  
صاع

قال الحبيب: يجب هروب من يده  
لاعلم فيه إلى بلد فيه العلم<sup>(١)</sup>

استدرك الأبرار لطلب العلم.

١٠ - أجاز العلماء الخروج بطلب العلم بعد  
إذن الولد من حيث أجمعه

ولم في ذلك تفصيلات ذكرها في باب  
فوق الحصة في هذا روح لطلب العلم  
والتمسكه بين خوف الله... ذلك بسبب هذا  
الخروج، وعدم خوف الهلاك

فإن كان لا يخاف عليه الهلاك كان خروجه  
بطلب العلم... دولة السفر لاجتماعه، وتختلف  
حكم السفر لاجتماعه بين خوف من الله...  
على أن يكون العلم، هناك كذا يخاف  
العصية عن أسوية بأن كذا مصر من...  
بمصها عليه، وما له لأبى يتردد والمرحمة  
وعفتها، فإنه لا يخرج بعد إذنها، وإن كان  
لاخوف الضربة عليها بأن خافا مؤخرين ولم

الكتاب من باب ٦ ص ٦٠٠  
ص ٦٠٠ من أميل

أولاً آداب المعلم .

وهي إما ذات في المعلم نفسه ، أو في غيره ، أو مع تلميذه .

١٢ أما ذاته في نفسه فهي

أ - دوام مراقبة الله تعالى في السر والعلن .

والمحافظة على حقوقه من الله في جميع أفعاله

وأقواله ، فإنه ليس على ما أودع من العلوم

قال - يعني - ليس المعلم محتفظ

بالمعلم خاص ، ومن ذلك دوام الخشوع

والتواضع لله تعالى

ب - أن يصون العلم ويقوم له بما جعله

الله تعالى له من الثمرة والشرف ، فلا يبدد

بذمائه وجهه إلى غير أهله من أئمة الدنيا من

غير ضرورة أو حاجة ، أو إلى من يتعلم العلم

من أئمة الدنيا ، وإن عظم شأنه وقبر قدره

قال الزهري هو أن المعلم أن يجعله تعالى في

بيت التعمم ، فإن دعت حاجة إلى ذلك أو

ضرورة أو اقتضاه مصلحة ذميه راحجه عن

مصلحة بدنه وحسنت فيه يذمها فلا بأس

به

ج - أن يتحقق بالزهد في الدنيا والآخرة

فما يقدر لإتلاف الشيء لا يضر بنفسه أو

معياله

د - أن يزهو عنه عن حمله سلباً يتوصل

به إلى الأغراض القموية ، من جهة لرمال ،

الكمالي ، كدرجه الفتوى ، وإن لم يلد

أسره حتى أن يكون السفر متاً أو قليل

المسطره ولم يجد بيلده من يصح لكسبه

ما يريده ، لورج بعينه زيادة فراح ، كإرشاد

استاد ، ويشترط غروجه لمرض الكفاية أن

يكون وثيقاً ، ولو كونه كفاية أصله احتاج

لأذنه ، إن لم يسم من يسميه من مال حاضر ،

ومنه المخرج لو لم يسم أصله مؤثته شبح سعر

الأصل إلا يزداد فرجه إذ لم يسم

ببذم احتسابه في ذلك كمدح

الشافعية حيث مراحوا به لأطاعة لوالدين

في ترك تسم علم وأبى يقوم به دينه من

ظهاره وصلاة وصيام ، وإن لم يحصل ما وجب

عليه من العلم ببلده فنه السفر لطلبه

بلا ذلك أبوه <sup>(١)</sup>

آداب طلب العلم

١١ لطلب العلم ذاته كثيرة ينبغي

مرعاتها حتى يكون الطلب في أفضل صورة

وتكون الإجابة منه أكبر وهذه آداب بعضها

يرجع إلى المعلم ، وبعضها يرجع إلى طالب

المعلم ، وبعضها مشترك بينهما

(١) المعنى - أنه إذا كان السفر متراً أو قليل المسطره ولم يجد بيلده من يصح لكسبه ما يريده ، لورج بعينه زيادة فراح ، كإرشاد

استاد ، ويشترط غروجه لمرض الكفاية أن يكون وثيقاً ، ولو كونه كفاية أصله احتاج لأذنه ، إن لم يسم من يسميه من مال حاضر ، ومنه المخرج لو لم يسم أصله مؤثته شبح سعر

الأصل إلا يزداد فرجه إذ لم يسم ببذم احتسابه في ذلك كمدح الشافعية حيث مراحوا به لأطاعة لوالدين في ترك تسم علم وأبى يقوم به دينه من ظهاره وصلاة وصيام ، وإن لم يحصل ما وجب عليه من العلم ببلده فنه السفر لطلبه بلا ذلك أبوه

١١ لطلب العلم ذاته كثيرة ينبغي مرعاتها حتى يكون الطلب في أفضل صورة وتكون الإجابة منه أكبر وهذه آداب بعضها يرجع إلى المعلم ، وبعضها يرجع إلى طالب المعلم ، وبعضها مشترك بينهما

بالنصيب والجميع والتأليف (لكن مع عدم  
النصيبه وكما الأهمية<sup>(١)</sup>)

أو نسخة أو شهره، أو خدمة، أو تقدم من  
أقره

وأدب العلم في حوزة هي  
١٢ - أن يظهر من خلدت وأحدث وتنظف  
ويصيب ويطيب من أحسن نهاية إذا جلس  
للتدريس، وأن يجنس بزر بطبيع  
احصائير، وبرز فاضله، وتنظف  
للعلم، ويكرمهم بحسن السلام، وطلاعه  
لأدبه

هـ - أن يشره عن ذنوبه، فكاسب وزدبها  
طبعها، وهي مكرهها عادة وشرها، وكذلت  
يتحدث مواضع التهم وإن بعدت

و - أن يحافظ على القيام بشعر الإسلام  
وطبها الأحكام، كعباده الصلاة في انفسه  
سجده اعتد بالامر بالمعروف، ونهى عن  
نكره، وتفسر على الأذى بسبب ذلك،  
صاحبه بأجر هذه السلاطين بالذلا نبيه  
له، وكذلك «قيام يظهر السن» وحمد  
سدد، وقبيل لله في أمور الدين وعباده  
مفاتيح لتسليم على الطريق المشروع

ز - يقدم على الشروع في الصحف  
والتمريس حوزة شيء من كتاب الله تعالى  
به ك ويهتأ

ح - أن يحافظ على المستودعات الشرعية  
الغنية والعملة، فيلزم نلاره الثمن، يذكر  
أنه تعالى بالحب واللسان، ويؤهل العبادات  
من الصلاة وبها وحج البيت الحرام

وإذا تعذبت التلويح لدم الأشراف  
والأشراف، والأهم والأهم - ولا يذكر شبهة في  
الدين في درس ويلزم الحروف عب إلى درس  
أخر، بل يذكرها حبا أو مدحها حبا،  
وسمى أن لا يصير التلويح تعريلا بغيره،  
ولا يقصره بقصير نحن

ج - أن يديم الحرص على الانقياد من  
صبت العلم والاستغفار به، وأن لا يشك  
أن يستفيد مما يلحظه من حوزة، قال  
سعيد بن جبز لا يزال الرجل غافلا ما عيب  
وعد ترك العلم وقضى أنه قد سنقن وانقضى  
ب عده فهو أهله ما يكون، وإن يشتم

وإن يكون بحسب عن التلويح وهو دفع  
الأصوات  
وأن يلزم الإنصاف في بحثه وحضنه

(١) هذه التلويح والتلويح في أدب العلم وحوزة هي  
أو جميعا ذكره في أدب العلم وحوزة هي  
تسمى التلويح، ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥

وأن لا يتعصب للتفويض إذا لم يكن أهلاً له <sup>(١٢)</sup>

وأداب المعلم مع طلبته هي

١٤ - أن يقصد بتعليمهم وتدريبهم وجه الله تعالى - ونشر العلم، وإحياء الشرع وأن لا يستع من تعليم الطالب، نعمه حرمي فيه، فإن حس إلى مرجو له بركة المعلم، قال بعض السلف طلب العلم ليس لله، فأبى أن يكون، لا لله، وإن إسلامي فيه بـ شرط في تعليمه المستقيم فيه مع عسره عن كثير منهم لأن ذلك إلى نصوت العلم عن كثير من الدرس، لكن الشيخ يحرص المبدأ على حسن التبا بالنسب

وأن يرغب الطالب في العلم وطبه في أكثر الأدوات -

وأن يتلطف إلى فهمه، لا سيما إذا كان أهلاً لذلك، ويجريه على طلب قصواته، ويحفظ للفرد ولا يحرمه من أنواع العلوم مايسلكه عنه وهو أهل له، وكذلك لا يلقى إليه من العلم ما يتأهل له، لأن ذلك يبدد نفسه ويعرق فهمه

وأن يحرص من تعليم الطالب وفهمه

سئل جهده، وتقريب العبي له .

وإذا سلك الطالب في التحصيل فوق مايقضيه حاله وحلف لعدم صحبه أو صده بالرفق بنفسه، والأنساء، والاقتصاد في الاجتهاد، وقد نك إذا حبر له منه نوع سفته أو صجر أمره بالراحة ولحبيب الاشتغال وأن لا يظهر للطلبة تحصيل بعضهم عن بعض مع تساوهم في العصاب، فإنه ذلك ربما يرحس صدورهم ويعر نفوسهم

وأن يسعى في مصالح العلم وجمع فنونهم ومساعدتهم بما ييسر عليه، وإن طالب بعض الطلبة زائد عن الحاجة ساء عنه، فإن لم عبر عنه بشيء، أرسل إليه، أو قصد مرثله بنفسه، وهو تفصل

وأن حواصم مع الطلبة وكل مرشد سائل <sup>(١٣)</sup> عن الحديث: «يسأل من تعلمون ولين تعلمون منه» <sup>(١٤)</sup>

ثانياً: آداب المتعلم

وهي إدا أدب في نفسه، أو مع معلمه، أو في نفسه .

(١٢) نسخة في مع الكلام من ١٥ بالخط، بعد طرح أدبي ١٨٩٢ م. مطبوع في ١٩٢٩ م. انصرح ١٨٩٢ م. وديار

(١٣) خطه من في بطون ٥ جزء لفرق في خروج حالات فيمن علم الدين وشبهه الإله ٨ ١٩٠٧ في من حسن أ. ربحه المتعلمين. وقال: «منه صحت

(١٤) نسخة في مع الكلام من ٣٠ في نسخة، والبرج ١٨٩٢ م. مطبوع. نسخة، علم الدين ٦ ١٩٠٧ وما بعد

وإليه في نفسه

١٥ - أ - أن يظهر قلب ليصبح حديث  
لنفسون العلم وحفظه، وإن يثقل العلم  
بفقدان وجه الله تعالى والعمل به، وإحياء  
شريعة، ولا يبعد من الأمر من الديونة،  
لأن العلم علة، فإن حصل فيه اليأس  
ومن تركه، وإن قصد به غير وجه الله  
تعالى حبط ونحسرت صفته

ب - أن ينام شمله وأوقات عصره إن  
التحصيل، وأن يفتح من الفوت بما يسر وإن  
كان يسرا، ومن اللبس ما يسر.

ج - أن ينقسم لوقات بينه وبينه ويستفيد  
مها

د - أن يفتح وجهه، ما لم يثقله صرر في  
نفسه وقبحه، ولأنه أن يربح منه ومنه  
وهو إذا كثر شيء من ذلك أو ضعف، وأن  
يأخذ من ماسرور في جميع شأنه ويحرق  
الخلل في علمه وتربية وإيمانه وممكنه<sup>١</sup>

أداب المعلم مع متعلمه

١٦ - أ - متى اعتدلت أن يستخير الله في  
من يأخذ العلم عنه - لأن العلم، كما قال

بعض السلف هذا العلم دين فاستظروا  
عمن لتأخذون دينكم.

ب - أن يقاد بحسنه في فهمه، ويحرق  
رضاه بها يصعد رباله في حرمه، ويتقرب  
إلى الله تعالى بمحدثه، ويعلم أن تواضعه  
لنفسه عز، فقد أخذ ابن عباس مع سبه  
ونفسه يركب ربه بن تيت رضى الله عنهم  
وقال هكذا أمر أن يفعل بمشائنا.

وأن لا يخطب شيخه بشاء الخطأ  
وكسائه، ولا يناديه من بعده، بل يقول  
يا أمتي، يا شيخى، وأن يدعو له مدة  
حياته ويرعى خريفه وأقربيه بعد وفاته

ج - أن يصح على جفوة صدر من شيخه  
أو غيره حق، ولا يبعد ذلك من ملازمته  
وحسن عقولته، ويتأثر أنفاله التي يظهر أن  
العصاة غلامه، ويبدأ هو عند جمعه  
الشيخ بالاعتذار، لأن ذلك لشيء ليجده شيخه  
وأنه الخطأ

د - أن يجلس بين يدي المعلم جلوسه  
الأدب، ويصغى إليه، وأن يحسن خطبته  
منه، وأن لا يسبق إن شرح مسألة أو جواب،  
ولا يسطع على استنبط كلامه، ويحلق  
بمحاسن الاختلاف بين يديه<sup>٢</sup>

١ - قوله تعالى (والمعلم من العلم) - أي من العلم الذي  
هو العلم الصحيح، وهو العلم الذي هو العلم  
الذي هو العلم الصحيح، وهو العلم الذي هو العلم  
الصحيح.

٢ - قوله تعالى (والمعلم من العلم) - أي من العلم الذي  
هو العلم الصحيح، وهو العلم الذي هو العلم  
الذي هو العلم الصحيح، وهو العلم الذي هو العلم  
الصحيح.

وتعجيزاً، معي الحديث: من من  
الفلوطات<sup>(١)</sup>

ب- أن يعتنى كل واحد منها بتحصيل  
الكتب شراء واستعارة، فإن استعارة لم يطمح  
به ثلث يعمد الانتفاع به من صاحبه، وثلاً  
يكسل عن تحصيل الفائدة منه، وثلاً يمسح  
من إعارة غيره

قال النوري: وللمختار استيعاب الإحارة  
لأن لأمره عب في ذلك، لأنه إهانة من  
العلم مع مقل مطلق العارية من العسل،  
ويستحب شكر المعتبر لإحسانه<sup>(٢)</sup>.

## طلوع

انظر: أوقات الصلاة، صوم

آداب للتعلم في درمه:

١٧- أ- أن يبدأ أولاً بكتاب الله العزيز  
لبسته حفظاً، ويعتهد في إتقان تفسيره وسائر  
عمومه.

ب- أن لا يشغل في أول أمره بمسائل  
الاختلاف بين العلماء فإنه يحير النحن.

ج- أن يصحح ما يقرؤه قبل حفظه  
نصيحاً متناً، إما على معلمه أو على غيره  
من أهل العلم، ثم يحفظه بعد ذلك.

د- أن يلزم معلمه في التدريس والإجراء،  
بأن يجمع بحاله إذ أمكن، فإنه لا يزداد إلا  
حسراً وتحصيلاً.

هـ- أن يتأدب مع مختصري مجلس المعلم  
فإنه أدب معه واحترام لمجلسته.

و- أن لا يستحي من سؤال ما أشكل عليه  
ويتعمق ما لم يتعلمه بطلب وحسن خطاب  
وآداب<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً الآداب المشتركة بين المعلم والتعلم.

١٨- أ- ينبغي لكل واحد منها أن لا يحمل  
بوظائفه لظروفه فرص خفيف وحنو مما يمكن  
معه الاشتغال، وأن لا يسأل أحداً يعتنا

(١) حبيب: من من فلوطات: أخرجه أبو داود: ١٠/٢٠٤ ط

استأثروا من تحت سفلوا من من سفلوا - طه إسلام  
جيداً في عصر التفسير السلفي (١٠/٢٠٤ ط)

(٢) أحمد: ١٠/٢٠٤ ط، روى: ١٠/٢٠٤ ط، طه السلف: ١٠/٢٠٤ ط  
وإحساناً

١٠- إحياء علوم الدين: ١٠/٢٠٤ ط، حبيب: ١٠/٢٠٤ ط، طه السلف: ١٠/٢٠٤ ط

(٣) تنقيح السمع والذكر: ١٠/٢٠٤ ط، روى: ١٠/٢٠٤ ط، طه السلف: ١٠/٢٠٤ ط  
١٠/٢٠٤ ط، طه السلف: ١٠/٢٠٤ ط



## والتركية. ونسوة الميزان

واصطلاحاً لمعتدل الخصلة المتعدين  
بمعنى الطمانينة، فيجدون من واجبات  
لصلاة معدن الأركان، ويقصدون بذلك  
تسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى  
تطمئن المفصلات<sup>(١)</sup>.

فالتمدين بهذا المعنى مرادف للطمانينة  
الحكم الإجمالي.

٢- اختلف الفقهاء في حكم الطمانينة في  
انصلاص، ذهب الشافعية والخلافة  
وأبو يوسف من الخصلة وبين طالح من  
المالكية إلى أن الطمانينة ركن من أركان  
الصلاة، يحدث السجدة صلاة وهو دائم  
رجلاً داخل المسجد فصل ثم جاء مسلم من  
السجدة فوجد عليه، ثم قال أريد فصل  
لأنك لم تنص، فقل ذلك ثلاثاً، ثم قال  
وقد عرفت بعثك بالحق ما أحسن غيره،  
تعلّمي، حال إذا أقبلت إلى الصلاة فكثير،  
ثم أقبل ما ليس معك من الفرس، ثم رجع  
حتى تطمئن راجعاً، ثم رجع حتى تطمئن  
فأجلها، ثم سجد حتى تطمئن ساجداً، ثم  
أرجع حتى تطمئن جالسا، ثم السجدة حتى

## طمانينة

التعريف

١- الطمانينة لغة: السكون، يقال طمأن  
الرجل طمانيناً وطمأنينة أي سكن،  
وطمأن القلب إذا سكن ولم يفلو. ومنه قوله  
نعماني «ولكن لم يطمئن قلب»<sup>(٢)</sup> أي  
ليكن إلى لقاياه بعد الإيهام بالقبول، ومنه  
نعماني «فإذا طمأنتم فليقيموا الصلاة»<sup>(٣)</sup>  
أي إذا سكنت قلوبكم

في الصباح الخير. الطمان بالوضع أقام  
به واظفده وجاء بوضع طمئن بمعنى  
واطمأنينة اصطلاحاً من استقرار  
الأعضاء رتبا<sup>(٤)</sup>.

والفقهاء تفصيل في حدهم لزوم سباتي  
بها في الحكم الإجمالي.

الاصطلاحات لصلة  
التعديل.

٢- التصيل في اللغة إقامة الحكم،

(١) سورة البقرة ١٩٦

(٢) سورة البقرة ٢٦

(٣) سورة البقرة والمسلم المبرورين، والشرح الكبير ج ٢

مكتبة المصطفى ١٢

(٤) التلخيص فصول الصلاة، وكتاب من جلد ١، ٢٠٢٦،  
تفسير المصطفى ١، ٢

وقال أبو يوسف مرمسة ملكي، واحده في  
الجمع والميم، ورواه الطحاوي عن ائمة  
الحنيفة الثلاثة، وقال في الميم إنه  
الأحسوط  
وعند المالكية في الضمانية خلاف .

قال المدوني: غول مرمستها صححه  
ابن الحاجب، والمشهور من المذهب أنها مسة،  
وقد قال ورزوق واللباني عن ترك الضمانية  
أعاد في الوقت عن المنهوي وبطل بها  
فصيح<sup>(١)</sup>

#### أقل الضمانية .

١- ذهب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية  
والحنابلة - إلى أن أقل الضمانية هو سكن  
الأعضاء .

قال المالكية لطلب ذهب حركة الأعضاء  
بما يسير

وقال الشافعية أقبحه أن يمكث المص  
حتى تسفل أعضائه وتفصل حركة هويته عن  
أزواجه

قال النووي ولوزاد في الشهوة ثم رفع  
والحركات مصلة لم يلبث لم تحصل

نطش ساجدا، ثم اعمل ذلك في صلاتك  
كتبه<sup>(٢)</sup>

وعمل الضمانية عندهم في الركوع،  
والسجود، والاعتدال من الركوع، واخبرني  
عن السجدين

ودهب الحنفية - هذا ابن يوسف - وإن  
الضمانية واجبة ولو لم يرض ويسمونها  
وتعدل الأركان، وهي سنة في المخرج  
المطهراني، والصحيح الوجوب. وهو غريب  
الكسحي. قال ابن علقين: حتى تحس  
سجدنا السهو بركه، كذا في الهداية وجرم به  
في الكنز والوقاية والمنصفي وهو مقتضى  
الأدب

وعمل الثمديد عندهم في الركوع  
والسجود، واخبار بعض الحنفية بحجب  
التعديل في الوقوف من الركوع، واخبرني  
السجدين أيضا

قال ابن علقين الأصح رواية وزاوية  
وحجب تعديل الأركان، ولما التزمه وبجسه  
يعتدونها فالمشهور في المذهب السبعة،  
وروى وحوبا وهو المروى للأدلة وعليه التكمال  
ومن بعده من الشافعيين

(١) حاشية من جامعنا ١١٤٦ حاشية المدوني ٢١١٢  
من غير الإقرار ١٢٠٦، المصنف ١٢٠٢، ١٠٩ من  
الحنيفة ١٢٢٢، ٢١٢٢، ٢١٢٢، ٢١٢٢، ٢١٢٢، ٢١٢٢  
١٢٢ من مخطوط ١٢٢

(٢) حاشية المدوني حاشية  
المرجع المدوني وضع في ١٢٠٢، ١٢٠٢، ١٢٠٢، ١٢٠٢، ١٢٠٢  
حاشية المدوني حاشية

الطهائبة، ولا يصوم ربه الهوى مقام  
الطهائبة فلا خلاف

وقال الخبابة، إلهي حصول السكر  
وإن قل، وقد على الصحيح من المذهب،  
بأنه، هي بمنزلة التذكر التواضع، لا  
إمداؤك. وابتداء الوجهين، داسي السبع  
في ركوعه، أرقى سجدة، أو التخميد أو  
اعتداله، أو سؤال القفرة في جلوسه أو عجز  
عنه لعمه أو غيره، أو تمدد تركه، وقد  
هو سنة، وأحياناً قد لا تسع له صلاته  
صحيحة عن الوجه الأول، ولا تصح عن  
الثاني

وذهب الخبابة إلى أن أهل الطهائبة هو  
سكر الخواص قد تمسحه<sup>(١)</sup>  
وتفصيل ذلك في مصطلح (حالة)

## طهارة

العريف

١ - الطهارة في اللغة - التنظيف، يقال - طهر  
الشيء - بفتح الميم - وصمها يظهر بالصم طهارة  
عنه، والاسم الطهور والمصم، وظهره  
تطهير، وتطهر بضم طاء، وقد قوم يظهر،  
أي استبرأ من الأتسار، ورجل طاهر  
اللباس، أي صوره<sup>(٢)</sup>

في الشرع هي عورة عن غسل أعضاء  
مخصوصة منه مخصوصة<sup>(٣)</sup>  
وعرفت إلهي بأنها روائ حدث أو  
حدث، أو جمع الحدث أو إزالته النجس - أو  
حان معانها أو عن صورتها<sup>(٤)</sup>

وقال المالكية إنها صفة حكومية توجب  
للموصوف بها جوار ابتداء الصلاة به، أو  
فيه، أو أنه فالأولان يرجعان لنسب وإمكان،  
والأخير للشخص<sup>(٥)</sup>

## طَمْط

انظر حبص

(١) هذا مصطلح حديثي (١٠٤٠)  
(٢) انظر معجم الترمذي ص ٥٦، ط ٢، المذهب شبيهه

١٠٤٠

(٣) حديث الطحاوي عن عروة بن مطلق ص ١٠٠، وقوله الأخير  
للحبص ص ١٠٠، كتاب الترمذي ١١٢٦

(٤) السجل المذكور ص ١٠٠، وقوله مستند لكتناري ٢٤٢

(٥) المصنف ص ١٠٠

الأعضاء ذات الفلحة

١ - الغسل

٢ - الغسل بالفتح مصدر غسل، وغسل بالغسل اسم من الغسل - بالفتح - ومن الأضغال، وأكثر ما يستعمله فيغسله من الأضغال

وبصرفه لب بأنه ميلان له على الشئ مطلقاً

وشرعاً: بأنه ميلانه على جميع أيدى يديه<sup>(١)</sup>

والطهارة أهم من الغسل

ب - التيمم

٣ - التيمم في اللغة مطلق المقصد، وفي الشرع: قصد التمسك بالطاهر واستعماله بصفة مخصوصة لإزالة الحدث<sup>(٢)</sup>

والتيمم أخف من الطهارة

ج - الوضوء

٤ - الوضوء تصم الوؤ، اسم للفعل، وهو استعمال الماء في أغضب، مخصوصة، وهو مراد هنا بفتحها، اسم بماء الذي يؤسب به،

(١) تصحح هذا بفتح وادعى صاحب ٩٨ راجع  
مراعي التلخيص ٥٢ واللمعة ٦١٢٠ كذلك الشيخ  
٦٢٨ ١

(٢) صحح هذا بفتح وادعى صاحب ٥٢ واللمعة ٦١٢٠ كذلك الشيخ ٦٢٨ ١

وهو مأخوذة من الوقفة، وهي طس

والنظافة والظبية من طلمة القرب

في الشرع، أفعال مخصوصة مستتحة مألوفة

والطهارة "عم من

تضم الطهارة

• - الطهارة تنقسم إلى قسمين طهارة من الحدث وطهارة من النجس، أي حكمية وحقيقية

لما حدث هو الحال التي تقتضي تطهارة شرعاً، بمعنى أن الحدث إن صلاص طهارة بعضها، وإن لم يصادف طهارة من شأنه أن يكون كذلك.

وينقسم إلى قسمين الأكبر والأصغر، أما الأكبر فهو الجنابة والحيض والنفاس، وأما الأصغر منه القول والغائط والريح والمذي والودي وخروج المني غير نكح، والحداد وهو الماء الذي يخرج من مخرج المرأة عند ولادها، وأما الجس (ويخرج عنه بالحديث أيضاً) فهو عذراء من أمهات القائمة بالتحضر أو الثوب أو المكى

والأولى منها - وهي الطهارة من الحدث

الأصغر والأكبر - شرعاً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

(١) إسناده صحيح - صحيح ٢٤ في صحته على صحيح  
الزاد







وبعد الطهارة من مظهرات الدنس، والفرك، والشمع، واليسر، واتقلاب العبر، يظهر الحب، وتنعى إذا تجس لدى حرم مائده، واللى الياس بالفرك، ويظهر انصاف كالسيف ونراه بالشمع، والارص المنجسة باليسر، والخير والغير بالانقلاب العبر، كما لو ولد في القملحة لصر مدح.

الماء الذي يحوي الطهارة بها، واللى لا يجوز

١١ - قسم الفقهاء الماء من حيث جوار الطهارة به ووقعه لحدث واستث، أو عده ذلك في عدة أقسام -

أ - ماء طاهر مظهر غير مكره، وهو ماء المصنق، وهو الماء الثاني على خلطته، أو هو الذي لم يخالطه ما يصير به معطلا.

وبناء المطلق مرفوع حدث والخبث بافعال الطهارة، ويحقق به عند جمهور الفقهاء ماثير صول حكمة، أو ما هو مؤيد منه كالمصنق<sup>١٢</sup>.

ب - ماء طاهر مظهر مكره، وحسن كل عذبة هذا انقسم نوع من المياه

جواهر متاعه، فإذا انتهت أجزاءه بقى المحل طاهرا لعدم المحاورة<sup>١٣</sup>

وسمى الفقهاء على ضوئه بمحصر بالاستحالة، فإذا انقلب المحصر خلاصتها بأنها طاهرة، لأن محاسنها لثقتها بالمكره انعكاسة لها، وقد رر ذلك من غير محاسنها حشوها، فوجب ان يظهر كحشها الذي نجس بالتغير إذا رر تغيره بنفسه<sup>١٤</sup>

وذهب الحنفية والشافعية إلى - مثله المبهط يظهر بالتدابع<sup>١٥</sup>، نقول حسي بذكره إذا دمع الإهت قد طهره<sup>١٦</sup>

وقال المالكية والحابلة مقدم طهره جلد المبهط بالمباح<sup>١٧</sup> بما روى عن عبد الله بن حكيم قال - وأتت كتاب رسول الله ﷺ - بأرض حبيبه، قال وثنا غلام - من رفته سهر أو شهرين ان لا سمعوا من المبهط ولا عصب<sup>١٨</sup>

١ - علم مقدار ٢٢٢٦، ليس مظهر ١٩٦٦، ٧ الشرح الكبير ٣٣٦، القدرى وصيه ١٥٦ ١٥٦ الشرح ٢٢

(٢) حاشية ابن عثيمين ١ ٢٢٩ حاشية ابن عثيمين ٢٢٩

(٣) حاشية ابن عثيمين ٢٢٩ حاشية ابن عثيمين ٢٢٩

(٤) حاشية ابن عثيمين ٢٢٩ حاشية ابن عثيمين ٢٢٩

(٥) حاشية ابن عثيمين ٢٢٩ حاشية ابن عثيمين ٢٢٩

(٦) حاشية ابن عثيمين ٢٢٩ حاشية ابن عثيمين ٢٢٩

(٧) حاشية ابن عثيمين ٢٢٩ حاشية ابن عثيمين ٢٢٩

(٨) حاشية ابن عثيمين ٢٢٩ حاشية ابن عثيمين ٢٢٩

(٩) حاشية ابن عثيمين ٢٢٩ حاشية ابن عثيمين ٢٢٩

(١٠) حاشية ابن عثيمين ٢٢٩ حاشية ابن عثيمين ٢٢٩

(١١) حاشية ابن عثيمين ٢٢٩ حاشية ابن عثيمين ٢٢٩

(١٢) حاشية ابن عثيمين ٢٢٩ حاشية ابن عثيمين ٢٢٩

(١٣) حاشية ابن عثيمين ٢٢٩ حاشية ابن عثيمين ٢٢٩



من الكبريت أيضا الماء اليسير الذي يبلغ فيه كب وكو تحللت سلام فيه من النجاسة، وسؤر شارب أحقر  
وهسد التسامع منه الماء المكروه ثباته الشمس، وشديد الحرارة، وشديد البرودة، وماء نهار شديد إلا بحر التثاق، وماء نهار قوم لوط، وماء بحر بروجوت، وماء أرض نمل، وماء بحر دروان

والمكروه عند الحيلة. ماء متغير بغير سماح، كعصر وقطرون وقطع كاهور، كوراء سحر معصوب أو سحابة، أو الماء الذي تشتد حرق أومرته، والكراهة مفيدة بعدم الاحتياج إليه، فإن احتج إليه بعين وذائب الكراهة

وكذا يكبر استعمال ماء البئر الذي في المنبر، وماء في بئر في موضع غصب، وماء ظل تنحس، كما يصور على كراهة استعمال ماء ومرم في إزالة النجاسة دون طهارة الحدث بشرط أنه<sup>(١)</sup>

ج - ماء ظاهر في نفسه غير مطهر، وهو عند إجماع علماء المتعمق، وهو قوله بأنه ما تزين به حدث أو استعمال في التمدن على وجه

فحص الخصب ذلك ينافي الذي شرب منه حيوان مثل الحرة الأعلى والدحاجة المتحللة وسباع الطير والحية والثعالب، وكان للبلل، والكراهة تنزيهه على الأصح، وهو مذهب إمام الكرخي معطلا قلت بعدم نجاسها نجاسة، ثم إن الكراهة إنما هي عند وجود الخطر، وإلا فلا كراهة أصلا

وشرح المالكية بأن ماء إذا استعمل في رفع حدث أو في إزالة حكم حيث كان بكرة استعماله بعد ذلك في طهارة حدث كوضوء أو غسل مذهب لا في إزالة حكم حيث والكراهة مفيدة بغيره - ما يكون ذلك الماء مستعمل لبلل كتبه أو صور، والصل، وإلا يرحل غيره، وإلا فلا كراهة، ما يكون مذهب ماء البيرة - وهو ما كان قدر آفة الوضوء أو الصل ما نوب - إذا حلت به نجاسة لبلل كالقطرة وماء غيره - قال النووي - الكراهة مفيدة بغيره سمعة - أن يكون الماء ندي حلت فيه النجاسة بصر، وأن يكون النجاسة المر حلت فيه قطرة مما فوقها، وإن لا يعبه، وأن يوجد غيره، وأن لا يكون في زيادة كثير، وأن لا يكون جاريا، وأن يراد استعماله فيما يتوهم من ظهور، كرفع حدث، حكم حيث ووضوء أو غسل مندوب، فإنه انتهى ثبت مما فلا كراهة

(١) طالب لأطعمه بدون من مخرج له الج ١٣ ص ١٢٩  
سفر ١٠٢١ (١) ص ٢٣٢ الج ١٣ ص ١٢٩  
الطهارة والماء ٩. كراهة - ص ١٠٦

محل أو حذر<sup>(١)</sup>

و- ماء عجم لا يفسخ الطهارة به، ولا يرد به الحائض، وهو عديم؛ ماء ياقوت دهر ثمود - غير شرائعه - واما المنصوب، وباء منه المصنوع<sup>(٢)</sup>

وتعصبل نث في مصططح (ماء)

يظهر على المحاسة

١١ - اختلاف منتهى في ما يحصل به طهارة محل النجاسة

فذهب الحنفية إلى التعريق بين النجاسة المئوية وقبح المئوية

فإذا كانت نجاسة مئوية فإنه يصح غسل الشخص بها برؤا عنهما ولو حساه واحدة على الصحيح لا وكانت نجاسة عينيه، ولا يشترط تكرار الغسل لأن النجاسة فيه باعتبار عيب، فنزل مرويها

ومن لم يمسح بآبائه يغسل مرتين بعد رؤا العينين، ومن مسح بالإسلام ثلاثا بعده، ويشترط رؤا القدم في النجاسة، لأن نفاذه يدل على خفاء العين، ولا يصح نساء بون النجاسة التي بشن رؤاها، وكذا الريح وإن لم يشن رؤاها

العريفة، ولا يجوز استعماله في طهارة الأحداث، بحلال الخيش، ويصير مستعدلا عنده بمجرد انفصاله عن الجسد ولو لم يستقر بمحل<sup>(٣)</sup>

بعد ظهور النجاسة - المأكية والشاذية والحديثة - هو الماء الضعيف طعمه أو لونه أو ريحه به خالصة من الأعشاب الطاهرة غير ما يجمع بطلاق اسم الماء عليه، وهو كذلك عند الشافعية الماء المستعمل في غرض الطهارة يصح على الحديث

وصرح جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية وأصحابه - بأن هذا النوع لا يقع حكم الخبث أيضا، وعند الحنابلة يقع حكم الخبث<sup>(٤)</sup>  
د- ماء نجس، وهو الماء الذي يقب فيه نجاسة وكان قليلا، أما كان كثيرا وعفونه، وقد لا يقع الحدث ولا النجس بالانقار<sup>(٥)</sup>

هـ- ماء مشكوك في صوره، ولا يرد به النجس النجسة، وهو عديم، فاشوب منه

١ - المصنفون على مقرر الخلا ١٢٢، حججهم

٢ - المصنفون على مقرر المساج ١٠٠، حقه الضعيف  
٣ - ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١

بعد الجماع، وغير لونه ما لا يرى بعده<sup>(١)</sup>

ورذهب المالكية إلى أنه يظهر على النجاسة بعسل من غير تحديد عدد بشرط روال طعم النجاسة ولو عسر، لأن يثله الطعم دليل على تمكن النجاسة من المحل بشرط رواله، وكذا يشترط روال الفلوق والريح إن تيسر ثبت، بخلاف ما إذا عسر<sup>(٢)</sup>

ورذهب الشافعية إلى التصريح بأن يكون النجاسة عساً أو ليست بعين

فإن كانت النجاسة عين فإنه يجب إزالته بالطعم، وبحدوثه إزالة اللون والريح، وإن عسر روال الطعم، بأن لم يزل يحد أو غرض ثلاث مرات على عت مائة العسر، ويجب إزالته إذا قلنا ولا يفسد ماء لونه أو ريح عسر رواله يوجب عس، فإن عساً صاعداً حل الصحيح، لعدم دلائلها من ماء عسر النجاسة.

وإن لم تكن النجاسة عساً - وهي ما لا يدرك لها عسر ولا وصف - سواء أكان حتم الإدراك لخاصة أثره بلطف، كونه جنت فدهست فيه ولا أثر له ولا ريح، فذهب وصيه، أم لا، لكون المحل صغيراً لا يثبت

وهذا الحكم فيما إذا عس الماء عن النجاسة، أو غسلها في الماء الجاري.

لما لو غسلها في إنبانة فيطهر ثلاثاً إذا عسر في كل مرة.

وإذا كانت النجاسة غير مرئية فإنه يظهر محل غسلها ثلاثاً وجوباً، وللعصر كل مرة في طلع الرواية، تقدير لولية النظر في استخراجها

قال الطحاوي: وبالع في المرة الثالثة عن ينقطع التطاهر، والمعتبر قوة كل عاصر دون غيره، فهو كذا بحيث لو عسر غيره فطر طهر مائة إلى عود ذلك الغير، ولو لم يصرف فيه نوبة نوبة الشرب قيل: يظهر بالضرورة وهو الظاهر، وقيل لا يظهر وهو المختار فافهم

وفي رواية: يكفي ما عسر مرة

ثم إن الشروط الجسل والعصر ثلاثاً إنما هو إذا غمس في إنبانة، أم إذا غمس في ماء جار حتى جرى عليه الماء أو صب عليه ماء كتبه بحيث يخرج ما أصابه من الماء ويحلف مرة ثلاثاً، فقد طهر مطلق بلا اشتراط عصر وتكرار خمس

ويقعده بالنجاسة المولية عليهم: ما يرى

(١) الطحاوي على معنى الفتح ص ١٨٦، ١٨٧، وفي طبع

وهذا في غير مجاسة الكتب والخطير، وما  
مجانسهم لتلقفها فيها تفصيل آخر سيأتي  
بإيجاز.

تظهر ماثمة المسألة قبل ظاهرة التمسك .  
١٦ - المسألة الثامنة: ما أحد أوصاف المجاسة  
بجسة، لقول النبي ﷺ: «إن الله لا يجسه  
شيء إلا ما غلب على رغبته وبوره وطعمه»<sup>(١)</sup>  
قال الخليل بن المالك: سوء كان تعبها  
بالطعم أو اللون، والريح وبو المتعمرين، ومن  
ثم يجس محل الذي تصيبه العسالة  
المتعمر، ويكون ظهوره كتظهير أي محسوس  
متجسس عند الجمهور

لكن المجاسة المتأخرين بأنه لا يظهر الفحل  
المتجسس إلا بعسله سبعا، فيسئل عندهم  
عاجس ببعض العسلات بعدد ما يفي به  
منك الطعم، ولو تنجس بالعسله القرمصة  
مثلا على ثلاث عسلات لأب يجلس يظهر  
في محلها ما يفي من العسلات، فظهرت به  
في مثله  
وصرح المالك بأن المسألة غير المتغيرة  
ظاهرة حق التبرير، أو عسست فطرية بول مثلا

عليه المجاسة كالمرأة والسيف - فإنه يحس  
جرى الماء عليه مرة، وإن لم يكن يعمل فاعل  
كمظهر<sup>(٢)</sup>

ودعي الحادثة إلى أنه تظهر المنجسات  
بمع غسالات متعبة، لقول ابن عمر رضي  
الله تعالى عنهما: «أمرنا أن نحسن الأجل  
سبعا»<sup>(٣)</sup> وقد أمر به في مجاسة الكلب،  
ليحق به سائر المنجسات، لأنها في معانها،  
والحكم لا يمنع بوزن النص، بل بل الإختلاف  
البدن والثوب به

قال الهروي: على هذا محل محل  
لاستحباب سبعا كغيره، صرح به القاضي  
والشرازي وابن عثيمين، وهو عليه إجماع في  
رواية صالح، لكن من في رواية أبي داود  
وإسناده في النص: أنه لا يجب فيه عدد،  
أصداً على أنه مباح عن النبي ﷺ في ذلك  
شيء، لا في قوله ولا فعله .

ويصر عندهم بقاء الطعم، لذلك على  
بقاء الطعم والسهولة: قوله وبهر كذلك عاء  
النور أو الريح أو هما معا إن نيسر إثر التهاء،  
فإن عسر ذلك لم يضر<sup>(٤)</sup>.

(١) مذهب المصنف ٢١٠/٢١، ظاهره من رواية ٢٥

(٢) قوله من غير أن يكون محل الأجل . وقد مر في قوله سبعا  
وكانت الصلاة عند الفصل من الصلاة سبع مراراً .  
وهو قوله من ثوب سبع مراراً بعدد ما يفي به  
بالله في غسالات النص (٢١٠/٢١) وأنه جدير أن يكون

(٣) قوله المصنف ٢١٠/٢١

(٤) حيث إن الله لا يجسه شيء إلا ما غلب على رغبته .  
أعربت في مائة ٢٢٢/١٥ من حديث أبي شامة وأبو  
الوحيدي في مسند الترمذي ٢٠٠/١٢ . وهو مخصوص أحد  
رواه



الحسابة أن ميتة من تطهره بالعل

كالتزيت - تطهر به كالجسد بطرية ذلك -  
جعله في ماء كثير يخاص فيه حتى يصيب  
أشياء جميع أجزائه، ثم يترك حتى يعلو على  
أشياء فيؤخذ

وعند الحسابة، كما قاله ابن خلدون،  
لا يطهر غير الماء من طاعت التطهير بل قول  
العاصي وابن عسقل، قال ابن عسقل، إلا  
الرشق، فإنه لقونه وقاسكه يجرى مجرى  
الجلد، وأمستك ابن خلدون بأن النبي ﷺ  
سئل عن السمن إذا وقعت فيه الفأرة،  
فقال: (إن كان مائلا فلا تقربوه)، ولو كان  
من تطهره طريق لم يلزم بوضعه<sup>(١)</sup>

#### تطهير ثيابه للتعص

١٦ - ذهب الخنفية والمالكية إلى أن تطهير  
أثيابه للتعص يكون بصب الماء عليها  
وتكررت حتى يروى النعير.

ولسواء التفسير نفسه أو يروح بعضه،  
وعند المالكية قولان، قيل إن الماء يحد  
جهودا، وقيل باستمراره نجاسته، وهذا هو  
الأرجح

تطهير الحامضات والمغالب.

١٥ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا وقعت  
النجاسة في جفده، كالسمن الجاف ونحوه،  
فإن تطهيره يكون برفع النجاسة وتحويل  
مأخوذها وطرحه، ويكون الباقي طاهرا، لما  
روى بهيمة رضي الله تعالى عنها أن رسول  
الله ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن  
فقال: (ألقوها، وما حووها لم يطرحوه، وكثرا  
سئكم)<sup>(٢)</sup>

وإذا وقعت النجاسة في مائع فإنه  
يجس، ولا يطهر عند جمهور الفقهاء،  
ويروى، لم يمت أي مريرة رضي الله تعالى  
عنه أن النبي ﷺ سئل عن الفأرة تقع في  
السمن فقال: (إن كان حليما أهكوه  
ويأخروها، وإن كان مائلا فلا تقربوه) وفي  
رواية أخرى كان مائلا فألقوه<sup>(٣)</sup>

وذهب الخنفية إلى إنكار تطهيره بالخل،  
وبذلك ما يوضع في ماء ويغسل، فمما قلده  
الماء، فيرفع شيء، وهكذا ثلاث مرات  
قال ابن عسقل، وهذا عبد الله يوسف،  
وهو زعيم وعليه الثوري، خلافا لجمود  
ومرسته ما احتاره أبو الخطاب من

(١) حديث بهيمة بن مالك عن رسول الله ﷺ سئل عن ثوب

أمره ليلتي وضع في السمن

(٢) حديث: أي عيرته بأن النبي ﷺ سئل عن ثوب

أمره بعد (٢٦٠٧)

(٣) حاشية ابن طاهر (٢٢٢٠) شرح طهارة ١٧، شرح

الكبرى (١٠٨٨) ٥٩، الهدى ١/٢٧٦، الشفا لأبي

قال القسوسى لان الجسد لا يزال إلا  
بماء المطهر، وليس حاصلًا، احبته فيسر  
بماء استحالة

وتحمل القسوسى في الماء الكثير شئ من  
دمية معه لو سرق حصه او قليل فانه  
نافع على نفسه بلا خلاف

كما يظهر من جسي عند مالكيه لوزل  
بعد إضافة دهر، وبالقاء عين أو سرب إلى  
زبان أو فم، أى م يوجد شئ من أوصافها  
ليس القيا فيه، أما إذا وجد فلا يظهر، لأحवाल  
بقاء الجسد مع ماء أخرى

ودعب الشافعية وأصحابه إلى أن الماء في  
بيع غلشي كونه لأجس من لا يرى  
الجسد، بل هو الذى ينجس، وإذا شاع الماء  
ليس لم يعمل الحدث،<sup>(١)</sup> قوله ينجس، إلى الماء  
لأنه شئ، إلا ما علق على رعد وطعمه  
وبوه،<sup>(٢)</sup> ويظهره حيث يكون برون أو شعيرة  
سرق، وأن التعبر بماء كان رأى بطول  
المكب، أو بإضافة ماء إليه

قال القسوسى وهذا في التعبر الحسى،

مستخرج منه ١٠، انظر كتاب مع حاشية القسوسى  
٢٧ ٩

١. مذهب الإمام لا ينجس إلا ما يرى  
مستخرج من بعض (١) حاشية ٣ من حاشية  
أن حشر الماء بالمرضى وسقط أحاطم بوضعه  
أدعى

٢. صيد ملك أبيض شئ  
بماء حركه

وأما القسوسى كما لو وقع في الماء جسي  
لا وصف له فيقدر مخالفًا لثبوت، كلون خبز  
وطعم الخبز وريح الخبز، وأن غيره  
فيجس، وبمعنى الموصف لوصف لموانع،  
ويعرف وزل بعد عنه برون مطهر من ماء  
آخر، أو قسم ماء إليه لم يصح بغيره حسب  
زوال، أو بقى ربما ذكر أهل خبره أنه يرى  
به الحسى

ولا يظهر ماء إن زل شعيرة سقطت أو  
عمران أو حل، للثبوت في أن لشعيرة وان أو  
شتر، والظاهر الاستمرار، مثل ذلك روى  
التعبر بغيره والحصى

وهى أحسنه على أنه إن سرق من ماء  
شخص نكس، وبقي بعد الله روح كثير غير  
متغير، فإنه يظهر لرواى عنه سجده، وهى  
التعبر، وقد استخرج القسوسى روى مع روحه التعبر  
ظهوره، لم يكن غير المحمسة فيه

وإن كان ماء حوى لمعتبر فإنه يجس  
بملاقاة المحمسة وإن لم يغيره، وتظهره بكون  
بإضافة ماء إليه حتى يبلغ عشرين ولا يغيره  
بلو كثر، فيراد ظهوره فلم يبلغ عشرين لم  
يظهر

والعصيل أو مصطوح (ماء)

١١- القسوسى دهر، روح لعل ٢٢ ٢٢ قسوسى  
١٠ ١٠ ١٠ ١٠

طهر الأرقى المتحدة من عظام الميت

١٧ - الأرقى المتحدة من عظم حيوان مأكول  
لنحو مدغني من سمرقانا  
وأما الأرقى المتحدة من حيوان غير مأكول  
المتحدة فيها خلال وتصلب بظفر في  
مصطليح (أرقى) ص ١٠٠ وما بعدها

طهر ماكل أمس الطح

١٨ - ذهب لشدهه والحمله إلى أنه إذا  
صفت النجاسة شيئا صغيرا - كالسيف  
وسراة - فإنه لا يظهر بالطح - إلا إذا من  
عنه، نعموم لا من بعض الأجزاء -  
والمح من عسل

قال أبو بصير من الحامض هو الطح  
بالسيف النجس ويحوي بعد صده وقلي  
عنه ما فيه طلق كيطيح ويحوي نجسه،  
إلا؛ الطلل فلنجسه، فإن كان مانعة به  
عنه لا يخل فيه كحجر ونحوه فلا بأس به كما  
يرفعه به يمسأله بعدى نجاسة فيه

قال أبو بصير لو سميت حكمة ماء  
نجسا، ثم غسلها فظهر ظاهرها، هي يظهر  
رطبا معجزة النفس لا يظهر حتى يسلطه  
به ماء بها، يظهر "أجزاء" قطع الدمي  
حينئذ لا ينجس ماءه بحد فيها مرة ثانية  
وإذا لم ينشأ لاكتشاف بالفساد، وهو

انصب من عن النجاسي

وذهب أحسبه أن أن ماكل أمس  
الطح - كالسيف وسراة ونحوهما - إلى أصله  
بحسب في تطهيره يكون بالطح بحيث يردل  
أثر النجاسة، قال أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم إنكم لم يسيروا ثم يمسحونها  
ويصوبون وهم بمحذوب، والله لا يشرب

النجاسه، وما على صاعقه يروي بالطح  
قال أصحابه، ومنه فلو كان عن ظهر  
نجاسة فمسحها طهر

قال كان بالعسل جدا يشرب منه  
النجاسة لو كان ما كان ينشرب، فلو  
لا يظهر إلا بالماء

وذهب مالك في أن ماكل أمس  
صغيرا، وكان عسل مساه بالفسل  
كالسيف ويحوي، فإنه يحوي عا أصله من  
الدم ليج ولو كان كثيرا، حولا من الصاد  
العسل

قال أبو بصير ومنه صفة من قدم أم  
لا عن عسله، أي حلال من عسله ما كان  
النجاسة بالطح

قال أبو بصير فهذا السائل يقتضى أنه  
لا نجس عا أصاب السيف ويحوي من الدم

١٩ - ذهب لشدهه والحمله إلى أنه إذا  
صفت النجاسة شيئا صغيرا - كالسيف  
وسراة - فإنه لا يظهر بالطح - إلا إذا من  
عنه، نعموم لا من بعض الأجزاء -  
والمح من عسل



فلا تـ هـ كنت أترك الخ من ثوب رسول الله  
ﷺ إذا كان بأبسا، وأصبه إذا كان  
رطباً،<sup>١</sup>

قال ابن القيم: الظاهر أن ذلك معطوف  
على قوله: إذا كان بأبسا، وأصبه إذا كان  
رطباً، في طهارة ثوبه وصحته عن حاله

والأمر في طهارة ثوبه بركته بأبسا وخصاله  
طوب من من الرجل وصلى امرأة، قال ابن  
عابد بن يزيد، ما صح عن عائشة رضي  
الله تعالى عنها أنها كانت تحت النبي من ثوبه  
رسول الله ﷺ وهو يصلي<sup>(٢)</sup>، ولا يخاف أنه  
كان من جامع، لأن الأنبياء لا يحسم، فيلزم  
احتياط من المرأة به، فيدل على طهارة صلبها  
بالعن بالآخر، لا بالاختلا

في أنه لا فرق في ذلك بين الثوب والبدن  
على الظاهر من حديث  
ويجب للمالك إلى أن يعتبر محل الثوب  
يكون بالمثل لا غير<sup>(٣)</sup>  
والفصل في مصطلح (مس).

مباح إلا إذا مسح، وإلا فلا، وعلى القول  
لأول: لا يفي بها أصاب الظفر والجسد من  
اسم المباح لعدم مساهمته بالمسح، وعلى  
القول الثاني: وعلى ما أصابها من إذا  
مسح.

وفيد للملكية العصور أن يكون الدم مباحاً،  
أما الدم المذون فيجب غسله منه  
قال النووي: قال النووي: والمعلوم  
أن المراد بالمباح غير المحرم، فيدخل فيه دم  
مكروه الأكس إذا ذكته بالسيف، والمراد  
بمباح أصلاً، لا يصح حرمة لمؤخر كقتل  
مرتد به، وقيل وإن أحسن بغير ذلك الإجماع  
كما يفيد العصور بأن يكون مضمولاً  
لآخرته به، وإلا فلا عمو<sup>(٤)</sup>

تطهير الثوب والبدن من أمي  
١٩ - احتلف الفقهاء في نجاسة أمي  
ودعت النجاسة والمالكية إلى نجاسة. ودعت  
شافعية وإمامية إلى أنه طاهر  
واختلفت الحنفية والمالكية في كونه  
نظيره

فذهب، لمصلحة إلى أن تطهير عن الخ  
يكون بصبه إن كان رطباً، وقرحه إن كان  
يابساً، لحديث عائشة رضي الله تعالى عن

(١) حديث عائشة: كانت أترك الخ من ثوب رسول الله ﷺ  
ثوبه إذا كان بأبسا، وأصبه إذا كان رطباً، في طهارة ثوبه وصحته عن حاله

(٢) ١٢٤٠، ٣٣٤، ١

(٣) حديث عائشة: ما صح عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها كانت تحت النبي من ثوبه رسول الله ﷺ وهو يصلي

نحوه في حديثه ١٢٤٠، ٣٣٤، ١

(٤) حاشية ابن عابد بن يزيد ١٢٤٠، ٣٣٤، ١، فتح القدير  
١٢٤٠، ٣٣٤، ١، حاشية على خليل مع حاشية النووي  
١٢٤٠، ٣٣٤، ١، حاشية الطهارة ١٨، ١٩، ط طهارة

(٥) شرح فقه مع حاشية النووي ١٢٤٠، ٣٣٤، ١، حاشية على خليل مع حاشية النووي  
١٢٤٠، ٣٣٤، ١، حاشية الطهارة ١٨، ١٩، ط طهارة



لذهب الشامية والحائلة إلى أن لا يظهر  
نجس النجس بالاستحالة، لأن النجس  
«من عر أكل لحلاله وألبان» لاكلها  
النجاسة، ولو ظهرت بالاستحالة، به عنه .  
قال الرملي ولا يظهر نجس العين  
بالمسسل مطلقا، ولا بالاستحالة، كنية  
وقعت في ملاحظة فصارت ملحا أو كسرفت  
فصارت رمدا<sup>(١٦)</sup>

وهذا الوجه من الحائلة ولا يظهر  
نجاسة بنيان الفرمك من الوثن النجس  
نجس وصاحبون عمل من رب نجس  
نجس، وكذا لو وقع كلب في ملاحه صغر  
ملحا، لم في صانه مضر صابوا  
نكي من اعطائه على أنه قد تحولت  
الصف إلى مصفاة، فإنها تصير طاهرة بعد أن  
كانت نجسة، وذلك لأن نجاستها بعين وورثها  
خلفه، هذا زال بمقت عدلت إلى أصلها،  
كذلك أنكر المصير بالنجاسة<sup>(١٧)</sup>

ودفع الحنيفة والمالكية إلى أن نجس  
العين يظهر بالاستحالة، لأن الشرع رتب  
وصف النجاسة عن ثبوت الخلق، وتنكح

ودفع المالكية والحنابلة، والشافعية في  
أصبح عدمه، وظر من الخفية إلى أن  
لا يظهر بغير ماء، الأمر<sup>(١٨)</sup> أن يصب على  
بوت الأسماء دسوب ماء، وقوله<sup>(١٩)</sup>  
وأهريقا على بونه قويا من ماء، لو صحلا  
من ماء<sup>(٢٠)</sup> والأمر يقتضي الرجوع، ولأنه  
نحو نجس فلم يظهر بغير العسل<sup>(٢١)</sup>

### طهارة النجاسة بالاستحالة

٢٢ - اتفق الفقهاء على طهارة الخمر  
بالاستحالة، فإذا انطقت الخمر جلا صارت  
طاهرة<sup>(٢٢)</sup>

وتفصيل ذلك في مصنف . (تحليل ١  
١٣، ١٤)

وانتظف بعدها فيما عدا الخمر من  
نجس العين من يظهر بالاستحالة أم لا ؟

١ - انظر في باب سرب بالحنابلة بعد على من صدر عنه  
انظر على

٢ - عني ما فرغ عليه قوامه .

٣ - سرب النجس (راجع الفتاوى ١٠١٥٠) من ٣٠٠ م  
فرغ

٤ - سؤل الفرج - ج ١ - ص ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ -







بستر، لا لزوم واخلاء

قال القسبي: من المعلق أنه لا يتطهر  
بالماء إلا إذا كانت غير لاصقة خفيف أو  
حريص، فمضى هذا لو كانت لاصقة لم فلا  
غوى، كذا ذلك من ربما أم لا

ب- يؤمر نكسوا العجاء بمنى أصوات  
دليل الثوب عذبة عذبة، فإن كانت رطبة فإن  
يجب الغسل، إلا أن يكون مضموا عنه  
كالطين

ج- وأن يكون توضيع المني ثم عبه  
بعد الإصباح طهرا بإسبا

الطهارة من بول العلام وبول الحلوقة

٢٦- ذهب حنيفة والماتكة إلى أن النجس  
من بول العلام وبول الحلوقة النجس  
كلاهما، يكون بفعله 'تلقون البس'  
نكسوا المسرفين من البول: ٢

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجري  
في انتظاف من بول العلام الذي لم يطعم  
الطعام المصحح، ويكون بوش الماء عن

للكمال المصاب وعمره لا سبلا، عند  
دوب أم ليس بت حصص وهي الله عبا أب  
النب ليس فاصصر لم يتكلم الطعام إلى  
وسون الله نكسوا، لأجله رسول الله نكسوا في  
حنجرة، جبال على نرته، لدها، ب، بوضعه،  
ولا يفعله ١٢١ لم بول الحلوقة النجس فلا  
يجرى في نظفهم المصحح، وأسد فيه من  
المسل، طهر المزمى بوضوح بول العلام،  
وبس بول الحلوقة، ١٢٢ يؤمر ببيتها بأن  
الاصلاح يحمل على يكثر، ليظف في  
بوش، ويأن بيله أرق من بولها، فلا ينصو  
بأحد فلهو سوما ١٢٣

١٢٤- لى احمد، المني إذا عدم الطعام  
ولرده واستناده غسل بولته، وليس إذا طعم،  
لأنه قد ينس فمسل، وما يطعم بشفته وهو  
يريد، ويشتهيه بوجب الغسل ١٢٥ (١٦ ص)

(١) هذا من غير ما في بعض نسخ من نسخة  
منه الموقوف لعام ١٢٠٢ (١٢٦٢) وسنة ١٢٦٢  
منه الموقوف

(٢) ب- المصحح بول العلام  
منه الموقوف ١٢٠٢ (١٢٦٢) من حسب من من حيث  
منه الموقوف عند المصحح

(٣) منه الموقوف ١٢٠٢ (١٢٦٢) منه الموقوف ١٢٠٢  
منه الموقوف ١٢٠٢ (١٢٦٢) منه الموقوف ١٢٠٢  
منه الموقوف ١٢٠٢ (١٢٦٢) منه الموقوف ١٢٠٢  
منه الموقوف ١٢٠٢ (١٢٦٢) منه الموقوف ١٢٠٢  
منه الموقوف ١٢٠٢ (١٢٦٢) منه الموقوف ١٢٠٢

(١) حسب القسبي من نسخة ١٢٠٢ (١٢٦٢) من  
منه الموقوف ١٢٠٢ (١٢٦٢) منه الموقوف ١٢٠٢  
منه الموقوف ١٢٠٢ (١٢٦٢) منه الموقوف ١٢٠٢  
منه الموقوف ١٢٠٢ (١٢٦٢) منه الموقوف ١٢٠٢  
منه الموقوف ١٢٠٢ (١٢٦٢) منه الموقوف ١٢٠٢  
منه الموقوف ١٢٠٢ (١٢٦٢) منه الموقوف ١٢٠٢

فذهب إلى الثلاث لشك في الجسدة،  
 فدل على أن ذلك مستحب إذا تغير ويجوز  
 الانصراف على العمل مرة واحدة  
 ومغسل الوضوء في ذلك أن يكثر بالماء  
 حتى تسهل الجسدة<sup>(١)</sup>  
 وعند المالكية، كما جاء في القوانين  
 الفقهية في طهارة الفجار من مجس نواص  
 كالحمر فولان، قال المؤلف مقلداً من النوادر  
 أو أني الحمر تغسل ويصنع بها، ولا تصبرها  
 للماء<sup>(٢)</sup> وتظهر أوانيها إذا تحجرت الحمر  
 فيها أو حطت، ويظهر إناءها تبها ما ويو  
 صفا بمواص<sup>(٣)</sup>

وبقول الخليل: إذا كان في الإثاء حمر  
 يشرب لإثاء، ثم من جعل فيه مائع، سواء  
 ظهر فيه طعم الحمر أو لونه، لم يظهر  
 بالفضل، لأن الفضل لا يستعمل لغيره من  
 جسم الإثاء، فلم يظهر كقسمه إذا نزل  
 بالنجاسة، قال أبو العرج القاسمي أنه  
 الحمر منها المرفوت، فظهر بالفضل، لأن  
 المرفوت يمسح ويصون للجملة إلى جسم  
 الإثاء، ومنها ما ليس بمرفوت، ويشترب أجزءه  
 بالنجاسة، فلا يظهر بالظهور، فإنه متى ترك

تظهر قوتها الحمر.

٢٧ - الأصل في تطهير قوتها الحمر هو  
 غسلها بهذا، قال حنفية والشافعية في  
 الصحيح عدمه والشافعية والشيع لسو  
 الفرج القاسمي لم يسل فيها كان مرفوتا من  
 الأة

ول هذا يدور اختصية تطهر غسلها  
 ثلاث بحيث لا ينفى فيها رائحة الحمر ولا  
 أثرها، فإن مضى واشتبه لا يجوز أن يجعل  
 فيها من التغيرات سوى الخلل، لأنه يجعله  
 فيها تطهر وإن لم يعمل، لأن ما فيه من  
 حمر يتحلل بإخل

ول اختلاص الكور إذا كان فيه حمر  
 تطهره أن يجعل فيه ماء ثلاث مرات، كل  
 مرة ساعة، وإن كان جليداً عند أبي يوسف  
 يطهر، وعند محمد لا يظهر أمداً<sup>(٤)</sup>

وبقول الشافعية تطهر يصبها مرة  
 واحدة إذا زل أثر النجاسة، وعند غسلها  
 ثلاث مرات، لما ورد من السير ~~قال~~ قال إذا  
 استفظتكم من وجه فلا يدعى يد في  
 الإء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدعى من  
 نأنت يده<sup>(٥)</sup>

(١) الهداية في شرح ما في الأصول

(٢) قول المؤلف

(٣) سهل للدرج شرح من بلاد المالكة للفتاوى

الحمر منه المرفوت، قال المؤلف

(٤) مع القدر

(٥) حديث جده استعمله في شيء من

أمره من عام ١٢٢٢ من حديث غير معروف



فيه مائع ظهر فيه جمع اخضر ولبه<sup>(١)</sup>.

لظهر قبة الكفار ولا لهم

٢٨ - يقول الحنفية في نية الكفار: إنها طاهرة لأن سقوطهم طاهر، لأن المصنوع به الطهارة بعد تولد من لحم طاهر، فيكون طاهراً، فقد روى ذلك رسول الله ﷺ أنزل وقد نصبت في المسجد وكانوا مشركين<sup>(٢)</sup>.

ولو كان غير انشرك بها لما عمل ذلك ولا يمارض منسوب تعالى ﴿يَا أَشْرَكُونَ﴾<sup>(٣)</sup> لأن المراد به التحسين في العقيدة، فمنى تحث أوابهم فإنه يجري عليها ما يجري على ما تجس من أواني مستعمل من غسل وغيره، إذ لم يثبت ذلك ورويه ما عينا وتبهم طاهرة، ولا يكره من إلا السراويل المنصرفة لأبدانهم لأحلامهم اخضر، ولا يشوبها كما لا يبولون نجاسة والشره شبه، فهو أمر بذلك بالنسبة لها وكان اتأكد من طهارتها قالها، فوجه باح منها، وإذا لحسن جرى عليها ما يجري على ظهور ملابس المسلمين

عندما تصبها نجاسة، سواء بالصل أو غيره<sup>(٤)</sup>

وكرو الشريعة استعمال أوابهم وشابهم روى أبو نعلة اخفتني وهي الله عنه قال قلت يا رسول الله إنا نرى أهل تلكتف، يأكل في ألبهم فقال: لا تأكلوا في ألبهم إلا أن لا تجدوا ماء، فإن لم تجدوا ماء، فامسحوا بأكفهم فيه<sup>(٥)</sup>. ولأنهم لا يتنجسون استجابه مكره لذلك

فإن نوحاً من أوابهم نظرت فإن كانوا ممن لا يتنجسون باستعمال النجاسة صح الوضوء، لأن النبي ﷺ وضوءاً من مزاجه مشرقة<sup>(٦)</sup> ونوحاً صريص الله عنه من حرو مصراني، وإن الأصل في أوابهم الطهارة

وإن كانوا ممن يتنجسون باستعمال النجاسة عليه وجهان أحدهما أنه يصبح الوضوء لأن الأصل في أوابهم الطهارة، وأما لا يصح لأنهم يتنجسون باستعمال النجاسة كما يتنجسون

(١) مائع الكفار ٢٧ - بالفتح مائع ذلك المصنوع، ذهب

١٢٤٩ من صفة ٦ ٢٥٩

(٢) صريص من صريص، وهو: من شارب من أول الكفر

المراد: أصحاب الفخ شارب ١٢٢٧ - صريص ٢٥ - ١٠ - والفتح صريص

(٣) صريص ٦ - من صريص، وهو: من شارب من أول الكفر

صريص من صريص، وهو: من شارب من أول الكفر

شارب ١٢٢٧ - صريص ٢٥ - ١٠ -

صريص من صريص ٦ - ٢٥ - من صريص، وهو: من شارب من أول الكفر

١ - صريص من صريص، وهو: من شارب من أول الكفر

صريص من صريص ٦ - ٢٥ - من صريص، وهو: من شارب من أول الكفر

صريص من صريص، وهو: من شارب من أول الكفر

صريص من صريص، وهو: من شارب من أول الكفر

صريص من صريص، وهو: من شارب من أول الكفر

تعلم بحسنها، قال من غسل لا يحب  
ثروبة في أنه لا يجرم استعمال ثوبهم، لغو  
أنه نبارك وسأل

﴿وَضَعَا لَئِيْسَ أَوْثَرًا لَكَتَ حُلْ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>

وعن عبد الله بن معمر رضي الله عنه أن  
أصبحت حراة من شحم بيع خمر كان  
عائزته، صلت والله لا أعطى اليوم أحد  
من هذا شئاً قبل فالفقه فإذ رسول الله  
ﷺ فيها<sup>(٢)</sup>

درى، وأن لئيس ﷺ أضالته يهوى بحر  
و. حالة منحة<sup>(٣)</sup>، وثوباً عمو من حرة  
نصرية

واب عير أهل الكتاب - وهم لحبر  
وعدة الأولاد وبحوهم - من يأكل لحم  
الحبر من أهل الكتاب في موضع بمكهم  
أكده، أو يأكل إليه، أو يدس بنفسه والعصر  
فحكم ثوبهم حكم ثوب أهل الذمة عملاً  
بالأصل، ولما لوانهم دال أبو الخطاب  
حكمهم حكم أولي أهل الكتاب، وبما  
استمافا عالم ينحصر بحسنها، ولأن السبي

استمافا بقاء الطاهر، فالظاهر من أوليهم  
وثوبهم المتجاسة<sup>(٤)</sup>

وحاز المالكه اسميرال ثوبهم لا إذا  
تفهر علم طهارته، وشرح القزالي في الفرد  
أن جميع ما يمسح أهل الكتاب واستماف  
أندس لا يسلو، ولا يمشون ولا يمشرون من  
أنجسات من الأطعمة وغيرها محمول على  
الطهارة، وإن كان الغالب عليه اجسبه،  
فإذا تحجب لوانهم لوان تظهر برؤا نك  
الخدمة يغسل يده أو يقره عا، صفة  
الطهارة

وكذلك الحال بالنسبة لثوبهم، فلو  
أصل فيها الطهارة عالم يصحها الجس،  
ولو لا يصل في ملابسهم أي ما يلبسونه، لأن  
حالت جلستها، فحصل عليها عند  
استك: أما إن عدت أو ضمت طهارة يوق  
يجوز أن يصل فيها<sup>(٥)</sup>

ويقول المختار في ثوبهم ولوانهم يثا  
طهارة براحه الاستعمال ما تعلم بحسنها،  
واصافوا إلى الكسار على صريح - أهل  
الكتاب وغيرهم - ما أن أهل الكتاب وبما  
أكل ضمتهم وثوبهم واستماف ثوبهم عالم

(١) سورة المائدة ٥

(٢) صحيح ابن خزيمة (المصنف حراة من شحم بيع خمر)  
صبراً حراً مسلم ٢٠ ٢١٢

(٣) حديث ابن أبي عمير (أضالته يهوى بحر)

حرم. محمد ٢٢ ٢٢١ لفظ دال بوجه هذا هو: لا  
يأكل من لحم وعلقه بعد طهارة

لو استدل عليه الإمام النووي ٢٠١ ٢٠١ الإرجاع

سبب الخطب ٢٠

٢٠١، سبب الحكم ١٠٠ مزارع الاعتقاد ١٠٠

لِللَّهِ وَأَصْحَابِهِ تَوَضَّأُوا مِنْ مَرَادِهِ مَشْرُكَةً  
وَلَا أَرَأَى الْأَصْلَ الطَّاهِرَةَ هَلَا يَرَوْنَ بِأَقْلَسَ

وَقَالَ الْفَاضِلُ هِيَ نَجَسَةٌ لَا يَسْتَعْمَلُ  
مَا يَسْتَعْمَلُونَهَا إِلَّا بَعْدَ غَسْلِهِ، فَخَدَّ أَبُو  
بَعْلَبَةَ الْمُتَقَدِّمَ، وَلَأَن أَوَابَهُمْ لِأَخْبَرُ مِنْ  
أَصْعَمَتِهِمْ، وَدَسَّحَتِهِمْ مِنْهُ، فَتَجَسَّسَ بِهَا  
وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامُ أَحْمَدَ، فَوَيْتُهُ قَالَ فِي  
الْحَوْسِ لَا يَرُكَّلُ مِنْ طَعَامِهِمْ إِلَّا تَلَكَّهَ،  
لَا أَنَّ الظَّاهِرَ سَحَابَهُ أَنْتَبَهُمُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي  
أَحْصَائِهِمْ، وَتَمَيَّزَتْ فِي الْإِتِّفَاقِ هَلْ  
اسْتَعْمَلُوهُ أَمْ لَا؟ مَهْرٌ صَاحِرٌ، لِأَنَّ الْأَصْلَ  
طَهَارَتُهُ (٦)

### ظَهَرِ الْمَصْبُوعُ بِنَجَسٍ

٢ - لَا حِلَّافَ بَيْنَ قَعْمَةٍ فِي أَنَّ الْمَصْبُوعَ  
بِنَجَسٍ يَظْهَرُ بِغَسْلِهِ، إِلَّا بِأَخْطِئَةٍ يَقُولُونَ  
بِغَسْلِهِ حَتَّى يَصِيرَ لِقَاءَ صَاحِبِهِ، وَقِيلَ بِغَسْلِهِ  
حَتَّى تَكُونَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (٧)

وَيَقُولُ ثَانِيَةً، يَظْهَرُ بِغَسْلِهِ حَتَّى يَرَوْهُ  
طَعْمُ النَجَسِ، وَتَمَيَّزَ وَآلُ طَعْمِهِ فَتَدَّ مَهْرٌ وَلَوْ

بِمِشْيِهِ شَيْءٌ مِنْ نَوْبِهِ رَوْحًا (٨)

وَيَقُولُ ثَانِيَةً، يَغْسِلُ عَنِ يَحْصُلُ  
النَّجَسِ مِنْهُ وَلَوْ يَرَى الْمَصْبُوعُ رُؤْيَا بَعْدَ الْغَسْلِ  
عَنِ زَوْبِهِ قَبْلَ الصَّبْحِ، وَإِنْ بَدَأَ حَتَّى لَعَسَر  
وَرَوْهُ، فَإِنْ زَادَ زَوْبُهُ صَرًا، قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَ عَنْهُ  
لَقَعْمَهُ بِهِ لَمْ يَظْهَرِ، لِقَاءَ النَجَسِ فِيهِ (٩)  
وَيَقُولُ الثَّانِيَةُ يَظْهَرُ بِغَسْلِهِ وَإِنْ بَدَأَ  
النَّجَسَ (١٠) لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِي  
الِدَمِ، وَلَا يَظْهَرُ إِلَّا زَوْبًا (١١)

رَمَادُ النَجَسِ فَتَحْرَقُ بِأَثَرِهِ

٣٠ - لِحُتْمِ عَدِ الْمَالِكِيَّةِ وَالْمُحَاذِرَةِ لِلْمُتَوَلَّى،  
وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ وَبِهِ  
بَعْضُ، وَالْحَاضِرُ فِي تَحْرِيقِ الظَّاهِرِ، أَنْ يَمَادَ  
النَّجَسِ فَتَحْرَقُ بِأَثَرِ الظَّاهِرِ، وَيَظْهَرُ بِأَثَرِ  
السُّقُوتِ النَجَسِ وَالسُّقُوتِ وَالْعُدَّةُ تَحْرَقُ  
فَتُصْبِرُ رَمَادًا تَظْهَرُ، وَيَظْهَرُ مَا تَخْلُفُ عَنْهَا (١٢)

مِنْ كِتَابِ ١

(١) إِذَا دَخَلَ لِلْمَرْءِ الْمَغْشُورُ ٢٢٢١ الدَّخُولُ مِنْ حَيْثُ  
لَمْ يَكُنْ (٢)

(٣) الْمَرْءُ لَا يَرَى طَعْمَهُ مِنَ النَجَسِ ٧٠ ط دَرُ الْكَيْفِ  
الْمَرْءِ

(٤) سَدَّاتُ سَبْعَةِ أَهْلِ كَرَامَةٍ

أَمْرُهُ بِرَدِّهَا ٢٢٧ وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي حُرَيْرَةَ  
(٥) الْمَرْءُ إِذَا كَانَ ٥٧، لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْءِ فَرْجٌ يَكُونُ حَسْبًا  
لِلْمُتَوَلَّى ١ ٩٣ ط دَرُ الْكَيْفِ أَصْحَابُ الْقَضَائِرِ  
١٣٩، أَمْرُهُ لَا يَرَى طَعْمَهُ مِنَ النَجَسِ ١ ٦١، ٧٤  
ط دَرُ الْكَيْفِ الْمَرْءِ - بِالْمَدِّ فِي قَدْرِ الْإِسْمِ  
الْمَرْءِ ١ ٦١

(٦) تَقَدَّمَ مَرَّةً فِي هَذَا الْمَقَامِ

(٧) لَمْ يَكُنْ ذِكْرُ مَدِّهِ ١ ١٦، ١٦، وَفَتْحُ الْكَيْفِ مَعَ  
الْقِيَامِ ١ ٦٩

(٨) مَرَّاتٍ الصَّلَاحُ مِنْ ١ ١٦، فَتَحِ الْقَدْرَ ١ ٦٥

وتصليح الحديث في مصطلح (إيراد)  
(٢٢، ٢٣)

تظهر تأثير النجاسة .

٢١ - اختلاف العلماء في الملح الذي طبع  
بجس، هل يظهر أم لا ؟

ذهب الحنفية - هذا أبي يوسف -  
وطائفة إلى أن الملح الذي طبع بجس  
لا يمكن تطهيره، قال ابن عابد بن فلان عن  
خاتبة - إذا صب لصباح في القدر مكن  
لكن خرا غطاء، فان كان بجس لا يظهر أبداً  
وماروي عن أبي يوسف أنه يفل ثلاث لا يزداد  
هـ

وذهب المالكية إلى أن الملح الذي طبع  
بجس من ماء، أو وقعت فيه نجاسة حارة  
فصبحت على سطحه، فإنه لا يقبل التطهير. أما  
إن وقعت فيه نجاسة بعد صبغه فإنه يقبل  
التطهير، وخلف ما يعمل متعلق به من  
مري

ويهد الدوسوق دلت بها إذا لم يطل إلى ماء  
النجاسة فيه، يحدث من ثلث مرة فيه،  
ولا فلا يقبل التطهير

وذهب الشافعية إلى أن الملح الذي طبع  
بجس يمكن تطهيره وفي كيفية تطهيره  
(٢٤)

عدها، عن أبي يعقوب كذا،  
والتي بشرط أن يعل به جهوز ويطبخ  
للماء حير ودفن في حوض فليس مرة  
ثانية والعل، واحد الشاشي إلا أن  
بالعس<sup>(١)</sup>

وختلف الفقهاء أيضاً في القحار الذي  
ينثر النجاسة، هل يظهر أم لا ؟  
ذهب المالكية وخليفة وعبد من  
أحمد إلى أن القحار الذي ينثر النجاسة  
لا يظهر

وفيل الدوسوق عن أبي يعقوب كذا،  
فإن إذا حدث فيه نجاسة عواصة من  
السطح، والذي لا يمكن التطهير هو  
الذي لم يستعمل قبل حدوث النجاسة فيه، أو  
استعمل قليلاً، قال الدوسوق وهو أول  
أصح المالكية ما من مثل القحار أو  
الخشب الذي يمكن مرهات النجاسة، من  
داخلة

وذهب أبو يوسف إلى أنه يمكن تطهير  
الخشب الذي ينثر النجاسة، وذلك بأن  
يقع في الماء ثلاثاً، ويغسل كل مرة  
قال ابن عابد بن فلان، قول محمد أبي،

—

١ - ٢٠ من غدير ١٢٧، حب الدعوى ١٩  
رواه الخطيب ٢٠١، ص ٢٠١، كتاب  
الغياح ١٨٤١

في التيمومي ولا فرق بين أن يكون الماء

اسلوق فيه معتبرا لمسحاه أم لا

وقال البيهقي الظاهر - كما قاله بعضهم -

أن الماء إذا خلت به نجاسة ولم يعبه، ثم سقى

فيه البيض، فإنه لا ينجسه، حيث إن الماء

حينئذ يظهر بطلان على المشهور

أن لو طربا من البيض اسلوق نجاسة

بعد سلقه وأسلوبه فإنه لا ينجس، كما أنه

لو سقى البيض النجس لشره فإنه

لا ينجس<sup>(١)</sup>

ومن الثانية على أن ليس الاحتياط

بنجاسة نجسه - كالروث وعظم الميت -

نجس، ولا صرير إلى نفيه له من

النجاسة.

قال الشوكري ثم طبع ما ذهب - وهو

الحديد - أنه على نجاسة

أما اللبس غير المحتاط بنجاسة جامدة،

فإن نجس بسبب نجاسة ماء نجس لو يول،

فيظهر ظاهره بقاءه ماء عليه، ويظهر

بطلان ما ينعى في الماء حتى يصل فيه إلى

جميع أجزائه<sup>(٢)</sup>

ومن المسئلة على أنه لا يظهر محجب

بنجس، لأنه لا يمكن نجسه<sup>(٣)</sup>

وقول أبي يوسف أوسع<sup>(٤)</sup>

ومن احتج به على أنه لا يظهر ما ظهر حجب

شرب النجاسة

ومحمد بن حنيفة: لو صبغت الحنطة في

الحمرة قال أبو يوسف نطخ ثلاث ماء

وتجفف في كل مرة، وقال أبو حنيفة إذا

طبخت في حمرة لا يظهر أده، وبه يعني،

إلا إذا صب فيه الخل، وترك حتى صار الكحل

عري<sup>(٥)</sup>

ومن المالكية على أن يبريتون ثلثي ملح

نجس، بأن حمل عليه سبع نجس

بصلحه، إما وحده أو مع ماء لا يفسد

التطهير، أو لو طرأت عليه النجاسة بعد

تيممه بأمواته، فإنه بطل التطهير، وثبت

بصلحه الماء، مطلق.

قال التيمومي: وهل ذلك يثبت في النجس

واللحمون والناويح والبصل والجوز الذي

يشحله ويحلل عدم الضرر إذا لم تكن

النجاسة ماء، بطل ما عذب فيه، ولا فلا

يبدل التطهير<sup>(٦)</sup>

كما نص مالكه على أن البيض السوي

سوى نجس لا يبدل التطهير

(١) حاشية ابن عديم ١/ ٩٩، حاشية التيمومي ١/ ٩٩

كتاب الطهارة ١/ ٩٩

(٢) حاشية ابن عديم ١/ ٩٩، حاشية الطهارة ١/ ٩٩

(٣) حاشية التيمومي ١/ ٩٩، ١٠٠

(٤) مالكية التيمومي ١/ ٩٩

(٥) حاشية التيمومي ١/ ٩٩، ١٠٠

(٦) حاشية الطهارة ١/ ٩٩، ١٠٠

المربح - حاصت الشجرة إذا سقى سمحها ،  
وحاطت الوادي إذا سقى مائه ، وحاصت المرأة  
إذا خرج منها من زوجها .

وشرها: هو دم يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها عن سهل الصلوة من غير مسبب في أوقات معلومة (١).

والحيضة المرأة وهي الدمعة الواحدة من دمها الحيض .

### الحكم الإجمالي

ووجت أحكام الطهر في أبواب الحيض  
والطلاق والعدة من كتب الفقهاء كما على

**الظاهر في باب الخيط:**

١ - جمع الفهاء إلى أنه لا أحد لأكثر الظهور،  
فقد لاحظت المرات في عمرها إلا مرة، وقد  
لاحظت صلا، فجمعت نعل ونصم أبدا،  
وبلغها زوجها، وتغنى عذابا بالآثم  
فتأوا وإن غالب الظهور أربعة وعشرون  
أو ثلاثة وعشرون يوما بليالها، لأن غالب  
الظهور ستة أيام بليالها أو سبعة، وبالي  
الظهور وهو أربع وعشرون أو ثلاث وعشرون  
تكون غالب الظهور لقوله **يَكُونُ** ستة  
سبعة - إنسا هو ركعة من الشيطان،

(١) المصمّم للمهر والختم في ترتيب ظاهري منتهى الوضوح وحاسبه  
شهر جمادى الأولى سنة ١٤٤٤هـ بمكة المكرمة

ظہر

**التعريف :**

١ - الظهر في اللغة هو الخفاء من الثدي والجسم<sup>(١)</sup> والظهر الاعتناء يقال ظهرته للمرأة إذا انقطع عنها البدم واعتنت. وجمع الظهر أظهارة

وقد اُشيع في الشرق زماناً طغى المرأة من دم  
الحبلى والنحاس<sup>(٢٢)</sup>.

### الأخطار التي تهدد الصحة

المقرر:

٢ - الفهر في اللغة - يفتح القاف وصها -  
يقيم على الظهور وعلى الخفاء<sup>(٢١)</sup>

المحيطين

٣. الغرض من الفحة الأولى، يقول

١- أصحاب البراءة العرب في سبب الظهور، ملحق بهم

(٧) الغلابي الصفيه ص ٤

(٣) المصالح التي والنزاع بيننا وبينهم، حلال في طلبها.

١٩٨٤، عواصم الجبل، ٢٢/٥، والدمقر

منه المحتاج ٣ (٢٨٥)، وروى الشيخان ٨ (٦٦)، ومسلم ١ (١٠٠).

لا يزال في

لحيض جاز بزوجها الوطء قبل الفسل، وإن  
امتنع لأقل من ذلك لم يجز به فوطء حتى  
تعتسل، أو يدخل عليها وقت الصلاة  
مستحبه<sup>(١)</sup>.

ويظهر نصوص هذه الأحكام في مصنف  
(حيض ف ٤٤).

### الطهر في باب الطلاق

« اتفق لعقهاء على أن الرجل إذا عقد  
امراته - وكانت من ذوات الأقران - في طهر م  
بمسماها فيه لم يركبها حتى تعتصم عذتها فإن  
طلاقها يكون سبياً

كما اتفقوا على أن من أقدم الطلاق  
السدس أن يطلق زوجته وهي من ذوات  
الأقران في طهر جامعها فيه، لأن فيه نظوب  
العدة على امرأة فتضرب بذلك، وألا قد  
يحمل من ذلك الجراح فيحصل السدم  
منه<sup>(٢)</sup>، ولأن في ذلك مخالفة لقوله تعالى  
﴿مَنْطَقُوهنَّ عِدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup> الآية.

فتحيى سدا إمام أبو سبعة إمام في علم  
الله، ثم اعتزل فإذا وليت أنك عد طهر  
وامتنعت قصص أربعة وعشرين ليلة أو ثلاثاً  
وعشرين ليلة وإماماه<sup>(٤)</sup>.

إلا أنهم اختلفوا في أقل الطهرين  
أخيضون<sup>(٥)</sup>، ونصيب ذلك في مصطلح  
(حيض ف ٣٤ وما بعدها)

كما اختلفوا في حكم الطهر أو النساء الذي  
يحدث أثناء طهره لحيض، كان أن يوماً وليلة  
دما، ويوماً وليلة نفا، أو يومين دما ويومين  
نفا، أو أكثر أو أقل عالم يتجاوز أكثر  
حيض<sup>(٦)</sup>، ونصيب ذلك في مصطلح  
(تدبير ف ٤ - ٩)

واختلفوا كذلك في الطهر من الحيض، أو  
النفس الذي يملأ لزوجها، فعاد جمهور  
لعقهاء هو أن تعتزل بعد تقاطع الدم  
حين

وهذا الحمية إذا انقطع منها لأكثر

(١) حديث حسن - صحيح - إمامي كذا في شيخه  
أحمد الطحاوي ٢٣٢ ٢٣٥ دار الحديث حم  
مصنف

(٢) حالية بين العلماء ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١٥٣٦ - ١٥٣٧ - ١٥٣٨ - ١٥٣٩ -

ونعميله في مصطلحي (طوافي)

ويجهر في ٤٥

الطهر في الصلاة

## طَوَافٌ

التعريف

١ - الطواف لغة الدوران حول الشيء،  
بضال طواف حول الكعبة وبها يضرب طوافا  
وطوافا بشتين، ويطاف موضع  
الطواف

وطوف وطوف، بمعنى طواف، وبه فرب  
مضاي في أن الصفة وتؤثر من شأنه الله  
فمن حج البيت لم يغفر له ولا جناح عنه أن  
يطوف به ١١ أمده بطوف، قلبت الله  
ما لم أدمت ١٢

وفي الاصطلاح الطواف هو الدوران  
حول بيت الحرم

الإنشاء وادع الصلاة

الشمس

٢ - اسم في اللغة المشي، وأيضاً المقصد

٦ - احتلف الفقهاء في معنى الطهر الوارد في  
قول تعالى ﴿وَالطَّهَارُ يَرْتَضِئُ لِنَفْسِهِ﴾  
ثلاثة قروء ١٣ بعد أن انفقوا على اب عدة  
المرأ عطفه إن كان من دوات الأكر، هي  
لله عروء

نحسب المالكية والشافعية إلى أن الأكر  
هي الأظفار  
ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن الأكر هي  
الحنش

ونعميل ذلك في مصطلح - (طهر)

## طَهُورٌ

انظر طهارة

١١ - سورة الفتح الآية ١٨

(١٢) - ابن كثير في تفسيره ص ١٢١ وجده تاج القمصين ،  
ذلك طهارة - بدل العرب ، ولهم العربية طهر  
الحد تسمى بالقرن في غرب العراق

١٣ - سورة البقرة الآية ١٩٠



احترام لا اعتباراً بحجبة المسجد بالانفصال  
موجب عن الطواف

واحتمس بذهب النساء سبعة بطواف  
ما يستلزمه في القرب، فإنه يدخل في العمرة  
عد الحنفة والناكبة والحمد لله لأن من دأبه  
أصبح يتحلل بعمرة مختلفة، ويتحلل  
بطواف رسمي وحجبه عند التمام حتى لو  
سعى بعد طواف القدوم سقط عنه التسمية،  
ولا يذهب عمرة عند إلى عمرة عند  
التمام<sup>(١)</sup>

ويكن نوع من هذه الأنواع حكمه على  
التصديق التالي

أولاً طواف القدوم

١ - ويسمى طواف بتمام، وطواف التوديع  
وطواف التحية، لأنه شرع للمقدم والتوديع من  
عنه مكة التحية لبث، ويسمى أيضاً طواف  
التمتع، ويؤتى عهد باليت، وصرف التقدوم  
سنة للأهالي فناداه إلى مكة عند التحية  
والشأفة والعبادة بحجة تلبية العيق  
لذلك يستحب البدء به دون ماخر  
وسرى التناهي من داخل مكة، اشهر

في التشرع والمقدور والصرف في  
الاهل<sup>(٢)</sup>

واصطلاحاً، أنشئ بين الصفا والمروة  
وقد نص على تسمى الطواف،  
والطواف، كما سيجي في الآيات فلا حرج  
عنه أن يطوف بها<sup>(٣)</sup>

أنواع الطواف -

٢ - نوع الطواف بحسب سبب مشروعه  
في أربعة أنواع، وهي:

طواف القدوم، طواف الزيارة، طواف  
الوداع، طواف العمرة، طواف شهر، طواف  
بحجة المسجد، طواف التمتع، طواف  
كفارة عتد الحجة<sup>(٤)</sup> والنية والتمتع

وعدها التناهي منه صواب المقدم،  
طواف الركز، طواف الوداع، طواف  
ما يستلزمه في العمرة، طواف التشرع، طواف  
التمتع<sup>(٥)</sup>

وقومهم وطواف الركز، ويشمل طواف  
ركن، الحج ركن العمرة، وقومهم وطواف  
التمتع، يشمل بحجة المسجد، أي المسجد

(١) أهله سرحاً حجة طواف (طواف) ١٠٠ ٢٠٠ وروى

أبو جعفر عن الحسن بن علي بن فضال ١٠٠ ١٠٠ وروى

أبو جعفر عن الحسن بن علي بن فضال ١٠٠ ١٠٠ وروى

١٠٠ ١٠٠

(٢) أهله سرحاً حجة طواف (طواف) ١٠٠ ٢٠٠ وروى

(٣) أهله سرحاً حجة طواف (طواف) ١٠٠ ٢٠٠ وروى

(٤) أهله سرحاً حجة طواف (طواف) ١٠٠ ٢٠٠ وروى

(٥) أهله سرحاً حجة طواف (طواف) ١٠٠ ٢٠٠ وروى

(٦) أهله سرحاً حجة طواف (طواف) ١٠٠ ٢٠٠ وروى

(٧) أهله سرحاً حجة طواف (طواف) ١٠٠ ٢٠٠ وروى

بُني فيه، وما يُرتب على ناحيته أو يركب في ذلك كنه تفصيل سبق في مصطلح (حج من ف ٥٢ إلى ٥٥ وف ١٢٤)

ثالث طواف الوداع

٦ - ويسمى طواف الصّدر، وطواف آخر العهد.

وهو واجب عند الجمهور (الحنفية وأهل السنة وهو الظاهر عند الشافعية) ويستحب عند المالكية.

واستقل الجمهور على وجوبه بـ «وَرَى» ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ «أنه أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت»<sup>(١)</sup> إلا أنه خفف عن المرأة الخائف.

وسئل المالكية على أنه مستحب، بأنه جاز للحنفية يرى حوق فداء، ولو وجب لم يجز لتخصيص تركه.

وفي شروط وجوبه من يجب عليه وشروط صحته ووقته تفصيل سبق في مصطلح (حج ف ٧٠ إلى ٧٤)

رابعاً طواف العمرة

٧ - وهو ركز فيها، وأول وقته بعد الإحرام بالعمرة، ولا آخره.

أهم وغير المحرم في سبقة طواف القدوم، ساء على منعه في جوارحون الحرم بغير إحرام في قصده حاجة غير التمسك.

ولم يجز مبرهم دخول الحرم إلا تمسك بحرم حجاً أو عمرة، لذلك كان طواف القدوم عندهم من مساسك الحج خاصة، لأن المعتمر يبدأ بطواف العمرة.

ودع بالكلية إلى أن طواف القدوم واجب من تركه يجب عليه فدية.

وفي بيان من يجب عليه طواف القدوم، ودليل الوجوب، وكيفية طواف القدوم ووقته، ومن يسقط عنه تفصيل سبق في مصطلح (حج ف ٨٨ وما بعدها)

ثانياً طواف الإفاضة

٨ - طواف الإفاضة ركز من أركان الحج مجمع عليها، لا يتحلل الحاج منه التمتع الأكبر. ولا يسقط عنه شيء، لكنه يزوده الحاج بعد أن يفيض من عرفه، ويبين بالمنطقة، فيبقى من يوم العيد، يرمى ويشتر ويحلق، ويأتي مكة، فيطوف بالبيت طواف الإفاضة، ويسمى أيضاً طواف الريلوا، ويسمى طواف الرفض، والرفض لأنه عرض وركن من أركان الحج.

وفي فرصة طواف الإفاضة وكيفية وعدد أنشوطه. وشروط الخاصة به، ووقته، وما

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ «أنه أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت»  
 (صحيح ابن ماجه، ١/١٠٠، ١/١٠١، ١/١٠٢، ١/١٠٣، ١/١٠٤، ١/١٠٥، ١/١٠٦، ١/١٠٧، ١/١٠٨، ١/١٠٩، ١/١١٠، ١/١١١، ١/١١٢، ١/١١٣، ١/١١٤، ١/١١٥، ١/١١٦، ١/١١٧، ١/١١٨، ١/١١٩، ١/١٢٠، ١/١٢١، ١/١٢٢، ١/١٢٣، ١/١٢٤، ١/١٢٥، ١/١٢٦، ١/١٢٧، ١/١٢٨، ١/١٢٩، ١/١٣٠، ١/١٣١، ١/١٣٢، ١/١٣٣، ١/١٣٤، ١/١٣٥، ١/١٣٦، ١/١٣٧، ١/١٣٨، ١/١٣٩، ١/١٤٠، ١/١٤١، ١/١٤٢، ١/١٤٣، ١/١٤٤، ١/١٤٥، ١/١٤٦، ١/١٤٧، ١/١٤٨، ١/١٤٩، ١/١٥٠، ١/١٥١، ١/١٥٢، ١/١٥٣، ١/١٥٤، ١/١٥٥، ١/١٥٦، ١/١٥٧، ١/١٥٨، ١/١٥٩، ١/١٦٠، ١/١٦١، ١/١٦٢، ١/١٦٣، ١/١٦٤، ١/١٦٥، ١/١٦٦، ١/١٦٧، ١/١٦٨، ١/١٦٩، ١/١٧٠، ١/١٧١، ١/١٧٢، ١/١٧٣، ١/١٧٤، ١/١٧٥، ١/١٧٦، ١/١٧٧، ١/١٧٨، ١/١٧٩، ١/١٨٠، ١/١٨١، ١/١٨٢، ١/١٨٣، ١/١٨٤، ١/١٨٥، ١/١٨٦، ١/١٨٧، ١/١٨٨، ١/١٨٩، ١/١٩٠، ١/١٩١، ١/١٩٢، ١/١٩٣، ١/١٩٤، ١/١٩٥، ١/١٩٦، ١/١٩٧، ١/١٩٨، ١/١٩٩، ١/٢٠٠، ١/٢٠١، ١/٢٠٢، ١/٢٠٣، ١/٢٠٤، ١/٢٠٥، ١/٢٠٦، ١/٢٠٧، ١/٢٠٨، ١/٢٠٩، ١/٢١٠، ١/٢١١، ١/٢١٢، ١/٢١٣، ١/٢١٤، ١/٢١٥، ١/٢١٦، ١/٢١٧، ١/٢١٨، ١/٢١٩، ١/٢٢٠، ١/٢٢١، ١/٢٢٢، ١/٢٢٣، ١/٢٢٤، ١/٢٢٥، ١/٢٢٦، ١/٢٢٧، ١/٢٢٨، ١/٢٢٩، ١/٢٣٠، ١/٢٣١، ١/٢٣٢، ١/٢٣٣، ١/٢٣٤، ١/٢٣٥، ١/٢٣٦، ١/٢٣٧، ١/٢٣٨، ١/٢٣٩، ١/٢٤٠، ١/٢٤١، ١/٢٤٢، ١/٢٤٣، ١/٢٤٤، ١/٢٤٥، ١/٢٤٦، ١/٢٤٧، ١/٢٤٨، ١/٢٤٩، ١/٢٥٠، ١/٢٥١، ١/٢٥٢، ١/٢٥٣، ١/٢٥٤، ١/٢٥٥، ١/٢٥٦، ١/٢٥٧، ١/٢٥٨، ١/٢٥٩، ١/٢٦٠، ١/٢٦١، ١/٢٦٢، ١/٢٦٣، ١/٢٦٤، ١/٢٦٥، ١/٢٦٦، ١/٢٦٧، ١/٢٦٨، ١/٢٦٩، ١/٢٧٠، ١/٢٧١، ١/٢٧٢، ١/٢٧٣، ١/٢٧٤، ١/٢٧٥، ١/٢٧٦، ١/٢٧٧، ١/٢٧٨، ١/٢٧٩، ١/٢٨٠، ١/٢٨١، ١/٢٨٢، ١/٢٨٣، ١/٢٨٤، ١/٢٨٥، ١/٢٨٦، ١/٢٨٧، ١/٢٨٨، ١/٢٨٩، ١/٢٩٠، ١/٢٩١، ١/٢٩٢، ١/٢٩٣، ١/٢٩٤، ١/٢٩٥، ١/٢٩٦، ١/٢٩٧، ١/٢٩٨، ١/٢٩٩، ١/٣٠٠، ١/٣٠١، ١/٣٠٢، ١/٣٠٣، ١/٣٠٤، ١/٣٠٥، ١/٣٠٦، ١/٣٠٧، ١/٣٠٨، ١/٣٠٩، ١/٣١٠، ١/٣١١، ١/٣١٢، ١/٣١٣، ١/٣١٤، ١/٣١٥، ١/٣١٦، ١/٣١٧، ١/٣١٨، ١/٣١٩، ١/٣٢٠، ١/٣٢١، ١/٣٢٢، ١/٣٢٣، ١/٣٢٤، ١/٣٢٥، ١/٣٢٦، ١/٣٢٧، ١/٣٢٨، ١/٣٢٩، ١/٣٣٠، ١/٣٣١، ١/٣٣٢، ١/٣٣٣، ١/٣٣٤، ١/٣٣٥، ١/٣٣٦، ١/٣٣٧، ١/٣٣٨، ١/٣٣٩، ١/٣٤٠، ١/٣٤١، ١/٣٤٢، ١/٣٤٣، ١/٣٤٤، ١/٣٤٥، ١/٣٤٦، ١/٣٤٧، ١/٣٤٨، ١/٣٤٩، ١/٣٥٠، ١/٣٥١، ١/٣٥٢، ١/٣٥٣، ١/٣٥٤، ١/٣٥٥، ١/٣٥٦، ١/٣٥٧، ١/٣٥٨، ١/٣٥٩، ١/٣٦٠، ١/٣٦١، ١/٣٦٢، ١/٣٦٣، ١/٣٦٤، ١/٣٦٥، ١/٣٦٦، ١/٣٦٧، ١/٣٦٨، ١/٣٦٩، ١/٣٧٠، ١/٣٧١، ١/٣٧٢، ١/٣٧٣، ١/٣٧٤، ١/٣٧٥، ١/٣٧٦، ١/٣٧٧، ١/٣٧٨، ١/٣٧٩، ١/٣٨٠، ١/٣٨١، ١/٣٨٢، ١/٣٨٣، ١/٣٨٤، ١/٣٨٥، ١/٣٨٦، ١/٣٨٧، ١/٣٨٨، ١/٣٨٩، ١/٣٩٠، ١/٣٩١، ١/٣٩٢، ١/٣٩٣، ١/٣٩٤، ١/٣٩٥، ١/٣٩٦، ١/٣٩٧، ١/٣٩٨، ١/٣٩٩، ١/٤٠٠، ١/٤٠١، ١/٤٠٢، ١/٤٠٣، ١/٤٠٤، ١/٤٠٥، ١/٤٠٦، ١/٤٠٧، ١/٤٠٨، ١/٤٠٩، ١/٤١٠، ١/٤١١، ١/٤١٢، ١/٤١٣، ١/٤١٤، ١/٤١٥، ١/٤١٦، ١/٤١٧، ١/٤١٨، ١/٤١٩، ١/٤٢٠، ١/٤٢١، ١/٤٢٢، ١/٤٢٣، ١/٤٢٤، ١/٤٢٥، ١/٤٢٦، ١/٤٢٧، ١/٤٢٨، ١/٤٢٩، ١/٤٣٠، ١/٤٣١، ١/٤٣٢، ١/٤٣٣، ١/٤٣٤، ١/٤٣٥، ١/٤٣٦، ١/٤٣٧، ١/٤٣٨، ١/٤٣٩، ١/٤٤٠، ١/٤٤١، ١/٤٤٢، ١/٤٤٣، ١/٤٤٤، ١/٤٤٥، ١/٤٤٦، ١/٤٤٧، ١/٤٤٨، ١/٤٤٩، ١/٤٥٠، ١/٤٥١، ١/٤٥٢، ١/٤٥٣، ١/٤٥٤، ١/٤٥٥، ١/٤٥٦، ١/٤٥٧، ١/٤٥٨، ١/٤٥٩، ١/٤٦٠، ١/٤٦١، ١/٤٦٢، ١/٤٦٣، ١/٤٦٤، ١/٤٦٥، ١/٤٦٦، ١/٤٦٧، ١/٤٦٨، ١/٤٦٩، ١/٤٧٠، ١/٤٧١، ١/٤٧٢، ١/٤٧٣، ١/٤٧٤، ١/٤٧٥، ١/٤٧٦، ١/٤٧٧، ١/٤٧٨، ١/٤٧٩، ١/٤٨٠، ١/٤٨١، ١/٤٨٢، ١/٤٨٣، ١/٤٨٤، ١/٤٨٥، ١/٤٨٦، ١/٤٨٧، ١/٤٨٨، ١/٤٨٩، ١/٤٩٠، ١/٤٩١، ١/٤٩٢، ١/٤٩٣، ١/٤٩٤، ١/٤٩٥، ١/٤٩٦، ١/٤٩٧، ١/٤٩٨، ١/٤٩٩، ١/٥٠٠، ١/٥٠١، ١/٥٠٢، ١/٥٠٣، ١/٥٠٤، ١/٥٠٥، ١/٥٠٦، ١/٥٠٧، ١/٥٠٨، ١/٥٠٩، ١/٥١٠، ١/٥١١، ١/٥١٢، ١/٥١٣، ١/٥١٤، ١/٥١٥، ١/٥١٦، ١/٥١٧، ١/٥١٨، ١/٥١٩، ١/٥٢٠، ١/٥٢١، ١/٥٢٢، ١/٥٢٣، ١/٥٢٤، ١/٥٢٥، ١/٥٢٦، ١/٥٢٧، ١/٥٢٨، ١/٥٢٩، ١/٥٣٠، ١/٥٣١، ١/٥٣٢، ١/٥٣٣، ١/٥٣٤، ١/٥٣٥، ١/٥٣٦، ١/٥٣٧، ١/٥٣٨، ١/٥٣٩، ١/٥٤٠، ١/٥٤١، ١/٥٤٢، ١/٥٤٣، ١/٥٤٤، ١/٥٤٥، ١/٥٤٦، ١/٥٤٧، ١/٥٤٨، ١/٥٤٩، ١/٥٥٠، ١/٥٥١، ١/٥٥٢، ١/٥٥٣، ١/٥٥٤، ١/٥٥٥، ١/٥٥٦، ١/٥٥٧، ١/٥٥٨، ١/٥٥٩، ١/٥٦٠، ١/٥٦١، ١/٥٦٢، ١/٥٦٣، ١/٥٦٤، ١/٥٦٥، ١/٥٦٦، ١/٥٦٧، ١/٥٦٨، ١/٥٦٩، ١/٥٧٠، ١/٥٧١، ١/٥٧٢، ١/٥٧٣، ١/٥٧٤، ١/٥٧٥، ١/٥٧٦، ١/٥٧٧، ١/٥٧٨، ١/٥٧٩، ١/٥٨٠، ١/٥٨١، ١/٥٨٢، ١/٥٨٣، ١/٥٨٤، ١/٥٨٥، ١/٥٨٦، ١/٥٨٧، ١/٥٨٨، ١/٥٨٩، ١/٥٩٠، ١/٥٩١، ١/٥٩٢، ١/٥٩٣، ١/٥٩٤، ١/٥٩٥، ١/٥٩٦، ١/٥٩٧، ١/٥٩٨، ١/٥٩٩، ١/٦٠٠، ١/٦٠١، ١/٦٠٢، ١/٦٠٣، ١/٦٠٤، ١/٦٠٥، ١/٦٠٦، ١/٦٠٧، ١/٦٠٨، ١/٦٠٩، ١/٦١٠، ١/٦١١، ١/٦١٢، ١/٦١٣، ١/٦١٤، ١/٦١٥، ١/٦١٦، ١/٦١٧، ١/٦١٨، ١/٦١٩، ١/٦٢٠، ١/٦٢١، ١/٦٢٢، ١/٦٢٣، ١/٦٢٤، ١/٦٢٥، ١/٦٢٦، ١/٦٢٧، ١/٦٢٨، ١/٦٢٩، ١/٦٣٠، ١/٦٣١، ١/٦٣٢، ١/٦٣٣، ١/٦٣٤، ١/٦٣٥، ١/٦٣٦، ١/٦٣٧، ١/٦٣٨، ١/٦٣٩، ١/٦٤٠، ١/٦٤١، ١/٦٤٢، ١/٦٤٣، ١/٦٤٤، ١/٦٤٥، ١/٦٤٦، ١/٦٤٧، ١/٦٤٨، ١/٦٤٩، ١/٦٥٠، ١/٦٥١، ١/٦٥٢، ١/٦٥٣، ١/٦٥٤، ١/٦٥٥، ١/٦٥٦، ١/٦٥٧، ١/٦٥٨، ١/٦٥٩، ١/٦٦٠، ١/٦٦١، ١/٦٦٢، ١/٦٦٣، ١/٦٦٤، ١/٦٦٥، ١/٦٦٦، ١/٦٦٧، ١/٦٦٨، ١/٦٦٩، ١/٦٧٠، ١/٦٧١، ١/٦٧٢، ١/٦٧٣، ١/٦٧٤، ١/٦٧٥، ١/٦٧٦، ١/٦٧٧، ١/٦٧٨، ١/٦٧٩، ١/٦٨٠، ١/٦٨١، ١/٦٨٢، ١/٦٨٣، ١/٦٨٤، ١/٦٨٥، ١/٦٨٦، ١/٦٨٧، ١/٦٨٨، ١/٦٨٩، ١/٦٩٠، ١/٦٩١، ١/٦٩٢، ١/٦٩٣، ١/٦٩٤، ١/٦٩٥، ١/٦٩٦، ١/٦٩٧، ١/٦٩٨، ١/٦٩٩، ١/٧٠٠، ١/٧٠١، ١/٧٠٢، ١/٧٠٣، ١/٧٠٤، ١/٧٠٥، ١/٧٠٦، ١/٧٠٧، ١/٧٠٨، ١/٧٠٩، ١/٧١٠، ١/٧١١، ١/٧١٢، ١/٧١٣، ١/٧١٤، ١/٧١٥، ١/٧١٦، ١/٧١٧، ١/٧١٨، ١/٧١٩، ١/٧٢٠، ١/٧٢١، ١/٧٢٢، ١/٧٢٣، ١/٧٢٤، ١/٧٢٥، ١/٧٢٦، ١/٧٢٧، ١/٧٢٨، ١/٧٢٩، ١/٧٣٠، ١/٧٣١، ١/٧٣٢، ١/٧٣٣، ١/٧٣٤، ١/٧٣٥، ١/٧٣٦، ١/٧٣٧، ١/٧٣٨، ١/٧٣٩، ١/٧٤٠، ١/٧٤١، ١/٧٤٢، ١/٧٤٣، ١/٧٤٤، ١/٧٤٥، ١/٧٤٦، ١/٧٤٧، ١/٧٤٨، ١/٧٤٩، ١/٧٥٠، ١/٧٥١، ١/٧٥٢، ١/٧٥٣، ١/٧٥٤، ١/٧٥٥، ١/٧٥٦، ١/٧٥٧، ١/٧٥٨، ١/٧٥٩، ١/٧٦٠، ١/٧٦١، ١/٧٦٢، ١/٧٦٣، ١/٧٦٤، ١/٧٦٥، ١/٧٦٦، ١/٧٦٧، ١/٧٦٨، ١/٧٦٩، ١/٧٧٠، ١/٧٧١، ١/٧٧٢، ١/٧٧٣، ١/٧٧٤، ١/٧٧٥، ١/٧٧٦، ١/٧٧٧، ١/٧٧٨، ١/٧٧٩، ١/٧٨٠، ١/٧٨١، ١/٧٨٢، ١/٧٨٣، ١/٧٨٤، ١/٧٨٥، ١/٧٨٦، ١/٧٨٧، ١/٧٨٨، ١/٧٨٩، ١/٧٩٠، ١/٧٩١، ١/٧٩٢، ١/٧٩٣، ١/٧٩٤، ١/٧٩٥، ١/٧٩٦، ١/٧٩٧، ١/٧٩٨، ١/٧٩٩، ١/٨٠٠، ١/٨٠١، ١/٨٠٢، ١/٨٠٣، ١/٨٠٤، ١/٨٠٥، ١/٨٠٦، ١/٨٠٧، ١/٨٠٨، ١/٨٠٩، ١/٨١٠، ١/٨١١، ١/٨١٢، ١/٨١٣، ١/٨١٤، ١/٨١٥، ١/٨١٦، ١/٨١٧، ١/٨١٨، ١/٨١٩، ١/٨٢٠، ١/٨٢١، ١/٨٢٢، ١/٨٢٣، ١/٨٢٤، ١/٨٢٥، ١/٨٢٦، ١/٨٢٧، ١/٨٢٨، ١/٨٢٩، ١/٨٣٠، ١/٨٣١، ١/٨٣٢، ١/٨٣٣، ١/٨٣٤، ١/٨٣٥، ١/٨٣٦، ١/٨٣٧، ١/٨٣٨، ١/٨٣٩، ١/٨٤٠، ١/٨٤١، ١/٨٤٢، ١/٨٤٣، ١/٨٤٤، ١/٨٤٥، ١/٨٤٦، ١/٨٤٧، ١/٨٤٨، ١/٨٤٩، ١/٨٥٠، ١/٨٥١، ١/٨٥٢، ١/٨٥٣، ١/٨٥٤، ١/٨٥٥، ١/٨٥٦، ١/٨٥٧، ١/٨٥٨، ١/٨٥٩، ١/٨٦٠، ١/٨٦١، ١/٨٦٢، ١/٨٦٣، ١/٨٦٤، ١/٨٦٥، ١/٨٦٦، ١/٨٦٧، ١/٨٦٨، ١/٨٦٩، ١/٨٧٠، ١/٨٧١، ١/٨٧٢، ١/٨٧٣، ١/٨٧٤، ١/٨٧٥، ١/٨٧٦، ١/٨٧٧، ١/٨٧٨، ١/٨٧٩، ١/٨٨٠، ١/٨٨١، ١/٨٨٢، ١/٨٨٣، ١/٨٨٤، ١/٨٨٥، ١/٨٨٦، ١/٨٨٧، ١/٨٨٨، ١/٨٨٩، ١/٨٩٠، ١/٨٩١، ١/٨٩٢، ١/٨٩٣، ١/٨٩٤، ١/٨٩٥، ١/٨٩٦، ١/٨٩٧، ١/٨٩٨، ١/٨٩٩، ١/٩٠٠، ١/٩٠١، ١/٩٠٢، ١/٩٠٣، ١/٩٠٤، ١/٩٠٥، ١/٩٠٦، ١/٩٠٧، ١/٩٠٨، ١/٩٠٩، ١/٩١٠، ١/٩١١، ١/٩١٢، ١/٩١٣، ١/٩١٤، ١/٩١٥، ١/٩١٦، ١/٩١٧، ١/٩١٨، ١/٩١٩، ١/٩٢٠، ١/٩٢١، ١/٩٢٢، ١/٩٢٣، ١/٩٢٤، ١/٩٢٥، ١/٩٢٦، ١/٩٢٧، ١/٩٢٨، ١/٩٢٩، ١/٩٣٠، ١/٩٣١، ١/٩٣٢، ١/٩٣٣، ١/٩٣٤، ١/٩٣٥، ١/٩٣٦، ١/٩٣٧، ١/٩٣٨، ١/٩٣٩، ١/٩٤٠، ١/٩٤١، ١/٩٤٢، ١/٩٤٣، ١/٩٤٤، ١/٩٤٥، ١/٩٤٦، ١/٩٤٧، ١/٩٤٨، ١/٩٤٩، ١/٩٥٠، ١/٩٥١، ١/٩٥٢، ١/٩٥٣، ١/٩٥٤، ١/٩٥٥، ١/٩٥٦، ١/٩٥٧، ١/٩٥٨، ١/٩٥٩، ١/٩٦٠، ١/٩٦١، ١/٩٦٢، ١/٩٦٣، ١/٩٦٤، ١/٩٦٥، ١/٩٦٦، ١/٩٦٧، ١/٩٦٨، ١/٩٦٩، ١/٩٧٠، ١/٩٧١، ١/٩٧٢، ١/٩٧٣، ١/٩٧٤، ١/٩٧٥، ١/٩٧٦، ١/٩٧٧، ١/٩٧٨، ١/٩٧٩، ١/٩٨٠، ١/٩٨١، ١/٩٨٢، ١/٩٨٣، ١/٩٨٤، ١/٩٨٥، ١/٩٨٦، ١/٩٨٧، ١/٩٨٨، ١/٩٨٩، ١/٩٩٠، ١/٩٩١، ١/٩٩٢، ١/٩٩٣، ١/٩٩٤، ١/٩٩٥، ١/٩٩٦، ١/٩٩٧، ١/٩٩٨، ١/٩٩٩، ١/١٠٠٠، ١/١٠٠١، ١/١٠٠٢، ١/١٠٠٣، ١/١٠٠٤، ١/١٠٠٥، ١/١٠٠٦، ١/١٠٠٧، ١/١٠٠٨، ١/١٠٠٩، ١/١٠١٠، ١/١٠١١، ١/١٠١٢، ١/١٠١٣، ١/١٠١٤، ١/١٠١٥، ١/١٠١٦، ١/١٠١٧، ١/١٠١٨، ١/١٠١٩، ١/١٠٢٠، ١/١٠٢١، ١/١٠٢٢، ١/١٠٢٣، ١/١٠٢٤، ١/١٠٢٥، ١/١٠٢٦، ١/١٠٢٧، ١/١٠٢٨، ١/١٠٢٩، ١/١٠٣٠، ١/١٠٣١، ١/١٠٣٢، ١/١٠٣٣، ١/١٠٣٤، ١/١٠٣٥، ١/١٠٣٦، ١/١٠٣٧، ١/١٠٣٨، ١/١٠٣٩، ١/١٠٤٠، ١/١٠٤١، ١/١٠٤٢، ١/١٠٤٣، ١/١٠٤٤، ١/١٠٤٥، ١/١٠٤٦، ١/١٠٤٧، ١/١٠٤٨، ١/١٠٤٩، ١/١٠٥٠، ١/١٠٥١، ١/١٠٥٢، ١/١٠٥٣، ١/١٠٥٤، ١/١٠٥٥، ١/١٠٥٦، ١/١٠٥٧، ١/١٠٥٨، ١/١٠٥٩، ١/١٠٦٠، ١/١٠٦١، ١/١٠٦٢، ١/١٠٦٣، ١/١٠٦٤، ١/١٠٦٥، ١/١٠٦٦، ١/١٠٦٧، ١/١٠٦٨، ١/١٠٦٩، ١/١٠٧٠، ١/١٠٧١، ١/١٠٧٢، ١/١٠٧٣، ١/١٠٧٤، ١/١٠٧٥، ١/١٠٧٦، ١/١٠٧٧، ١/١٠٧٨، ١/١٠٧٩، ١/١٠٨٠، ١/١٠٨١، ١/١٠٨٢، ١/١٠٨٣، ١/١٠٨٤، ١/١٠٨٥، ١/١٠٨٦، ١/١٠٨٧، ١/١٠٨٨، ١/١٠٨٩، ١/١٠٩٠، ١/١٠٩١، ١/١٠٩٢، ١/١٠٩٣، ١/١٠٩٤، ١/١٠٩٥،

ويصح من كل قسم عاقل عجز - ولو من

الصغير - إذا كان طاهراً

ويبرء بالشروع فيه وكذا في طواف القدوم  
والنحية، أي بمجرد النية عند التقية (١)،  
على الخلاف في مسأله بروج إتمام الناحية  
بالشروع فيها .

والتفصيل في مصطلح : (شروع

ف ٥)

أحكام الطواف العشرة

ذكر الفقهاء أموراً لابد منها في الطواف  
يصح به، لكنهم اختلفوا في عددها وكذا  
واجب أو شرطاً على الوجه التالي -

أولاً - حصول الطائف حول الكعبة العدد  
المطلوب من الأشواط

١١ - ذهب الفقهاء إلى أن عن كل طائف أن  
يظوف حول الكعبة العدد المطلوب من  
الأشواط سواء كان حصونه هذا بفعل نفسه ،  
أو مع غيره، بأن حبه انفراداً وطائفة به ،  
وسواء كان قائداً على الشواطيف بنفسه عامر  
شخصاً أن يحمله في الطواف أو حمله الآخر  
بحر أمره، فإن هذا كاف في أدائه غرض  
الطواف، ومقوفة عن بدنه، لأن الغرض

ويعتبر التفصيل في مصطلح (عمره) .

خامساً طواف النذر

٨ - وهو واجبه ولا يختص بوقت إذا لم يحرم  
الماضي بل هو للطواف وقتاً  
والتفصيل في مصطلح : (نذر)

سادساً طواف تحية المسجد الحرام

٩ - وهو مستحب لكل من دخل المسجد  
الحرام، إلا إذا كان عليه طواف آخر، فيقوم  
بمهامه، كالتسيرة فإنه يطوف طواف فرض  
العمرة، ويخرج فيه طواف تحية المسجد، كما  
يرتفع به طواف القدوم، وهو أقوى من طواف  
تحية المسجد، وذلك لأن تحية هذا المسجد  
الشريف هي الطواف إلا إذا قلنا مانع  
فحينئذ يصل تحية مسجد (٢)

سابعاً طواف التطوع

١٠ - ومنه طواف تحية المسجد الحرام،  
ومنه - كما سبق - عند الدخول، أما طواف  
التطوع غير طواف التحية، فلا يختص بزمان  
دون زمان، ويجوز في أولات كل ليلة الصلاة  
عند جمهور الفقهاء  
ولا يهيئ له أن يتطوع ويكون عليه غيره  
من سائر الفروض

قال اخذوا من ما سلككم<sup>(١)</sup>  
فانصرف طواف سبعة أشواط ولا يعتد بها  
دوب<sup>(٢)</sup>

وسلك الحطية بأدلة، منها

(١) قوله تعالى ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَرَبِيِّ﴾ وهذا أثر معتق من أبي حنيفة، والأمر المستعمل يوجب مرة واحدة، ولا يمتنع التكرار، فالزيادة عن شوط من الطواف لم يحسب بل دليل آخر، وتلدليل قائم على قرينة أكثر السبع، وهو الإجماع، فتكون مرة، ولا جماع على قرينة الدافئ، فلا يكون مرة، بل واحدا

(٢) أن الطواف قد تم ماكثر السبع، وأكثر يقع مقام لكل، فكانه أدى الكل<sup>(٣)</sup>

وقال كمال الدين بن النجاشي من إجماع من أجمعه السبع، بل لا يجزئ به أنه لا يجزئ أقل من سبع، ولا يجزئ بعضه شيء<sup>(٤)</sup>

التيك في عدد الأشواط

١٣ - نزلت في عدد أشواط طوافه وهو في

هو حصول الطواف حول البيت، وقد حصل

ثانيا عدد أشواط لطواف :

١٢ - لا خلاف أن عدد أشواط الطواف مضمومة سبعة، لكن الفقهاء اختلفوا بعد ذلك في ركنية السبعة

والجمهور على أن الركن سبعة أشواط لا يجزئ عن العزم ثقل منها

وقسم الحطية السبعة إلى ركنين وواحد أما العدد الركن فأكثر هذه السبعة، ولما الإحسان فهو الأقرب التالي بعد أكثر الطواف

واستدل الجمهور بقوله تعالى ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَرَبِيِّ﴾<sup>(١)</sup> فإن الآية بعيد التكرير، لأنه غير بصيغة التعمين، وقد جاء بعده ﴿وَلْيَطُوفُوا﴾<sup>(٢)</sup> فمقتضى اللفظ يحصل به اشتغال مرة، فلو سبعة أشواط، فتكون على العزم

كما استدلوا بأن مقادير الجادات لا تعرف بالرائي والاجتهاد، وإن تعريف بالتعريف، أي التعميم من الشارع، والرسول ﷺ حذف سماء، وقوله هذا بيان شاك واضح، كما

(١) حديث واحد من مسنده

مرويه مسلم (١٠٢٢٦) والبيهقي (١٠٢٢٦) من حديث

مرويه من حديثه، والله أعلم

(٢) ١٠٢٢٦

(٣) جامع الصغير (١٠٢٢٦)، والله أعلم وحاشية (١) ٢٥

(٤) جامع الصغير (١٠٢٢٦)

الطواف به بنى على البقيع، وهو الأقل عند جمهور الفقهاء (الشافعية والحنابلة)

قال ابن المنذر: أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على ذلك<sup>(١)</sup>، لأنها عبادة، معنى شك فيها وهو فيها يس على غير كالمصلاة<sup>(٢)</sup>.

وأجرى المالكية<sup>(٣)</sup> ذلك في غير المشكك، فقالوا: يسى الشك غير مستكح<sup>(٤)</sup> على الأقل، وإيراد بالشك مطلق التردد الشامل للوجوب، أما الشك مستكح فينبى على الأكثر

ويصل الحجة في الشك في عدد الأوثاق بين طواف المرضى والواجب وبغيره أما طواف المرضى كالعمرة والربذة والواجب كانوا عفاقوا لو شك في عدد الأوثاق فيه أعاده، ولا يس على غالب ظنه، بخلاف الصلاة، ولعل الفرق بينها كثرة الصلوات المكتوبة وتعدد الطواف.

أما غير طواف المرضى والواجب وهو العمل لإثبات إذا شك فيه يتحرى، ويبنى على عاب ظنه، ويسى على الأقل المتيقن في

أصله<sup>(٥)</sup>

أما إذا شك بعد الفراغ من الطواف فلا يلتفت إليه عند الجمهور، وسوى المالكية بينه وبين ما إذا كان في الطواف، وأطلق الحنفية جابوتهم في الشك

وإن أخبره ثقة بعد طوافه أحده إن كان عدلا عند الأكثر، وصرح المالكية بشرط كونه معه في الطواف، ولم يشترط ذلك الشافعية والحنابلة<sup>(٦)</sup>

وقال الحنفية: لو أخبره عدل بعدد عصوم محالف لما في ظنه أو علمه، يوجب له أن يأتى طوله احتياطا فيما فيه الاحتياط فيكذب نفسه، لإحسان نيته ويصلحه، لأنه عدل لا عرض له في غيره، ولو أخبره عدلان وجب العمل بقولهما، وإن لم يشك، لأن علمين خبر من علم واحد، ولأن أخبارهما يبررلة شاهدتين على إنكاره في حده أو إقراره.

واستحب الشافعية له الاعتماد بقول العدلين المحالف لعلمه، خلافا للصلاة

ثالثا: التبة

٩٤ - مجرد بوائه الشوراف حول الكعبة لا

(١) للمنف ٣٧٥٢٢، ونظر المصنف ٢٠٢٨

(٢) سفر المصنف السالفة - بوابه المحتاج ٢، ٤٠٩ - معنى

الصالح ١٢٩/١ ٨٧

(٣) مشرع فلكل للقدم بعلمه القسوى ٢٢

(٤) الزك بالشك في مصطنع فلكل جوس بك الشك في كل

بم كوس

(٥) لملك فلكل من ٢٤٢، وبه أصل ٢/ ٢٢٠

(٦) المنف ٣٧٥٢٢ معنى المحتاج ٢، ١٨٦ ٢٥٧

انفسل ان لم يشعده سبكت، كالتطواف  
المندرج وانقطع به، قال ابن الزمعة وطواف  
السوداء لانه له من به، لانه يقع بعد  
الحلولة لانه ليس من المناسك عند  
السيدي، بخلاف الطواف الذي يشعده  
سبكت وهو طواف الركن للحج أو العمرة  
وطواف القدوم فلا يحتاج فلتك إلى به في  
الأصح، لشمول به السبكت له، وفلأنه  
لم يصرط الطواف إلى عرض آخر من طلب  
عزيم ونحوه<sup>(١)</sup>

وقال الحنفية لانه نخصة الطواف من  
الله حدث «إياها لأهلك بالقياس»<sup>(٢)</sup> ولأن  
البركة في حلاله والصلوة لا تصح إلا  
باليه اتفاقاً، في طواف الإفاضة يمين في به  
هد انصواف<sup>(٣)</sup>

### طواف المحصى عليه

١٥ - لو طاف بالمحصى عليه وقامه محمولاً،

لغضد شيء آخر يكسر في هذا الشرط، دون  
معيه لغيره أو السجود أو السبكت، ولا  
يحين كونه للإفاضة أو المصدرة أو للتمتع  
ومحر ذلك، كما صرح به الحنفية<sup>(٤)</sup> في  
الرجح.

وهو قام بعمل الطواف فطلب عزيم لو  
فرا من طائف لا يبعد به ما لم يتوهم عمل هذا  
انطواف<sup>(٥)</sup> وفي شرح مختصر الطحاوي به  
أخرج عند الإحرام ثانية عن طواف

ومثل الحنفية لو طاف طواف لى والله  
الذى غير الشارع وقومه به ومع عنه، سواء  
معيه أولاً، أو سوى غيرها آخر، فهو قطع  
محملاً وطواف بأي به كتاب من يمين  
الطواف كان سواء قطعاً يقع طواف عن  
العمرة، أو قدم حاجاً وطواف قبل يوم الشعر  
ونع عن طواف القدوم

وقال الشافعية إن به الإحرام بالتحج  
يتدرج فيها الطواف كالتطواف والسعى وعند  
بهية من الملة دون غيره

وتقرر الشافعية أن به الطواف شرط إن

النداء ١٢٥٢ ٢٥ - نفس مسند من ١٩

والشافعية ٢٥ - ونفسه مع المجموع

١٢٥٢ ١٢٥٢ - نفس من ١٢٥٢ ١٢٥٢

به معناه ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

مسند الحنفية ١٩

١ - المصنف المسند ١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢

المصنفات ١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢

من ١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢

١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢

١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢

١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢

١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢ ١٢٥٢

حاله أقرب إلى الشعور من حال النفس عليه .

وعند غير المختصة يتكرر حتى يهتق المعص عليه والثناء ويستوفى شروط الطواف للنسب منها الطهارة<sup>(١١)</sup> .

رابعاً وقوع الطواف في المكان الخاص

١٧ - مكان الطواف هو حوز الكعبة المشرفة داخل السجدة الحرام، قريباً من البيت أو بعيداً عنه، وهذا شرط متفق عليه، لعملة تعامل ﴿وَالطَّوْفُ بِالْبَيْتِ الْعَبِيدِ﴾<sup>(١٢)</sup>

فلو طاف من وراء مقدم إبراهيم عليه السلام، أو من وراء حائل كمنبر أو غيره كالأضحية، أو على سطح المسجد الحرام أحوله ذلك، لأنه قد حصل حول البيت، ما دام ضمن المسجد، وإن وسع المسجد، ومهما توسع ما لم يطلع الحبل عند الجمهور<sup>(١٣)</sup>

وقال المالكية: يجوز الطواف سقائف المسجد، وهي محل كان به قباب مضافة، ومن وراء رزم ولية التراب من وراء رزم بصر حلقه لاستطوانات وزمزم والقبه بين

أحزاباً ذلك الطواف الواحد من المالحض والمحمول إن نواه الحاصل من نفسه ومن المحمول، وإن كان غير أمر الله عليه، بناء على أن عقد التوفيق متضمن لعمل هذه المنفعة، سواء اتفق طوافها بأن كان لعمريها، أو فريديتها، وتجرها، أو احتلب طوافها، فيكون طواف المتوالم على الوجه إجماعه، وطواف المحمول كذلك<sup>(١٤)</sup> .

والنظر المسألة في مصطلح (الحرام) (١٣٧-١٤٣)

طواف التتبع والمريض

١٨ - لو طاف أحد بمرض وهو دائم من غير إصغاء فيه تمصيل عند الحكة إن كان الطواف بالمرء وحملوا على قوته أي ساعته عرفاً وعادة يجوز، وإلا بأن طافوا به من غير أن يأمرهم بالطواف به أو فعلوا لكر لأجل عونه فلا يجره الطواف

فصرحوا في الحكم بين الوقوف والطواف لعدم اشتراط الية في الوقوف معرفة، وقرروا بين الملقى عليه والثناء فالكسر في الملقى عليه بعد التوفيق، وفي المريض النائم احتجوا الأمر الصريح غياب بينهم قضاء به، لأن

(١١) شملت المسألة من ١١٠ - ١٢٠

(١٢) مجموع الأثر ٢٩

(١٣) شملت المسألة من ١٠١ - ١٠٢، والله المبادر، جليله ١٣٠٠

حتى شذح ١٠٠٠/١، وبالله الصالح ١٢٩ - ١ - بالمعنى

٢٠٠/٢٢، والمروج ٢٠٠/٢٢

(١٤) شملت المسألة من ١٠٠

العتاف واليت سبب رحمة انتهت إليها  
 لأن الرحام يصير جميع حصلا باليت،  
 وإن لم تكن رحمة بل عتاف تحب العتاف  
 اعتباطاً، أو لحر، أو لبرء، أو لمطر أعاد ويحرم  
 سادس منكبه، ولم يرجع له من دله أو مما  
 يتعذر منه الرجوع، وعليه الدية، لكن  
 الظاهر أن الحر والبرء الشقيص كالرحمة، كما  
 لمح السمسولي، وعلى هذا لو طاف في  
 الساعات نزهة لم يبق كماله والت الرحمة  
 وجب إكفائه في المحل المعتد، سواء كان  
 الساقى قليلاً أو كثيراً، فلو كمل الباقى في  
 الساعات فالظاهر أنه بعيد ذلك الذي كمل  
 في الساعات<sup>(١)</sup>

عاشراً - أن يكون لطواف حول البيت  
 كله

١٨ - وقيل يشمل المشروان، وهو الحرم  
 النعم الخارج من حدان البيت مرفعا على  
 وجه الأرض هل القول بأنه من الكعبة  
 وقد اختلف فيه هل هو من الكعبة أو ليس  
 من الكعبة؟ فقال جماعة: هو من الكعبة  
 تركته يمشي لضيق نفسه، وقال آخرون  
 يس من الكعبة وعليه للمحفوظ<sup>(٢)</sup>

سادساً - أن يكون الحجر داخل في طوافه

١٩ - الحجر - بكسر الحاء وسكون الجيم -  
 هو الموضع المحاط بحجر مقوس تحت ميراب  
 الكعبة، في أحده شقاية من الكعبة،  
 ويسمى الخطيم أيضا

والحجر هو جزء من البيت، تركته يمشي  
 فصين السقفة، وأحاطه بالعتاف، وقيل  
 الذي فيها من نزع أو سعة نزع، فالنظر  
 في الصدر الرائد إلى طرف النبي ﷺ من  
 وادله، وهو معلق به أكثر لشقاية كما صرح  
 به سورى في المجموع<sup>(٣)</sup>

ومن عاتق رضى الله عنها أن رسول الله  
 ﷺ قال لما «لَمْ تَرَى أَنَّ فِيمَكَ مَا يَوْمَ الكعبة  
 اقتصروا على تواضع إبراهيم؟ فقلت يا رسول  
 الله، ألا ترضاها على قومك إبراهيم؟ قال  
 «سولا حدثنا فوئك بالكعبة لعمري؟  
 فقال عبد الله بن عمر رضى الله عنها لئن  
 كانت عاتق رضى الله عنها سمعت هذا من  
 رسول الله ﷺ ما أرى رسول الله ﷺ ترك  
 إسلام الموكب فالتدس يدان الحجر إلا أن  
 الربيع يهيم على تواضع إبراهيم<sup>(٤)</sup> وعليه

(١) المجموع ٢٧٤، ٢٧٥

(٢) حديثه حديث الترمذي في ﷺ قال لا ﷺ من أن يمشي

لما من الكعبة

مجمع المصنف وفتح المروى ١٢٧١/٢ وص ٩١٩

(٣) الفروع المصنف وجماعة للمصنف ٢٧٤

(٤) الخطوط ٢٤٠ - ٢٤١









مذهب المالكية والحشوية، وعند الحنفية  
والشافعية سنة للإجماع، لأنه لأنه وإن في  
طوافه، رأى قول عند الشافعية أن الطلابة واجبة  
وذلك شرط الموالاة ووجوبها حديث  
والطواف باتباع الصلاة فيشترط له الموالاة  
كسائر الصلوات، ودليل الشافعية على أن  
الطواف لأنه

مع ذلك استقبل الطواف، وذلك لأن الموالاة  
ستقبل عند الطواف في إحدى الروايتين، وهذا  
معموره فجاز البناء، وإن اشتمل على  
الوصوه فقد ترك الموالاة لغير غير طوافه  
الابتداء إذا كان الطواف قرصاً، فإن المسوق  
فلا يجب إجماعه كالمصلاة المستمرة إذا  
بطلت <sup>(١)</sup>

### عاشرا ستر العورة

ثاني عشر: قلبي للمعاصير عليه •  
٢٥ - ذهب الحنفية وهو رواية عن أحمد إلى أن  
الشيء يلحقه عليه واجب مطلقاً في أي  
طواف، وعند المالكية واجب في الطواف  
الواجب، وأما الطواف غير الواجب فاشي  
فيه منه عتقهم

٢٣ - ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة شرط  
في صحة الطواف، ومن الحنفية هو واجب  
في الطواف ليس شرطاً لصحته، وذلك لأن  
الطواف عند الجمهور كالمصلاة يجب فيه ستر  
العورة لقوله لأنه والصلوات بالبيت  
صلاة <sup>(٢)</sup>، وتحديد ولا يطوف بالبيت  
حريماً <sup>(٣)</sup>

ومذهب الشافعية وهو رواية عن أحمد إلى  
أن شي في الطواف <sup>(٤)</sup>

من أجل ستر العورة الإحلال بمسد  
بمصلحة بحسب المذهب، فقد طوافه عند  
الجمهور، وعند الحنفية عنه القدم <sup>(٥)</sup>

### ثاني عشر موالاة أشواط الطواف

٢٤ - اشترط الموالاة بين لأشواط الطواف

هو طواف واحد مع قدرته على الشيء لزمه  
دم عند الحنفية والمذهب عند الحنابلة تركه  
واجب قلبي، إلا إذا أهله ماثنياً، أما عند

(١) حديث الطواف بالبيت مرة واحدة بغير طواف <sup>(١)</sup>

(٢) ستر العورة <sup>(٢)</sup>، وهو شرط في صحة الطواف

١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤

الثالثة والرابعة الأخرى عن أحمد مجوز  
طه بلا كرامة .

لما إذا كان عاجزاً عن فلتني وطاف  
عمولاً فلا فداء عليه العاقب ولا إثم

ثالث عشر: فصل طواف الإفاضة وأيام  
الدم

٢٦ - ذهب أبر حيفة، إلى أن أداء طوابق الإقامات في أيام النحر واجب فلو أخره حتى أداه بعدها صح ووجب عليه دم؛ بحر؛ فاشعره عنها وهو المقتضى به في الذهب

والمشهور عند المالكية أنه لا يقرضه والظاهر  
شئ. إلا معروج في الحنفية فإذا خرج برمه  
وذهب الشافعية والحابلة والاصحابان  
على أنه لا يقرضه شيء. بالظاهر

وفي تحصيل ذلك يفر مصطلح (حج

اربع عشر- دکتا الطواف بعد كل سبعة اشواط :

٢٧ - ذهب الحنفية إلى أنه يجب عند كل طواف فرضاً أو ملاً صلاة ركعتين، وهو رواية عن أحمد وقول عبد الشافعية، ووافقه المالكية في الطواف الركز، أو التوجع في الشهير عندهم<sup>(١)</sup>

(١) القديس دسوقي القصار، ٤١، رسائله العدد ١٠٠.

ومثّلوا بحواشي القتيبي، وما ورد في حديث جابر أنه ﷺ تقدم إلى معام إبراهيم فقرأ ﴿وَأَسْقُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُعَلًى﴾ فجعل المقام به ويس البيت، فكان أبي يمشي - ولا أعلمه ذكره إلا عن أبي إسحق - كان يقرأ في الركعتين: ﴿قُلْ قَدْ أَرَبُّهُ﴾ و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>

وبعد إشارة إلى أن صلته بعد الطواف امتثال لهذا الأمر، والأمر لموجوب، إلا أن استنباط ذلك من الحديث غيبي، وذلك ثبت الرجوع إلى هو ذوق العرس وهو

والمنهج عند الشافعية والحنابلة أن  
ركب الطوائف من

واستلوا به، ورد في الأحاديث بتحديد الصلاة المصرومة بالصلوات الخمس، وصلاة الطواف - كما قال الشيرازي - صلاة وثيقة على الصلوات الخمس، فلم تجب بالشرع على الأعيان كغير الوافل.

وعند الشافعية والحنابلة إذا هلك

٤٤٧ = والفرج دگر چنده ٩١٢ ٥٠ طرح  
المنابع ١٠٩٠٦ بعض الامتلاخ ٤٤٧ ١٢٨٢  
والفرج ٤٠٣٣٣

[illegible][illegible]

(٢) بمعنى الضميمة على ١٤٧ [الجزء]، وهو ١٤/٢.

ملفات مع المجموع ٥٦٠٠ والقياس ٣٨٤/٣٠٠

ويسمى لأصطلاح عبد الحميد والشافعية  
في كل طواف بعده سعي طواف التقدوم  
لأن أراد أن يسعى بعده، وطواف العودة  
وطواف العودة إلى آخر يسمى إليه، وزاد  
الحنابلة طواف التعلل إذا أراد أن يسعى هذه  
من لم يعجز السعي بعد طواف التقدوم  
وقال الحنابلة: لأصطلاح في غير طواف  
التقدم

والأصطلاح منه في جميع طوافات  
الطواف، فإذا فرغ من طواف ترك  
الأصطلاح، حتى أنه نكح صلاة الطواف  
مقضيها كما صرح الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup>  
(رأى اصطلاح ب ٤)

### ب - الركن

٢٩ - الركن هو إسماع المشي مع طواف  
الخطي وهو الكف من غير ركب  
وتركن منه في كل طواف بعده سعي،  
فمن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لزم  
رسول الله ﷺ وأصحابه مكة وقد وهنتهم  
حتى يشرب فقال المشركون: إنه يخدم  
عبيكم قد نوح قد وهنتهم بالحسنة، وألصقوا  
صنبا شديدا، فجلسوا على رؤسهم وأمرهم

مكتوبة بعد فوائده أجزاء عن ركعتي  
الطواف.

وعند المالكية في غير طواف التقدوم  
والواجب لزوم بين الوجوب والنية،  
واستظهر الحنفية أن الركعتين منه كما قال  
الدسوقي.

### سنن الطواف

#### ١ - الأصطلاح

٢٨ - هو أن يعمل وسط الرد تحت يده  
السمي عند اشروع في الطواف ويؤد طوبه  
عن كثرة السرى وتبقى كتبه اليمنى  
مكتوبة، والعضد مأخوذ من الطبع وهو  
عضد الإنسان.

وهو سنة عند الجمهور بل رجال دون  
النساء لما روي عن علي بن أبيه. وأن  
السنة طواف مصطفا، روى ابن  
عباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ  
وأصحابه أصرخوا من الحجرات يرمون بالرب  
وحملوا أوجنتهم تحت أساطهم قد فطروها  
عبي هؤلاءهم السرى»<sup>(٢)</sup>.

(١) حديث عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ وأصحابه أصرخوا من الحجرات يرمون بالرب وحملوا أوجنتهم تحت أساطهم قد فطروها عبي هؤلاءهم السرى».

خرجته الترمذي (٢٩١٥) وقال: «حديث حسن صحيح»  
(٢) حديث عن عبد الله بن رسول الله ﷺ وأصحابه أصرخوا من الحجرات يرمون بالرب وحملوا أوجنتهم تحت أساطهم قد فطروها عبي هؤلاءهم السرى».

خرجته الترمذي (٢٩١٥) وقال: «حديث حسن صحيح»  
(٢٩١٥)

(١) الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ وأصحابه أصرخوا من الحجرات يرمون بالرب وحملوا أوجنتهم تحت أساطهم قد فطروها عبي هؤلاءهم السرى».

أحجر مهللاً والمعاً يديه، وذلك ليتحقق ابتداء الطواف من الحجر الأسود، وهو واجب

نكر المرور بجميع قبلات على الحجر الأسود ليس واجب عند الحنابلة والشافعية. وهو واجب عند المالكية والحنابلة، لذلك صرح المحققون في المذهب الحنكبي باستحباب هذه التكبيرة خروجاً من الخلاف، فهو استعمل الحجر مطلقاً وبزى الطواف كمن لم يحسب المقصود الذي هو الابتداء من الحجر عند الحنكبي والمالكية

لأن الخطأ يستقبل الحجر بجميع يديه ويكون يده اليسرى مخالفة ليمين الحجر ثم يقبض ويضع على جهة يده اليمنى

د - استقبال الحجر عند ابتداء الطواف :

٣٩ - استقبال الحجر عند ابتداء الطواف، ورفع يدين عند التكبير مقامه طحراً، نص على هذه المسألة

هـ - استلام الحجر وتقبيله

٣٧ - استلام الحجر وتقبيله لابد، لطراف وفي كل شوط، وبعد ركعتي الطواف، ذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء نكر المالكية فهو السنة فأول الطواف وجعلوا ذلك منجهاً في باقيه، واستحب

ليس أن يرموا ثلاثاً شوطاً، ويضوا مابين الركبتين يرى الشركون حلقهم، لعل يشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحنكبي قد وهتهم هؤلاء أجلكم كذا وكذا<sup>(١)</sup>

نكر ثمرين ظل سنة في الأشواط الثلاثة لأولى شباتها، فقد فعله النبي ﷺ في حجته، وكاتب بعد فتح مكة ودخلوا مكة في ذي القعدة، كما سبق في حديث جابر. وقول ثلاثاً وضئى أرواء<sup>(٢)</sup>

وسار على ذلك الصحابة أبو بكر وغيره وعلموا وأخذوا من بعده ﷺ

ثم الرسم كالاصطلاح سنة في حق الرجال، أما النساء فلا يسرن على ولا اصطلاح

واستقبل الحنابلة من سبب الرسم لمن مكبة ومن أحرم منها أقباء، فلا يسهم الرمي عندهم<sup>(٣)</sup>

ج - ابتداء الطواف من جهة الركن اليماني ٣٠ - يس أن يبدأ الطواف من الحجر الأسود من جهة الركن اليماني، ثم يستقبل

[١] - سبب أن الحجر عدم يراه الله ﷻ كذا يعلم من كتاب

أبو جهمي (مع سائر) ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١

لخصه بكلمة الحجر

وصفة الاستلام أن يضع كفيه على  
الحجر، ويضع معه بين كفيه ويكفيه  
عن ابن عمر أن عمر رضى الله عنه صلى  
الحجر وقال: «إني لأعلم أنك حجر، وبولا  
أني رأيت رسول الله ﷺ يمسك  
مقابلك»<sup>(١)</sup>.

وأخرج أبو داود والسنن عن ابن عمر  
قال: «كان رسول الله ﷺ لا يدع أن يستلم  
الركن اليماني والحجر في كل طوفة» وكان ابن  
عمر بعده<sup>(٢)</sup>.

وه استلام الركن اليماني -

٣٣ - استلامه يكون بوضع اليد عليه.  
وهو الركن الواقع قبل ركن الحجر الأسود  
عن ابن عمر رضى الله عنهم قال  
ما ركعت استلام هذين الركبتين - اليماني  
والحجر، ثم رأيت الله ﷻ يستلمهما، في  
شده ولا رخاء<sup>(٣)</sup>.

(١) حاشية ابن حجر: نعم قل الحجر.

استلمه بيمينه وضع يده على الحجر ١٧٦٢/٣؛ وصلى ١٧٦٢/٤.

والله أعلم

(٢) قلت: من غير أن يكون ﷻ لا يخرج الركن اليماني

أخرجه أبو داود ١٧٦١/١١، والسنن ١٧٦١/١٥، وقال  
السنن: قد تضمن من أبي داود ١٧٦٢/٣، أن استلمه  
بيمينه غير أن أبي داود قد نقل

(٣) حديث ابن عمر ما ركعت استلام هذين الركبتين

والسبب مذهب الجمهور، وقول محمد بن  
الحنفية، لكنه عند المالكية مبة في الشوط  
الأول مطلوب في غيره، وقال الشيبان  
أبو حنيفة وأبو يوسف هو مطلوب  
ورغب الفقهاء إلى أنه لا يخله ولا يسعد  
عنه

ورغب الحنفية إلى أنه لا يخل ما استلم به  
الركن اليماني، ولا يخل إليه

وعند الشافعية يصل ما استلم به الركن  
اليماني ويشير إليه عند الحجر عن أبو حنيفة  
إليه، وعند المالكية يضع يده على حده من غير  
تسليم

أما عن هذين الركبتين فلا يس استلامه،  
لأن النبي ﷺ كان يستلم هذين الركبتين ولا  
يستلم عروهما، عن عبد الله بن عمر رضى  
الله عنهما قال: «لم أر النبي ﷺ يستلم من  
البيت إلا الركبتين هاتين»<sup>(١)</sup>

وعند أئمة العلماء بذلك التعديت بين  
الركبتين أثبت سبب وصحة التوصل فقال  
والسبب في اختلاف الأركان في هذه  
الأحكام أن الركن الذي فيه الحجر الأسود  
فيه قضيتان: كون طهر فيه، وكونه من

(١) أخرجه مسلم ١٧٦٢/٣.

(٢) حديث أبي عمر: لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركبتين

هاتين.

أخرجه البخاري وضع يده على الحجر ١٧٦٢/٣؛ وصلى ١٧٦٢/٤.





ارب فتصلى بها برقتى ويؤدك في صه،  
واختلف على كل غائبة و بحيرة<sup>(١)</sup>  
الدعاء بعد ركعتي الطواف

١١ - اللهم إنيك نعم مربي وعلمي  
فانسل معذرتي، ونعم حاجتي فأعظم  
سؤي، وتعلم ما في نفسي فأعفو لي ذنبي،  
الهم، بي أسألك، بأن يبارك قلبى، وبفيا  
صادق حتى تعلم أنه لا يصحى إلا عاكف  
لى، لرحمة بها قسمت<sup>(٢)</sup>

دعاء لعامة الطواف

١٢ - اللهم اغفر لى وسوى وخصيائى،  
وعملنى، وإسرايلى لى أسرى، إنيك إن لا تعفر  
لى لهلكنى<sup>(٣)</sup>  
١٣ - اللهم قيت يمشى، وصحى جردك،

وإذا كان يؤدى عمره دعا فافان جعلها  
عمره، صروقه، وإن كان طوافاً صلا دعاء:  
حمدته طوافاً صبراً، أى صبراً وصحباً، وشكروا  
(وسعى لرجل عمله) كما قاله بعد طواف  
ليس إلا تسبيحاً<sup>(٤)</sup>

الدعاء فى الأثناء الأربعة الباقية

٣٨ - اللهم اغفر ورحم، واعف عم تعلم،  
وأنت الأمر الأكرم<sup>(٥)</sup>

الدعاء عند الركن اليماني

٣٩ - وسب الله والله أكبره، والسلام على  
رسول الله ورحمة الله وبركاته، اللهم إني أعوذ  
بك من الكفر والفقر والبخل، ومن الأنكى  
فى الدنيا والآخرة، ربنا آتني فى قلب حسنة  
وفى الآخرة حسنة وقت عذاب القار<sup>(٦)</sup>

الدعاء بين الركن اليماني والآخر الأسود

٤٠ - ربنا آتني فى الدنيا حسنة وفى الآخرة  
حسنة وتقا عذاب النار<sup>(٧)</sup>

١ - قوله: «فانسل معذرتي» حديث جليل فى الحديث، أخرجه عنه أبو داود  
٢ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
٣ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
٤ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود

٥ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
٦ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
٧ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود

٨ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
٩ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
١٠ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود

١١ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
١٢ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
١٣ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود

١٤ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
١٥ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
١٦ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود

١٧ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
١٨ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
١٩ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود

٢٠ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
٢١ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود  
٢٢ - قوله: «ويعلم ما في نفسي» أخرجه عنه أبو داود

وهو بخسولة واحدة؛ فيسعى أن يتم معه  
استرع لأفانه

٤٦ - الإصرار بالذكر والدعاء .

٤٦ - الإصرار بالأذكار والأدعية " مطلوب في  
الطواف ، لأن الله تعالى سمع ، ويحسن  
لا يشي غيره إن سهر

ك - التزام المتمزم

٤٧ - يسحب عند جمهور العلماء بعد طواف  
الوداع أن يتمز الطائف المتمزم وهو الحذر  
الذي بين الحجور الأسود وباب الكعبة  
المنزعة ، أفنده بالموسول <sup>(١)</sup> ، والتمزحه أن  
يلصق صدره وحبله الأيمن ، ويداه وكفيه  
مبسوطتان قائمتان ، وهو متمزم مسجور برب  
بيت ، وعزم من اللواضع التي يستجاب  
فيه الدعاء ، ويدعو بالقائور من الدعاء إن  
حفظه ولا فيها يسر <sup>(٢)</sup> .

ب - قراءة القرآن الكريم

٤٨ - قراءة من قرأ من غير رفع صوت عند  
لأنكبة والشامعية والحناطة .

وتواصيا بيدا ، ونقلنا في لبسك ، فإن  
تعددا متدوبا ، وإن تعمر ، فبرحتك  
برحب حجك لمن استطاع إليه سبيلا ، فلك  
الحمد على ما جمعت لنا من السيل ، اللهم  
ارزنا ثوب الشاكرين <sup>(٣)</sup> .

دعاء الشرب من ماء زمزم

٤٣ - « اللهم إني أسألك علما نافعاً وورقة  
واسعاً وحسناً متعبلاً وشعاعاً من كل  
د <sup>(٤)</sup> » .

ح - القرب من البيت الحرام

٤٤ - القرب في الطواف من البيت للرجال  
وابعد للنساء ، وعده الشافعية سنة  
لعمرك أن من سارع القرب من البيت  
فالرمل مع البعد أولى ، إلا إذا كان الزحام  
سدداً أو خاف صدم النساء من بعد عن  
البيت ، فالقرب حجة مع ترك الرمل أولى <sup>(٥)</sup> .  
ط - حفظ البصر عن كل ما يشغله

٤٥ - على الطائف أن يحفظ بصره عن كل  
ما يشغله عن الطواف ، لأن الطواف عبادة ،

(١) عنه الظاهر حيث نكح

(٢) انظر في كنف العميل ٥٠ ، ١٧٢ ، ٢٧٢ ، حرره  
المؤلف في كتاب « فيه عدة مسائل من اجود بركة »

(٣) عنه الظاهر في كنف العميل  
المرتب للكتاب ١٧٣/١١ من حديث بر حاكم موطأ عليه  
وأما في بعض إسناده من ١٧٣/١١ من كنف العميل ١٧٣/١١

(٤) من كنف العميل ١٧٣/١١

(١) في كنف العميل ١٧٣/١١  
نكح ١٧٣/١١ ، وانظر ١٧٣/١١  
(٢) شرح من ١٧٣/١١ ، ١٧٣/١١ ، ١٧٣/١١  
كتاب الجامع ١٧٣/١١

صرح بعض حصة بكونها الكلام،  
 لكنه يحتمل عن مالا حاجة إليه  
 ولعلك صرح المناصب أن الفصل إلا  
 يتكلم<sup>(١)</sup> لعله <sup>١٢</sup> والطواف صلاة فاقولوا  
 فيه الكلام، في رواية: «إلا أنكم تتكلمون  
 فيه من تكلم ولا يتكلم إلا بخيرا»<sup>(٢)</sup>  
 ب- السلام عن من لا يكون مشغولا  
 بالذكر<sup>(٣)</sup>

ج- الإقنة، والاستغناء، وضوء من تعليم  
 جاهل أو أمر بصغوب أو شيء عن فكر  
 د- الخروج من الطواف خاصة  
 صروبه  
 هـ- الشرب، لعدم إحلاله بدلالة لغة  
 زمانه، بخلاف الأكل<sup>(٤)</sup>

و- ليس يدل أو يجب إذا كان طاهرا  
 حرمان الطواف  
 ٥٠- أ- ترك ركع من ترك كان الطواف،  
 وحكمه: أن لا يتحلل التحلل الأكبر إلا  
 بالعود وإقامته، إن كان الطواف فرضا، فو  
 وصا

وعند الحماية تموز قراءة القرآن، والذكر  
 الفصل عند الحصة وبالكفة<sup>(٥)</sup>  
 ب- الشافعية فقالوا: ما نورد الدعاء أفضل  
 من القراءة، وهو أفضل من غير ما نورد<sup>(٦)</sup>  
 «سئل الخليفة بأن هدى النبي <sup>١٣</sup> هو  
 الفصل، ولم يثبت عنه في الطواف قراءة  
 قرآن، بل للذكر، وهو المأثور من السنن  
 واجمع عليه فكان لول<sup>(٧)</sup>

«استدل الشافعية على فضيلة الدعاء  
 ما نورد في الطواف عن الفراء بفتح الياء  
 يثبو، وأصلية التصراف على غير المأثور في  
 الصواب، بأن الموضع موضح فكر، والقرآن  
 أفضل الذكر<sup>(٨)</sup>

«سئلوا بالخليل القمسي: «من شعبه  
 القرآن وذكرى عن مسائل أعطته أفضل ما  
 اعطى السائلين، وفصل كلام الله على مثل  
 الكلام كعقل الله تعالى عن خلقه»<sup>(٩)</sup>  
 مباحات للطواف

٤٩- أ- الكلام الجاهل الذي يمنع إليه

١- شرح الحديث ص ٢٠٠- ٢٠١، ص ٢٢٩/٢٣٠، ونص  
 ٢٤٨/٢٣٠، كمشي، ٢٢٩/٢٣٠

٢- من المحتاج ٤٦٦/٢٣٠

٣- رد المحتار الموضح ٢٣٠

٤- من المحتاج الموضح ٢٣٠

٥- من شدة الحرارة وذكر من - بحر

٦- حرمه القائل (١٨٦/٢٣٠) من - ما - أي معية الطواف

٧- نقله (مصر حرمه)

(١) - تلخيص شمس ٢٣٠، ١٢، ينحط عليه من - بحر

نص لا بد منه ٣٧٨، ٢، وهو طمس ٨، ٢٣

٢- من المحتاج ٢٣٠

٣- من المحتاج ٢٣٠

٤- من شدة الحرارة

٥- من شدة الحرارة ٢٣٠، ٨، ٢٣

٦- من شدة الحرارة ٢٣٠، ٨، ٢٣

مقرر في كل مدعى، كترك الرمل في طواف  
بمنه سعي، وكتارك استلام الحجر الأسود  
والإشوة إليه

هـ - الجميع بين أكثر من طواف كامل من غير  
صلاة بعد كل طواف، إلا إذا قدمت الصلاة  
في وقت كراهه عجزها عن الحصة

و - الطواف وهو يذاع بول أو الفاطه، أو  
وهو شديد التعلق إلى الأكل، وهو ذلك ما  
يشمله من الحضور في المياد، كما يكره في  
الصلاة

ز - الأكل في الطواف اعتقاً بين الحظية  
والشامه، وكذا الشرب عند شامه، فإن  
كرهه الشرب أحسن من عدمه، فإن  
الشخص لا بأس من شرب الماء في الطواف ولا  
أكرهه، بمعنى الأكل، لكن أحب تركه،  
لأن تركه أحسن في الأدب وقال الشافعي في  
الإملاء: روى عن ابن عباس رضي الله عنهما  
أنه شرب وهو بطوافه<sup>(١)</sup>

ح - وضع الصلابة يده على فيه، إلا أن يحتاج  
إليه مثل دفع الشاوي

ط - شبيه الأحابيع يطرحونها، كما يكره  
ذلك في الصلاة<sup>(٢)</sup>

ب - ترك شرط من شروط الطواف،  
وحكمه أن الطواف غير صحيح، ويجب أن  
يعيد إن كان مرقاً، أو راجياً  
فإن كان مكته أعاده ولا إشكال، وإن  
سافر من مكة، فلا بد له من الرجوع إلى مكة  
وإعادته، كما في قوله ركن من أركان  
الطواف

ج - ترك واجب من واجبات الطواف،  
وهو غير مجزئ عند الجمهور، مكره كراهة  
محرمية عند الحنفية حسب اصطلاحهم،  
وبأنه يثم، ويجب عليه التمسك<sup>(٣)</sup>

### مكروهات الطواف

٥١ - حسن الفقهاء عن أمور تكسر في  
الطواف، ب -

أ - رفع الصوت بالذكر والمده والفرق، بما  
يشوش على الطائفين

ب - الكلام غير المحتاج إليه، لغو من  
عمر رضي الله عنهما أنه لم يكلم لأما أنهم  
في صلاة

ج - إضفاء نصر يس من قبل الذكر  
واقتناء على الله

د - ترك ساء من سنن الطواف، حسبها هو

(١) التفسير ٨ - ٥٢  
(٢) في الصلاة ١١١ - المصنف ٥٢٠

١ - من الحديث في ٤ - أن لا يذبح مع - ٤ - مست  
من ١١ - من الحديث ٢٨٥٠٠ - مرقه ١٢ - ٥

## كيفية الطواف .

بجب تركه ، ولا يجوز ارتكاب الطواف لأجل

السنة ، ولأنه لا بد من نية لله تعالى ، ولا يجوز من  
ويعاصر ، إنك رجل قوي ، لا تزاحم من  
الخير ، فتكون الضعيف ، إن حدثت حادثة  
فاسلمه ، وإلا تستغني عنك وكبره (١)

وكيفية الإشارة ، أن يرفع الطائف يده  
عن مـ تكبيرة ، ويجعل يدهم نحو الحجر  
الأسود يشير بهما إليه

٥٤ - ويوصل أسطاف في الأثواط الثلاثة  
الأولى إلى مكان مبهم يحد الطواف

وكيفية الركن يسرع يسرى مع مقاربة  
الخطأ وهو التكبيرة من غير نية ، ويؤتى  
بقية الأثواط ، ويكون في حوالة على غاية  
الآداب والمصروف والتنظيم ، مع قصر القصر  
ويحضر الصوت بالذكر والحمد ، فإذا وصل  
في الخطم وهو المكان المحاط بحدود  
دائرية ، جهة سبال الكعبة حيث الميابة  
فيجعل الخطم في صحن طوافه ، ولا يدخل  
في داخله ، فإذا وصل إلى المركز الميابة  
مبطله ، وثقت بأن يضع يده عليه فقط ،  
دون سجود ولا تسبيل له ولا يديه ، حتى  
يصل إلى الحجر الأسود ، فيكون بذلك قد

٥٦ - إذا أراد شخص الطواف فيستعد لذلك  
بظهور يده ونيايه من المجاسة ، ويحصل إن  
كان جيب ، وشوفاً ويضبط ثياب إحرامه  
حتى يضمن أن تتكشف عورته في أثناء الطواف  
وإحرامه ، وإذا أراد أداء طواف عليه سعى  
مثل طواف المقدم في حال تقديم السعي  
إليه ، وطواف الزيارة إذا لم يقدم السعي  
عليه . وطواف العمرة ، عرس له في هذه  
الأطراف الاصطناع في الأثواط كلها

## كيفية الاصطناع .

٥٣ - وكيفية الاصطناع أن يجعل يدها  
وسط الرداء تحت إبطه اليسرى ، ويود صوته  
على كتفه اليسرى ، ويترك كتفه اليسرى  
مكتوفة

ثم يتجه في الحصر الأسود حتى يتجدد  
تلياً إلى جهة الركن الثاني ، ويقطع النية  
إن كان عمراً ، يوى الطواف الذي يريده ،  
ويجعل يده إلى اليمين ، ثم يستقبل الحجر  
الأسود ويسلمه ، بأن يضع عليه يديه ويضع  
وجهه بين كفيه ، وقيله ثلاثاً

لكن إذا وجد الطائف رجلاً محجباً  
إليه ، ويكتفى بالإشارة إلى الحجر بيده ،  
لأن استلام الحجر سنة ، وإلقاء القبلات حرام

(١) حديث : يعاصر هذا رجل قوي ، لا تزاحم من  
الخير ، فتكون الضعيف ، إن حدثت حادثة  
فاسلمه ، وإلا تستغني عنك وكبره (١)

## طَوَى

التعريف

١ - الطَّوَى من النعل، من معاني الطَّوَى في  
المنعة، ياء اليشير بالحجارة، يقال صوبت اليشير  
صوب صوبى، جعل بمعنى معمول

وفي اللسان طوى جبل بالشام، وقيل  
هو واد في أصل الطور، وفي فسريل شعرير  
﴿بِكَ بِالْوَلَدِ الْفُقْدَانِ طَوَى﴾

وفي معجم ياقوت الحموى الطوى بشر  
حضره عبد شمس من عبد مناف ومي التي  
رأس مكة عند اليمامة دار عهد بن  
سيف<sup>١</sup>

ويطوى واد مكة، قال ابن ريد يعرف  
الذي بالهجر

ويقال التبريزي الخطيب طوى - بالتصغير  
وتكثرت الظاء وأصبح أجود - واد بمكة بين  
التيسير - كساء معنيا وقسم - وأقرب إلى

أبي شوحا، فبسنم الحجر وبقيله أو بشير  
إليه إذا كان رحام

ويقال الطواف حتى تكمل سبعة أشواط  
عند الحجر الأسود فيسنمه وبقيله حرام  
لأشواط الطواف، لو يشير إليه إذا كان هناك  
رحام، ثم يتعهده مع رحام إبراهيم الطويل  
عنه السلام فيحطه به وبجر الكعبة،  
أو يصلى ركعتي الطواف، ولكن ليس هذا  
الوضع شرعا يصحها في بنوهم المنعة، فلا  
يراحم ويصلى ركعتي الطواف لأنها كسرة  
صحتها لأنها جائز، لكن الحرم انفصل، وبعد  
في التركة الأولى سورة ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا  
الْكَاذِبُونَ﴾ في الثانية ﴿ذَا هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾  
أيضا لعقله ﴿قُلْ﴾ ثم يدنو منها لما بها يجب  
به وإن يجب



١ - من طوى ٢٠٢  
٢ - تصغير طوى، قال ابن ريد، تصغير طوى  
من طوى

عمرة أو قرآن بلا خلاف  
 ذهب أحمد وأحمد بن حنبل  
 الفصل عند دخول مكة مضطرب من غير تحريم  
 موضح<sup>(١)</sup>

الفضل، سمي بذلك لانتشافه على بئر  
 مطوية - مئة - بالبحارة  
 وللقصود هذا المصباح لموضع اليد في  
 مكة دون غيره من المطاني النورية  
 لحكم الإجماع



٢ - ذهب المالكية والشافعية إلى استحباب  
 الفضل في ذي طوى عند دخول مكة  
 بمطويات، ما روي نافع قال: وكان ابن عمر  
 رضي الله تعالى عنهما إذا دخل الحرم أخرج  
 أمسك عن التلبية ثم بيث بذي طوى، ثم  
 يصلي به الصبح ويحسن ويحدث إلى النبي  
 ﷺ كان يعمل ذلك<sup>(٢)</sup>

ودعوا إلى أنه يستحب هذا الفصل في  
 طوى إن كان في طريقه، وإلا ففضل في  
 غير طريقه من نحو مسافرها،  
 قال السبكي: إن لم تأت من جهتها  
 بقدر ما يهيئ

وقال الشريفي وأحداني من غير صرف  
 المدينة كالبحر فيفضل من نحو ذلك  
 ناقة

وفي المحمدي: وقد الفصل منحب  
 لكل فاعل محرم سواء كان محرماً بجمع أو

١ - كتاب أبو حنبل ٢ ١٦٤ - كتاب مطويات على مراتب  
 بدلالة لا حصة لم يوافق ١ ٢٨ ٢٩ - موضح ١ ٢  
 في المكتبة سنة حتى احتج ١ ٢٤٣ - بعض الأثر  
 بدعي ١ ٢٣١ - رسالة القردعي المحدثين الإجماع  
 ٢٤ - في الواسع الحديث لموسى ١ ٢٤٣ - تاريخ ١ ٢٤  
 ١ ٢٣٠ ١ ٢٣١ - في النسخة

(١) حديث: «خير ركعتين دخل الحرم فيهما»  
 أخرجه الطبراني في معجمه ١ ٢٤٣ - موضح ١ ٢٤٣





٤ - وادعى الفقهاء على أن من الأقابل والمخير للرجل لمواثني اجتماعه أنه شروط الإباحة أن يترك بكاح الأمة بأن يصير عبداً لغونه تعالى ﴿وَلَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> حتى لا يسبب الحق تولده حيث إن تولده من الأمة يكون بغيرها بملكه مباحاً، إلا أن بشرط الزوج على ملكها حريته فيكون ولده من حراً لغونه ﷺ والمسلمون عن شروطهم لا شرها حرج حلالاً أو احس حراماً<sup>(٢)</sup>

(نقول) عسر رضى الله عنه مدافع الحنفى عند الشروط وهذا استثناء من حد صيرته

إحداهما: إذا كان لسروج لا يولد له، كالخص من مثلاً، لأنه يولد له.

الثالثة أن تكون الأمة ملكاً لأصبه (غيره)<sup>(٣)</sup>



وانفوا كذلك على أن طول الحرة لا يمنع للعبد من نكاح الأمة، لأن نكاحه ليس به إرهاب حر، ولأنها متميزة في الحق كما انفوا عن أنه يجوز تصدق الطور أن يترك أمة غيره المسلمة بشرط أحسنها بها، تبعاً لاختلافهم في العبد معنى الطور النوارى في قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ مَعَكُمْ عَدُوًّا﴾ أن يترك الخصائص التي من شأنها أن يترك أياكم من في نكاحكم ﷺ الآية

مدافع الخفية من أن الطول معناه حر، نعم، فإنه لا يترك في عصمته حرة حارة الزواج من أمة العبد عند أبي يوسف ومحمد، وإذا أبو حنيفة: أن لا تكون عمة حرة بعد من صلاحه اليقين

ومذهب علماء السبب والنفقة مدافع الثلاثة: النكاح، والسمعية، والخصانية - في أن الطول معناه عدوة على نكاح حرة، سواء أكانت مسلمة أم كتابية<sup>(٤)</sup>

وعليه فلا يجوز حر مسلم أن يترك أمة غيره (لا بشرط) بشرط تعصبتها في مصطلح (رق) ع ٧٥

(١) قوله السيد محمد  
(٢) مدافع المستوفى على شرطهم - حرجت بوجه  
(٣) (١٠١٣) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
(٤) المدافع ١٦٨١٢ قوله تعالى ١٠٢٥ قوله  
قال ١٠٢٥ من المدافع ٣ ١٠٢٥ قوله الطاهر  
١٠٢٥

(١) قوله السيد محمد  
(٢) المدافع ٢٦٦١٢ مدافع لأحكام الطور ١٢٦  
أحكام الطور لاو شرعي ١٠٢١١ قوله لاو مدافع  
١٠٢١٢ مدافع ١٠٢١٢ المدافع الطور  
١٢٦٢٢ قوله الطاهر ١٢٦٢٢ مدافع ١٠٢١٢  
١٢٦٢٢ مدافع ١٢٦٢٢

## طِيب

انظر: طَبْر.

## طُبُور

التعريف:

١ - الطُّبُور في اللغة: جمع طَبْر، وهو جمع طائِر، والطارِط كَرى حجاج يسبح في الهواء. وطَبْر فلان أصله التَّعَاوُل بالطَّير، ثم استعمل في كل ما يتعامل به أو يتشبه به، لأن العرب كانت إذا أرادت للشيء أهم مرتبة بمجانم الطَّير وأثارتها، تستعبد هل تحس أو ترجع؟ فهي الشرع عن ذلك، <sup>(١)</sup> وقال: «لا أعدوى ولا طيرة» <sup>(٢)</sup> وقال أيضا: «لقروا الطير على وكتبها» <sup>(٣)</sup>.

## طَيْرَة

انظر: طَبْر.

ولا يخرج منه الاصطلاح عن معناه  
الدمري



(١) المساجد كثيرة، عرب الورد للأصمعي دنة وطيرة  
(٢) حديث «لا عدوى ولا طيرة»  
أسود طيشلي (منح الطيرى ٢٥١) قسم  
١، ١٧٤٣ من حديث أبي هريرة والمثله للسنن  
(٣) حديث «لقروا الطير على وكتبها»  
وكذا للمصنف في جميع الروايات (١٠٩/٤) وقال: رواه  
الطبراني بإسناد صحيح، أسودا ثانيا، والمثله من  
رواه أبو تير النعمان



بكل ما فيهن التعليم ويمكن الاصطيد به من  
حوار طيور كالبندق والقمطر والعتاق  
والشاهين ويخرج من ذوات اعدائهن من  
الطيور. وقد ماحدث هذه الحوادث من  
الصيد ورحلتها لمسكنه ونحوه صاحبها ميتا  
لوقوع حركه اللهب او - يتسكن من ذيقه  
من اذنه، عوده يخال في اليد وقد املا  
عليه نكل<sup>١١</sup>

وحدهم في غلث من عمر صبي الله  
عنها وبها قد ولصداق وانصروا  
لايخبر الصيد ولا بالكتب، لقوله تعالى  
﴿لَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْكِبْرِيَاءَ﴾ الآية،  
حيث حرص الاصطيد بالكلاب  
ثم احسنت المصيدة في سرده تعليم  
جرح الصرور يكبر به<sup>١٢</sup>  
وفي ذلك تخصص طر في مصطلح

(ص ١)

ج - اصطيد الطيور زدها

١ - تصي الصرور له على ان لا يطير بها كالب

المصعب عندهم - و الحيلة الى انه لا يحذر  
بيعه ولا يعود العود الى محله، لما فيه من  
الحرر ولانه لا يوشع بعودته لعدم عهده  
وزهب امام الخراسان من الشافعية الى  
حوار بيته، كالقيد الموت في شعب<sup>١٣</sup>  
وتصور انهم كفلك على ان الصر اذا كان  
في مكان محقق، ويمكن لصدده منه فلا  
يحب - كبر صرير - صر بيته

٢ اما - ويمكن اذنه بالاصبع ومثقه،  
فذهب جمهور العلماء وهو مائل لاصح عبد  
الشافعية - في صحبه بيته ثم يصح بيع  
ما يحتاج في ذلك الى حيلة كثيرة  
والاصح عبد الشافعية انه لا يصح بيته  
لعدم قدره استماع عن سلبه، وفي هذا  
ذهب القاصي من اعدائه

٣ اما اذ - كان المرح ويحويه صرير فلا  
يصح بيع الطيور الموجودة فيه، لان صرير اذ  
فقر على الطير ان لم يكن سلبه<sup>١٤</sup>

ب - الاصطيد بالطيور

٣ - ذهب جمهور العلماء في حواد الاصطيد

١ - حديث - يصيد تحت يده

٢ - في غير ذلك ١٩٩٩: ٩٩٩: ٩٩٩

٣ - ٣٣٣ من ٣٣٣ ٣٣٣ ٣٣٣

الحسن

١٦١ حوا المائدة ٢

١٧ - ص ١٦٦ ١٦٦ ١٦٦ ١٦٦

ص ١٦٦ ١٦٦ ١٦٦ ١٦٦

ص ١٦٦ ١٦٦ ١٦٦ ١٦٦

١٨ - ١٨٣٩ ١٨٣٩ ١٨٣٩ ١٨٣٩

١٩ - ١٩٩٩ ١٩٩٩ ١٩٩٩ ١٩٩٩

٢٠ - ٢٠٠٠ ٢٠٠٠ ٢٠٠٠ ٢٠٠٠

٢١ - ٢١١١ ٢١١١ ٢١١١ ٢١١١

٢٢ - ٢٢٢٢ ٢٢٢٢ ٢٢٢٢ ٢٢٢٢

مقدوراً عليه لذكاته بالذبح، وتفضيله إلى  
مصطلح، (دبائع ١٩١٠ و١٩١١).  
وإن لم يكن مقدوراً عليه لذكاته يعقر  
مروه للروح إلى أي موضع كان، وفي صور  
هذا النقص وبكل حال فيها العير أو العير  
خلاف يظن مصطلح (صبي).

## ظنر

التعريف

١ - الظنر - سمرة ساكنة ويجوز تحريكها -  
للمرحمة بعير وادها، ويطلق على زوجها  
نفساً، وأحياناً أطلقوا عليها، يقال: طأزن  
بركة الخشب ولذا ترصده.  
ولا يخرج لمص الاصطلاح عن النفس  
المعوى.

الفاظ ذات الصلة

الخصانة

٢ - النقص في اللغة مصدر حصن، ومنه  
حصن العذار بيعة إذا صعد إلى نفسه حب  
حنانيه، وحصنت المرأة صبيها إذا حصنته  
حصناً أو ربه (١).

وفي الشرع ربه النفس وحفظه وحسنه



(١) النقص في اللغة مصدر حصن، ومنه  
حصن العذار بيعة إذا صعد إلى نفسه حب

(٢) كلمة هذه الفقرة ١٩١٠، راجع النسخ ١٩٢٥، ومصر  
١٩١٢

(٣) عن المصطلح، وفي العرب نقص العذر، والفاخر  
الخصلة لا

في سريره وربطه وحده وما أشبه ذلك ،  
وسببت اشتربة حباله نحو من  
حطاة ظنر بيضه ووراحه

### الأحكام المتعلقة بالظنر

٣ - انصرو انفسهم ، اخصية والسائكة  
وشافعية واحسانة) هي جوانو يحسوا الظنر  
بأجرة معلومة ، لقوله تعالى ﴿وَأَن تَرُدُّهُ أَلَّا  
يَسْرِضُوا أُولَآئِكُم مَّا حَاسِبُكَ إِذْ  
سَمِعْتُم مَّاءَ يَنْتَعِمُ فَالْقُرُوفُ﴾<sup>(١)</sup> فقد سعى  
سببانه وتدار الخناج في الاسرصاص مبيدا ،  
ولان النبي ﷺ سرصع لردده بواهم<sup>(٢)</sup> وكل  
خاجة تدخو اليه فإن الطعن في الجادة بما  
يعيش بالسرصاص وقد يتعد وصاحبه من امه  
محلو ذلك كالأحارة في سائر الخناج<sup>(٣)</sup>

٤ - ولقد بشر شروط ذكرها الفقهاء ،  
وهي  
أولا العلم جلد سرصاعة ، لأنه لا

يمكن تقدير الآخر إلا به  
ثانيا : مفرقه الصبي بالشافعية ، لأن  
الرصاص يختلف بكمي الصبي وصغره ، ولأن  
أول لغة في اعتماد عدمهم وانفاسي من  
الحسانية - يعرف كذلك - الرصاص  
ثالثا : موضع الرصاص ، لأنه يختلف ،  
فيش عليها في سة ، والإصباح به أشد وثوقا  
بسماء ، ويسهل غيبها في بيضا  
رابعا - مفرقه الرصاص<sup>(٤)</sup>

### الاعتداد عليه في جارة الظنر

٥ - اختلف الفقهاء في مفعود عليه ، فقال  
الحسانة وحسب الحسية هو لسابع وهي  
جديدة الصبي والفاء به واللبس باع في الصم  
في اللوب ، ولأن الس عين فلا يعتمد عليه في  
الإحارة

وقال السائكة وحسب الحسية ، لاعتداد  
عليه هو اللبس وخلفه تابعه ، فلو أوصف  
بش سة لانتحى الأجر وكما لو خلعتنه  
بدون الرصاص لم يستحق شيئا ، وإن كونه عيب  
فإن نصف مرضع فيه في الإحارة للضرب  
حفظ الأدمي ، ولو أخير شمس الشمس  
لسرخصي من اخصية حيث قال : والأصباح  
أن لعقد يرد حل يثنى لأنه هو المفعود ، ومن

الحس ٥ ١٩ د راجع الحسنة ١٩١ ، بالفتوى ورجع  
١٩٢٢ د راجع الحسنة ١٩٢  
١ - سورة ص ٣٨  
٢ - قال سى ﷺ : من يردده يردده بواهم  
٣ - راجع الحسنة ١٩٢ د راجع الحسنة ١٩٢  
٤ - راجع الحسنة ١٩٢ د راجع الحسنة ١٩٢  
٥ - راجع الحسنة ١٩٢ د راجع الحسنة ١٩٢  
٦ - راجع الحسنة ١٩٢ د راجع الحسنة ١٩٢  
٧ - راجع الحسنة ١٩٢ د راجع الحسنة ١٩٢  
٨ - راجع الحسنة ١٩٢ د راجع الحسنة ١٩٢  
٩ - راجع الحسنة ١٩٢ د راجع الحسنة ١٩٢  
١٠ - راجع الحسنة ١٩٢ د راجع الحسنة ١٩٢

١٩٢ د راجع الحسنة ١٩٢ ، بالفتوى ورجع  
١٩٢ د راجع الحسنة ١٩٢ ، بالفتوى ورجع

فقابل جمهور الفقهاء - بذلكية وأبو حنيفة  
وهو رواية عن أحمد بجوابه، لأن هذه الجبهة  
لا تخص في المنازعة، ولأن العادة حوت  
على تحريمه على الأطلاق وعدم المياكسة معها  
وعملاتها ما يشتهى شعبه من الأولاد  
وقال أبو يوسف ومحمد من التحريم واحد  
في السروبة الثانية وأبو حنيفة لا  
يجوز، لأن ذلك يختلف اختلافا متينا فيكون  
مجهولا، والأحرر من سرقة أن يكون  
علما<sup>(١٥)</sup>

وهي الرصصة لئلا تأكل وشرباً يضر سبب  
ويصلح به ، وللمكثرى مصلحتها لذلك لأنه  
من تمام ، يمكن من الرصص وفي تركه أضرار  
بالصبي (١٧)

**فستح إجدارة النظر**

٧- ذهب الصبياء في جثمانه إلى صبح إحداهن  
الفاطمة إذ كان الصبي لا يرمع إليها أو يهدده،  
أو يعذبها أو تكون الظن ساقطة أو فاحشة أو  
أشد أهل الترميع الصبر، لأن كل ذلك  
أعذار، ولأن الصبي يصرر بشها، ولأن  
القصد لا يحصل متى كان هذا الحجة،

سوى ذلك من قيام بمصاحبه مع وللمنفرد  
عليه هو مفعلة اللدى قسمة كز عضو على  
حسب ماينس به

وكان الضالعة. تصح لإحارة حفلة  
الصيد وإحصاءه معاً، ويصح لأحدهما،  
ولأصح عندهم أنه لا يمنع أحدهما الآخر  
من الإحارة، لأنها متعدتان نحو أفراد كل منهما  
بالعقد فكأنه سائر المنافع، وبذلك، الأصح  
أنه يستتبع أحدهما الآخر للعداة  
للاصحة.

والغصير في مصطلح (إجوة ف  
(١١٤-١١٦)

الجزء: الثاني

٦- يشترط في الموصوف أن يكون معلوماً، ويجوز أن يشرط الأحرار أو العتق منه معلومه موصوفة كقوله: «معتق في السنة بالانفاق»<sup>١٧</sup> أما إذا استأجر الظن أو الأحرار بطعامه فكسوته أو جعل له أجراً وشرط له طعمه كسوته، فقد صححه<sup>١٨</sup>

<sup>a</sup> The mean values are given in parentheses.

والسرطان في كبد الفيلسوف : = بطرس  
السرطان في كبد الفيلسوف : = بطرس  
السرطان في كبد الفيلسوف : = بطرس

٢٠٠٠





بعد معنى لا يمتثل غيره، كتردد ذاته معبد  
للذات الشخصية، من غير احتمال لغيرها  
وانتص هو: ماذا رصوحاً على الظاهر  
بمعنى من المتكلم، لا في نفس العبارة،  
ومتلك قوله تعالى ﴿فَأَنكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ  
مِنَ النِّسَاءِ مَقِي وَتَلَّاتِ وَرَمَاعٌ﴾ (١) فإن هذا  
ظاهر في الإطلاق، نعر في بيان المبدء، لأنه  
مدق الكلام للمبدء وقصد به، فإنزاد ظهوراً  
عن الأول (٢)

### ج - المفسر

١ - المفسر هو: المكتشف معناه الذي وصح  
الكلام له، وإنزاد رصوحاً على النص، على  
وجه لا يبقى معه احتمال التأويل  
والتحصيل، مثل قوله تعالى ﴿وَتَجَدَّ  
الْكَلْبُكَةُ كُلَّهُمْ أَتَمَعُونَ﴾ (٣) فظلالته اسم  
ظاهر علم، ولكن يشمل الخصوص، فله  
قرره بقوله ﴿كُلَّهُمْ﴾، المطمح هذا الاحتمال،  
لكنه بمن احتمال الجمع والتمرق، فانقطع  
احتمال تأويل التمرة بقوله ﴿أَتَمَعُونَ﴾ (٤)

(١) سورة النساء: ٢١

(٢) اصول القوي على مائتين كتاب المفسر ١٧٢١، وطرح  
للدار ١٤٢٢/١، ومع الموضح مع حقيقه البشري  
٢٢٩/١

(٣) سورة الحجر: ٣٠

(٤) طرح لفسر القسبي ١٦٣١، والموضح مع التلويح  
١٩٢١، ٤٥٠، وكشف الاسرار عن اصول القوي  
٥٠، ١٩٢١

الاصل أو المشرق، ويحتمل غيره احتمالاً  
مرجوحاً كالأسد في نحو قولك: رأيت النجم  
الأسد، فإنه راجع في الحيوان المفترس،  
معمول ومرجوح في الزحل الشجاع، لأنه  
معنى مجازي، والأول الحقيقي الشد إلى  
البشر (٥)

واشترط بعض الأصوليين في الظاهر أن  
لا يكون معناه مقصوداً، بالسوق أصلاً لفرأيت  
وبين النص، (٦) ورجح بعضهم عدم هذا  
الشرط (٧)

### الألفاظ ذات الصلة

#### أ - الخمس

١ - الخمس مقابل الظاهر، وهو: ما جرى نزاد  
منه بفرض في غير الحقيقة، لإسبال إلا  
بالطلب والتأمل، كقاية التمرة بالنسب لظهور  
النباش (٨)

#### ب - النص

٢ - النص هو: اللفظ الدال في محل التلويح

(١) كشف الاسرار عن اصول القوي ٤٦١، ١٧، ومع  
الموضح مع حقيقه الثاني ٣٣٤/١ و ٢٢٢/١

(٢) مسلم الحديث مع التلويح ١٩٢٢، كشف الاسرار عن  
اصول القوي ١٢١، ١٧، وكشوف مع التلويح  
٢٠٨/١

(٣) كشف الاسرار عن اصول القوي ١٧١/١

(٤) التلويح مع التلويح

وعلى ذلك فهذه الأربعة الأقسام مبنية  
بحسب التفويض، متداخلة بحسب  
الوجود<sup>(١)</sup>

الأجزاء لثاني ذهب فلاخرون من علماء  
الأصول إلى أن هذه الأقسام أقسام مستقلة،  
وأنة يشترط في الظاهر عدم كونه مسوقاً  
للخصى سوى يجعل ظاهرة فيه، وإلى الخص  
احتياطاً بتعويض أو التأويل، وإلى القصر  
احتياط السج<sup>(٢)</sup>

### الحكم لإحاطي

٧ - حكم الظاهر هو وجوب العمل بالمضى  
ظاهره عن سبيل القطع واليقين حتى صح  
إثبات احديده والكسارات بالظاهر، لأنه  
يأصح سراد بالنسبة، عاكس أنه محتمل  
للصغار، بهذا الاحتمال مرجوح عدم ناشيء من  
دليل، فلا يعتبر<sup>(٣)</sup>

لكن إذا تمايز الظاهر مع الصغر أو  
القصر أو حكمه بترك العمل بالظاهرة  
ويوجد به هو أنقري وأوضح به، يقول

### ٥ - المحكم

٥ - المحكم هو، المحكم السراده عن  
احتياط سجع والتشديد، مأخوذ من لوهم،  
بمعنى محكم، أى مضمّن مأمون الانتباه،  
يقول الله تعالى: ﴿مَنْ تَبَتَّ مُحْكَمَاتٌ مِنْ أَمْرِ  
الْكُتُبِ﴾<sup>(٤)</sup>

وشال المحكم قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَكْنِي  
شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾<sup>(٥)</sup> وكذا سائر آيات التوحيد  
وقصدنا، فإنها لا تحصل السج أبداً<sup>(٦)</sup>

### لعلاقة بين هذه الألفاظ

٦ - للمعنى في بيان العلاقة بين هذه الألفاظ  
نجد

الأجزاء الأول ذهب المتعلمون إلى أن  
المعنى في الظاهر ظهور بمراد، سواء كان  
مسوقاً أم لا، وإلى خصى كونه مسوقاً  
لمبراه سواء فمحتمل التحصيل والتأويل  
أم لا، وإلى القصر عدم احتياط التحصيل  
والتأويل، سواء حصل السج أم لا، وإلى  
المحكم عدم احتياط لخصى من ذلك

(١) شرح على التوضيح ١: ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١

مع مستحق ٩٧٩

(٢) طر رحمن تبيين وكشف الاسرار مرجع له

تفصيلي ١: ١٢٩ - ١٣٥، وكشف الاسرار لأصول

تفسيره ١: ١٢٩ - ١٣٥

(٣) نور الأصول مع كشف الاسرار مرجع له

١: ١٢٩ - ١٣٥

(٤) سورة الأعراف ٢٠

(٥) سورة الأعراف ٢٠

(٦) شرح على التوضيح ١: ١٠٩، وكشف الاسرار عن أصول

تفسيره ١: ١٢٩ - ١٣٥، شرح على التوضيح ١: ١٠٩، وكشف الاسرار عن أصول

١: ١٢٩ - ١٣٥

المتطاولي الكل يوجب الحكم، أي يشهد  
قطعا وديها، إلا أنه يظهر التصان عند  
التصالح، يقدم النص على الظاهر،  
والنصر عليها، والمحكم على الكل، لأن  
العمل بالأصح والأقوى أولى وأحرى<sup>(١)</sup>  
وتقصير الموضوع في الحق الأصول

## ظَفَرٌ بِالْحَقِّ

التعريف

١ - الظفر بفتح الظاء في اللغة الضور  
بالضووب، وقال اللطيف ظفر الضور بها  
ضبت والفتح حل من خامسة، فيكون  
معنى الظفر بالحق في اللغة عبور الإنسان  
بحوز له على غيره، قال في المصباح ويفان  
لمن أخذ حقه من غيره فاز بها أخذ، أي  
سهم له واختص به<sup>(٢)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العمومي

الألفاظ ذات الصلة

١ - الاستيفاء

٢ - الاستيفاء مصدر استوفى، وهو أخذ  
المستحق حقه كاملا<sup>(٣)</sup>

وقد يكون بمعنى من عليه الحق، وقد  
يكون بمعنى رضاء، كما قد يكون بناء على  
حكم قضائي، وقد يكون من غير قضاء، وهو  
أعم من الظفر بالحق

ظَبْيٌ

أنظر: لطيفة .

ظَفَرٌ

أنظر: أظفار

(١) ساق الضور، مع الضور، المصباح في هذا  
المصباح

(٢) نسخة القاموس: ١٤٦

(٣) التوضيح مع الفروع ١/١٤٦ ٢٢٢

عظيمة احقر، حيث إنها برفع على النفس،  
والثالث فيها لا يستدرك، فوجب الاحتياط في  
إثباتها واستصحابها<sup>(١)</sup>، وذلك لا يتحقق إلا  
بالرفع إلى الحدس. ليظهر لربنا أن السبب  
وتشويها، والاحتياط فيها لا يصدر عنه  
صاحب الحق، الذي يصادق في الثبات  
بما طلقه، ثم إنه ليس عليه من التوابع  
التي لا تتدرى ما يقدر عليه النفس بما  
وضع خب بدنه بما يمكنه من بعض الواقع  
وتكثف الحقائق، وأنه لو حصل للناس  
استيعاب ما فيه من عقوبات فكان في ذلك  
درية إلى مدى بعض ما هو على بعض،  
ثم أوعاؤهم بعد ذلك لهم يستوفون  
حقوقهم، فيكون هذا مما في الحرث  
القصة<sup>(٢)</sup>، ولأن كثرة ما لم يفتأ لا يتصل  
إلا بخصه وإمامه سواء في هذه الإمام  
كالحجج، لولا لدورها كالتصريح<sup>(٣)</sup>

وإشقي لهذه الشريعة بما تقدم حالة  
عبر صاحب الحق في العمود عن بعضه  
بواسطة احكامه، يسهل العمل عنه فأحدرو

ب. الاستيلاء<sup>١</sup>

٣. الاستيلاء بعد وضع اليد عن الشيء  
والعيب عليه وانسحب منه<sup>(١)</sup>  
ولا يخرج في الاصطلاح من هذا  
المعنى<sup>(٢)</sup>.

ويختلف عن الظفر بالحق من حيث إنه  
يخص بالأعيان مادية، وظفر برفع على  
أخس، سواء أكان عليها عيب أم لا، كما  
يختلف عنه أيضا من حيث أنه قد يكون  
بحد، وقد لا يكون بحد، بينما يظهر لا  
يكون إلا بحد

حكم التكليس

يختلف حكم الظفر بالحق عند الفقهاء  
بأحلاف الموقوف، فيجوز في بعضها، ويحرم  
في بعضها، ويختلفون في بعضها

أولا ما يحرم فيه الظفر

ذهب الفقهاء إلى تحريم الظفر بالحق -  
من حيث الحرمة - في المواضع الثلاثة

أ. تحصيل الكماليات

٤. لا خلاف بين الفقهاء في أن الأصل في  
سجدة الموقوفات من قصد محدود وتعمير  
أن يكون عن صريح القضاء<sup>(١)</sup> لأن هذه الأمور

اصطلاح

١. كرسنه كالموقوف ١٥٧

٢. المصدر بفتح ١٦ - ص ١٤٨ - ٣٠ لبيان

- ١ - وهو الموقوف الذي يقضي به في سنة ١٢١٤  
تاريخ الاستدراك ٢ - ١٤٥ - سنة المصادق وطبقه  
شهره في سنة المصادق ١٠ - حاشية ماسون  
٢٠ - في الاستدراك لا يطلب الأمر على من ١٥٩  
٢١ - سنة المصادق ١٥٩١ - ص ١٤٨  
٢٢ - ص ١٤٨ - سنة المصادق ١٥٩١  
٢٣ - سنة المصادق ١٥٩١

كذب عليك، فإن المعصية لا تنال بالمعصية<sup>(١)</sup>

ونكس قال ابن عجم لا يجوز أن يضرب به غير من أن يضرب من صر به، ولو فعل به غير الإنسان، ويبدأ بوقاهه التعرير على القادي، لأنه أحلم، والقويوب عليه أسبق<sup>(٢)</sup>

ب- تحصيل الحقوق المتعلقة بالتمكاح

٥- ذهب الفقهاء إلى عدم جواز استنماء الحقوق المتعلقة بالتمكاح والتمكك والإبراء والطلاق والإحصار من غير طريق القصد، لأن هذه أمور خطيرة، يجب الاحتياط في إحداثها وتحصيلها، ولأنها تمنع من الاحتياط والتحري في تحقير أسبابها، وكل ذلك يختص به الحاك<sup>(٣)</sup>

ج- ما يؤدي تحصيله من حقوق إلى فتنه

٦- ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز استنماء آخر من غير قصد إذ تربط على ذلك فيه أو مسددة تزيد على مسددة صياح الحق، قصد غش أو عرض أو نحو ذلك، ومن لذلك على أن من فخر ببعض المكفوء أو

لم يجب له تعزير أو حد قبل أو لصاحبه وكان في رغبة بعد من السلطان أن يستولى ذلك بنفسه، للصريح، لأن حق يحصل صليته إذا استوفى صاحبه في مثل هذه الحالة، ونقل الشرياني عن عمر بن عبد السلام أنه لو نفرد - أي ينفرد - بحيث لا يرى، فيمنع أن لا يسمع منه، ولا سيما إذا صغر من عقله<sup>(٤)</sup>

وكذلك قال بعض الفقهاء يجوز لمنهزم أن يرد عن الشاتم بعمل قوله، والأفضل أنه أن لا يفعل<sup>(٥)</sup>، ولكن من له أن يرد عليه بما هو معصية، لأن المعصية لا تقبل حملها، وإلى مثل هذا ذهب القزويني في تفسير قوله تعالى ﴿فَمَنْ اعْتَصَى عَلَيْكُمْ فَأَعْدُوا عَلَيْهِمْ﴾ ما عُدِّي عَلَيْكُمْ<sup>(٦)</sup>

حيث قال الأئمة، هو التحذير، قال تعالى ﴿فَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ يَزِدْ اللَّهُ عَذَابَهُ﴾<sup>(٧)</sup> أي يتجاوز، ومن ظنك بعد ذلك منه بقدر مظالمك، ومن شئت رد عليه مثل قوله، ولا تعد إلى يومه، ولا بد أنه أو لربيه، وليس ثمة أن تكذب عليه وإن

(١) حاشية القزويني وحاشية صفدي عن نسخة تحتاج

٢٨٦٢١

(٢) صحر سحر ١٢٢٤

(٣) صحر البقية ١٩٩٠

(٤) صحر مطلق ١٤

(٥) صحر سحر ١٢٨٢

(٦) صحر البقية ١٩٩٠

(٧) حديث الترمذي ١٢٢٤، شرح الترمذي

صحر وحاشية القزويني رسالة صحر ٣٢١٤٨



إذن الحاكم. "وذلك لا يورث من عائشة  
رضى الله عنها أباً قالت: دخلت عند بنت  
عنته امرأة أبى سفيان على رسول الله ﷺ  
فصاحت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل  
شحيح لا يعطيني من الصدقة ما يكفيني  
ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير  
علمه، فهل من في ذلك حيتج؟ فقال  
رسول الله ﷺ: وعفى من ماله بالمعروف  
ما منكك ويكفي سبك" <sup>(٦٩)</sup> فجعل ما رسول  
الله ﷺ الحق في أحد نفقاته ونفقة ولدها من  
مال زوجها <sup>(٧٠)</sup>

ثالثاً - ما اختص الفقهاء في جوار الظفر به  
من الحقوق

٩٠ - اختص الفقهاء في الظفر بالحق  
المترتبة في الدماء، فمنهم من أحل ذلك رسم  
من صفة

تحصيل ماله المستحق بغير إذن الحاكم،  
فجعلوا لمصنفه والبولوف عليه والموصى به  
ما دفعه أحد الأصيلات التي تقصت ماله  
من أهل تحصيل هذه المصنف، ولا تترك  
في ذلك دعوى ولا قضاء <sup>(١)</sup>

ويشترط في تحصيل الأصيلات المستحقة بغير  
إذن الحاكم أن لا يؤدي ذلك إلى تحريك دمه أو  
مفسده أعظم من مفسدة صباغ الحق،  
وأما ما يحق فقهاء الشافعية شرطاً آخر  
لذلك، وهو أن لا يكون له تعلق بالعين  
المستحقة حق لشخص آخر، وذلك كان  
يشترط في شخص عنها من آخر كان قد أجرها  
أو رهها طبعاً له بناء على هذا الشرط أن  
يأخذها فقهاء لتعلق حق غير المالك بها <sup>(٢)</sup>  
ولكن بعضهم لم يشترط هذا الشرط،  
فأجاز أخذها، وإن تمت بها حق لشخص  
آخر <sup>(٣)</sup>

## ب - تحصيل نفقة الزوجة والأولاد.

٩١ - يجوز للزوجة أن تأخذ من مال زوجها  
ما يكفيها ويكفي أولادها منه من غير إذن ولا

(٦٩) حديث الله روى ١٢٥/٤ شرح الطوسي عن صحيح  
مسلم ٨ ٧/٢ - النهدي ٢١٩/٢، القس ٢٧٧/٩  
الفرزاني ٢١١ روى عن ١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١



فأجاز الخصة والمالكية والشافعية تحصيل  
المعقوق بغير دعوى ولا حكم في حالات  
معيبة وبشرط حاجة  
لما أختارناه فالأصل عدمهم لشرط إذن  
مخاطم في كل مرة يريد صاحب الحق أن  
يستوفى حقه بغير إذن الدين، ولهم على هذا  
الأصل امتنعنا  
وجاء على تفصيل ذلك  
مذهب الخصة

١١ - ذهب الفقه المذهب إلى أن من كان له  
دين على آخر، ولم يوفه إياه برصاء، فله أن  
يأخذ بمقدار دينه من مال لغريم بشرط أن  
يكون هذا المال من حسن حقه، وأن يكون  
بفلس صحتة، ولا يجوز لصاحب الدين أن  
يأخذ من ذراهم غريمه بقدر حقه إن كان  
حقه ديناً، ولا أن يأخذ ديناً من أهل  
هرية، ولا أن يستوفى منعه من ماله  
مقابل ذلك الدين الذي له، وكذلك ليس له  
أن يأخذ الصحيح مقابل شكرك، بل يأخذ  
مثل ماله من حيث ألقاه أيضاً<sup>(١)</sup>  
ويروى عن أبي بكر البرقي من المذهب  
أنه رأى جوراً أحد أصحابه ينادي  
بسيحان

وضاهر موطن أن تصاحب الحق أن يأخذ  
حسن حقه من المدين مثوا كان أو منكراً،  
وسواء أكانت ثداثر به لم يكن، كما يجوز  
له أن يتوصل إليه بأخذ بحر كسر الباب  
وتطلب الخمار، بشرط أن لا تكون مثلاً وسيله  
غير ذلك، وأن لا يمكن تحصيل حق بواسطة  
الغصب<sup>(٢)</sup>

قال ابن سريج إذا قلص بهاء مشهور  
مدنيته والحسن واحد، فهذا يعني أنه يجوز أن  
يأخذ منه مقدار حقه<sup>(٣)</sup>

ثم إذا أخذ الدائن من ماله مدته من غير  
حسن حقه، وجبراً منه ومعه نصاً، خلع  
في يده، فإنه يضم ما أخذ من  
الدين<sup>(٤)</sup>

#### مذهب المالكية

١٢ - ذهب المالكية إلى أن من كان له حق  
على غيره، وكذلك محتسباً على أدبه، فله أن  
يأخذ من ماله الدين بقدر حقه، وإن كان هذا  
المال من حسن حق الدائن، وكذا من غير  
حسه، على المشهور من مذهب مالك<sup>(٥)</sup>

(١) نقل وصير حديثه

(٢) المجموع المرفوع ١٩٦٢، رد المحتار ٢٨

(٣) نقل من مذهب مالك

(٤) الأحكام في غير الحدود في الأحكام ص ٢٢، فتح الباعث

٢١١

(٥) الدر المنثور ١٩٠٧، حقه من المال ٢٠١

لا يؤذى إلى حاد حرص أو حضور<sup>(١)</sup>  
واستقل المالكية على الصعوبة من  
مذهبهم بما يلي.

أ- بول الله تعالى ﴿مَنْ أَمْتًا فَتَنَّا  
نُفَعِّدْ عَلَيْهِ بَيْتًا مِ افْتَنَّا عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>  
ولا شك في أن من كان عليه حق عائكة  
وانتزع عن بذله فقد عتق، ويجوز أنه  
أحق من ماله غير نفسه وبغير حكم  
عقده، فإن الشارع قد أقر بذلك.

ب- حيث هو روضة أبي سفيان،  
حيث أجاز لها رسول الله ﷺ أخذ ما يركبها  
يركض بنها بالمعروف من غير أن زوجها،  
وبدون دفع إلى الحاكم،<sup>(٣)</sup> وقالوا: إن هذه  
منه عليه الصلاة والسلام تشريع عام يجبر  
لكل ذي حق أن يأخذ حقه من غيره غير  
إذن الحاكم إذا انتزع من عليه الحق من  
أدائه، لأنه عليه الصلاة والسلام قد ماله  
بهد على سبيل الحق، وانتزع، وبسبب  
على سبيل التقصاء<sup>(٤)</sup>

ج- قول رسول الله ﷺ: «انصر أخاك

بعدك» قول آخرى من الفقهاء، من أن  
صاحب الحق ليس له أن يأخذ من ماله  
لغيره غير جس حقه، وما أن له أن  
يأخذ مقدار حقه من ماله حريمه من غيره  
أو غيره، بشرط أن لا يكون المال مأخوذاً  
بديعة عند الأخذ، يقول الرسول ﷺ: «إذا  
أمانة إلى من انتصك ولا تحس من  
حالك»<sup>(٥)</sup> وقد ذكر في سح الجليل أن هذا  
القول ضعيف غير مبني، وأن المعبر حواجز  
أحق من الزبنة<sup>(٦)</sup>

وقال المالك في أن حواجز أحد الخبز من ماله  
المرموم بغير إذن المأخوذ بشرط له أن لا  
يؤخذ صاحب الحق عن أحد حقه بغير  
شرع الظاهر، وذلك لأن لا يكون معه شيء،  
وأن يكون الفقد عليه الحق حكرًا<sup>(٧)</sup>

وأما صاحب مهدي المعروف، إن  
حواجز أحد الحق بدون دفع إلى المأخوذ  
مقبول، بأن يكون الحق مجمعا على ثبوته،  
وأن يجبر فيه بحيث لا يحتاج إلى الإحتياط  
والتحريم في تحقيق سببه وتقدير مسبه،  
وأن لا يؤذى أحده إلى قلة وشبهه، وأن

(١) أي حرصاً أو حضوراً ١٢٣١٢

(٢) سورة النور ٢٤: ٢٤

(٣) أي بغير إذن الحاكم ٢٤٣١٣

(٤) أي بغير إذن الحاكم ٢٤٣١٤

(٥) أي بغير إذن الحاكم ٢٤٣١٥

(٦) أي بغير إذن الحاكم ٢٤٣١٦

(٧) أي بغير إذن الحاكم ٢٤٣١٧

(٨) أي بغير إذن الحاكم ٢٤٣١٨

(٩) أي بغير إذن الحاكم ٢٤٣١٩

(١٠) أي بغير إذن الحاكم ٢٤٣٢٠

ثانياً - إذا كان المستحق ديناً على غير محتج من الأداء.

١٥ - قال الشافعية إذا كان مستحق ديناً حلاً على غير محتج من الأداء طالعاً لا يؤدي ماله ولا يحل أخذ شيء ثلثين لأنه محير قرر الدرع من أي مال شاء طمس للمستحق أخذ من محير له حراً عنه، فإن أخذه لم يملكه ولزمه ردّه، فرب تلف عند صمد

ثالثاً - إذا كان المستحق على مكر ولا يتيه

١٦ - ذهب الشافعية إلى - من استحق دين على مكره ولا يتيه للمستحق للدين فإنه يجوز له أخذ جسد حقه من مال الدين لو من حال من عليه الحق إن ظفر به استقلالاً، فمجرى عن أخذه إلا بهدء انصره، وكذلك يجوز أخذ غير حقه إن قصد حسم حقه على المذهب وذلك المصروء، وفي قولهم يسمع، لأنه لا يمكن من ملكه

رابعاً - إذا كان مستحق على مقر محتج أن عن مكر وله عليه دين.

١٧ - قال الشافعية إن كان لمستحق دين على مقر يسمع من أدائه أو على منكر ولا يسمع

عائداً أو مظلوماً<sup>(١)</sup>، وإن أخذ الحق من الظالم غير به<sup>(٢)</sup>

مذهب الشافعية.

١٨ - ذهب الشافعية من أن ما يستحقه الشخص على غيره إما أن يكون عبداً وإما أن يكون حراً، والمدين إما أن يكون عس غير محتج من الأداء أولاً، وكذلك لم أن يكون الدين على مكر أو عس مشر، وإما أن تكون مع الدائن يتيه أولاً، وفي ذلك تفصيل على النحو التالي

أولاً - إذا كان المستحق دين

١٩ - قال الشافعية إذا استحق شخص عبداً تحت يد عبادة وله تربيته - إن لم يكر كما من لأهلية - أخذ الفهم المستحقه بلا رفع يخاص ولا علم من هي تحب منه مضروبة إن لم يحب من أخذها شبه أو ضرراً، وإذا رفع الأمر إلى قاصر أو محرم من له إسرار المحضوى كمنحسب وأمر لا سيما إن علم أن الدين لا يتخلص إلا عبده

(١) حديث - من أعتق ظلاماً - موطأ.

(٢) أخرجه البخاري صحيح المرقى ٤٨٠٠ ومسلم ١١٩٠٤٤ من

٢٠ من حديث الجعفي

بالحرمين ١٤٠٠ من ١٤٠٠ نسخة المرقى ٩٥٠

٢١ نسخة من ١٤٠٠ نسخة المرقى

مابينها - فذلك ما يظهر به صاحب الحق

٢٠ - ذهب الشافعية - إلى أن ما يؤخده  
استحق ظفراً بحيث إن كان من جنس الحق  
بذلكه بدلاً عن حقه - أمّا المأخوذ عن غير  
جنس الحق لو اعتلى من حشمه فإنه يبيحه  
للمحاجة ، وقيل يجب وجهه إلى فاص بيحه ،  
لأنه لا يتصرف في ما من غيره نفسه ، وثقلوا  
لأخيه مضمون عده في الأصح ، أنه مطلق ليل  
تلكه ويبيحه

وقال الشافعية - لا يأخذ استحق دون  
حشمه إن تمكنه الاقتصاص عن غير حقه  
مضمون المقصود به فإن أخذه ممن الرأفة ،  
لعمده مأخذه ، وإن لم يمكنه بأن لا يظفر إلا  
بما يريد قبضته عن حشمه أخذه ولا يقض  
الرأفة ، ثم إن تعذر بيع قدر حقه فقط ببيع  
الجميع واحد من ثمنه قدر حقه ورد حله  
عده على عريمه ، وإن لم يتصرف ببيع منه بقدر  
حقه ورد منزله

ثامناً - الظفر بهال حريم الغريم

٢١ - قال الشافعية - للمسحق أخذ ما من  
حريم حريمه بشرط هي - ألا يظفر بهال  
الغريم ، وأن يكون حريم الحريم حاشداً و  
نفسه ، وأن يعلم أن الحق الحريم أنه أخذ

عليه عنة فيه يجوز له أن يأخذ حقه استقلالاً  
من جنس ذلك - فذلك إن رحمه ومن غيره إن  
عده على الأصح في الصريين  
وقيل يرمع الأمر فيها إلى فاص كم لو  
أمكنه تخليص الحق بالمطالبة والتفاضي

خامساً - إذا كان المستحق ديناً لله تعالى

١٨ - قال الشافعية - إن كان المستحق ديناً لله  
تعالى كالتزكاة أو المنع الثالث من أهله وغير  
يستحق بحسبها من مال مالك فليس له  
الأخذ .

سادساً - كسر الهامة وسخوه للوصول إلى  
المستحق

٢٩ - قال الشافعية - إذا جاز للمستحق  
الأخذ من غير دفع لقاص فله حمله كسر  
باب وقف حذر لا يقبل إلى المستحق ، إلا  
به - لأن من استحق شيئاً سحره الموصوف  
إليه ولا يقض ما يؤخذ كمن لم يقدر على دفع  
التصاقل إلا بأطلاق ماله فأنفقه لا يقض ،  
وأضافوا - من ذلك إذا كان المأخوذ قدس ،  
وعبر مبرهون ، سعلق حق ، من به ولا يكون  
عجوزاً عنه بطلان ، (إلا يتعلق به حق  
الغير ، وقد بعضهم جواز الكسر ويجوز أن  
لا يؤكل غيره من عمل حسن

ذلك تكونه حليلا له ولا بينه به به، لم يكنه  
لا محله من، انما كان ولا يمكنه جعله حل  
ذلك، او نحوه، فاستهوي له، فله  
ليس له أحد قدر حقه، وقيل ابن عيسى  
جعل أصحابها، المحدثون مجوز لاخذ وجه  
في المذهب من حديثه، حين قال لما  
السبي بنية - إحدى ميكيف وبيسك  
بأنهم،

وقال أبو الخطاب - وبشرح لما جاز  
الأخذ من كان المحدث عليه من جسر حقه  
أخذ بقدره وإن كان من غير جسر محرم  
واخذ في موهبه

قال ابن خلدون - وما قول السبي بنية  
والأصحاب بل من انفسك ولا تحس من  
خلافك، وما أخذ منه قدر حقه من ماله  
مغير عليه فقد حله يدخل في عموم احدا  
وقال بنية - لا كل ما نرى عسما إلا عن  
حيث من جهة، ولأنه إن أخذ من غير  
جسر حقه كان معارضة بغير مرض، وإن  
أخذ من جسر حقه ليس له تعيين الحق

١١ حديث - قدر ما يكون ذلك من

١٢ حديث - انما الله يريد

١٣ حديث - لا يجوز له ان يستأجره

١٤ حديث - لا يجوز له ان يستأجره

١٥ حديث - لا يجوز له ان يستأجره

١٦ حديث - لا يجوز له ان يستأجره

حقه من مال غيره، وإن بعد عريم  
لعمري

## مذهب الحنابلة

٢٢ - ذهب الحنابلة - كما قال ابن  
مطهر - إلى أنه إذا كان الرجل على غيره حق  
وهو مفر به فلا بد له أن يأخذ من  
ماله إلا ما يفي به، فإن أخذ من ماله شيئا غير  
ذلك لم يرد له، وإن كان قدر حقه، لأنه  
لا يجوز له بذلك حقه، عتيا من غير ماله  
بغير اختياره، لغير ضرورة، وإن كان من  
جسر حقه، لأنه قد يكون الإنسان عرس في  
أمره، فإن أنفقها لو بلغت فصار تيسا في  
نفسه وكان الثالث في دمه من جسر حقه  
أخذ في ماله من المذهب، وإن كان ماله له  
أمر يبيع اشبع كالتأخير، ولا يعمد به بغير أحد  
سوى من ماله، وإن أخذ شيئا بغيره وهو  
كان نافيا، وعوضه إن كان ماله، ولا يحصل  
النقص فيه لأن الدين الذي له لا يفسد  
أخذ في ماله، وإن كان ماله به بغير حق  
وقدر على استخلاصه ما حاكم أو استعطا في  
غير له إلا أخذ أبعد منه، لأنه قدر على  
استيفاء حقه ومن يعوم مقامه، عائنه ماله  
قدرة على استيفائه من ركبته وإن لم يفسد على



## الحكم الإجمالي

أولاً - الظل وأوقات الصلاة

١ - اختلاف بين الفقهاء في أن وقت صلاة الظهر يحد بمرور الشمس ، واختاروا في آخر وقت الظهر وزوال وقت العصر

فقال جمهور الفقهاء : إن آخر وقت الظهر هو سرع ظل كل شيء مثله غير ظل نوره ، وهذا هو أول وقت العصر أيضاً<sup>(١)</sup>

والشهور عن أبي حنيفة أن آخر وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله ، سوى ظل الزوال ، كما أن وقت العصر يدخل بهذا التقدير من الظل عنده<sup>(٢)</sup>

ونصير المصروع لـ مصطلح (أوقات الصلاة ب ٨ ، ٩)

ثانياً - الظل والتحول في الظل

٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز التبول والتمسك في ظل يتبع به الشمس ،<sup>(٣)</sup> وذلك لما روى محمد بن يحيى عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ «اتقوا الملاعة الثلاث سحر في

نسيم ، لأنه ينجع الشمس<sup>(٤)</sup>

وعرف بعضهم بين الظل والعمره بأن كل ما كانت عليه الشمس فرأت عنه فهو ظل وفيه ، وسالم يكن عليه الشمس فهو ظل<sup>(٥)</sup> ، وهذا قريب مما ذكره ابن حنبل العسكري في المرقوف بأن الظل يكون ليلاً ونهاراً ، ولا يكون في شيء (إلا ما نهار)<sup>(٦)</sup>  
يقول الظل باسمه ، والمسمى مانعاً<sup>(٧)</sup>

وعرف الفقهاء ببعضهم بأن الظل يتحول ما قبل الزوال وما بعده ، والذي يخص بما بعده<sup>(٨)</sup>

ب - الزوال

٣ - الزوال لغة : تنحية ، وفي الاصطلاح المعنى : هو ميل الشمس عن كبد السماء أي وسطها ، ويعرف بعد توقف الظل من الانتفاص ، وإذا انحأ الظل في الزلزلة بالشمس قد زالت<sup>(٩)</sup> ، وعلى هذا فالزوال سبب لظهور الظل والشمس ،

(١) المرقوف في النفاذ على خلاف الفقهاء

(٢) انصاف الظل ب ٥٥ و ٥٦

(٣) المرقوف في خلاف العسكري

(٤) سنن أحمد ، وطق

(٥) بر حنبل ، ٢١ ومن اصطلاح ١٠١

(٦) في حنبل ، ١٠١ ، ورواه البيهقي ١٠١٦ ومنه الحديث

(٧) في حنبل ، ١٠١ ، الذي لا يركض

(١) صحيح البخاري ١٩٩١٩ ، ورواه الإجماع ٢٦

(٢) انصاف الظل ب ٥٥ ، ٥٦ ، ومن اصطلاح ١٠١ ، ومنه الحديث ١٠١٦

(٣) في حنبل ، ١٠١ ، ومن اصطلاح ١٠١

(٤) في حنبل ، ١٠١ ، ورواه البيهقي ١٠١٦ ، ومنه الحديث ١٠١٦

(٥) في حنبل ، ١٠١ ، الذي لا يركض

(٦) في حنبل ، ١٠١ ، الذي لا يركض

### ١٠٣٥ - استغلال المخرج

١ - لاختلاف بين الفقهاء في حواجز الاستغلال المخرج بين الألباس الرجاء، كسنة من حائط وصنف وقبر ونخبة ومحرم كالمحصل فيحوز الاستغلال بظله المخرج، كما يستغل بالحائط، نالاً لمواضعه، سواء بجانبه أو تحت هذا المظهر.

وجود الاستغلال في إذا كان ما يتكلم به ثابتاً في أصل تبع له متفق عليه بين الفقهاء، بليل الحواجز هو ماورد في حديث جابر رضي الله عنه حيث قال في حديث حجة سبي **عنه** وأمر منه من شعر مصرب له بسوء، حتى أتى امرأة وجدت القبة قد ضربت له بسمرة فركل بياء حتى إذا راغت الشمس <sup>(١)</sup>.

أما إذا لم يكن الظن ثابت في أصل تبعه فيه خلاف وتصل بظن في مصطلح (إحرام ف ٦٢)

### رابعاً الجنبين بين الضحك والظلم

٧ - يكره الجنبين بين الضحك والظلم، لحديث أن النبي **ﷺ** رأى أن يجلس بين الضحك

المولود، ودرعة الطريق، والظلم <sup>(١)</sup> وفي حديث آخر قال رسول الله **ﷺ**: «انقروا اللعائين» قالوا وما اللعائن يا رسول الله؟ قال: الذي ينضح في ضرب الناس نوحاً ظمهم» <sup>(٢)</sup>.

والظاهر من كلام الفقهاء أن الضحك لذكره واستظهر الدسوقي التحريم حيث قال والظاهر أن قضاء الحاجة في المورد والطريق والظلم وما ألحق به حرام <sup>(٣)</sup>.

ومثله مانعه الشريف من كلام النووي في المجموع من أنه يسمى حرمة للأخبار الصحيحة، وإيذاء المسلمين <sup>(٤)</sup>.

ويلاحظ الظل في الضحك عن الاجتناع من شتم من في الشتماء، كما صرح به الفقهاء <sup>(٥)</sup>.

قال ابن عابدون: «ويسمى تلبسه بما إذا لم يكن محلاً للاجتناع على عزم أو مكروه» <sup>(٦)</sup>.

(١) حديث صحيح، وهو للأصحاحين.

(٢) ترمذ في الحديث (١٦٩) ولفظه: «انقروا اللعائين» وهو ما ورد في صحيح مسلم.

(٣) حديث صحيح، وهو ما ورد في صحيح مسلم.

(٤) حديث صحيح، وهو ما ورد في صحيح مسلم.

(٥) حديث صحيح، وهو ما ورد في صحيح مسلم.

(٦) حديث صحيح، وهو ما ورد في صحيح مسلم.

(١) ابن أبي شيبة (٢٨٠) وفي صحيحه (١١٦٠) - حديث صحيح.



والظلم وقال مجلس الشيوخ<sup>(١)</sup> وقال ابن  
مسيور لأبي هذيل: يكره الخيل بين  
الظلم والشمس ٩ قال عبد مكره: أليس  
قد نبى عن ذ<sup>(٢)</sup>

قال إسحاق بن راهويه: صح التهم به  
عن النبي ﷺ

قال صبيد: حفتا سبيل عن إسحاق  
بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال:  
«أرى رسول الله ﷺ نبي في الشمس فأمروا أن  
يتحول إلى الظل»

وفي رواية عن قيس عن أبيه أنه ساء  
ورسول الله ﷺ عطف. فدم في الشمس،  
فأمر به فحول إلى الظل<sup>(٣)</sup>

## ظلم

التعريف

١ - أصل الظلم في اللغة - وضع الشيء في  
غير موضعه، وأخو وخالو له أخه والليل عن  
الفصد، ثم كثر استعماله حتى سمي كل  
عصف حلياً<sup>(١)</sup>

ولا يخرج في الاصطلاح عن معناه  
النفوي<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة.

أ - ابغى

٢ - من معاني ابغى في اللغة، انظم  
والفساد والاستحالة على الناس ولا يخرج  
المعنى الاصطلاحي في الحجة عن معنى  
النفوي<sup>(٣)</sup>

ب - الإكراه

٣ - الإكراه لغة من اكتره - بانضم -



(١) حليته: من كثر يكثر من الجمع وظلاله الخرجه: منه من  
حين (٢٥/٢٦) ٢٤٩١ وهي اصطلاح التوسيف ٩ الرواد  
٢٥٦٤/٢٦

(٢) كتاب القواعد ١٢/٦٦ حله: من الظل

وجده: كثر من شيء ساء: رأى. قال الله ﷻ في  
النفس: ساء له ما صنع في الآداب للفرقة (٢٥/٦) ٢٤٩١  
سواء من مفسد، يقال هو وسفاح من الفرية: ما قال صح  
فقيه من عن النبي ﷺ ورواه عن أبيه أنه ساء، ورسول  
الله ﷺ الفصد: الخرجه أو الخرج (٢٥/٢٦) ٢٤٩١، ووجهه: ظله  
منع في الآداب للفرقة (٢٥/٢٦) ٢٤٩١

(١) يقال الفصد: وانحواج: سبب. ووجهه: ظله: ساء له

(٢) فتح القدير ٤/٣٧٤

(٣) اصطلاح القدر: وساء العرب عليه: أي: أوسد وجهه  
حذاء: ٢٥/٢٦

تعالى أنه قال: «وعادى بني حرب منهم  
على نفسي وجعلته بينكم محرمة ولا  
تعدوا» الحديث،<sup>(١)</sup> وعي أبي هريرة  
رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ ومن  
كاتب له مظلمة لأخيه من عروبه أو شيء  
فدفعته منه اليوم من أن لا يكون دبر  
ولا نحرهم - إن كان به عمل صلح أحد من  
بعد مظلمته، وإن لم يكن نه حساب أحد  
من سنت صاحبها يحمل عليه<sup>(٢)</sup>.

وأجمع الفقهاء على تحريم الظلم، قال  
ابن الحوزي: «الظلم يشتمل على  
معصيتين - أحد مال الغير بغير حق، وسارده  
الرب بالمخالفة، والمعصية فيه أشد من  
غيره، لأنه لا يرفع عاليا لا بالمعصية التي  
لا يندبر على الانصرار، وإساءة الظلم على  
خدمته القلب، لأنه يستلزم بؤس الهدى  
لا عنبر، فإذا حصر حصون بؤسهم الذي  
حصل بهم سبب التقوى اكتسب عذاب  
الظلم (الظالم) حيث لا يرضى عنه ظلمه  
شيئا<sup>(٣)</sup>»

معنى الظلم: لوم الكرم بالفتح - بمعنى  
المنقبة، وأكبرهته على الأمر [إكراه] حمله  
عليه قهرا<sup>(٤)</sup>.

وعرفه الفقهاء بأنه فعل يجعله المرء يجره  
فيتسبب به رجاء أو يفسد به اختياره - انظر  
مفرد صح<sup>(٥)</sup> (إكراه ١٨١٢)

والصلة بين الظلم والإكراه أن الإكراه  
يكون صورة من صور الظلم إذا كان بغير  
حق<sup>(٦)</sup>.

### الحكم التكليفي

١ - الظلم محرر، دل على حرمة الكتاب  
والسنة والإجماع

أما الكتاب فمنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ  
كُفَرُوا وَظَنُوا أَنَّهُمْ يُخْفِي اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ وَلَا  
يُهْدِيهِمْ طَرِيقًا إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ  
بِهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ  
ظَلَمُوا فَمَا فِيكُمْ مِنَ أَرْبَابِكُمْ مِنْ قَوْلٍ أَنَّهُ  
مَرٌّ رَيبًا ثُمَّ لَا نَرْوُونَ﴾<sup>(٧)</sup>

وأما السنة فصح حديث أبي ذر رضي  
الله عنه عن النبي ﷺ فيما روى عن الله

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ  
عن أبي هريرة (١٩٩٠: ١) عن النبي ﷺ  
٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
عن النبي ﷺ (١٩٩٠: ١) عن النبي ﷺ  
٣ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
عن النبي ﷺ (١٩٩٠: ١) عن النبي ﷺ  
٤ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
عن النبي ﷺ (١٩٩٠: ١) عن النبي ﷺ  
٥ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
عن النبي ﷺ (١٩٩٠: ١) عن النبي ﷺ  
٦ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
عن النبي ﷺ (١٩٩٠: ١) عن النبي ﷺ

١ - مفرد صح  
(٢) - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ  
٣ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
(٤) - حديث أبي هريرة رضي الله عنه

## أو الظلم في ترك الجمعة والجماعة

٥ - ذهب الفقهاء إلى اعتبار الحضور من الظلم عتداً من الأعداء فيجوز ترك صلاة الجمعة والجماعة، لأن الأمن من الظلم شرط فيها، فكل من خاف على نفسه أو عرس أو ماله أو حال غيره من بلزومه القرب عنه، أو خاف على دينه كحضوره إلزام قتل رجل أو صريره، أو أن يجلس مع لادواء له عنه، لأن حبس الناس ظلم - فكل من كان هذا حاله يعذر في تخلفه عن الجمعة والجماعة ولا عسر لمن يعال به محض هو ظالم ولا عسر لمن عساه، بل عساه أحضور للجمعة، وعساه برفقة ذلك الحق، ولا عذر لمن وجب عليه حذر حياته تركها<sup>١١</sup>

## أحد نال ظلم من الخراج

٦ - اعتبر بعض الفقهاء أمن الضرب من شروط وجوب الخراج، واعتبره استروء شرطاً للأداء، لا شرطاً لمنس الخراج  
استلزم التخصيص في مصطلح (أمن)  
١/٩، ومصطلح صحيح (٢٦)  
واعتبر في وجوب دفع قرضي سماء

وأما ذلك في تحقق شرط وجوب الخراج وهو أمن الخلفين، على اعتبار أن نردد الخراج لأخذ ماله أو إمداد على نفسه وجهه عن دفع رشوه أو حكر أو عتاده من العتد المانع من تحقق هذا الشرط

ذهب الحنفية في المعتمد، والمالكية في الظاهر، والشافعية في الوجه المعتمد، والحنابلة في مقال الصحيح من المذهب إلى عدم سقوط الوجوب إذا ادفع شر الرصدي مدفع الرشوة أو كسب لو التمدد، وهذا من حيث الجملة، ولكل منهم تخصيص في مذهبه

ذهب الحنفية إلى أنه لا يسقط وجوب أداء الخراج إذا اندفع الشر يدفع الرشوة، فيحقق بذلك شرط الأمن، وإلزام على الأحد لا على المعطي، بل انقضى مظهر لندفع ضرورة الدفع عن نفسه أو ماله، كما أنه مظهر لإسقاط العرض عن نفسه

وعند المالكية - سبي من شرط أمن الضرب الظالم الذي يأخذ المكوس عن الخراج، فيخرج الخراج لا يسقط وجوبه بأحد ولكن شرطين<sup>١٢</sup>

الأول أن لا يكت، والثاني أن يكون المكور قبيلاً لا يجمع

ووجه جواز الدفع במקس أن المرجح

١١ - حاشية على المصنف في شرح الخراج ص ٣٧٥ حاشية ٥  
١٢ - حاشية ٢٨٨١٦ في شرح الخراج ص ٣٧٢ حاشية ٥  
١٣ - حاشية ٢٨٨١٦ في شرح الخراج ص ٣٧٢ حاشية ٥  
١٤ - حاشية ٢٨٨١٦ في شرح الخراج ص ٣٧٢ حاشية ٥

لنحج وإلا كان مضطرا لدفع الثمن من نفسه بالثبوت أو الكسر أو اختارة، بشرط أن يكون بصفة لا يوجب بهالة، لأنها غرامة يتبع إمكان الحج على مداه، فلم يمنع وجوب الحج مع إمكانه بذلك، كتمس الماء وعدم الهائم، وبشرط أن يمس صدر الملتزم له.

ومذهب الحنابلة ممن مع مذهب المالكية في اشتراط عدم الإجماع وعدم استك والحدود.

ومذهب الحنابلة في قول آخر، والمالكية في مفاسد الأظهر، والحنابلة في الصحيح من المذهب إلى أنه لا يجرى إعطاء الرصدى الظاهر مالا، ويسقط وجوب الحج والتسبيح إليه إذا اضطر الحاج لدفع ثبوت أو كسر أو اختارة من نفسه، وذلك عطفه شرط الأمن، وحتى لا يكون الظلمة سبب للمعصية، وبأنهم مالدفع، لأنه هو الذي أكرم نفسه بالإعطاء، ولأن ما يعطيه حرام لدفع الظلم، فيؤجل عنه في ذلك بصفة مازال على نفس مثل وجبته.

ويستوى في ذلك كثير الثبوت ويسبها.

بإجماع الأمة يجوز له أن يمسح عرقه عن يده أو يماله، ويأخذ كل ما رقى به لونه عرقه فهو صدقة، فكذلك يسبي أو يشتري منه عن نفسه إياه ولو كان طالدا، كما لو مال الرجل لأخر لا يمكنك من فروعهم والصلوات إلا تجعل تبرع عنه أن يعطيه إياه.

وحاصل مذهب المالكية أن وجوب الحج يسقط بأحد الظالم مالا أو لم يمسح في صوريته: الأولى أن يأخذ خيلا غير محجب، وكان يكت.

والثانية أن يأخذ كثيرا مجسما، يكت لم يكت.

وهذا التشابه أن وجوب الحج لا يسقط إذا كان من دفعه المال للرصدى هو لإدم أو ماله، بخلاف الأجنبي، وذلك لعدم.

فما يسقط الوجوب إذا تعين على الحج أن يعطى مالا للرصدى ولو كان يسيرا، إذا لم يكن له طريق سوى طريق الرصدى، ويكره به إعطاء المال للرصدى، لأنه يجرمه على النعمان لئلا يسهل، كما قاله صاحب.

ويحل الكرمه إذا كان قبل الإحرام، أو لأحاجة لأربك المال حيث، أما بعد الإحرام فلا يكره، لأنه أسهل من المال لو الشخص.

ومذهب الحنابلة أنه الحجاج يلزمه التمس.

(١) قوله: "لا يجرى إعطاء الرصدى الظاهر مالا" أي لا يجرى إعطاء الرصدى الظاهر مالا، بشرط أن يكون بصفة لا يوجب بهالة، لأنها غرامة يتبع إمكان الحج على مداه، فلم يمنع وجوب الحج مع إمكانه بذلك، كتمس الماء وعدم الهائم، وبشرط أن يمس صدر الملتزم له.

الظلم في القسم بين الزوجات

٧ - ذهب الفقهاء إلى وجوب القصد بين الزوجات في الثبوت . واختلفوا في لزوم القضاء إذا جاز الزوج فلم يقسم لإحدى زوجاته ، أو قسم لإحدهما أكثر من الأخرى

وفي نقصان ذلك ينظر مصنف ( قسم بين الزوجات )

أخذ المظالم الوديعة فيها

٨ - ذهب الفقهاء إلى أن المظالم إذا أخذ الوديعة فيها من المؤدع فإنه لا يضمن .

وفي قلنت تفصيل سفر في ( ضمان ، غصب ، ودیعة )

لاستماع عن دفع مال فوض ظمنا

٩ - لم يجدوا نصا صريحا في المسألة ، لكن يفهم من كلامهم أن الإمام إذا فوض عن المال مالا ظمنا لائسنة فيه لأحد غيرهم الدفع

قال الحكامل في إمام . يجب على كل من أذن له يقتل مع الإمام ، لا إن أبى من يفتنهم الإمام ما يجوز فم القتل ، كان ضمهم لوظم بحرم غلام لا شبهة فيه ، من يجب أن يضمنهم حتى يضمنهم ويرجع عن

جره ، بخلاف ما إذا كان الختان مشتبها أنه ظلم ، مثل تحميم بعض أحياء الناس بالإمام أحدهما وخاف انقراضه شفع ضرر الله به <sup>(١)</sup>

وعند المالكة إذا كلف الإمام أو نائبه الناس بآل ظمنا وسعوا عن إعطائه ، فانظر البيهقي منهم أن يعرف ابن حزمه للبحر يقتضي أنهم يعدل لأنهم بأسرهم بمصصة ، وإن حرم عليه فتأثم لأنه جائر . أم يعرف حسن الفتاة ليمسها لهم غير بما لأنهم سم بمنعوا حق ولا لولا حذره <sup>(٢)</sup>

وذهب القاضية إلى أن ما كنهم به من مال صلا لم يتوجه عليهم ، فلا يعثر امتناعهم عن دفعه بقا ، لكن يتوجه عليهم وجوب دفعه بها إذا توجب على عذمه ضرر أعظم مما ضمه ، فإن الإمام إذا أكره أحد من فرعية على حرام أو مكروه - محصن عنه ، أو عتد بالتور فلفظ - فلا لزم على فاعله ، وإن كانت معدة ما أكره عليه أقل لمتنع مخالفة

ويذكر على وجوب الدفع في هذه الحالة حديث أبي داود - سيئ حكم دكب مصفون ، فإن جاءكم فيحسروا وحلوا

(١) مع التنبيه  
(٢) قوله عن عذمه عذره من عذبه حرم

بينهم وبين مايتبعون، فإن عدوهم ولأعدائهم،  
وإن ظلموا فعليها، وأوصوهم فإن تمام  
ركبتكم وصاحبه، ولقد عولتكم، لقدنا عن  
وجوب الدفع، وعدم مسارتهم، وكف  
لنستأعظهم<sup>١١</sup>

### حول الحاكم بسب ظلمه

١٠- ذهب النعمان إلى أن الإمام لا يجوز  
الغزو والظلم، وهم في تلك خلاف بمقتضى  
بطلان مصطلح (الإمامة الكبرى) ف  
١٢- ٢٢ بمصطلح (عول)

### أثر القتل ظلم في شهادة المقتول

١١- ذهب النعمان إلى أن بطلان أثر في  
حكم على منقول بأنه شهيد، ويقصد به  
غير شهيد المعركة مع الكفار، وفي صور  
عقل ظلمًا فبطلان للصحة والنية ويقض  
عقوب، أو من قتل مدافعًا عن نفسه أو ماله  
أو دمه أو دينه أو أهله أو المسلمين أو أهل  
الديانة، أو من قتل دون معلومة، أو ماله  
سحب وقد حبس ظلمًا

١١- ٢٢ بمصطلح (عول)  
١٢- ٢٢ بمصطلح (عول)  
١٣- ٢٢ بمصطلح (عول)  
١٤- ٢٢ بمصطلح (عول)

وذهب الحنفية في المذهب إلى أن من قتل  
ظلمًا فهو شهيد يحمي شهيد المعركة في  
أثره لا يحمي ولا يصل عليه، لأن من سجد بر  
زيد رضى الله عنه سمعت النبي ﷺ  
يقول من قتل دون ماله فهو شهيد ومن  
قتل دون دينه شهيد، ومن قتل دون دمه فهو  
شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد<sup>١٢</sup>  
والأهم مقتضى ما ذكره حتى فاشتهر من  
قتلهم الكفار<sup>١٣</sup>

### أثر القتل ظلمًا في إعجاب الفصاح

١٢- ٢٢ بمصطلح (عول)

١١- ٢٢ بمصطلح (عول)  
١٢- ٢٢ بمصطلح (عول)  
١٣- ٢٢ بمصطلح (عول)  
١٤- ٢٢ بمصطلح (عول)  
١٥- ٢٢ بمصطلح (عول)  
١٦- ٢٢ بمصطلح (عول)  
١٧- ٢٢ بمصطلح (عول)  
١٨- ٢٢ بمصطلح (عول)  
١٩- ٢٢ بمصطلح (عول)  
٢٠- ٢٢ بمصطلح (عول)

أنه تعالى ويخذلك فقال لو احدثني الله بها  
مع ما بي من المرض والثبته علمي، فرتبه  
يكون مرفعا  
ونظر تفصيل ذلك في مصطلح (١٤)  
ص ١٤٤ .

### الصفة لتفكري من الظلم

١٤ - لا تباح الدنيا إلا عند الضرورة ، ومن  
ببها انتظم عند احكامه والخاص وعبرها  
من نه ولاية أو مدبره على إصافه من ظلمه ،  
فيقول ظلمي فلان ، لو عدل بي كذا  
وبذلك لقوله تعالى ﴿لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْخَبِيرَ  
بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ (١)

ومن بين الضرورات المباحة للعبه  
الاستعانة ، بأن يقول للمضي ظمسي فلان  
مكذ وكذا فما طريق الخلاص ؟ ولأنهم ان  
يكون ما قولك في رجل خلقه أبوه أو ابنته أو  
أحد من الناس كذا وكذا ، ولكن التصريح  
مباح بهذا القدر ، لأن القني قد يذوق مع  
تعبه ما لا يتوكل مع إيمانه ، (٢) وقد جاء في  
الحديث الحسن عليه ، أن عد ست عشرة  
وصي الله عب فالت ثمن ظلمه ، قال  
أب سليلك رجل شجاع ، وليس يعطيك

من الخيال ، وانفقوا على أن القتل اعتمد  
ظلمنا عدوانا موجب للتصاص ، وخرج بفرد  
الظلم - القتل بحق أو شبهه من غير  
تصغير

وشروط التعهد لصحة التصاص أن  
يكون القتول معصوما محفورا الدم لمحقق  
الظلم - لفرقه تعالى ﴿وَمَنْ قُتِلَ  
مُظْلَمًا﴾ (٣) أي بغير سبب موجب القتل ،  
ولأن التصاص إنما شرع حفظا للدماء  
المعصومة ورجاء عن إتلاف البية المملوك  
بفانها ، فلا يجب لتصاص ولا دية ولا كفارة  
لقتل حربي ، ولا مؤنة قبل التوبة ، ولا عقل  
رد محض ، ولا محلوب قاصح غير مخرج منه  
ولا ترك الصلاة بعد أمر الإمام له بها (٤) .  
ولتفصيل الأمر مصطلح (تصاص)

نسبة الظلم إلى الله سبحانه وأثره في  
السيرة :

١٣ - اتفق العلماء على أن منه ظلم من  
الله سبحانه وتعالى من موجدات الحكم بالزفة  
ولو قال شخص لغيره ، لا تترك الصلاة قال

(١) سورة الإمام ٢٢

(٢) بابه من المجلد ١ ، ١٣٥ ، حاشية بعض ٢/٥ ، ٢ ، نفس

الفتح ١١٤٥ ، ص ١٢٠ ، حاشية بعض ٢/٥ ، ٢ ، نفس

١٣٥/١ ، ٢ ، ص ١٢٠ ، حاشية بعض ٢/٥ ، ٢ ، نفس

حاشية في بعض ٢/٥ ، ٢ ، ٢٢٤

(١) سورة شفاء ١٥

(٢) طلب في حديث ١٢٤ ، ١٣٥ ، حاشية بعض ٢/٥ ، ٢ ، نفس

٢٢/٢





دعوت، وتقبل يده، ودفع رشوة له، وإعادت  
 من طلبه، فتسقط أحكامه. و  
 مصطلحاً<sup>١</sup> (دعوة ف ٢٧، عقيل ف ٨،  
 رشوة ف ١١، إعانة ف ١١، ودفع ف ١٧-٤)

سقطت وصيغة المصاء، وتحتاج إلى علو يد  
 وعظيم رجة تقمع القدم من الخصمين وتزجر  
 لدنسي، وكله يعضى ما عجز الغضالة أو  
 غيرها من أمثاله<sup>٢</sup>

وفد تولى نسي <sup>٣</sup> النظر في مصداق  
 نفسه، وذلك في لشرب القوي سارع فيه  
 الوبر يس المواءم رضى ناله عنه ورجل من  
 لأبهر فقال <sup>٤</sup> 'استن يا زهير، ثم أرسل  
 إلى جارك' فعصب الأنصاري، فقال  
 يا زهير الله أن كان ابن عمك؟ فتدبر وجه  
 اسر <sup>٥</sup> ثم قال يا زهير اسر ثم احبس  
 ماء حتى يرجع إلى خذرك<sup>٦</sup>

وإيا قل له حد أدركه جرائته عليه<sup>٧</sup>  
 ويستعمل بحر مصطلح (ولأنه  
 الخاطم)



تكره الخاتم وإعانة

١٧ - يعصد بذلك لتصرفتم التي تدار هي  
 تكره الخاتم وإعانة على عقله، كجده

١) مصداق من جعفر بن محمد ٢٢٢

٢) - ٤ - زهير - ناله في حادق

جرحه بـ ١٥٠ ج ١ - ١٣٩/٢ - ١٣٩

٥) ٢٢٢ - ٢٤٣ - ٢٤٣ - ٢٤٣ - ٢٤٣

الخاتم

٣) - ١٣٩ - ١٣٩ - ١٣٩ - ١٣٩ - ١٣٩

٤) - ١٣٩ - ١٣٩ - ١٣٩ - ١٣٩ - ١٣٩

١٣٩ - ١٣٩





شيئا فكان مندوبا

وأما الظن المباح، فمعه ظن الشاك في الصلاة، فلو كان مأثورا بالتحري والمعمل على ما يطلب في ظنه، فإن حصل به غلب عليه ظنه كان مباحا، وإن عدل عنه إلى الشك على اليقين كان جائزا<sup>(١)</sup>.

ويذكر الرسل من الشافعية: أن الظن ينقسم في الشرع إلى واجب ومندوب وحرام ومباح، فالواجب حسن الظن بالله تعالى، والحرام سوء الظن به تعالى، وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين، والمباح حسن الظن بمن اشتبه بين المسلمين بمخالطة الربوب والمجاهرة بالقبائح فلا يجوز ظن السوء به؛ لأنه قد دل على نفسه، كما أن من سر على نفسه لم يفسد الناس به إلا خيرا، ومن دخل مدخل السوء أنهم، ومن شك فيه ظنا به السوء، ومن الظن الجائز بإجماع المسلمين ما يظن الشافعية في التوقيف وترويض الحقائق، وما يحصل بمجرد الواحد في الأحكام بالإجماع<sup>(٢)</sup>.

وعلى سلكها، إنها صفة بنت حمى، فقالا: سبحان الله يا رسول الله، قال: إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم، وإني حاسب أن يقتله في قلوبكما سوءا أو قال: شيئا<sup>(٣)</sup> ثم إن كل ظن حيا له مبدل إلى معرفته بما تعبد بعلمه فهو محذور؛ لأنه لما كان متعبدا بعلمه، ونصب له القلوب عليه، فممن يتبع الدليل وحصل على الظن كان تأثرا بالمأثور به.

ولما لم يصحب له عليه دليل يوصله إلى العلم به، ولقد تعبد بتعيين الحكم به، فالإحصاء على غالب الظن وإجراء الحكم عليه واجب، فذلك محو ما تعبدنا به من قبول شهادة المذلول، وتعمير القبلة، وتلويح المستهلكات وأرواح الجنائيات التي لم يرد بمقتضاها برقيف، فهذه وما كان من مخائرها قد تعبدنا فيها بتقيد أحكام غالب الظن.

وأما الظن مندوب إليه فهو حسن الظن بالأخ المسلم، وهو مندوب إليه مثله عليه، وإنما كان هذا الصواب من الظن مندوبا ولم يكن واجبا كما كان سوء الظن محظورا لوجود الوسيلة بينهما، وهي احتمال أن لا يظن به

(١) أحكام الفروع للشمس ١٩٩٢ - ٥٠  
(٢) نهاية النجاشي للشمس ١٩٩٢ - ٥٠  
حاشية البريل من أسنى الطلب ٢٩٦/١ ط مكتبة  
الإسلامية حاشية الفروع ٢٩٦/١ ط مكتبة

(٣) حديث صحيح، وكان رسول الله ﷺ متعبدا بما فيه لزوم  
إلا  
أنه البصري وضع البري ١٩٩٢/١ ط مكتبة  
(١٩٩٢/١)

## الحكم بالظن

٦ - ذكر الفريسي أن ظنن حاتين حالة يعرفون وقدرى بوجه من وجوه الأدلة فيجوز احكام بها، وأكثر احكام الشريعة مبني على عينة الظن، كالقياس وخبر الواحد. وغير ذلك من حكم المتلفعات ولزوم الخائب

ولفظة الدية أن يقع في النفس شيء من حر دلائل، فلا يكون ذلك أولى من صده، فهذا هو الشك، فلا يجوز الحكم به، وهو انتهى عنه في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اغْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ﴾<sup>(١)</sup>، وفي قوله ﴿وَأَيَّاكُمْ وَالظَّنَّ﴾ فإن الظن أكسب الخبيث<sup>(٢)</sup>

وذكر الروي والخطابي أنه ليس المراد ترك العمل بالظن الذي يتصور به الأحكام غالب، بل تركه تحقيق الظن الذي يصر بالظنون به، وكذا ما يقع في قلب جبر دليل، وذلك أن أوائل الظنون بما هي حواظر لا يمكن دلالتها، وبالأيسر عيب لا يكلف به<sup>(٣)</sup> (وبزيادة

حديث «إن الله تجاوز لأولي ما حدثت به أنفسهم»<sup>(٤)</sup>

عدم اعتبار الظن إذا ظهر غشوه

٧ - من التواضع الممهيبة لله لأهمية الظن اثنين حفظوه، ومعه أن الظن الذي يظهر غشوه لا أثر له ولا يعتد به<sup>(٥)</sup>

ومن الضرورة التي تخرج عن هذه الزيادة عند الإشاعة أن المكلف توطن في الوجوب القوي أنه لا يعيش إلى آخر الوقت تضبط عليه، فلو لم يعمل ثم عاش وعمله حاد على الصحيح<sup>(٦)</sup>

ومن عروضا عند الحجة ما ذكره في باب حفظه الفتاوى من أن من لم يصل القضاء وقتها، وظل أن وقت القصر صافي، فعلى المعجر، ثم تبين أنه كان في الوقت سعة بطل المعجر، فإذا حصل بطله فإن كان في الوقت سعة بطل القضاء لم يعيد، وإن لم يكن فيه

١ - حديث «إن الله تجاوز لأولي ما حدثت به أنفسهم»

٢ - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

٣ - ر ٩١٦، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

٤ - (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

٥ - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

٦ - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

٧ - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

٨ - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

٩ - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

١٠ - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

(١) - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

(٢) - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

(٣) - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

(٤) - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

(٥) - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

(٦) - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

(٧) - صحيح البخاري (١٨٢٦) د ٥٢٩، من حديث أبي هريرة، (١٨٢٦) د ٥٢٩، وصح

سمه بعد المجر فقط<sup>٢٦</sup>

ويشتري من هذه المفاعله مسائل

منها ، لو حصل حلف من يظه منظره ، ثم بان أنه كان عدداً نصابه صحبة عملاً بظه

ومنها ، قالوا رأى الخبيص ركب فظن أن معهم ماء بطل تبينه وإن لم يكن معهم ماء ، فترجعه الطلب عليه<sup>٢٧</sup> .

وذكر الزركشي في الشرح أنه القادر على البعس ليس له أن يأخذ بالظن فيه تبعاً فيه بالنصر قطعاً ، كالتجهد القادر على النصر لا يجتهد ، وكذا إن كان بمكة لا يجتهد في التيلة ، وله أن يأخذ بالظن فيما لم يجتهد به بالنصر ، كالاجتهاد بين الظاهر والمجس من التماس والأولى ، مع المسئلة من ظاهر يفتي في الأصح ، ولو اجتهد في دخول الوقت جازب الصلاة مع تمكنه من علمه في الأصح<sup>٢٨</sup>

أثر الظن في التعارض والترجيح بين الأدلة

٨ - ذهب جمهور الأصفيين من غير الاختصاص

إلى أن التعارض لا يقع بين دليلين معيين اتفاقاً ، سواء كانا عقليين أو نقلين ، وكذلك الترجيح لا يجوز في الأدلة النقلية<sup>٢٩</sup> وهذا الخصب إلى أنه لا يشترط في التعارض تساوي الدليلين قوة ، وبسبب التعارض في دليلين قطعيين<sup>٣٠</sup> .

وفصل ذلك في المنهج الأصول

استعمال الماء لظنون بجاسته :

٩ - ذكر الخصب أنه لو توسأ بماء طر بجاسته ثم تبى له بعد ذلك أنه كان طاهراً حاز وصورة<sup>٣١</sup>

وذكر المالكية أنه إذا عبر ماء البخر وسحوها ، وتحقق أو ظن أنه الذي غيره من بسبب الظهورية والطهيرة لم يرب من آخره يضر ويخالف ، رخصاً فإنه يضر ، وإن تحقق أو ظن أن غيره من لا يسلط الظهورية ماء طهور<sup>٣٢</sup>

وذكر الشافعية أن الماء القليل إذا دعب فيه مجلساً ، وشئت من هو ثلثان أم لا ؟

١ - إسناده صحيح ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥٨٩ ١٥٩٠ ١٥٩١ ١٥٩٢ ١٥٩٣ ١٥٩٤ ١٥٩٥ ١٥٩٦ ١٥٩٧ ١٥٩٨ ١٥٩٩ ١٦٠٠ ١٦٠١ ١٦٠٢ ١٦٠٣ ١٦٠٤ ١٦٠٥ ١٦٠٦ ١٦٠٧ ١٦٠٨ ١٦٠٩ ١٦١٠ ١٦١١ ١٦١٢ ١٦١٣ ١٦١٤ ١٦١

مذكر قبل الدخول في الصلاة أو طرأ له ذلك بعد بدخول فيه فإن صلاته لا تحسب. ثم إذا أتت عليه صلاة أخرى أو صلى ركعة أخرى بعد ذلك فليصليها ولا يتركها. وإذا أتت عليه صلاة أخرى بعد أن صلى ركعة واحدة فليصليها ولا يتركها. وإذا أتت عليه صلاة أخرى بعد أن صلى ركعة واحدة فليصليها ولا يتركها.

وهو المعتاد<sup>43</sup>

وذكر الشافعي أن من اشتبه عليه ذلك  
الجملة لعين أو حس في معظم أو غيرها  
اجتهده مستدلاً بالخبر والأعمال والأوراد  
وشبهه، وحيث لم يجز الاجتهاد فصل فلا  
حتهد حيث الإعاده وإن صدق الوقت،  
ولا أن يكتى دلالة أو ثبت فم يعلب على  
هذه شيء صدق إلى أن يعلب على علمه وحول  
ثوبه، والأحباط أن يؤخر إلى أن يعلب  
على علمه أنه لو أخر حرج الثوب<sup>١٧</sup>

وذكر الحبيب أن من شك في تحول وقت الصلاة لم يصل حتى يعلب على ظه دعوته ، لأن الأصل عدم دعوته ، فهو من مع الشك عليه الإعادة وإن في التيقن ، يعلم صحة صلاته ، كإلا من من أشبه عليه الفقه من غير اجتهد<sup>(١)</sup>

والذي جزم به صاحب الحوى وأخرون أنه  
حس. فحفظت قصيدته وإتمام الغريبين  
فيه لحيالان، والمختار من انصواب الحرم  
بظاهره، لأن الأصل طهارته وشكك  
بجلسته فجهه وفيه تجس الآله الذي  
رأى فيه الجلوس ولا يرم من النجاسة

وذكر الحبيب أن استعمال الماء القلبي من  
مجانسة مكره، بخلاف ما شك في مجانسته  
ولا يكره<sup>١٧</sup>

وتعادل دیت و معطوف (بجانبه)

الظن في دعوى وقت الصلاة

١٠ - قال الحمية فو شبت في دحون وف  
العبدة ذاتي به، فإن له بعداهي القوت لم  
يجزه. ويكمي في ذلك أذن الواحد بو  
عدلا، وإلا شمرى، وسي على عات  
فله.

وذهب المالكية إلى أنه إذا تردد نصلي من دخول وقت الصلاة، فلا على أحد سواء، أو ظهر وحيدته، فلهما غير قوي، أو على عدم استحصال ربهما، فلهما سواء. حصل له

بسم الله الرحمن الرحيم

المسألة الأولى: ما هو الفرق بين المصنف والمؤلف؟

(۲) مطابق قیود مذکور، (۱)  $T^2$  طریقیست

0.5% 1.0% 1.5% 2.0% 2.5% 3.0% 3.5% 4.0% 4.5% 5.0%

١٦٠ كرامتنی علی علیہ السلام مع ٣٦٨٩ فی العدد

١٠٩٢

2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796 2797 2798 2799 2800 2801 2802 2803 2804 2805 2806 2807 2808 2809 2810 2811 2812 2813 2814 2815 2816 2817 2818

صديها في الجهة التي حل إليها، فحبها  
أبدا، لتقبله على القبله وتعمده إياه<sup>(١)</sup>  
وذكر النووي ثلاثة أحوال للمجتهد في  
جهة القبلة إذا ظهر له الخطأ في اجتهد

أحدها: أن يظهر له خطأ قبل الشروع  
في الصلاة، فإن نكس الخطأ في اجتهد  
أعرض عنه واعتمد الجهة التي يسلمها أو  
بظنها الآن، وإن لم يتيسر، بل ظن أن  
الصواب جهه أخرى، فإن كان دليل  
الاجتهاد الثاني عنده أوضح من الأول الآن  
اعتمد الثاني، وإن كان الأول أوضح  
اعتمده، وإن تساوى فله الخيار بينهما على  
الأصح، وقيل يصل إلى المحذورين

الثاني: أن يظهر له الخطأ بعد الفراغ من  
الصلاة، فإن ينكس وجب الإعادة على  
الأظهر سواء نكس الصواب أيضا أم لا،  
وليس التسوّل إذا تيسر الخطأ ويتيسر  
الصواب، أما إذا لم يتيسر الصواب فلا إعادة  
نقصا، وانقضى لأجل

وأما إذا لم يتيسر الخطأ بل ظنه فلا إعادة  
عليه، فلو صل أربع صلوات إلى أربع  
جهات باجتهادات فلا إعادة على الصحيح،

وأما الصلاة على غير قضاء الوقت مديها  
صحيحة نظر للأصل، إذ الأصل بقائه  
الوقت .

لاخط بالظن في جهة القبلة

٩١- من انتهت عليه القبلة فإنه يجتهد  
ويصل إلى الجهة التي يعمد على ظنه أنها  
الصلاة، فإن تغير رأيه بعد الدخول في الصلاة  
في جهة أخرى ففته يتوجه إليها، حتى لو  
صل أربع ركعات إلى أربع جهات بالاجتهاد  
صحت صلاته ولا إعادة عليه لأن الاجتهاد  
لا ينقض بالاجتهاد، لما ورد أن أهل ماء كانوا  
منوجهين إلى بيت المقدس في صلاة العجوة  
فأحبروا بحويل القبلة فاستدبروا إلى القبلة،  
وأقرهم النبي ﷺ على ذلك<sup>(٢)</sup> ويلزمه عند  
الخفية في حال تدبر ظنه الاستدرة على العود  
في الجهة التي يظن أنها الصلة، فإن لم يفعل  
وبكث قدر ركني قسعت صلاته<sup>(٣)</sup>.

ويطلي الصلاة إن أداه اجتهدته إلى جهة  
وحائقها بصلاته لغيرها عادم عند المالكية وإن  
لم يصالح القبلة في التي صل إليها، بل وإن

(١) جهات: أن لم يزل يذهب من وجهي إلى بيت المقدس في صلاة  
الظهر .

المرجعة مسلم (١٠٣٥٠) من حديث أبي هريرة

(٢) سنن أبي داود (١٠٣٦٦) ط للعراق

(٣) حرره الدكتور ١٠١٠ م



السؤال عن نفسه، فإن كان جاهلاً بقلتها  
فصره الرجوع إلى من يحرمه من غير أن  
يوجه، ولا يجهده قياساً على ما حكم إذا  
وجد السهم - وإن كان الذي وجد يحرمه عن  
ظن لفرسه تعليله إن كان من أهل الاجتهاد  
وكان ممسكاً بالذهب وصلى الذوب وإلا لوجه  
النعم والعمل بالاحتياط

وإن اشبهت عليه السنة في الضرب  
- وكان عائداً نادياً - فصره للاجتهاد في  
معرفة لأن ما وجب اتباعه عند وجوده وجب  
الاستدلال عليه عند حفاكه كالحكم في  
الحادثة فإذا احتجده وعلم على صفة جهة أب  
نفسه صلى إليه لتعريفه فبه، وإلا  
للظن معكم الذين يتعدون فإن تركها - أي  
الجهة التي علمت عن غفلة - وصل إلى غيرها  
هذه صلاة إلى غيرها وإن أمسك لأنه ترد  
فرسه، كما لو ترك العيلة المتبعة، وإن سدر  
عليه الاجتهاد - معتمداً - معتمداً كما لو كان  
مطمئناً - وكان به مانع من الاجتهاد كونه  
يجهل أو تعذر عنه الأثرات - صلى عن  
حب حاله لا إعادته<sup>١</sup>

ومعنى ذلك في مصطلح الاستفاد  
٢٨ - (أشياء ٢٠)

وعن وجه شد يجب إعادة الذبح، وليس  
بموجب إعادة غير لأخوية

الثالث أن يظهر له خطأ في أثناء  
الصلاة، وهو صريح<sup>٢</sup>

الأول أن يظهر الصواب مظهر  
الخطأ فإن كان الخطأ متعمداً فبطلت الصلاة، وإن  
بقي الخطأ بعد التفرغ من الصلاة، وإن  
بكر متغيباً بل مصوناً لا يصح أنه يترك  
ويسعى حتى يوصل نوح ركعتين إلى أربع  
جهت فلا إعادة كالصلوات، وحسب ذلك  
بأن إذا كان الدليل الثاني أصح من الأول،  
فإن استوى حكم صلاته هو الخطأ الأول  
ولا إعادة

الضرب الثاني أن لا يظهر الصواب مع  
الخطأ فلا يجوز عن الصواب والاجتهاد عن  
الصواب بطلت صلاته وإن قدر عليه من  
الصواب، فهل يترك ويسعى أم يستأنف به  
خلافه منسحب على الضرب الأول، والأول  
الاستأنف، قال النووي وهو الصواب<sup>٣</sup>

ويذكر الحادثة أن من اشبهت عليه التلويح  
فإن كان في غربة فصره التوجه إلى  
خارجهم، وإن لم تكن هم محارب لزمه

١ - كذا في نسخة ١٠٢١٧ - ٢٠١٧

٢ - روضة الصالحين ٢٠٩، ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢

الاعتداء بمن ظن أنه مسافر

١٢ - قال أحمد بن حنبل إذا اعتدى برأيه لا يبرى  
أمره مسافر هو أم مقيم لا يصح، لأن لعدم  
سكان الإجماع شرط الأدب بجهالة<sup>١</sup>

وذكر المالكية أنه إذا دخل مصل على قوم  
ظن أنهم مفلوجون فظهر خلالة، أعاد يده.  
إذا كان قبل من مسافراً لمخالفة إمامه فيه  
وعلا إن سلم من استجر، وإن أتم ضد  
حائفه تية، ودخل خلاف ما حل عليه،  
وتبطل صلاته أيضاً إذا لم يظهر شيء<sup>٢</sup>  
حصول اليقين في الصحة وهو بموجب  
الطلاق

مسافر إذا كان قد دخل مقيماً فإنه يتم  
صلاته. ولا يصح كونهم على خلاف ظنه،  
معرفة الإجماع به وعلا كيمكبه وهو أن  
يظنهم مقيمين سوى الإجماع فيظهر أنهم  
مسافرون أو لم يبرهن شيء، فإنه بعيد اتفاق إن  
كان مسافراً وهو ظاهر إن قصر مخالفة فعله  
لبيده، وإنما إن أتم فكان معتقداً القياس  
الصحة كقوله مقيم مسافر

وهو وإن مسافر لما حذر عن التهاطل  
تبرؤ به للحاجة لم يختر له ذلك بخلاف

الظن فإنه - حل على المخالفة من قول الأمر  
فاعتصر به، وإن كان الحد حل مقيماً صح  
ولا اعتد، لأنه مقيم لاعتدى بمسافر<sup>٣</sup>

وذكر السماعية أنه لو اعتدى بمن ظنه  
مسافراً سوى القصر الذي هو المظاهر من  
حال السفر أو يوجهه جده مقيماً أتم تقصيره  
في ظنه لا يشعر بالإقامة ظاهر أو اعتدى بأمر  
القصر من جهل بمصره - كى شك في أنه  
مسافر أو مقيم أتم - وإن كان مسافراً قصر.  
لتقصيره في ذلك، لصوره شعز المسافر  
والقيم، والأصل الإجماع، وقيل يجوز به  
القصر إذا كان كعادته<sup>٤</sup>

وذكر أحاديث أن من أخرج مع من يظنه  
مقيماً لو شك فيه لزمه الإجماع وإن قصر إمامه  
اعتدلاً عليه، وإن غلب على ظنه أنه مسافر  
للليل عليه أن يسرى القصر ويتبع إمامه  
فيحصر مصره ويسم بإمامه، وإن أحدث  
بمصره قرر عنقه بحاله فله القصر، لأن  
الظاهر أنه مسافر<sup>٥</sup>

ظن الخوف من قصر في صلاة الخوف

١٣ - لو رأى المسلمون سواداً فظنوه عدواً

(١) - مسير ط الشرح ٢٦٠ ط ٢، الخوف يوجب مسير  
٢٦٠ ط ٢ ج

(٢) - ملك القلبي ٣٦٢، ٣٦٣ ط ٢، حاشي جلاء العوام

(٣) - ١٠٠٠ ط ٢، القلبي ٣٦٢

(٤) - ١٠٠ ط ٢، القلبي ٣٦٢ ط ٢، ملك العوام

(٥) - مسير ط ٢، الخوف يوجب مسير  
٢٦٠ ط ٢ ج

وذكر انشاعيه أنهم لو صلوا لمواد عدو،  
عدوا قيام بخلاف ظنهم كمن أو شجر قصير  
في الظهور، لتركيهم هروصا من الصلاة نظهم  
الذي تيسر حظوه، والثاني، لا يجب القضاء  
لوجود الخوف عند الصلاة وقت، قال تعالى  
﴿فَإِنْ يَحْتَمِهْ فَارْجُلًا أَوْ رُكْبَانًا﴾<sup>(١)</sup> وسواء في  
حريان المصلين فكانوا في دار الحرب أم دار  
لإسلام، استند ظنهم بل إخبارهم لا،  
وهل - إن كانوا في دار الإسلام - لو لم يستند  
ظنهم إلى إخبار وجب القطب، قطب<sup>(٢)</sup>

وذكر الخدلة أن من رأى سوادا مظنه عدو،  
فصل صلاة الخوف، ثم بان أنه غير عدو، أو  
بینه وبينه ما يسمع المجرور أعاد، لأنه لم يوجد  
المسح، فاشبه من غير أنه منظره فصل لم  
علم بحدته<sup>(٣)</sup>

طرس الصائم غروب الشمس أو طروق  
الفجر.

١٤ - يرى الفقهاء أن من تسحر وهو يمشي أن  
العجز لم يطلع بهذا هو قد طلع، أو أنظر وهو

فصلوا صلاة خوف، ثم تيسر خلاف ذلك،  
فذهب الحنفية إلى أن الاشتغال بالخيف ليس  
شرطا في أداء صلاة الخوف، بل الشرط  
حضور عدو أو سبع فهو ولو سوادا ظنوه عدوا  
صلوها، فإن تيسر كما ظنوا جازت يمين سب  
الخصم، وإن ظهر خلافه لم تجز إلا  
إن ظهر بعد أن مضت العاقبة من توبتها  
في الصلاة قبل أن يتجوز الصلوة، فمن لم  
أن يسوا استمسك به كمن تنصرف على ظن  
أحدث بتوجه الفساد إذا ظهر أنه لم يحدث  
عن مجاوزة للمعروف<sup>(٤)</sup>

ويكفي عند حاكمية في عدم الإلحاق بمجرور  
الخوف، سواء أكان حقيقيا أم مضمونا، وهو  
قول للشافعية في مفصل الظهور، لوجود  
الخوف عند الصلاة، كسواد ظن برؤية أو  
بإخبار ثقة أنه عدو فصلوا صلاة الانحرام لو  
صلاة قسم ثم ظهر خلاف ذلك فلا إعادة،  
والظن ليس حظية لأخيرة به إذا أدى إلى  
تعطيل حكم، لا إلى تشييد كميته، وهذا  
بخلاف القيمة، لخالف من نص وبنوه ثم  
بظهر خلافه، فليته تعيد، لأنه اتصل  
بشرط<sup>(٥)</sup>

(١) سورة البقرة ٢٤٤

(٢) روضة القاصدين ٢٣٢ طبع (البحر) طبعه القاصدين

(٣) ٥٢٩ ج٢

(٤) الفتاوى ٦٩٩ ٦٧٢ كتاب الجهاد، غريب (١٩٨٠) ١٥

(٥) الصلوة - مطالب لولي غريب ٥٥٧٢/١ طبع (البحر) طبعه القاصدين

طبع (البحر) ٥٥١ ٥٥١ طبعه القاصدين

١ طبعه القاصدين ٥٥١ ٥٥١ طبعه القاصدين

١ طبعه القاصدين ٥٥١ ٥٥١ طبعه القاصدين

١ طبعه القاصدين ٥٥١ ٥٥١ طبعه القاصدين

عن الأمر واعتدله البغوي، والثاني عليه  
صفها وعلى عاقلة المأمور، صفها<sup>(١)</sup>.

لا أثر للظن في الأمور النابتة يفهم

١٧ - من القواعد العلية أن ماثلت يفهم  
لا يرتفع إلا يقين، وقد استنبط الشافعي هذه  
القاعدة من الحديث المروي عن جابر بن سمير  
عن عمه وأنه شك إلى رسول الله ﷺ الرجل  
الذي يجهل إليه أنه يجهل الشيء في الصلاة  
فقال لا يمتثل أو لا يصرف حتى يسمع  
صوتاً أو يجد رجاء<sup>(٢)</sup>

ومن مروجها - أن من ثبت طهاره أو حدثا  
ونك في صدق طهارة يعمل بيقينه

وهي، ما تولى صلاة من الخمس وجب  
عليه الخمس، لا اشتغال منه بكل منها  
يقينا

وصب أو الطلاق لا يقع بالشك، لأن  
الكسح مستيقن، حدث، شك هل طلق أم لا  
لم يقع شيء، ومن طلق نكح أو واحد<sup>(٣)</sup>  
هو أحد

بظن أن الشمس قد هربت فإذا هي لم تحرب  
فإن صوبه يضل<sup>(٤)</sup>.

وإن ذلك تفصيل بظن في: (صوم)

الظن في المرسوم الذي يقطع به السارق.

١٥ - ذكر المالكية والشافعية أن ظن السارق  
في تعيين نوع ماله لا يؤثر في القطع، ولو  
سرق دينار غلب قلبه، أو سرق ثلاثة دراهم  
وهو يظنها حين أخرجه من الحرم أنها لدرهم  
لا تساوي قيمتها التصالب قطع ولا يهدر  
بظنه

وعند الحنابلة الشك في قيمة المرسوم في  
كونه هل يقطع نكاحاً أولاً لا يوجب القطع<sup>(٥)</sup>

ظن المكره سقوط القصاص والتدية

١٦ - قال النووي لو أكره رجل رجلاً على أن  
يؤذي إلى طفل علم الأمر أنه إنسان، وبنته  
المعزور حجراً أو عبداً، أو أكرهه عن أن يؤذي  
في سيرة وإدخالها إنسان وعلمه الأمر دون  
المأمور، فلا مصاص على المأمور ويجب  
المصاص على الأمر على الصحيح، فإنه أكلة  
به، ووجه القطع أنه شريك محض، فإن آل  
الأمر في القلية فوجهان أحدهما يجب كذا

١ - طبع المصنف ١٢٢٤ ط الأمير، والقلي ١٣٥٥ ط المكتبة  
الإسلامية

٢ - مؤخر ١٣٦١ ط الأمير، حاشية الظنوي  
١٣٦١ ط الظنوي، القلي ١٣٦١ ط مكتبة الإسلام

١ - وضع المصنف ١٣٦١ ط المكتبة الإسلامية حاشية  
الظنوي ومجلة ١٣٦١ ط الأمير، بداية المصنف ١٣٦١ ط  
المكتبة الإسلامية - حاشية المصنف ١٣٦١ ط الأمير  
٢ - حديث عبد بن سمير عن عمه أن شكاً إلى رسول الله ﷺ  
الرجل  
٣ - أخرجه المصنف (صح فرائد) ١٣٦١ ط، وسلم ١٣٦١  
والصنف لا يحدري

وسيا. أن تفقد لأجبه ماله ولا تسكح  
روجه عالم نفس عدة بعض به لأجيش أمثال  
بها، لأن بها، «ليلة متبلى»، فلا روجه إلا  
ببعض<sup>(١)</sup>.

## ظَهَار

### المعرب

١ - الظهار بكسر «هـ» للمعجمة لغة - ملحود  
من الظهور، لأن صوره اللمسية أن يقول  
الرجل لزوجته «أب على كظهر أمي»، وإس  
تخصرا لظهور - دون البطن والقدم وغيرهما -  
لأن الظهور من الذابة موضع الركوب<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح هو شيء الرخص زوجته،  
أو جزء شائعا منها، أو جزء بدني عيب  
معاراة محرم عليه لحريا مؤلدا، أو بجزء من  
يحرم عليه النظر إليه، كالظهر والبطن  
والنميمة<sup>(٣)</sup>.

وفي فتح القدير إنها خص باسم الظهار  
مفنيها للظهر، لأنه كان الأصل من  
استعمالهم

### أثر الظن و مصارف الزكاة

١٨ - إذا دمع الزكاة من ظنه من أهلها، بيان  
خطئه. الخلف فيه على قولين: أحدهما  
الإجزاء ولا يجب عليه الإحسان  
والآخر، لأجرته، وفي الاستدلال قولان  
يراجع مصطلح (خطأ ١١).

### أثر الظن في النفوق بقرعة

١٩ - لو وقف أحد الزوجين من ذي المحلة  
خسا بمهم أنه الناسخ. ففي ذلك تنصيص  
بغير في مصحيح (خطأ ٢٢).



(١) غصاح للبر. ص ١٠٠ (ظها)

(٢) مني غصاح ٣٥٣١٣، وفتح المغير من اللغة.

(٣) غصاح ٣٦٥٣٤، وصاحب النسخة من الترتيب الكبير

١٤٩٩١، فند الفتح ٣٦٨٢٥

(١) تأليف في المبادئ ١٣٥٢٣، ٣٦، ١٣٩٩ في الظن الزكاة

بالحظ والبر في من ١٣٥٢٣ للمعدة، خطية - غصاح من

من مجلد ١، ٤٩ كماله

الألف فانت المصنف

١ - الطلاق

٢ - الطلاق مع حبس السبب  
وإطلاقه وشرع حل عقد النكاح بعد  
الطلاق وبعده

وكان الظاهر خلافًا في المأذونة وحق  
الإسلام بأحكام خاصة بكل منها

٣ - الإيلاء

٣ - الإيلاء بعد حلف مطلق أو  
على ترك الزوج أو على شيء آخر  
وشرعا قد يملك الزوج طلاقها  
بصفة من صفاة التي حلف به إلا قرب  
زوجته زمة الشهير أو أكثر

وكان الإيلاء خلافًا في أحديه لعدم  
النسب حكمه، وحصة بأحكام غير أحكام  
الظهار

مشرعية أحكام الظهار

١ - ك - النكاح بعد الإسلام إذا عصب  
موت على زوجة لأم من الأميرة ولو لم يكن  
زوج معة إلى معة أو قد حلفا على

٢ - من النكاح ٢٧٩

٣ - من النكاح ٢٨٢ - الإيلاء عصبه ٥٠

كظهور من، فتخرج عن حرمها مؤبد لا من  
له حال، وتبقى كعصبه، لا هي ماد روح  
ولا عصبه

١ - استمره على ذلك في صدر الإسلام  
حتى خصص لأم من الأميرة وخص الله  
عنه من زوجته حريمه من عصبه وخص الله  
عنه فقال لها ١ - على كظهور من  
فذهب إلى أن أمي ٢ - يسكن إليه ما يصح  
وحيه، فخاص به أو ما تزوج به ما ساءه  
محبوب في، فليأكل من ميسر وصور به نظري  
جسمي عليه كظهور من، فقال له أمي ٢ -  
وإذا خرج عليه فذلك إن من أولادها  
صممتهم إليه صاعدا، وإذا صممته من  
خارج، فقال ٢ - لا، لأن لا طلاق حرمت  
عنه، فقال، الشكر لله الذي لا يورث  
ويعتق

١ - قال قوله الله عز وجل: "فَإِذَا سَمِعَ  
مَنْ نَسَى لِحَاثِكَ مِنْ زَوْجَةٍ ۖ يَشْتَكِي إِلَى  
اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْتَعْتَبُ تَعَدُّوكُنَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ  
عَلِيمٌ ۚ أَلَيْسَ بِضَرَرٍ عَلَيْكُمْ مِمَّا نَسَى  
عَنْ زَوْجَتِهِ إِذَا نَسَى ۚ أَلَيْسَ لَكُمُ الشَّيْءُ  
وَعَدْتُمْ وَابْتِغَاءَ بِلُغْوِكُمْ ۚ فَكُرِّهُوا  
وَوَرَّرَ وَابْنُ اللَّهِ يَعْزُزُ عَفْوًا ۚ وَالَّذِينَ يَضَاهُوا  
مِنْ سَائِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ: "إِنَّا فُتِنَّا فَنَجِدَ رُفِيعًا"

الموتى والتأنيدي في الظهار.

٦ - الظهار يصح أن يكون مؤبداً، مثل أن يقول لمرحل زوجته أنت علي كظهر أمي ولا يذكر مدة معينة كاسبوع أو شهر أو سنة، ويصح أن يكون مؤقتاً بمدة معينة، مثل أن يقول لمرحل زوجته أنت علي كظهر أمي شهراً، فإذا قال هذا ذلك كان مظاهراً مباحاً في

ذلك المدة. فإذا عزم على قرانها بها وجب عليه النكاح، فإذا مضى الوقت زال الظهار وحل المرأة بلا كفارة، وهذا عند الحنفية والشافعية في الأظهر<sup>(١)</sup>

ويصح ملكية، وهو قول لمشافعية، وقول ابن عباس رضي الله عنهما، وعطاء وقتادة، وسوى وإسحاق وأبو نؤير إلى أنه لا يصح الظهار إلا مؤبداً، فإن ذكر الوقت فيه كان ذكراً لموا، فإذا قال الرجل زوجته

أنت علي كظهر أمي هذا ألتزمه كان الظهار مؤبداً، ولا يختص بذلك شهر الذي عينه، وعلى هذا تحريم المرأة على زوجها في ذلك الشهر بعده، ولا يحل له حتى يكفر.

وقل قول ثالث للحنفية وابن أبي ليلى والميت إن الترجيع في الظهار لا يعتبر ظهراً<sup>(٢)</sup>

(١) البدائع ٢٢٥/٢، والنفسي لم يرد ٣١٩/٢، وهو المصنف ٢٢٧

(٢) شرح الحرشي على مختصر شمس ٢٢٦/٢، واستدل للرجوع

من قبل أن يفسخ ذلكم يؤسقط به والله يسأ تعلقون خيرته فمن لم يجد نصيباً منهن من متابعيه من قبل أن يتألف لهن لم يستطع فأطعمهم بسنتين وسكينة ذلك يؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللتكافرين عذاب أليم<sup>(٣)</sup>

الحكم النكحي:

١ - الظهار محرم، ولا يعتبر طلاق، وصرح بعض الفقهاء بأنه من الكبائر لكونه منكراً من الثبوت وروا، لقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن سَائِهِمْ مُلَافَةٌ أُولَئِكَ إِن لَّمْ يَكْفِئَهُمْ إِلَّا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الَّذِينَ لَا يَدْرُونَ حُكْمَ الْقَوْلِ وَرَبُّوَاقِهِ إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْمُقَوِّلِينَ<sup>(٤)</sup>﴾

ولقد ثبت أنس بن اصبغت حين ظهر من زوجته حولة بنت مالك بن ثعلبة بن حاطب إلى النبي ﷺ تشكيكاً فأنزل الله أول سورة المجادلة<sup>(٥)</sup>

(١) صورة المجلد ٦-١  
١- من بعد الله ليس هو فصل من سورة ماله من ثقل

فصرحت في نسخة (١٦٦) بالحكم (١٥١/٢) وصححه المحكم ووافقه ذهب، وقال أبو حنيفة في التخصيص (٢٢٦) وأما من تحريمه

(٢) سورة المجادلة آية ٤، وهي المصحح ٢٢٦/٢، وهو المصنف ٢٢٣/٢

(٣) طه مخرج الحديث طه ١

## أركان الظهار

٧- ركن الظهار- عند الحنفية- اللفظ الدال عليه، وهو التعبير المشتمل على تشبيه الزوجة بامرأة محرمة على الزوج نحوها مؤبداً كأنه على كظهر أمي أو ميقم مقامه، والظهار لا يقوم، ولا بالتصريح المنسي، له عندهم .

وأركان الظهار عند المالكية والشافعية أربعة هي-

- ١- شبه وهو الزوج المظاهر .
- ٢- شبه وهو الزوجة المظاهر منها .
- ٣- شبه به وهو المحرم بطريق الأصالة
- ٤- نصيبه<sup>(١)</sup>

## شروط الظهار

ويشترط في الظهار ما يلي:

### الشرط الأول

٨- أن يكون التشبيه موجهاً إلى الزوجة كلها أو إلى جزء منها، فإن كان التشبيه موجهاً إلى المرأة كلها صح الظهار مطلقاً بالعقلاء، وصورته أن يقول الرجل لزوجته- أنت على كظهر أمي .

أما إن كان التشبيه موجهاً إلى جزء من

وقد استدل الجمهور بما روي في حديث سبعة بن صحر أنه ظاهراً من امرأت حتى يسلم شهر ومسال، وأنه اعتبر النبي ﷺ أنه أمها بما في الشهر وأمره بالكفارة<sup>(٢)</sup>، فإنه يدل على أن الظهار يصح أن يكون مؤبداً بالشهر وبحره، ولو كان الظهار لا يصح إلا إداً، كان مؤبداً ليس النبي ﷺ هذا الحكم، ولأن الظهار شبه مالم يمين من ناحية أن يمنع من قربان الزوجة وينهى بالكفارة في كل مباءة وأمين يصح فيه التأيد والتوثيق، فيكون الظهار مثله في هذا، إنكم<sup>(٣)</sup>.

واستدل المالكية ومن وافقهم بأن الظهار يشبه الطلاق من ناحية أن كلاهما يقتضي محرم الزوجة، والطلاق لا يصح أن يكون مؤبداً، ولو لفت بوقت كان التوثيق معروفاً، وكذلك الظهار<sup>(٤)</sup>.

واستدل من قال إن التقييد في الظهار لا يفسد ظهارة بأنه لم يؤيد التحريم، فأشبه ما إذا شبهها بامرأة لا تحرم على التأيد<sup>(٥)</sup>

١- حديث سبعة بن صحر أنه ظاهراً من امرأت حتى يسلم شهر ومسال

٢- نسخة أحمد ٥٥ (٣٧) وأبو داود (٢٩٠٠) ١١- ١٢٠٢  
وقوله ١٩٢٣: رأيت القسري هذا حديث حسن

٣- الخضر لابن فضالة ٣٤٩/٧. وأحكام القدر ١٥١ مكر ٤١٧٢٢

٤- شرح القسري على مختصر خليل ٢٥٢/٢  
٥- معنى التقييد ٢٥٧/٢

٦- حاشية القسري ١/ ١١١. وموضع الظاهر ٨ ٢٦١  
كتاب فروع ٣٩١/٢



قالت ها أنت عن كظهر نسي ، فقد دعت  
العمه ، إلى أن ذلك ظه:

أما إذا شبهها من عزم عليه على سبيل  
الثابت ، كانت الروجة ، لقد اختف  
الغلاء

للحب الخفية والشاعرية ، ورواية عن  
أحد إلى أن شبه الروح زوجته من عزم  
عليه على سبيل الثابت ، فهو ليس بظهر  
وذهب ، فالأكثر إلى أنه يكون كذبه ظه:

إن يرى به ظهرا راجع ، وإلا فلا ، وقد  
الحسنة كما ذكر البهري ، ورواية عن أحد  
أورد ، ابن قلعة أنه يكون ظهرا<sup>١١</sup> .

١٠ - وإذا شبه الرجل رجحه بعضو يحوم الظر  
إليه من امرأة محرمه عليه لمحمي مؤلفه عن ذلك  
هذا العضو هو ظهر الأم مثل أن يقول ها  
أنت عن كظهر نسي ، فلا خلاف بين العمه  
في صحة الظهور به ، قال ابن المنذر : أجمع  
أهل العلم على أن صريح الظهور أن يقول  
أنت عن كظهر نسي ، وفي حديث خولة امرأة  
أوس بن الصامت أنه قال ها أنت عن  
كظهر نسي ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ

مرأة ، فإن كان من الأجزاء الشائعة كالصبي  
والنوع ، أو كان من الأجزاء التي يعبر بها عن  
الكن مجازا فانهظهار يكون صحيحا

١١ - كان الجزء المشبه لا يعبر به عن الكل  
مجازا مثل اليد والرجل وعضوهما فلا يصح  
الظهار عند المحبة ، وقال للأكثرية يصح  
الظهار سواء كان ذلك الجزء المشبه جزءا  
حقيقيا كاليد والرجل ، أو كان جزءا  
كالشعر والريق والكلام

وقال الشافعية في تحديق والحائض يصح  
الظهار إذا كان الجزء المشبه كاليد والرجل ،  
وأضاف الحائض أنه لا يصح للظهار إذا كان  
من الأجزاء المعصدة غير الشائعة كالصبي  
والريق والكلام<sup>١٢</sup>

### لشروط الثانی

٩ - أن يكون التشبيه بمرأة محرمة على  
الزوج  
والمرأة المحرمة عن الرجل إما أن يكون  
محرمةا عليه مؤبدا ، وإما يكون مؤقتة  
فإن شبه الزوج رجسته بمرأة محرمة عليه  
عن سبيل التشبيه لمعد يحد عن الصبي ، بأن

١١ - ن. ز. ج. المصنف ٢٣٢/٤ ٢٣٤ ٢٣٤  
٢ ٢٤٢ ٢٤٢ وأخرى ١٠٦٥ ، ص ١٥٤  
٣ ٢٥٤ ، ثاني ١٠٤ ١٠٤ ، يكشف ص ٢٤٦  
٢٤٦

١٢ - ن. ز. ج. المصنف ٢٣٤/٤ ٢٣٤ ٢٣٤  
٢ ٢٤٢ ٢٤٢ وأخرى ١٠٦٥ ، ص ١٥٤  
٣ ٢٥٤ ، ثاني ١٠٤ ١٠٤ ، يكشف ص ٢٤٦  
٢٤٦

أو الاستمتاع بها، والتلذذ لو الاستمتاع هو  
الاستعداد بحدوث الزواج، فيكون التشبيه بجزء  
من ظهور، مثل التشبيه بظهور رطل  
والنحو وغيرها مما لا يحل النظر إليه<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية إذا شربها بعض أجزاء  
الأم - غير الظهر - فلا كان مما لا يذكر في  
معرفتي الكرامة والإعزاز، كاليد والرجل  
والصدر والبطن والبرص والشر، فقول  
أظهرهم - وهو الجديد - أنه ظهور، وإن كان  
مما يذكر في معرفتي الإعزاز والإكرام، كقول  
أنت على كبري أمي، فإن أريد الكرامة فيعرف  
بظهور، وإن أريد الظهور وقع ظهوراً مطعاً<sup>(٢)</sup>

وقال أصحابه: إن التشبيه مجزؤه غير  
الظهور يكون ظهوراً متى كان من الأجزاء  
الثابتة كاليدين والرجل والرأس، أما لو كان من  
الأجزاء غير الثابتة كالبرص والشر والدمع  
والكلام أو كالشر والبرص والدمع والظفر فلا يصح  
الظهور إذا كان التشبيه بواحد منها، لأب  
كيسب من الأعضاء الثابتة، ولا يقع الطلاق  
إلا، أصيب إلى شيء منها فكذلك الظهور<sup>(٣)</sup>

فأمره بالكمالية<sup>(٤)</sup>، ومثل الظلم في هذا الحدة،  
لأن أم أيضاً

وإن كان المصو تشبه به الظهر غير الأم  
واجبة، من حرّم على الرجل تحريماً مؤبداً  
بسبب أو وضاع أو مصاهرة، كلفته وحالته  
وعنه نسباً أو رضاعاً، وزوجة أبيه وأبيه،  
فانظروا يكون صحيحاً

أب إن كان المصو التشبه به ليس هو  
الظهور فالتشبه به يكون ظهوراً إذا كان من  
الأعضاء التي يحرم النظر إليها مثل البطن  
والفخذ، فإن كان من الأعضاء التي يحل  
النظر إليها كالرأس والوجه واليد فلا يكون  
ظهراً، وهذا عند حنيفة<sup>(٥)</sup>، وجمهور في  
ذلك أن التشبه به، كان يحل النظر إليه  
لا يتحقق بتشبيهه به معنى الظهور

وقال المالكية التشبه بغير الظهور يكون  
ظهراً مطلقاً، سواء أكان التشبه به مجرداً  
حقيقاً كالرأس واليد والرجل أم كان مجرداً  
حكمي كالشر والبرص والدمع والظفر، فهو  
لأن الرجل يزوجه أنت على كبري أمي أو  
كيد أمي أو رجلك، أو قال ما أنت على كبري  
أمي أو كبريها كان ظهراً، لأن هذه الأجزاء  
وإن كان يحل النظر إليها إلا أنها لا يحل التلذذ

(١) بداية المجهول ١٠٢٢، والبحر في ١٠٢٢، وروى

الطلاق ٢٦٢٢، وروى المصنف ٢٥٢٢

(٢) روى الطحاوي ٢٦٢٨

(٣) على لسان المصنف ٢١٢٢

(٤) حديث صحيح تقدم ترجمته ٢٢

(٥) مع المصنف ١٠٢٢

### الشرط الثالث

۱۱۔ ان ہکوں اشیہ سببلا علی مدی

22

فإذا قال الرجل لزوجته أنت على كظهر  
أُمي مثلاً، يقصد من ذلك تحريم زهرا  
زوجته كتحريم إنياد أمه، أو تحريم السد  
والاسم مع ما كتحریم التلاد بلام  
والاستمتاع به، فإن ذلك يكون محرماً.

ولذا كان التسمية لا يمتنع على المحرم  
 لا يكون ظهرا، وذلك في إذا كان محرم  
 رخصا، منه جداهما معهم الأخرى، لأن  
 كلا من الموصوفين نحو المخرج قريبا، فلا  
 يكون تسمية واحدة معي بالآخرى مشمعا  
 محرم حتى يكون ظهرا

وكذا إذا قالت المروحة: زوجي أنف من  
كثير لمي، أو: أنا عايب كثير مني فهو  
بعو، لأن الحريم قيس بهن.

٢٢ - وإل شبه الرجل زوجته مني ، محرم  
من غير إل . وقيل أحسنه لأنكوت ظهارة .  
قال يقول في سنن علي كعنه أبو الخير برأه  
النية ، فإله لأنكوت ظهارة ، ولكن يجمع فيه  
إلى نية حصده ، وإل قال فاصدب مضاف  
لأن ظهارة ، وإل قال فاصدب مخرج .

۱۰۰۰ در آلفا، نسبتاً اصلاً کافی است.

(2) المدة: ١٩٩١، يقع مصدر عن ٤ = ١٤٥

[illegible]

وقال الحنفية إن شبه زوجته بشيء  
غيره كان يقول أنت عني كائنه، أو لادم  
ففيه رواية عن حماد

أحد ما لم يفهمه والرواية الثانية أنه  
 من ظهوره وذلك هو عدمه وهو قول أكثر  
 العلماء، لأن ما فيه من أس محض  
 ولا يخرج فافهم ما لو قال أنت على كذا  
 ريت محض جه كفاية عن وإيبر

إحداهما فيه كسرة، لأنه نوع نحرمة، و  
لم يكن ظهرا، فإنه مالمو حرمة صليته  
والندبة، ليس فيه شيء وقيل برأى الخطأ  
في قوله ثبت عن علي بنه وإنما إن يوي  
الصلوات كان صلاتي، وإن يرى الظاهر كان  
ظهرا، وإن يوي بمعنى كان صلياً، وإن لم يوي

٤٧ د جحر مع ١٢٠ ا لى ١١٠

大内閣、外務省、農商務省、

29 2 4 432d      2 6 4 432d

الظهور، ولكن يصح ديانة أي قبا به  
ويشكك في ثباته لأنه يرى ما يحمله  
في قوله (١)

ولكنه عند جمهور الفقهاء ما يحتمل  
الظهور ويحرم ولم يعلل استعماله في الظهور  
عقداً ويثاله أن يقول الرجل لزوجته: أنت  
على كذا أو مثل كذا، فإنه كتاب في  
الظهور لأنه يحتمل أن مثل أمه في الذكر  
والمرقة، ويحتمل أنها مثل في التحريم، فإن  
فقد أم منها في الذكر والمرقة فلا يكون  
ظهوراً ولا شيء عليه، وإن بوى به الإطلاق  
كان إطلاقاً، وإن بوى به الظهور كان ظهراً،  
لأن القامط يحتمل كل هذه الأمور، فأي واحد  
منها أراد كان صحيحاً وحسن النطق عليه،  
وإن قال لم أفصح شيئاً لا يكون ظهراً، بل  
هذا القامط يحصل في التحريم ويحرم فلا  
يصرف إلى التحريم إلا سية (٢)

١٤ - والظهور ثمة يكون جانب من الإحصاء  
إلى شيء مستقر، وهو استعيني على حصول  
أمر في المستقبل، وثمة يكون مشكلاً على  
التعليق على حصول أمر في المستقبل أو  
الإحصاء إلى شيء متقدي، فإذا جاز التفسير

شيئاً فيه رويته أحد الم هو ظهور،  
والأخرى هي مروي (٣)

### الشرط الرابع

١٣ - أن تكون صيغة الظهور دلالة على  
إدته (٤)

الظهور الذي توجب عليه حكمه هو  
ما يكون صيغة تدل على إرادة ولوغة

والصيغة هي أن تكون صيغة أو كناية،  
وما أن تكون مبيهاً أو غامضاً أو باطلاً

فصريح الظهور عند الفقهاء هو أن على الظهور  
دلالة واضحة ولا يحتمل شيئاً آخر سواه،  
ويثاله أن يقول الرجل لزوجته: أنت على  
كثير كذا، وهو مبهم من هذا الكلام  
بوضوح، بحيث يسبى إلى فهم السامع  
بدون احتياج إلى به أو دلالة حال

وحكم الصريح وضع الظهور به بدون  
وقف على القصد والإرادة، فهو قال الرجل  
هذه العينة له بعقد الظهور كان ظهراً، ولو  
قال إنه بوى به غير الظهور لأبعد من صواب،  
ويشكك في ديانة، لأنه إذا بوى غير الظهور  
أراد صرف القصد عما وضع له، أو شبهه فلا  
يصرف إليه، بل انتهى إرادة غير الظهور  
لأصبح القاصد دعواً، لأنها خلاف

(١) القيد مع ١٣ / ٢٤ فترجى نسخة ٣٧٨١٢ رقم  
العالم ١٠٢٠٨

(٢) القيد مع ٣ / ٢٤١ وثمة نسخة ٩٠٢٧ والثمن رقم  
نسخة ٣٠٢٦٦، وترجى ١٠٢٤٢٢

(٣) نسخة ٣٠٢٦٦، ٣٠٢٦٦، ٣٠٢٦٦، ٣٠٢٦٦، ٣٠٢٦٦

وإذا علق الظهار بمشيئة الله تعالى بغير  
عقد المحبة والحدادة، ووجهه عند اختلافه  
أن الظهار بمنزلة مكرورة، تصح فيها  
الاستنساخ.

وإذا علقه بشبهه فلا، أو بمشيئته،  
فلم يثبت المحبة والمالكية إلى أنه يقع في  
المعنى على المشقة في المجلس.

وبعبارة الثانية، في عدم وقوع الظهور في  
علق على شبه فلا، وتقدم توجه  
هذه<sup>(١)</sup>.

١٥ - والظهار المصنف هو: ما كانت صيغة  
يشتمل على مقرونة بوقت مستقبل بمعنى الزوج  
لحرمة زوجته عند حدوثه وذلك مثل أن يقول  
لرجل زوجه أنت على كظهر أمي بعد  
الشهر القادم، ول هذه الحالة يعتبر ماضياً  
عن الزوج ظهراً من وقت صدوره، ولكن  
يحكم لا يترب عليه إلا عند وجود الوعد  
الذي أصيب الظهار إليه لأن الإحصاء  
لا يقع اتفاقاً بالتصرف سبباً لحكمه، وإنما  
لغير حكمه، إلى الوقت الذي أصيب إليه.  
عسى قول الرجل بوجه: أنت على كظهر  
أمي بعد الشهر القادم بمنزلة ماضياً من  
الوقت الذي صدرت فيه هذه العبارة، وقد

عن التعليق والإضافة كان الظهار صحيحاً،  
وإن اشتمل على الإضافة إلى زمن مستقبل  
كان مضافاً وإن اشتمل على التعيين كان  
معنفاً.

فالظهار الصحيح هو: ما حدث صيغة إنشائه  
من الإضافة، وإن كان مستقبلاً بعد التعليق  
على حصول أمر في المستقبل مثل أن يقول  
لرجل زوجه أنت على كظهر أمي، وهذا  
يعتبر ظهراً في الحال، ويرتّب عليه أنه  
مجرد صدوره بدون توقف على حصول  
شيء آخر.

والظهار المعنى هو: ما رتب حصوله على  
أمر في المستقبل بأداة من أدوات الشرط  
المعروفة مثل: إذا، وإذا، وبأداة ومثنى،  
وسجوها.

ومن أمثلة الظهار المعنى أن يقول الرجل:  
زوجتي أنت على كظهر أمي إن سافر، إلى  
بلد أهلك.

وفي هذه الحالة لا يعتبر صدوره من الرجل  
ظهراً قبل وجود الشرط المعلق عليه، لأن  
التعليق يبيح وجود التصرف المعلق مرتباً  
بوجود الشرط المعلق عليه، وفي أثناء المنع  
لا يكون الرجل مظاهراً قبل أن يسافر زوجته  
إلى بلد أهلك، فإذا سافر إلى ذلك البلد  
صار مظاهراً، ورتبه حكم الظهار.

(١) من الاستنساخ ٢١٢ كتاب الفروع ٣٧٣، حطب  
الدمعي ٢٩٦/٢

يكون محرماً ، فكذلك الظهار <sup>(١)</sup> .

الشرط الخامس :

١٦ - أن يكون المظاهر قاصداً للظهار  
وتحقق هذا الشرط بإرادة الزوج العلن  
بالعبارة الدالة على الظهار أو مبدؤاً مقامها ،  
(إذا كان مع هذه الإرادة رعية في المظهر كان  
للظهار مصادراً عن رغبة صحيح ، وإن  
وجدت الإرادة وحدها ، وانتمت الرصة في  
الظهار ، ينحصر الرصة ، وذلك كإن يكون  
الزوج مكرهاً على الظهار بنهذهه بالنفس أو  
الضرب الشديك أو الخيس الشديد ، فيصدر  
الظهار عنه خوفاً من وقوع ما يهدد به لو  
امتنع ، فإن صدر الصيغة من الزوج في هذه  
الحالة يكون من قصد لك ليس عن ربة  
صحيح

والظهار في هذه الحالة - حالة الإكراه -  
يكون صحيحاً عند المخبرية ترتب عليه آثار ،  
لأن الظهار من التصرفات التي تصح مع  
الإكراه كالطلاق <sup>(٢)</sup> ، واستدلوا على ذلك  
بقياس المكره على المأزول ، لأن كلاهما  
نصير عنه صيغة التصرف عن قصد

هو كإن الرجل قد حلف بالله تعالى ألا  
يظاهر من زوجته ، وقال لها هذه العيلة  
السابقة حكم بختة في اليمن ، ووجدت  
عليه كفارة بسبب مجرد صدور الصيغة  
المضافة ، ولكن لا يجرى عليه معاشرة زوجته إلا  
عند حلول الرمس الذي أنصاف الظهار إليه ،  
وهذا عند جمهور الفقهاء <sup>(٣)</sup>

روجه أن الظهار مثل الطلاق في تحريم  
لمرأة على زوجها ، والطلاق يصبح أن يكون  
مضافاً ومضافاً ، فكذلك الظهار

ويرى المالكية أن الظهار إذا كان مضافاً  
إلى ربة مستقبل ، أو كان معلقاً على حصول  
أمر في المستقبل ، وكان المعلق عليه محقق  
الحصول أو دالة الحصول في المستقبل ،  
فإن يكون صحيحاً ويتم عليه حكمه في  
الحال ، فإذا قال الرجل لزوجته أنت على  
كظهار لربي بعد سنة ، أو قال لها أنت على  
كظهار لربي إن جاء شهر رمضان أو هبت  
الريح ، كان مظاهر في الحال ، وحرمت عليه  
روجه بمجرد صدور الصيغة ، لأن الظهار  
كالطلاق كلاماً يرتب عليه تحريم الزوجية ،  
والطلاق المضاف أو المعلق عن أمر محقق  
الوقوع في المستقبل ، أو علق بالوقوع فيه ،

(١) الفروع الكبرى حقه المسمى ٢٢١/١ وشرح  
الحواشي مع حاشية المسمى ٢٢١/٢  
(٢) عليه ٢٢١

(٣) المده ٢٢١/٢ ، المهر لأمه ٢٢١/٢ ، ومن  
المحتاج ٢٢١/٢ ، ورواه الخطيب ٢٢١/٢

وحيث أن ذلك لا يزيل الحكم الذي يربط عليه .  
ويظهر أن هذا معتبر كإطلاقه ، لقول النبي ﷺ  
«ثلاث جدعي جد ، وهو مني جد ، وثلاث جدعي جد ، وهو مني جد »<sup>(١)</sup> وأما إطلاقه فيكون حكمه حكمه ، ولأن «أول» يعتبر عنه السبب وهو النقص . وهو فاضل مختار ، إلا أنه لا يريد الحكم الذي يربط عليه ، ويرتبط بالأحكام من أسبابها موكول إلى الشرع لا إلى إبداله .

١٨ - ولو أراد الروح أن يتكلم بغير ظهور ، عبرني عن نسيان العهد من غير قصد ، صلا - وهذا هو المحطى - فلا يعتبر ظهور ديانته ، ويصير صهرا فضله ، وليس انتشاره في نفسه دون الدينونة أنه إن لم يعلم بالظهور إلا الروح كان به أن يستمر في معاشه وحياته بدون حرج ولا كفارة عليه في ذلك ، وإذا سال فيها ما فعله من جبر له أو يسهل بالاشياء عليه ، حتى علم حذره فيما يقول ، فإنما تتنوع الروحانيات ، ويرجع الأمر إلى القاضي حكمه بتعريف قوله عن الرجل حتى يتكفر ، لأن القاضي متى حكمه على الظاهر ، وأنه بعد الاستبراء ولو قبل في نفسه دعوى أن قد جرى عن كسائه لم يكن مفسوخا ، وإما المفسوخ شيء ، غير أن الصحيح سبب عدم

وحيث أن ذلك لا يزيل الحكم الذي يربط عليه .  
ويظهر أن هذا معتبر كإطلاقه ، لقول النبي ﷺ  
«ثلاث جدعي جد ، وهو مني جد ، وثلاث جدعي جد ، وهو مني جد »<sup>(١)</sup> وأما إطلاقه فيكون حكمه حكمه ، ولأن «أول» يعتبر عنه السبب وهو النقص . وهو فاضل مختار ، إلا أنه لا يريد الحكم الذي يربط عليه ، ويرتبط بالأحكام من أسبابها موكول إلى الشرع لا إلى إبداله .  
لا يصح ظهور الكفر والفساد على ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ قال - «إن الله يصحح عن أمي خطأ والسبب»<sup>(٢)</sup> وما أسكرها عليه<sup>(٣)</sup>  
١٧ - وإذا صدرت صيغة الظاهر من خروج ، كنه لم يرد زوجها ، بل أراد الظهور والخصب . وهذا هو الأول - فإن صهرا يكون معتبرا عند الفقهاء<sup>(٤)</sup>

مثل ذلك ، مروي في الآثار ١٩٩

وحيث أن ثلاث حذره جد يجرى عنه

أما قوله في قوله ١٩٩ ١٩٩ ١٩٩

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

حيث أن من

١ - ثلاث حذره جد يجرى عنه  
٢ - ثلاث حذره جد يجرى عنه

الزوج مقصودة لمصلحة، بل المقصود عبادة  
أخرى، ويصدر عنه هذا بدلا مما

الشرط السادس

١٩ - قيام الزوجية بينهما جميعا أو حكما  
قيام الزوجية حقيقة يستحق عقد الزواج  
الصحيح من السر حل والبراءة وعدم حصول  
الفرقة بينهما من غير موقف من التحول، فإذا  
تزوج رجل امرأة ووجبا صحيحا، ثم ظهر  
مبها كان الظاهر صحيحا، دخل بها من  
الظاهر أو لم يدخل، بعد عند جمهور  
الفقهاء

وحجة جمهورهم عن عدم اشتراط  
الحصول قول الله تعالى ﴿وَالْمُذْنِبِينَ  
يُظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ قوله يدل دلالة  
واحدة على أن الشرط في الظاهر أن تكون  
المرأة المظاهر معها من نساء الرجل، والمرأة  
تعتمد من نساء الرجل معقد الصحيح،  
دخل بها أو لم يدخل

وقيام سراح حكما بتحقيق موجود العدة  
من الطلاق الرجعي، فإذا طلق الرجل زوجته  
طلاقا رجعي كان الزوجان بعدة لأنها حولت منه  
العدة؛ لأن الطلاق الرجعي لا يزيل رتبة  
الزوجية لا بعد انقضاء العدة، فلا يلزمه

المختارين الذين يقصدون الطلاق بالصيغة  
الدالة على الظاهر، ثم يدعون أنه كان من  
سائر، وهذا مذهب الجمهور (١)

ومذهب مالكية وشافعية - كما يوجد مما  
نصر عليه في الطلاق - إذا ثبت أن الزوج لم  
يقصد الطلاق بصيغة الظاهر، بل قصد  
التكليم بشيء آخر، فزول نسبه وتكلم  
بالصيغة الدالة على الظاهر لا يكون ظاهرا في  
القضاء، كما لا يكون ظاهرا في الديانة  
والفري (٢)

وتتضح من مذهب الفرق من الإكراه والحرل  
واختلاف، وهو أنه في الإكراه تكون النكاح  
صادرة عن قصد واختار، ولكنه اختار غير  
سليم لوجوب الإكراه، وهو يؤثر في الإزالة  
ويجعلها لا تختار ما رغب فيه وبراع إليه، بل  
غبار ما يدفع الأذى والتضرر

في المنزل تكون العدة مقصودة، لأنها  
تصدر برضا الزوج ولحقه، ولكن حكمها  
لا يكون مقصودا، لأن الفروج لا يريد هذا  
الحكم، بل يريد شيئا آخر هو التلوه  
والنكاح.

بل المختار لا يكون النكاح النس طلق بها

(١) المختار في العدة ٢٢٠-٢٢١ (٢) المختار في العدة ٢٢٠-٢٢١

(٣) المختار في العدة ٢٢٠-٢٢١ (٤) المختار في العدة ٢٢٠-٢٢١



طلاق رجيا تكون محلا للظهار، كما تكون محلا للطلاق مادامت في المدة وعلى هذا لو قال الرجل لامرأة ليست زوجته ولا معتدة به من طلاق رجعي، ثبت على كظهر أمي لا يكون ظهرا حتى لو تزوجها بعد ذلك حل له وطؤها، ولا يلزمه شيء، وهذا هو مذهب السوء جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup> وزوجه. أن الله تعالى قال: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن بَنَاتِهِمْ﴾ وهو يريد أنه الظاهر إنما يكون من ساء الرجل، والأجنبية لو المصاة من طلاق غير رجعي لانصر من نكاح، فلا يكون الظاهر بها صحيحا.

وإن لم يمسك إذا قال الرجل لامرأة أحسبه. ثبت على كظهر أمي كان غهازا، ولو تزوجها لا يحل له وطؤها حتى يمس بالنكاح، وزوجه. أن الظاهر بمن تنتهي بالنكاح، يصح انعقاده قبل النكاح كما يبرى مثله تعالى<sup>(٢)</sup>.

٢٠ - وإذا علو الظاهر من الأمية على الزواج به، مثل أن يقول رجل لامرأة حبيبة. ثبت على كظهر أمي إن تزوجت، فقد

اختلف الفقهاء في انعقاده فقال الحنفية<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup> وشافعية<sup>(٥)</sup> إنه انعقد، وعلى هذا لو تزوج الرجل المرأة التي علو الظاهر منها على الزواج بها كمن مضاهرا، فلا يحل له حتى يكفر، وحسبهم في ذلك ما رواه أحمد بإسناده عن عمر بن الخطاب أنه قال في رجل قال: إن تزوجت ثلاثة نهي على كظهر أمي فتردها، قال: وعلمه كفارة الظاهر<sup>(٦)</sup> وإن العلن بالشرط كالتحجير عند وجود الشرط، والمرأة عند وجود الشرط ووجه، فتكون محلا للظهار كما تكون محلا للطلاق

وقال الشافعية: <sup>(٧)</sup> الظاهر المطلق على الزواج لا يحق، وأنسبا عن هذا لو زوج الرجل المرأة التي علو الظاهر بها على الزواج بها لا يكون مضاهرا، فيحل له فراسيا، وألزمه شيء، وحسبهم في ذلك -

أولا - هو أنه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن بَنَاتِهِمْ﴾ هو سحانه إلى جعل الظاهر من ساء الرجل والمرأة التي يعمل الظاهر من على الزواج به لا تعتبر من ساء الرجل عند إنشاء الظاهر، فلا يكون بظهار حنفيا صحيحا

١ - صحيح ٢٦١ روى عنه ١١٨٠  
٢ - صحيح ١١٨٠  
٣ - أمي لأن مدعي ٢٥٢/٧  
٤ - المصنف المصنف  
٥ - صحيح المصنف ٢٥٢

١ - نسخة الصحيح ١١٨٠ روى عنه ١١٨٠  
٢ - صحيح المصنف ٢٥٢/٧  
٣ - أمي لأن مدعي ٢٥٢/٧

ويثبت على الظهار تحريم الزوجة، فهو كالطلاق من هذه الناحية، وطلاق الصبي لا يمتنع وكذلك ظهاره لا يمتنع<sup>(١)</sup>  
ج - الفصل: فلا يصح الظهار من المجنون حال جنونه، ولا من الصبي الذي لا عقل، لأن العقل أداة لتعكير وسطا التكليف وهو غير سقوى في المجنون والصبي غير العاقل

ومثل مجنون في الحكة المتهو والمبرسم وندهوش والصبي عليه والائم

ولما يسكران فقد انقض العشاء عن أن ظهاره لا يمتنع إن كان سكره من حرز غير محرم، وثبت كما إذا شرب السكر تلهوفا أو تحت ضغط الإكراه، لأن السكران لا وهى عتده، ولا إذا كان موه كسجود أو كطائمه، فكما لا يفسر الظهار الصادر من المجنون والائم وكذلك لا يفسر الظهار الصادر من السكران في هذه الحاله

لما إذا كان سكره من طريق محرم، بل شرب السكر باحتباره من غير حاجه أو ضروره حتى سكره، فقد اختلف الفقهاء في اعتباره صهرا بانه على اختلافهم في اعتبار طلاقه، فمن قال منهم باعتباره طلاقا لأن

ثانيا قولا النبي ﷺ (لا اخلاق قبل كح ولا حق قبل منك)<sup>(٢)</sup> فانه يدل على بطلان الطلاق قبل السروج على سبيل العموم، ويشمل كل طلاق قبل السروج سواء كان مبرزا أو مغلظا، والظهار مثل الطلاق كلاهما يجب تحريم الزوجه، فلا يصح قبل سروج متبرزا كان أو مغلظا، اعتبارا بالطلاق.

## الشرط السابع

### ٢١ - التكليف

يشترط في لرجل لكي يكون ظهرا صحيح أن يكون مكلفا، وذلك يتحصر بأمرين

أ - البلوغ: فلا يصح الظهار من الصبي ولو كان غير، لأن حكم الظهار التحريم، وعطاب التحريم مرفوع عن الصبي حتى يسبح، يدل على ذلك قول النبي ﷺ (رفع العلم عن ثلاثة من الجنون حتى يبرأ، وعن الائم حتى يستيفظ، وعن الصبي حتى يعقل)<sup>(٣)</sup>

(١) حبيب ولا يمتنع على تكليف

أحمد بن حنبل ١/ ٢١٢ من حديث ابن عمر بن الخطاب

مسند ابن ماجه ١/ ٢١٢

(٢) مسند احمد ١/ ٢١٢، مسند ابن ماجه ١/ ٢١٢، مسند

مسند ابن ماجه ١/ ٢١٢، مسند ابن ماجه ١/ ٢١٢

(٣) المسند لابن ماجه ١/ ٢١٢، مسند ابن ماجه ١/ ٢١٢

المسند لابن ماجه ١/ ٢١٢، مسند ابن ماجه ١/ ٢١٢

إسلام الزوج ليس بشرط في صحة الظهار،  
فيصح الظهار من المسلم وغير المسلم<sup>(١)</sup>.

وحجة الخصة والملاكية قول الله تعالى:  
﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ فإن  
الخطاب فيه للمسلمين، فدل على أن  
الظهار مخصوص بهم دون غيرهم من  
الكافرين.

والأرواح المذكورون في الآية الثانية لهذه  
الآية هي: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>  
لا يراد بهم المسلمون وغير المسلمين بل المراد  
بهم الأرواح المذكورون في الآية السابقة، لأن  
هذه الآية إنما جاءت ليبيان حكم الظهار  
المذكور في الآية التي قبلها، وهو الظهار  
الذي يكون من المسلمين لا من غيرهم.

وأما فإن الظهار يقتضي تحريم الزوجة  
محرمات يتنهي بالكسار، والكسار ليس لهلا  
للكسرة، لأنها عبادة، والكسار لا يصح العبادة  
فيه<sup>(٣)</sup>.

وحجة الشافعية والحابلة: قول الله  
تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>  
فإنه عام، يشمل المسلمين وغير المسلمين،

باعتبار ظهاره، وهم أكثر احنفية، ومالك  
والشافعية وأحمد في رواية<sup>(٥)</sup>.

ووجهه: أنه لما تناول المحرم بالظهار كان  
متبعا في زوال عقله، فبحسب عقله موجودا  
حكما عقوبة له وزجره عن ارتكاب العصية  
ومن قال من الفقهاء بعدم احتيل خلاص  
السكران قال لا يشتر ظهاره، وهم ظر من  
الحنفية وأحمد في رواية، وهو منقول عن عثمان  
ابن عفان وعمر بن عبد العزيز<sup>(٦)</sup> ووجههم  
في ذلك أن صحة التصرف تعتمد على  
الفصل والإرادة الصحيحة، والسكران قد  
غلب السكر على عقله فلا يكون عنده قصد  
ولا إرادة صحيحة، فلا يعتد بالعبادة الصادرة  
منه، كما لا يعتد بالعبادة الصادرة من المجنون  
والنائم والغشى عليه.

ج - الإسلام: ظر كان الزوج غير مسلم  
لا يصح ظهاره سواء كان كتابيا أم غير  
كتابي.

وهذا مذهب الحنفية والملاكية ورواية عن  
أحمد<sup>(٧)</sup>.

وقال الشافعية وهو المذهب عند الحنابلة

(١) المدية مع فتح القدير ٢٠/٢٢، والبدائع ٢٣-٢٢، والشرح  
للكبير مع حاشية الصمدي ٤٢٦/٢، جواهر النجاش  
٣٥٣/٢، والنفى إلى قبلة ١١١/٢، ٥٢٨.

(٢) المدية مع فتح القدير ٢٠/٢٢، والبدائع ٢٢/٢، والنفى إلى  
قبلة ١١٤/٢، ١١٤/٢.

(٣) البدائع ٢٣/٢، والنفى للكفر ١٣٤/٢.

(٤) مني المطاع ٣٥٦/٢، والنفى إلى قبلة ١١٤/٢، ١١٤/٢.

(٥) سورة النجاش ٢٢.

(٦) البدائع ٢٣-٢٢.

(٧) سورة النجاش ٢٢.



رس، لحاصله أصدر الوارد في بونه تعالى  
 (تَحْرِيرُ رَجُلٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَا يُلْزَمُ  
 إِلَّا كَقَوْلِهِ وَتَجِي رُوحُهُ حَرَامًا عَلَيْهِ كَمَا  
 كَانَتْ حَتَّى يَكْفُرَ، وَهَذَا قَوْلُ مَهْمُودٍ  
 الْعَقَّيَّاتُ، وَوَجْهُهُ مَارُوِي عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي  
 عِيَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ رَجُلًا أَسَى النَّسَى  
 فَتَلَا فَمَنْ ظَلَمَ مِنْ أَمْرِهِ مَوْقِعَ عَلَيْهِ، فَضَلَّ  
 بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى مَنْ ظَاهَرَتْ مِنْ رُوحِهِ  
 تَوَقَّعَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ، فَكَانَ رَجُلًا  
 عَلَى ذَلِكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟ قَالَ: وَلَيْتَ خَدَعَلَا  
 فِي صَوِّ الْقَمَرِ، قَالَ: لَا تَقْرِبْنِي حَتَّى تَعْمَلَ  
 مَا أَمَرْتُكَ اللَّهُ بِهِ» (٢٢)

فلحديث واضح الدلالة على أن المظاهر  
 إذا وظن أن نفس أن يكفر يُعْتَمَدُ الكفارة ولا  
 يسقط عنه بالوطء نفس الكفر، وأن روحه  
 نفس حرام كما كانت حتى يكفر

٢٢ - م - ب - لا للمسلم الحق في مطالبة الروح  
 بالوطء، وعليها أن تُبَيِّنَ الزوج من وطء  
 حتى يكفر، فإن لم يمتنع عن التكفير كان لها حق  
 برفع الأمر إلى القاضي، وعلى القاضي أن

الشيخ أحمد ٢٠١٩، مادة: مع صحيح الظاهر ٢ - ٢٢ -  
 نسخة المجلد ٢٠١٩، مادة: مع صحيح الظاهر ٢ - ٢٢ -  
 ١ - مع صحيح الظاهر ٢٠١٩، مادة: مع صحيح الظاهر ٢ - ٢٢ -  
 وحديثه لا يمتنع إلا على من أقر الله أنه ظالم  
 مروي  
 نسخة المجلد ٢٠١٩، مادة: مع صحيح الظاهر ٢ - ٢٢ -  
 صحيح

يصلق عن المس باليد ويصبرها من آخرته  
 لحسم، كما يصدق على الوطء، والوطء قبل  
 التكفير حرام بالاتفاق، فليس بالبدن وما في  
 معناه يكون حراماً مثله، ولأن المس والتفيل  
 سهوة وبساسة فيما دون المصرح بدعو إلى  
 السوط، ومن كان السوط حراماً كانت  
 الدعوى إليه مرفوعة لمصدره، بناء على القاعدة  
 المعهية، وما أدى إلى إخراج حرامه

وهذه السامية في الأظهر وبعض  
 ما كتبه وأحمد في رواية ابن إمامة، انتهى  
 لوطء، ووجه ذلك أن المرفوع ليس في  
 قول الله تعالى: «مَنْ قَبِلَ ثَمَّ يَتَّخِذُ»  
 طَبَقًا مَوْجُودًا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكْفُرَ، وَلَا يَجُزُّ  
 مَعْدَلُهُ مِنَ التَّحْقِيلِ وَالْمَسْ شَهْوَةٍ وَأَسْأَرُهُ فِيمَا  
 دُونَ الْفَرْجِ، وَلِذَا تَحْرِيمُ وَطْءِ دَائِمِهِ بِشَبْهِ  
 تَحْرِيمِ السُّوْطِ الْحَقِيقِيِّ، مِنْ تَحْوِيلِهِ أَنْ كَلَّا  
 مِمَّا يَطْءُ حَرَمٌ وَلَا يَحِلُّ بِالنِّكَاحِ، وَصَرِيحُ  
 الْوَطْءِ فِي الْغَيْبِ لَا يَضَعُ تَحْرِيمَ الدَّوْعَى  
 إِلَيْهِ، فَكَذَلِكَ تَحْرِيمُ الْوَطْءِ بِالظَّاهِرِ لَا يَضَعُ  
 تَحْرِيمَ الدَّوْعَى إِلَيْهِ بِالنَّفْسِ عَلَيْهِ (٢٣)

ولو وظن المظاهر مراد التي ظاهرها  
 قبل التكفير أو استمتع بها بعد الوطء فعسى

١ - مع صحيح الظاهر ٢٠١٩، مادة: مع صحيح الظاهر ٢ - ٢٢ -  
 ٢ - مع صحيح الظاهر ٢٠١٩، مادة: مع صحيح الظاهر ٢ - ٢٢ -  
 ٣ - مع صحيح الظاهر ٢٠١٩، مادة: مع صحيح الظاهر ٢ - ٢٢ -

بالصلاة في التكمه، فإن اصبح ظلم في التكمه  
عليه، وكان المذلل في رحمة

وتمجيد الملائكة إلى حضرة الوصي الأئمة  
الأعلاء فيه، وبكى الملائكة في استاءه  
لأنه، هي يوم تبتل من روح الضمير،  
وعنده حضر أبو سعيد الخدري في احتضار،  
للإمام المثنوي، في قول له من يوم الحكم  
وهو لماك إله والأرجح عند البر، يوم  
موت ثالث من بقية الصور، وهو  
يوم أودع من التكبير وعنده موت  
مجدد

٢٤ - ج. يحجب انكشافه عن المظهر من  
وجه المظهر من وجوهي المظهر، وذلك لأن  
انه تعالى لم يظهر من انكشافه إلا عرو  
عن مباشرة روحانيه ثلاثي المظهر من  
وجهه على وجهه \* والمظهر من وجهه من  
تساويه ثم يظهر به فأن يظهر من  
فصله من وجهه \* بالأمر من على وجه  
المظهر من، ولأن المظهر من وجهه من  
المظهر من وجهه، فوجهه من وجهه من  
المظهر من وجهه على وجهه من وجهه من

والمرءة لا تكفر، فإن سمع أجرة من يملك  
من وسائل التوبة حتى يكفر أو يقتل،  
وهذا أحد الجسعة، ووجهه كـ  
الروح قد أضر بوجهه سحرهم عنه  
لظهوره، حيث سمعهم جعلوا في ثوبه مع قيام  
الأوج به، فكان لوجهه لظلمة البقاء  
خفف وزاد الضرر به، والزوج في ربه  
إيماء حرم الزوجه بإزالة الحرمة منجازه،  
فيكون مدرك بملك شرعا، فإذا سمع من  
العلم بذلك أجرة التوبة على تكفير أو  
القتل.

وَمَالٌ سَائِغٌ إِذْ عَصَى الْفَرَسُ مِنْ  
الْمَكَلَرَةِ كَانَ لِيُؤْتِيَهُ فَمِنْ مَعْنَى  
الْمُطْلَقِ لِلصَّغِيرَةِ مِنْ نَيْلِ الْمَرْجَةِ ، عَلَى  
الْمُقَاصِّ أَنْ يَأْتِيَ الْمَرْجُ وَالْمُطْلَقُ ، مَا دَامَ الْمَتَّعُ  
مُتَلَقًى لِمَا فِيهِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ ، وَكَانَ مُتَلَقًى  
يَجْزِي ، فَإِنَّ لِقَاءَ الْمَرْجِ عَلَى التَّكْبِيرِ بِلَا  
انْقِصَابٍ أَيْدٍ قَطْرٍ وَوَحْدَةٍ

وود كان المقاهر قادر على انكساره واسيع  
عن شككم، فهو حجة نسب لطلاق  
فلمنت لطلاق من لقاضى لا يملأه. لا اوا  
ممنه. مع شهره في الإبل، من  
ممنه الأشهر، مع انقضى لروح

١٥٠٠

1990

1. The first part of the document is a list of references. The references are:
 

- 1. J. H. Van Veen, "Acoustic signal processing for localization of sound sources," *IEEE Trans. on Acoustics, Speech, and Signal Processing*, vol. 37, pp. 1-10, 1989.
- 2. J. H. Van Veen, "Acoustic signal processing for localization of sound sources," *IEEE Trans. on Acoustics, Speech, and Signal Processing*, vol. 37, pp. 1-10, 1989.
- 3. J. H. Van Veen, "Acoustic signal processing for localization of sound sources," *IEEE Trans. on Acoustics, Speech, and Signal Processing*, vol. 37, pp. 1-10, 1989.
- 4. J. H. Van Veen, "Acoustic signal processing for localization of sound sources," *IEEE Trans. on Acoustics, Speech, and Signal Processing*, vol. 37, pp. 1-10, 1989.
- 5. J. H. Van Veen, "Acoustic signal processing for localization of sound sources," *IEEE Trans. on Acoustics, Speech, and Signal Processing*, vol. 37, pp. 1-10, 1989.
- 6. J. H. Van Veen, "Acoustic signal processing for localization of sound sources," *IEEE Trans. on Acoustics, Speech, and Signal Processing*, vol. 37, pp. 1-10, 1989.
- 7. J. H. Van Veen, "Acoustic signal processing for localization of sound sources," *IEEE Trans. on Acoustics, Speech, and Signal Processing*, vol. 37, pp. 1-10, 1989.
- 8. J. H. Van Veen, "Acoustic signal processing for localization of sound sources," *IEEE Trans. on Acoustics, Speech, and Signal Processing*, vol. 37, pp. 1-10, 1989.
- 9. J. H. Van Veen, "Acoustic signal processing for localization of sound sources," *IEEE Trans. on Acoustics, Speech, and Signal Processing*, vol. 37, pp. 1-10, 1989.
- 10. J. H. Van Veen, "Acoustic signal processing for localization of sound sources," *IEEE Trans. on Acoustics, Speech, and Signal Processing*, vol. 37, pp. 1-10, 1989.

الوجه بالهذه، فالعلم من وطنها مرد بها  
قصده

وهنا بعض النسخة، والشأنية في أحد  
الأوجه، وجهه الرئيس الخطيب، وهو  
مأرجحه ابن قدامه في مذبح خبيلة  
سب وجوب الكفارة هو الظهار والعود معاً،  
وجهه أن الله تعالى أوجب الكفارة  
بأمرين: جهار وعقد، وذلك في قوله  
﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ سَائِهِمْ ثُمَّ  
يُفَوِّقُونَ دُونَهُمَا فَتَحَرِيرُهُمْ﴾ ولا ثبت  
الكفارة بأحدهما دون الآخر<sup>٢٦</sup>

أمر الثاني - استقرار الكفارة في الدمة -

٢٦ - كفارة لظهار ثبت في دمه المظاهر حتى  
يؤديه، فإن مات قبل أن يؤكده سقط عند  
استيعابه وبذلك لا إلا أوصى بها مخرج من  
ثبت الزكوة عندها .

وزاد المالكية أن المظاهر إن أشهد في  
صحته لم يدمته فإنها تخرج من الزكوة، سواء  
أوصى بإعترافه، ثم لم يوصى<sup>٢٧</sup>، وهذا إن لم  
يصلح، فإن أوصى - فلا يسقط بانقضاء عدد جميع  
المعاهد

والكلام عن كفارة الظهار يتناول الأسور  
لأهمية.

الأمر الأول - سب وجوب الكفارة

٢٦ - اختلف الفقهاء في سب وجوب  
الكفارة، فقال بعض الحقيقة والحقيقة -  
سب وجوب الظهار

وقال بعض الحنفية والحنابلة: لا يجب  
بإظهار، والعود شره لتقرير وجوب  
الكفارة<sup>٢٨</sup> وجهه أن الب ينكر، المحكم  
ينكره، والكفارة تكرر بكرر إظهار، مثل  
هذا على أن الظهار هو سب وجوب  
الكفارة

وقال بعض الفقهاء: سب وجوب  
الكفارة هو العلم على طه المظاهر، وإلى  
هذا ذهب المالكية، وبعض الحنفية،  
وجهه - أن الله تعالى أوجب الكفارة بالعود  
وقيل التماس، وذلك بقوله سبحانه ﴿وَالَّذِينَ  
يَظَاهَرُونَ مِنْ سَائِهِمْ ثُمَّ يَفَوِّقُونَ مَا قَالُوا  
فَتَحَرِيرُهُمْ﴾ قبل أن يمسوا<sup>٢٩</sup> وهو مخرج  
في أن المود غير التماس الشيء هو الموطأ،  
ولذلك إما هو مخرج عليه، ليكون هو السبب  
في وجوب الكفارة، وأن الزوج هو المود

جسور ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧،

أو الصيام أو الإطعام عن الكفارة التي عتبه، وأن يكون هذا الفصد مقدراً بعمل فُي سَرع فيها، أو صافق على فعله بزمان يسير،<sup>(١)</sup> وذلك لقول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»<sup>(٢)</sup>

ولأن كل نوع من الأسرع فلواحية في الكفارة يحتمل أن يكون الإتيان به فلتكفير، ويحتمل أن يكون بغيره، فلا يتعين التكفير إلا بانيه، وعلى هذا، نراه من مظاهر أو صام أو أطعم يكون نية، ثم يوى أن يكون الضيق أو الصوم أو الإطعام عن الكفارة التي عليه فلا يجوز، وكذلك لو يوى الصيام ولم يقصد أنه عن كفارة الظهار فتي عليه لم يجز عن الصيام الواجب في الكفارة، لأن الوقت الذي صام فيه يصبح لصيام عن الكفارة وعن غيرها، مثل البذر للطلق وللعاء رمضان، فلا يتعين الصوم لكفارة إلا بالنية<sup>(٣)</sup>

الأمر الرابع - عتصاف كفارة الظهار

٢٨ - عتصاف كفارة الظهار ثلاثة، وهي واجبة باتفاق الفقهاء على الترتيب الآتي -

وقال الشافعية والحنابلة إن كفارة الظهار لا تسقط بأمر، بل يؤدى بالثواب عن الميت من التركة<sup>(٤)</sup>

الأمر الثالث - شروط كفارة الظهار

٢٧ - بشره لإجزاء الكفارة عن الظهار أمران:-

الأول: أن يكون الإتيان بالكفارة بعد عتق سب وجوبه؛ لأن الحكم إذا كان له سب فلا يجوز أن يتقدم على سبه، وأنسباً على هذا، لو أطعم رجلاً مدين مسكيناً وقال: هذا الإطعام عن ظهاري إن ظهر لي ظاهري من امرته لم يجزه عن ظهاري، لأنه قدم الكفارة عن سب وجوب، والحكم لا يجوز تشديده عن سب وجوبه، كما لو كفر عن الحيض قبل الحنفاء، أو كفر عن القتل قبل الإكلام عليه

وإذا قال رجل لامرأته: إن دخلت دار فلان فأتيت على كذا، لم يجز له التكفير قبل أن تدخل زوجته بيت الفلان؛ لأن الظهار يعلق عن شرط وهو دخول الدار، ويدخل على شرط لا يوجد قبل وجود ذلك للشرط<sup>(٥)</sup>

الثاني: النية وذلك بأن يقصد الإعتاق

(١) - حديث من حديث ٨٨٥/٤ وهو لم يمتنع ٢٢٩/٢  
والنسخ الآتي له ٤٠٧/٢

(٢) - حديث علي بن أبي حمزة

(٣) - حديث من حديث أحمد بن حنبل ٩٠٠/٢ وصححه ١١٥٠/٢  
سند صحيح من حديث أحمد بن حنبل ٩٠٠/٢ وصححه ١١٥٠/٢

(٤) - حديث من حديث أحمد بن حنبل ٩٠٠/٢ وصححه ١١٥٠/٢

(٥) - حديث من حديث أحمد بن حنبل ٩٠٠/٢ وصححه ١١٥٠/٢  
قال ابن أبي شيبة ٣٨٣/٢ وصححه ١١٥٠/٢  
والنسخ الآتي له ٤٠٧/٢



١- انهاء الظهور بالكفارة

٣٠ - إذا طاهر الرجل من رجسه، وتحقق  
 ذكرى الطهارة، وتوافرت شروط منبئه عليه  
 نعيمهم المرأة على رجسها، ولا ينبغي هذا  
 التحريم إلا بالكفارة من كان الطهارة حطفا  
 على النقيض من معنى، وذلك فوق الشيء  
 من وطئ رجسه التي طاهر منها قبل أن  
 يكفر، لا تنصرف حتى يحصل ما أمروا الله  
 به من رجل<sup>(١)</sup>، إذ ساء على الفرد إلى طهارة،  
 وجعل هذا الشيء عليه من التكبير، عدل هذا  
 عن أن الطهارة لا ينبغي حكمه لا بالكفارة،  
 وقد قال المتقدم إن الرجل إذا طاهر من  
 رجسه وتطهرها طلاق ما كان يسره صغرى، ثم  
 عدت إليه بعقد جديد لا يجل له وطؤها حتى  
 يكفر، سواء رجعه إليه بعد روح آخر أو  
 قبله، وكذلك إذا طلقها ثلاث وثلاثين رجس  
 آخر، ثم عدت إليه، لا يجل له وطؤها قبل  
 أن يكفر<sup>(٢)</sup>، وعلى ذلك الكهستاني في  
 اندامع ما في الطهارة قد انصف موجد حكمه  
 وهو الحرة، والأصل أن التنصرف الشرعي إذا  
 أعيد بعد حكمه فإنه يبقى منى كذا في

## ١- الاعراض

م - القصير

ج - الإعلام

والأحرار في ذلك قول الله تعالى  
﴿وَالَّذِينَ يُضَاهَوْنَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ خُودُوا لَهَا  
قَالُوا أَفَتَحْرِيرُ رِمَى مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبَاسَ ذَلِكَ  
تُوعَظُونَ بِهِ وَالَّذِينَ يُتْعَمُونَ حَتَّى  
يَجِدَ عُيُوبًا لِشُرَكَائِهِمْ مِنْ أَنْ يَبَاسَ  
يَبَاسَ فَهُمْ لَا يَسْتَنْصِفُونَ قُلْ إِنَّمَا  
يُؤْمِنُ بِإِلَهِهِ يَسْتَنْصِفُونَ وَالَّذِينَ لَا

ولقول النبي ﷺ لأوس بن الصامت حين

ضاهر من امراته: « بعثت رقية، قيل له

لا يحد من ذلك الصوم،<sup>(5)</sup>

وَنُفِيسِلَ دَلَّكَ يَنْظُرُ فِي مَعْبُودَاتِهِ

(كمية)

المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية

٢٩ - يتولى الطاهر محمد العقاد مديراً

الحكمة من قوله عز وجل: ﴿لَا يَخْشَى الْفِتْنَةَ سِوَاكَ﴾

أ. الحصار

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلة - العدد - السنة

٦١ = دوت واټوړه منو عمل = دوتو نه

IT 2000

[illegible]

49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 1049 1050 1051 1052 1053 1054 1055 1056 1057 1058 1059 1060 1061 1062 1063 1064 1065 1066 1067 1

RECEIVED BY THE SECRETARY OF THE ARMY  
JAN 10 1964

9. 5. 2015

17. *Journal of the American Medical Association*, 1990; 263: 1039-1041.

عائِلَة فائِدَة مَحْمُودَة، واحْتِمَال عِدَّة امْرَأَة مَد  
الطَّلَاق بِرُوحِهَا لِأَرْل قَدَمِهَا لِبَلِي  
الظَهَار، وَدَا بَقِي قَائِلَة بِغِي عَلَى مَا بَعْد  
عَلِي، وَهُوَ نَوْبُ عَدْوِهِ الَّذِي تَرْتَمِع  
بِالْكُفْرَةِ<sup>١</sup>

## ظَهْر

س- اَنْتَهَاء الظَّهَار بِالْوَت

النَّظَرُ لَصُورَاتِ الْخَمْسِ الْمَعْرُوضَةِ

٣٩- وَيَنْتَهِي الظَّهَارُ بِهَبِ حَوْتِ الرُّوحِ أَوْ  
أَحَدِهِمَا، هُوَ هَبَارُ الرَّجُلِ مِنْ رُوحِهِ ثُمَّ دَا  
أَوْ مَاتَ رُوحُهُ اَنْتَهَى الظَّهَارُ وَتَنْتَهَى حَكْمُهُ  
بِأَعْلَى الْمَمْعَاءِ جَمْعًا، لِأَنَّهُ مَجِبُ الظَّهَارِ  
الْحَرْمَةِ، وَهِيَ مَحَلَّةُ بِالرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، فَالرَّجُلُ  
يَحْرَمُ عَشِيرَتَهُ لِأَسْتِخَارِ الْمَرْأَةِ الَّتِي ظَاهَرَتْ بِهَا  
وَالْمَرْأَةُ عَشِيرَتَهَا لِأَنَّهَا حَتَّى يَكْفُرَ  
وَلَا يَحْضُرُ هَذَا، يَحْكُمُ بِدَرْجٍ مِنْ تَعَلُّقِهَا

## عَائِلَة

النَّظَرُ أَسْرَهُ

هَذَا دَلِيلُهُ لِلظَّهَارِ وَأَنَّ لَوْبَ هَبِ، أَمَّا  
بِأَنْتَهَاءِ الْكُفْرَةِ وَالْمَطْلَبِ بِهَا بَعْدَ الْمَوْتِ، هَذَا  
سَبْقُ بَيَانِهِ وَ ٣٦

ج- مَضَى اسْمُهُ

٣٧- وَيَتَحَلَّلُ الظَّهَارُ بِمَوْتِ بَعْضِ مَدْرَتِهِ  
عِنْدَ جَهْدِ أَهْلِهِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ التَّوَقُّفِ  
وَبِأَيِّدِي اِجْتِهَادِي فِيهِ (٦) .

## عَائِن

النَّظَرُ عَيْنِ





وكذلك جزؤ من عظم ولحم وظهر ومن  
وجده إلا يجره الأكل كالحمل والبهائم واحميم  
والخسائر. فإن البكتة لا تفتح بها<sup>(١١)</sup>،  
والجسم ما يقع من حيوان نجس الميتة حيا  
أو ميتا من نرد وعظم وظلف وظهر وعلاج أي  
من قبل<sup>(١٢)</sup>

بق مزاج. قاله بن شاس. كل حيوان  
غير أخضر يظهر بذكاته كل أحران من اللحم  
وعظم وحده<sup>(١٣)</sup>

وعلى ذلك فإن أخذ النعاج من عظام  
التميل وهو سمي، أو وهو ميت لم يذك قهو  
نجس، وإذا أكل بعد ذكاته فهو حرام هذا  
هو المشهور عند المالكية

وهو وجه شد عند الشافعية

قال السوي في باب الأطعمة: وجه  
شداد النعاج بذكر لحمه، فعلى حد إذا ذكي  
كان عظمه طاهرا<sup>(١٤)</sup>

تجبا حكم الانتفاع بالنعاج

أ - اتحاد الآية مع

٧ - القرآن بطلان عظم العن - الذي

أنته من الحيوان في عرف الفروع اسم لما  
رأى حياته لا يصح أحد من عباده أو  
يصح غير مشروع ولا حياة في العظم فلا  
يكون ميتا. كما أنه بحسب الميتة ليست  
لأعيانها، بل لما فيها من النجاسة المستأنة  
والطوائف المستحقة، ولم يوجد في العظم<sup>(١٥)</sup>

والسند من أبي روية عبد الله بن  
عيسى قال سمعت رسول الله ﷺ قال  
أَقُولُ لَا أَحَدٌ قَبْلِي أَوْسَى إِنْ مَحَرَّمًا مِنْ طَعْمٍ  
بَعْلَمَهُ، أَوْ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ لَبَنِهِ حَلَالٌ إِلَّا مَا  
أَكَلَ مَتَيْ، وَهَذَا رَوَى عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ  
كَانَ يَسْتَشْطِ بِشَطِ عَاجٍ<sup>(١٦)</sup>

٦ - القول لثالث: وهو التعجيل بين ذكاة  
الحيوان، المأخوذ من العاج - وهو العن - أو  
عدم ذكاته، وهو ما ذهب إليه المالكية في المشهور  
شدادهم، جند في المشهور وحاشية الشافعية  
أنظر ما ذكي من حيوان ذكاة شرعية.

(١) الحديث ٦٢ وضع الحديث وهو سرور أصابه فقره.

وفي طائفة ١٢٦٦٦٦ وضعه إصلاح ٨٩ - ٩ وظهور

عنه الحديث ٢٣٧٧٧٧ ١٦ طائفة تشبهه نص لا

طائفة ٢٢ ١٣ وضعه ١٠٠٠ وضعه ٢٠١٧

وغيره طائفة ١٠ طائفة قرينة المشية

(٩) حديث وهو لا بد منها وهو من عجم

متروك له يعني ٨٠١١ - ١٠ بركة الحديث ١٠٠٠٠ بركة

المشية من رواه

(٢٢) حديث اسم من الشر ﷺ كان يستشيط به عاج

عدم كبره ٩٠

(١١) القسبي ٤٩

(١٢) القسبي ٤٩

(١٣) القسبي ٤٩

(١٤) القسبي ٤٩

لن المذهب له إن كان لا يتخس منه شيء.  
فبما فانه ياتي عن طهارته. وإن كان يمكن  
أن يتخس منه شيء فلا ينكح  
بجانبه<sup>(١)</sup>

ب. حكم بيعه والتجارة فيه

٨. القائلون بصفاء عظم نهي اجزوا بيعه  
ولا انتفاع به

جاء في لسان العرب: جوار: بيع عظم  
البيع والانتفاع به في البيع والريث  
بجانبه<sup>(٢)</sup>

وفي الإحصاف: وعلى القول بظهوره يجوز  
بيعه

لأن المني: ويخص في الانتفاع به بمحمد  
من صيرته وهو: من حريمه. أي لا يرد به  
بجانبه نحو: رسول الله ﷺ لا يرد  
بجانبه وصلى الله عليه وآله في حب قلادة من  
عصب وسولير من عاج<sup>(٣)</sup>

٩. أما القائلون بجلسته وهم المتأخرون  
والمدعي عنه: حاشية فلا يجوز بيعه  
عندهم

قال المحمدي في مخدوع: لا يجوز بيعه ولا

بيعه منه عاج. وهم اجماع وليس معهم  
جواز عندهم بخلاف الآية منه، لأن المني يبيح  
كل مشتط بمشط من عاج، وهذا يدل على  
جواز التجار لأنه من عظم الهيلى<sup>(٤)</sup>

والجواز من كلام الشافعية وهم القائلون  
بجواز بيعه أنه يجوز التجار إلا أنه، لكن لا  
يجوز استعماله في شيء دونه ويجوز في شيء  
من أفكرهه. وبذلك قالوا: إن الوصو، من  
الإمام، يجوز. في المذهب بمطعة من عظم  
الهيلى. ب. أصابه الله تعريجه ثم جره،  
ولا يجوز، وقصره عما دون  
الفلج

وقالوا: لو أخذ مسك من عظم الهيلى  
فاستعمله، أنه أو طيبه فإن كان به  
من أحد الحائرين نجس شعبه وإلا فلا،  
وكنه يكره ولا يرد ولو جعل الفجر في عظم  
الهيلى فلا يتصح لو عبده من الاستعمال في  
غير الميت فالصحيح جواز<sup>(٥)</sup>

وكثر الإمام، تلك الأركان في ثياب الهيلى  
ومشط

وقال السروي في الميراث: لا يرد في  
الجلالة. ب. الشيح في تحلصه الركب  
بوصيغ في إن الانتفاع. وبذلك تجوز من فلا

سورة المائدة: ٢

١. ر. بقدر ٢

٢. ر. بقدر ٢

٣. ر. بقدر ٢

٤. ر. بقدر ٢

٥. ر. بقدر ٢

مكرر: فلا يرد ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢

١. لعمري ٢

يحل ثمنه، وهذا مال مذکور وسقط بن أبي  
روح وهو من عند العزيز<sup>(١)</sup>

١٠ - واختلف ألوان الملكية في الانتفاع به  
وسبب اختلافهم ما جاء في مدونة عن مالك  
أنه كره الإدهان في إنهاء العمل ونشط به  
وانتجبه فيها أي منعها ونهى، ولم يجرمه  
فحسب بعضهم الكراهة على التحريم وحملها  
بعضهم الآخر عن التبريد، قال أندلسي  
حل الكراهة على التبريد تحسب خصوصاً وقد  
نقل حملها على ذلك أبو حنيس عن أبي  
رشيد، وسقط من فرحون عن أبي غرناز وأبو  
بوس وغيرهم من أهل المذهب

وسبب هذه الكراهة أن العاج وإن كان  
من ماله لكن أخضر بالمقاييس في التزويج  
لأعطى حكماً وسطاً وهو كراهة التزويج مراعاة  
لما قاله أبو شهاب وزبيدة وعروا من جواز  
الامتشاط به .

وهذا الخلاف في طهارة والكراهة إنما هو في  
العاج المتخذ من قرن ميت غير ذكاة لما  
مدكى فلا خلاف في جواز استعماله عند  
بالتكية<sup>(٢)</sup>

## عَادَة

التبريد

١ - العادة مأخوذة من العود، أو العلوذة،  
بمعنى التكرار، وهي من اللغة الأمر  
المتكررة من عبر علاقة عملية

وغيرها بعضهم . بأنها تكرار الشيء وعينه  
مرة بعد أخرى تكراراً كثيراً يخرج عن كونه  
أدماً بطريق الصلابة والاعتدال

وفي الاصطلاح عذره عما استقر في  
التحريم من لأشور المتكررة المقيونة عند  
الطعام السببية<sup>(٣)</sup>

لأنها ذات الصلة

أ - العرف

٢ - العرف في اللغة، حد النكر<sup>(٤)</sup>

وفي الاصطلاح، ما استقر في القوم من  
جهة شهادته العقول وثبته الطامع  
بالقبول<sup>(٥)</sup>

(١) التبريد وسطاً من الأمن بهم حاشية المحقق

(٢) ١٣٠٦ - ١٢٩٩ وصفة خبر العرب لأبي حنيفة

عن ١٢٤، والتبريد من التبريد والكيفية إلى الماء

(٣) ١٢٤٠ خبر العرب ما عرفت

(٤) ١٢٤٠ خبر العرب ما عرفت

١ - المصنف ٢٠١٩، والمصنف ٢٠٢٠

والنقل ٢٠٢١

٢ - المصنف ٢٠٢١، ومنه المصنف ٢٠٢١





ومع ذلك فهي ليست ثابتة عليها  
الحكم<sup>(١)</sup>

والسابقة هي لغرائز اجتهاد كشيء  
الطعام، والنوم، والكلام، والبطش،  
وأشبه ذلك

والجدة منها ما يكون متبدلاً من حسن  
إلى نسيح، بالعكس، مثل كسب المال،  
فإنه يختلف باختلاف الطغ، فهو نهي  
المروءات في بعض البلاد، ونهي لبيع في  
بعضها، فيختلف الحكم الشرعي باختلاف  
الوقت، فيكون في بعض البلدان قدحا في  
العدالة، محظ للمروءة، وفي بعضها غير  
قادر له، ولا مستقط للمروءة<sup>(٢)</sup>

ومما ما يختلف لاعتبار عن المصالح  
فتتغير العادة عن معنى إلى معنى عارة  
أخرى، ومنها ما يختلف في الأفعال في  
المدارات .

وهذه في ذلك في مصطلح (عرف)

٦ - تنقسم العادة باعتبار وقوعها إلى : عامة  
وخاصة

والعادة العامة هي التي يكون قائلها في  
جميع الشئ بين جميع الناس، ولا تختلف  
بمختلف الأماكن، كالاستباح ل كثير من

أنواع العادة .

تنقسم العادة إلى أقسام باعتبار اختلاف

٥ - في اعتبار مصلحتها تنقسم إلى : عادة  
شرعية، وعادة جارية بين الخلق .

والعادة الشرعية : هي التي أنشأها  
الشارع أو بعضه، أي أن يكون الشارع  
أمر بها أو نهيها أو مدحها أو مذهبها أو  
كراهية، لم أنشأها فعلاً أو تركاً .

والثانية هي العادة الجارية بين الخلق  
بأنس في عهد ولا إنشاء دين شرعي

فالعادة الشرعية : تثبتة أبداً، كسائر  
الأمر الشرعية كالأمر بإزالة الشبهات،  
واظهار الصلاة، وسر العورة، وما أشبه  
ذلك من العوائد الجارية بين الناس أمر  
الشارع بها أو نهي عنها، فهي من الأمور  
الداخلية تحت أحكام الشرع، فلا يتبدل ما،  
وإن اختلفت أو « لكنهم فيها، فلا يمتد  
الحسن منها فيها للأمر به، ولا القبح حب  
لشيء عنه حتى يقال مثلاً : إن كشف العورة  
يسر يوجب لاي ولا قبيح، إذ لو صح ذلك  
يكان سبباً للأحكام المستفدة للسيرة،  
والسبح بعد موت النبي ﷺ باطل

لأن الخلق فيه تكون ذلك، وقد سئل،

(١) الوهاب ٢٨٢/٦ - ٢٨١

(٢) الوهاب ٢٨٢/٦ - ٢٨١

أهل حصول التعلم ومن يشترط ثلاث  
مرات، والأصح أن مرجع تلك أهل  
الحرم

انظر مصطلح (صبي) ومصطلح  
(كسب)

وتعلمه جملة أحكام مرسله بالعرف، ينظر  
تفسيره في مصطلح (عرف)

## عَارِض

انظر ضامة

## عَارِيَّة

انظر إعارة

## عَاشِر

انظر عشر

الأمية التي يحتاج إليها الناس في كل  
الأمور - وفي جميع أنحاء الإحصاء  
والأقساء والأقوات التي لا يمكن الاستغناء  
عنها في بلد من البلدان ولا في زمن من  
الزمن

أما الخاصة فهي التي تكون خاصة في  
عد، أو بين فئة خاصة من الناس.  
كاصطلاح أهل حرف المئتمنة بنسبة  
نبي، باسم معبر في عيولهم انتهى - أو  
باعتبارهم في بعض الأعمال فطرفه معينة  
حيث تصبح هذه الطريقة هي للتعرف فيها  
بهم، وهذه تحدد الأحكام في الخلاص  
أما في الواقع

انظر به العادة

٧ - يرى الفقهاء أن العدة يختلف استقرارها  
بحسب الشيء، فالعدة في الحيض والظهور  
تستمر مرة بعد أخرى، والعدة في ثلاث  
مرات عنه تحريم<sup>١</sup>

انظر مصطلح (حيض فترة ١٦)

واحيثما أخرجته في التفسير لأنه من تكرار  
عدم التأكل من عهد تكراراً يعذب على

١ - لا يشترط أن يكون من ٦٦٥ سنة من معرف  
٢ - لا يشترط أن يكون من ٦٦٥ سنة من معرف  
٣ - لا يشترط أن يكون من ٦٦٥ سنة من معرف  
٤ - لا يشترط أن يكون من ٦٦٥ سنة من معرف  
٥ - لا يشترط أن يكون من ٦٦٥ سنة من معرف

الصحيح أنه ﷺ صام عاشوراء، فقبل له  
 بأن اليهود والنصارى تعظمه، فقال: «فلما  
 كان أمام القبل إن شاء الله صمنا اليوم  
 التاسع»<sup>(١)</sup>

الحكم الإجمالي.

٣- صوم يوم عاشوراء مستحب، أو  
 مستحب كصوم يوم تاسوعاء، فقد روى أن  
 النبي ﷺ كان يصوم عاشوراء<sup>(٢)</sup>، وقال عليه  
 الصلاة والسلام: «صيام يوم عرفة أعتب  
 على الله أن يكفر السنة التي قبله والله  
 التي بعده، وصيام يوم عاشوراء أحجب  
 عن الله أن يكفر السنة التي قبله»<sup>(٣)</sup>. وفي  
 رواية لاسلم أن رسول الله ﷺ قال: «فلما  
 كان أمام القبل إن شاء الله صمنا اليوم  
 التاسع» قال ابن عباس فلم يأت العام  
 القبل حتى تولى رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>

لأنه لم يزل يوم عاشوراء، وحكمه مشروع

## عاشوراء

التمريض

١- عاشوراء هو اليوم العاشر من  
 المحرم<sup>(١)</sup>، لما روى عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما: (أمر رسول الله ﷺ صوم عاشوراء  
 يوم العاشر)<sup>(٢)</sup>

الأنماط كانت الصلاة.

تاسوعاء.

٢- تاسوعاء هو اليوم التاسع من شهر  
 محرم<sup>(٣)</sup>

والصلة بين تاسوعاء وعاشوراء أن صوم  
 كل منهما مستحب، استدلالاً بالحديث

(١) صحيح البخاري، كتاب العرب، باب عشر، وأبو داود،

٤٣٢٩، وصحاح الفتح ٣٣٨/٦، والتمريض

المستحب ٣٨٩/٦، ومطية القلوب ٣٣٢/٢، ومواف

الإكليل ١١٦/٦، والشمس أبهر فأنشد ١٧٤/٢

في فضائله

(٢) حديث، (أمر رسول الله ﷺ صوم عاشوراء يوم العاشر،

تاريخه البصري، فتح الباري ٢٤٦/٦) وصح

٣٩٥/٢، وذاقته ١١٩/٢، لمط

(٣) صحيح البخاري، وكتاب العرب، باب عشر، ورواه الطحاوي

٣٨٩/٦، وصحاح الفتح ٣٣٨/٦، والفتح الكبير

١١٦/٦، ومواف الإكليل ١١٦/٦، والشمس لا

لمح ١١٦/٦

(١) حديث، (أنه ﷺ صام عاشوراء قبل له

أمره مسلم ١٧٩٨/٢) من حديث ابن عباس

(٢) حديث، (أن النبي ﷺ صام يوم عاشوراء،

أمره مسلم ١٧٩٨/٢) من حديث ابن عباس

(٣) حديث، (أن النبي ﷺ صام يوم عاشوراء،

أمره مسلم ١٧٩٨/٢) من حديث ابن عباس

(٤) حديث، (أن النبي ﷺ صام يوم عاشوراء،

أمره مسلم ١٧٩٨/٢) من حديث ابن عباس

(٥) حديث، (أن النبي ﷺ صام يوم عاشوراء،

أمره مسلم ١٧٩٨/٢) من حديث ابن عباس



## عَائِلَةٌ

المتصرف

١ - العائِلَةُ جمع عَاقِلٍ، وهو ذوق النديَّة، وسميت النديَّة عَاقِلًا تسميةً بالخصلة، لأن الإبل كانت تعقل معه إلى الغروب، ثم كثر الاستعمال حتى نُطِبَ العقل على النديَّة، وإن لم يكن من الإبل. وقيل إنها سميت عَاقِلًا لأنها تعقل لسان ربي المقتول، أو من العمل وهو النسخ، لأن العشيبة كانت تفتح النملات بالسيف في الحاهية، ثم سمعت عنه في الإسلام عَاقِلًا<sup>(١)</sup>

حكم تحمل المعاملة لندية

٢ - امرئ العقهاء، على ابن دية الخطأ نجس على الدائرة

والأصل في وجوب النديَّة عن العاقلة قصده السيوطي بديه المرأة لندية وبه جسيما على عمدة القائلين، فقد روى عن أبي هريرة ومن الله أنه قال: «القتل امرأتان من هديل، قومت إحداهما لأخرى بحجر»

٥ - أما غير النوصة على العيال كما يحدث من الاحتمال والاحتمال والاختصاص يوم العاشر وبهذه: فقد ذهب جمهور الفقهاء من الخنبة وبناكية وإشاعة وإخلاء إلى أن الاحتمال في ليلة العاشر من محرم لو في يومه بدعه، وأنه لا يستحب شيء منه، بل ياروق في هذا الباب ما هو من وضع الفصاعين أهل البدع تشجيعاً لبدعتهم التي يصنعونها في هذا اليوم<sup>(٢)</sup>

ولم يثبت في عقل هذا اليوم إلا الصيام فقط.

## عَاصِبٌ

انظر: عَصَبٌ

## عَاقِرٌ

نهر عَفَم

(١) ج. المخطوط ٢، ١٠٤٤، حاشي الترمذي وابن دية

١٠٤٤/٢، مزارع إقليدس ٧٤١١، كنز الدواع

٢٣٨/٢

(٢) تصحح المخطوط

(وإن أنزله رسول الله صلى الله عليه وسلم على نبي من الأنبياء).

وروي أبو هريرة رضي الله عنه قال: «اقتتلب امرأتان من هديل فومت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها فاحتضنوها أو رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلها رضي الله عنه على عائلتها، وورثها وبناها رسول الله صلى الله عليه وسلم» (١) وفي رواية: «ثم إن المرأة التي قتلتها رضي الله عنه ميراثها سبها فقتلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها سبها وورثها، وأن الطفل من عصبته» (٢).

وهذا هو من طوطب رضي الله عنه عن علي رضي الله عنه بأن يقتل من ماله عصبته بنت عبد المطلب رضي الله عنه لأنه ابن أخيها فولي ابن أبي طالب، واشتهر ذلك بينهم، وأن ألقابه أحسن، إذ لم يسم الإثرب غيرهم الفخر، وهذا قال الشافعية وماتية واحداً (٣).

(١) حديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن ميراثه من عصبته.

(٢) حديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن ميراثه من عصبته.

(٣) حديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن ميراثه من عصبته.

(٤) أخرجه مسلم (١/٣٠٦) في حديثه عن ميراثه من عصبته.

(٥) أخرجه البخاري (١/١٠٦) في حديثه عن ميراثه من عصبته.

فقتلها وما في طوطب، فاحتضنوها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية حبسها فومت عبد أو وليه، وفتلها فومت عن عائلتها، وورثها وبناها رسول الله صلى الله عليه وسلم» (١).

وإن لمقتل عصبته ولا راحة لإحداهما، وإن أحطاً بمقتل فيه الإنسان، وإيجاب دية في ماله ضرر كبير عليه من غير دية بمقتله، ولا بد من إيجاب دية. فكان من عصبته الشريعة الإسلامية وإيجابها بصانع الجوار أن أوجب دية على من عليه ضرر الفائق، فأوجب عليهم، فماتت هي ذلك كإيجاب سعدت على الأثرب (٢).

### عاقبة الإنسان

٣ - عاقلة الإنسان عصبته، وهم الأثرب، من جهة الأب كالأعصاب وبسببهم. والإحسوة وبسببهم، وتقسيم النية على الأقرب فالأقرب، فتنقسم على الإحسوة وبسببهم، ولأعصاب وبسببهم، ثم أعصاب الأب وبسببهم، ثم أعصاب الجد وبسببهم، وذلك لأن العاقلة هم العصبية

حديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن ميراثه من عصبته.

أخرجه البخاري (١/١٠٦) في حديثه عن ميراثه من عصبته.

(١) أخرجه مسلم (١/٣٠٦) في حديثه عن ميراثه من عصبته.

ويدخل الآياد والأشعة مع العائقة، لأنهم  
 من العصبة فأنشروا الإحسان والأهم والآن  
 للعلن موضوع على لتأثير وهم من أهله،  
 وإن حصصه في محمد الممثل بمنزلة كما هم  
 في المبدأ في تقديم الحرف فالأقرب، والآراء  
 والآباء، أحقر العصباء معوانه فكفوا أول  
 بشخص عقده، وهذا ماذهب إليه المالكية،  
 والخيرية في قولهم، والحيث أن إحدى  
 قروا بين ٢١

وقال الشافعية - وهو شرواية النكاح عند  
الخاصة - وقول عبد الحنفية، لأدحل الأمان  
والأمان مع العاقلة، <sup>(١)</sup> لأنهم أصروا وفروعه  
حكماً لا لتحمل الحائض لا يتحملون

مقدار النية التي نحملها للعائلة فيها دور النفس

١٠ قال الحبيبة: "تسجل الحادثة كن ما كان  
لرؤس مصعب عشر الدية فأكثر (نصفه الرسول  
ﷺ بالغرة في حسن على إعاقته) ١٠

ودعا أخيه إلى القبول إنه العاقلة هم  
أهل التدبر إن كان الفضل منهم. ويؤخذ  
النية من عطائهم في ثلاث حجب،  
ويعجزهم في ذلك أن عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه عثره دون القوي بن جمل الدرة  
على أهل البصرة<sup>١</sup> فكان بكى القاتل من أهل  
البصرة ضافته فيلته من النسب<sup>٢</sup>

ولا يترقى الجاني من الدنيا شيئا مع العاقلة لأن الرسول ﷺ قضى بالنية على العاقلة ولم يكن احتيا من ضمانها، وهذا واجب إليه الشافعية وثلاثة<sup>(٤)</sup>.

وقال الجمعية والمالكية إن الجاني يترحم  
من البدية مثل ما يترحم أحد العاتلة، لأن  
الزوج عليه ما يترحم الزوجة، ولا شك أنه  
يترحم نفسه كما يترحم غيره، وأن العاتلة  
تحمّل حابة وجدت فيه وصفاً وجب  
عليه، فكان هو لمحمّل بالعمل<sup>(13)</sup>

العدد ٧ ١١٩، المجلد ٩، ص ٥٠٠، ومضى  
٤٦/١

أثر حسن (محمد بن) بن علي بن أبي طالب عليه السلام في

انچونجہ میں آئی نیپہ (۱۹۵۶ء - ۲۸۷) وید ہرنی ن  
الکھنڈ (۱۹۰۶ء) پاریس کی عرس سنی کشف گھر میں  
۱۹۳۱ء (پاریس) لی صاحب فرما، ۱۹۴۱ء - ۱۹۹۱

[illegible]

(1) الفصل ٢٦، المادة ١٢٤/٢

كثيره<sup>(١)</sup> يبقى مادون الثلث عن الأصل<sup>(٢)</sup>

القتل الذي تتحمل العاقلة وبه.

٥- لا تحبس العاقلة ذمة القتل العمد، ولا ذمة القتل الخطأ وشبه العمد الذي يقر به الجاني على نفسه، ولا القتل الذي يكره الجاني ويصالح ندعى على مال عليه، والحديث من صبر رضى الله عنه من شئى **بَيِّنَةٌ** أنه قاتل<sup>٣</sup> ولا تحمل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا عرقا<sup>(٤)</sup> ولأنه لا يوجب عليهم بالقرابة موجب بالقرابة غيره ولا يقبل إقرار شخص عن غيره، ولأنه يتهم في أن يكون متواطعا مع من يقر به، فلاخذ الذمة من عاقلة بفاسده إياها، ولأن مثل الصبح ثبت بمصاحته وحشاه، ولا تحمله العاقلة كالحال الذي يثبت بالاعتراف

ولا تحمل العاقلة شونا عن القتل العمد،

ومقدارها نصف عشر الذية<sup>(٥)</sup>

وقال الناصب: تتحمل العاقلة القليل والكثير، لأن من حمل الكثير حمل القليل كاجاني في العمد<sup>(٦)</sup>

وتلزم العاقلة بدفع الثلث فما دونه في مضي سنة، فإن كان أكثر من الثلث فعليه أن يؤدي الثلث في مضي سنة وما زاد عن الثلث يؤديه في مضي السنة الثانية في الشهر، ما جاور الثلثين فيؤدي في مضي السنة الثالثة

وقال احتسبه لا تتحمل العاقلة إذا كان الساجد أصل من ثلث الذية، لأن الأصل وجوب الضمان على الجاني، لأنه موجب جبايته وبدن نفسه، فكان عليه كسائر المتفلس، وب روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه (مضى في الذية أن لا يحبس منها شيء حتى سلخ عقل المأموم)<sup>(٧)</sup> وأن الأصل في النصاب أنه يجب على النصاب، وإنما حوكت في الثلث فصاعدا تحفيها عن أخواني لكثيره كثيرا، قال ثني **بَيِّنَةٌ**: «ثلث

(١) حديث وأثبت كثيره

(٢) المرحوم شيخنا (فتح الباري ٢/٥٠٩) وصح

٣٠٦٠٠ من جليل في جها

(٣) في ٥٠٩-٥٠٦

(٤) حديث الأصل تحققة عند (الأصم ٤)

(٥) كثره الشهدي (١٠٢٤٥) مودعا على في خمس وذكر

الذي يرضى في التسبب القرو ١٦٠٢٧٩/٢٠٠٠. حيث مودعة

وذكر مودع ابن جليل شعبا الأصل العاقلة ١

(٦) من جليل في ١٦٧٩/٦

(٧) في ١٦٧٩/٦

(٨) المرحوم ابن جليل في الذية لم لا يحمل صياغة

حتى ٩

(٩) كثره من ١٦٧٩/٦ في الشهر ١٦٧٩/٦ في مودعة لأحد، وم

بند إليه في المصادر المودعة للذية



وقال الشافعية يؤخذ من كل واحد نصف دينار إذا كانوا أضيافاً، وفي الأوسط ربع دينار، لأن ما يجوز دعت فاقه<sup>(١)</sup>

وقال الفقهاء لا يؤخذ من النساء والنسوان والمجانس، لأن قنينة أبي نعيم أهدتة فيها معنى التناصرة وهؤلاء ليسوا من أهل البصرة، ولأن الدية حسنة وتبرع بالإحسان والنسوان والمجانس يسوا من أهل التبرع

وعطفك لا يؤخذ من الفقير لقوله تعالى ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا رُحْمَهَا﴾ وهو تعالى ﴿لِيُخَيَّرَ نَوْسَةً يَبْتَلِي﴾<sup>(٢)</sup> ولأن خمس الدية مضافة ولا يلزم المقبر كالتزكاة، ولأن رحمت لتخفيف عن القتلى، فلا يجوز التثليل بها على من لا حناية منه، وفي إيجابها على المقتدر تخفيف عليه وتكليفه بما لا يقدر عليه، وربما كان الواجب عليه جميع ماله أو أكثر منه، ولذا لا يكون عند شي<sup>(٣)</sup>

عائقة اللقيط والدمى لقضى يسلم

٧ - إذا لم يكن محتاتى عائقة كاللقيط

لأنه حميد فلا يستحق التخفيف ولا المعافاة<sup>(٤)</sup>

مقدار ما يؤخذ من كل واحد من العائقة

٩ - قال مالك وأحمد بن حنبل بمقتضى مقدار معين، لأنه لأص من به، بل يرجع ذلك إلى اجتهد الحاكم، فيخرج عن كل واحد منهم حسب حاك كالمقتضى<sup>(٥)</sup> قال معنى ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا رُحْمَهَا﴾<sup>(٦)</sup> ولأن تعيين مقدار فيه خرج عليهم، فربما أخذوا ما لا يطيقونه، قال تعالى ﴿وَمَا جَعَلْ عَيْنُكُمْ فِي الدُّنْيَا مِنْ حَرْجٍ﴾<sup>(٧)</sup>

وقال أصحابه: يؤخذ من كل واحد من العائقة ثلاثة دراهم أو أربعة دراهم. ولا يرد عن ذلك، لأن الأحد منهم على وجه العيب واسترح تخفيف عن القتلى، فلا يجوز التبعيض عنهم بالريادة ويجوز أن يخصص هر حد الفدر إذا كانت المضافة كثيرة، فإن قلت: عائقة بهم إليهم أقرب القتل إليهم من نسب، حتى لا يهيب الواحد أكثر من ذلك<sup>(٨)</sup>

١ - المستدر ١٢٠ مقار ٧٧٩ ٧٧٨ ط ٢٧٧٧

مكتوب ٧٦٠ وموسم الكتاب ٧٧١

٢ - ط ١٠ السعد ٥٢٩، وط ١٠ ٥٠ ٥٦٦

٣ - سورة البقرة ١٩٢

٤ - سورة الحج ١٩٢

٥ - مدخل مصنف ٢٧٧

(١) الإ ٢٧٢

(٢) سورة المائدة ٧

(٣) ابن قدامة ١٧٧٥ - الذوق المعهود ٢٧٨

لهذه النسخة ٢٧٦١ مقار ١٧٧٧ - ١٧٧٨

والذي تلقى لسمعه معاقته بيت المال لقول  
البيه **عام** «أنا وأنت من لا ولت نه أعمل عت  
أرته»<sup>(١)</sup>

## عامِل

للمعرب

١ - العامل في اللغة يوزن فاعل من عمل.  
بمثال: عملت على الصدقة. سميت في  
جمع

ويطلق العامل ويراد به: الزوال، والجمع  
عمال وعاملون، ويتعدى إلى الفصول الثانی  
بالمجره، يقال: أعمته كثرة، واستعملت  
أي جعلته عاملاً، أو سميت أن يعمل.  
وعملت على الزيلد بالشدید: وأرته عمله  
والعماله - بضم العين - أجرة العامل.  
والكسر لغة

وفي الاصطلاح العامل على الركة هو  
المشوى على الصدقة والسامر لجمع من  
أرهم بالمال، والمعنى عن استئجارها إذا فوضه  
الإمام بذلك<sup>(٢)</sup>

والعامل بمعنى السراي هو من يقوده  
أخيه أميراً على إنجيم أو بلد، أو يستعمله

١ - المصباح الكبير، الغرب و ربه القوي، المحدث في  
رب، الخواص لأصمعيه، مادة عمل، جمل الإقبال  
١٢٨ - حاشية من عامين ٢/٢٧٤٨

## عام

انظر س.



١ - ابن عديم ١١٤/٥، المواق ٢٦٦/٦، ربه الضاحي  
٣٥٩/٩، الخلفي لاس لداية ٧٨٦/٧

٢ - حديث حاكم في لاوتك ك. كمثل ع. ورنه  
أخيه لجر ديد (٣٢/٦) وفي حاشية ٩، ١١٥ في  
حديث للقاء في مدق كريب  
وأورد ابن القيم في معيب القصة (١٧١/٤) دريات  
المحدث وحسن

انقلب رضى الله عنه عليها<sup>(١)</sup> وكذلك  
اختصه الراشدون كانوا يرسلون عيهم  
نقضها، ولأن فى الناس من يملك المال ولا  
يعرف ما يجب عليه فيه، وهم من يدخل  
بالزكاة

من يشمله لفظ العامل :

١ - أجمع العلماء على أن العامل على الزكاة  
مصرف من مصلحتها الثانية بقوله تعالى  
﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾<sup>(٢)</sup>

وقالوا إنه يدخل فى اسم العامل  
السامى وهو الذى يمس الزكاة ويسمى  
فى التنازل جميعها  
والخائى وهو اثنان أحدهما من يجمع  
أموال الأموال وتليها من يجمع ذرى  
الهام من لأصاف

والعريف وهو كالنائب للثقة، وهو  
الذى يعرف السامى بأهل الصدقات إدراة  
بعضهم

والكاتب وهو الذى يكتب ما أعطاه  
درمات الصدقات من المال ويكتب لهم

فى عمل معنى<sup>(٣)</sup>.

وأحكام هذا المصطلح خاصة بعامل  
الزكاة، ألف عامل بمعنى الوالى فتطو  
أحكامه فى زمرته، وولاية

اللعاط ذات الصدقة

العائش :

٢ - العائش هو من معه الإدام على الطريق  
بأحد الصدقات من التجار مما يروى به  
عليه عند اجتماع شرائط الرجوب، وهو  
ماضود من عشرت المال عشر - من يات  
فنى - ويصور أحدث عشر، واسم الخاضع  
عائش وعشار<sup>(٤)</sup>

الحكم التكليلى.

٣ - يعين العمال بعض الزكاة ويعربها على  
مستحقيها واجب على الإمام، لأن رسول الله  
ﷺ كان يول العمال ذلك، ويبحثهم إلى  
أصحاب الأموال<sup>(٥)</sup>، ولقد استعمل عمر بن

(١) الأحكام المطبوعة عليه روى ح - ٢٠

(٢) إجماع الفقهاء المسمى بالثلاث حاشى (١٠) على  
رسالة أبي حنبل ١٤١٣ هـ

(٣) حديث عبد رسول الله ﷺ كان يول العمال بعض  
الزكاة

(٤) روى عن جمع من الصحابة حديثه، منهم عمر بن الخطاب  
عنه أخرجه مسلم ٢٧١٢، ٢٧١٣ من كتاب  
الزكاة

(٥) حطب له يستعمل عمر بن عمر الزكاة  
مجموعة الصحابة ١٥٠ / ٢٠٠، وصاحب (٢٠٢٩) من  
حديث عبد الله بن الصديق  
[٢٥] سورة الزمر ٢١

براءة بالاداء، ويكتب كذلك مايدعم شروط العاقل.

نہایت پریشان

والقاسم: وهو الذي يتسم أسواق المركبة  
بهيئتها .

ويسهل في قسم العاص كنفك: (حاسب،  
وغازن، وحافظ، مال، والعداد، والكفال،  
والوزان، والراعي لوائى الصدقة، والعمال،  
وكل من يحتاج إليه في شأن الصدقة، حتى  
إذا لم نفع الكفاية سبع واحد، أو كانه  
واحد، أو حاسب واحد، أو حاشر أو نحو  
يريد في العبد بقدر الحاجة

**عونة جمع الركة:**

هـ - أجرت كيل أموال الصلقة ووردها، ومرة  
دفعها من فلانك إلى الساعي على رب المال،  
وكذا أحرق الكيال والوراء والعاقد الذي يدير  
الركلة من المال، لأنها لتوفيق الواجبه،  
كالبايع عليه مؤنة الكيل والوزن عند  
البيع .

أما الجيرة فكيفال والزنا والعاد الذي يميز بين مستحبات الأصناف فصل سهم العمل بلا خلاف إذ لو الزمانها الثلاث مائة في قدر الواجب عليه (١)

• **ویب: [www.ksars.org](http://www.ksars.org)، کتاب الخدم: ۲۲/۲۲۸**

(۱) حديث: **كُلُوا لِكُلِّ نَفْسٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِكُمْ** وَكُلُّكُمْ لَكُمْ

روز ذلك مع شمسى مؤيد مصرى جسمى الى لفة  
انصرجهما احد (١٦١٥) من حفت جمر من حازم  
ولورما شمسى في مجمع غزوة (١٨٦٣) ولعل روك  
احمد والى لى في كبر روك في اسم دينا روك  
روان الصبح

١٦) البنتاغون ١٩٨٢. حاشية على جيبين ١٩٨٢/٢٥، جوامع  
الإكسبل ١٩٨٢/١٦، المحرر القوي ١٩٨٢/٢٥، مرس  
المحرم ١٩٨٢/١٦، روضة المظفر ١٩٨٢/٢٥، المرس ١٩٨٢/٢٥ =

واعتُف انفعاه في شروط

أولها الحرية، فقد ذهب الجمهور إلى اشتراط الحرية، فلا يصح عندهم أن يكون العامل عبداً، لعدم الولاية، وذهب الحنابلة إلى عدم اشتراط الحرية، لقوله ﷺ: «سَمِعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمَلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ» الحديث  
ثانيها: أن لا يكون هاشياً، وفي ذلك تفصيل ينظر في مصطلح (زكاة ف ١١٤، وصاية ف ٣)

ما يأخذ العامل

٧- إذا قول تركي إخراج زكاة ماله بعمه سقط حق لعائس ماله لأن العامل يستحق الزكاة بعمله، فإذا لم يعمل فيها شيئاً فلا حق له بماله، ويورع الزكاة حينئذ على الأصناف السبعة الأخرى

والإمام غير في العامل، إن شاء أرمه لأخذ الزكاة من غير عقد ولاسمية شيء، من يدفع إليه أجرة مثله، لا يؤله من سخطه، قال استصلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الصدقة، فلما فرغت من

وأبى إليه لمرى بعمه، فقلت إنما عصب لله وأجرى على ماله، قال: حد ما أعطيت، فأنسى عملت عن عهد رسول الله ﷺ فمضى، فقلت مثل قولك، فقال لي رسول الله ﷺ: «إذا أعطيت شيئاً من غير أن يسأل فكل وصدقه»

و. شاة عقد له عقداً واستأجره إجارة صحيحة سمي له فيها أجره آخره، ثم دفع إليه مسمى له من أموال الزكاة  
٨- وإذا زاد سهم المصليين عن أجره وذو القاصلي على سائر الأصناف، وقسم على سهامهم -

أما إن كان سهم العاديين أقل من أجره، فقد احتج الفقهاء في ذلك بمذهب الحنابلة، في أنه يكفل له من أموال تركته التي يده، بشرط ألا يزيد على نصف ما قبضه، لأن لتتصرف هو غير الإصناف، ولا يحل من بيت المال شيئاً

ودعم المالكية في أنه يتم له من أموال الزكاة وإن استغرق جميع أموال تركته التي يرثه لأجره عند

وذهب الشافعية إلى أنه يتم له، ولكنهم اختلفوا من أين يتم له؟ فالتألف

[١] حديث «سَمِعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمَلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ» أخرجه البخاري (ص ١٢) في قوله: «سَمِعُوا وَأَطِيعُوا» من قوله: «سَمِعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمَلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ»

٢- حديث «إذا أعطيت شيئاً من غير أن يسأل» أخرجه البخاري (٦٠٢، ٧٠٢، ٧٠٣)

جوز له لأن باب المال لم يصح المسح، وهذا  
من المصالح

ويجب الحيلة إلى أنه يسع له من أموال  
الزكاة وإن كانت آخرته أكثر من نص أموال  
الزكاة؛ لأن مقتضاه العدم أجرة، إلا أن  
الإمام قد رأى إعطاء العامل آخرته من بيت  
المال، ويؤثر الزكاة على ما في الأصناف حار  
فيه. وإن رأى أن يحصل له رزقاً ثانياً في بيت  
المال غير عياله، ولا يعفيه من أموال الزكاة  
شيئاً جاز كذا<sup>(١)</sup>

تلف مال الزكاة في يد الغاصب

٩ - لو تلف مال الزكاة في يد الغاصب بلا  
عسر أو تقصير لم يضمن؛ لأنه أمين  
كالوكيل. وإنظر حال الجهم إذا تلف في يده  
شيء بلا تقصير لم يضمن

أما إذا تلف مال يعسر فيه، بأن قصر  
في حفظه أو عرف الاستحباب وأبى عنه التعريض  
عليهم فأخر من غير هذه صفة؛ لأنه متعذر  
بذلك

واعتذر في دفع أجره إذا تلف المال  
مشوراً تعريضاً منه

عذرهم، أنه يتعمد من حق مائر الأصناف  
لأنه يعمل عم، فكلفت آخرته عليهم،  
ويمن. يسع من سهم المصالح، لأن الله  
تعالى جعل لكل صنف سهماً، ولو قلنا  
ذلك على الأصناف ونقص عنهم فضلاً  
العمال عليهم

وجعل الإنسان ماحياراً، إن شاء نعمه من  
سهم المصالح وإن شاء نعمه من سهم  
الأصناف الأخرى. لأنه يشبه الخلق حيث  
يسوق به حي المير على وجه إيمانه، ويشبه  
الأخرى، يخرج بين حقيقتهما

وقيل إن كان الإمام بدأ بخصم  
الغاصب، بوجده يتقص نم من سهم  
الأصناف الأخرى، وإن كان بدأ بسهم  
الأصناف الأخرى لأعطاهم، ثم وجد سهم  
العمال يتقص نم من سهم المصالح، لأنه  
يشي عليه لسردح ملاقع إليهم.

وقيل إن يصلح من قبل حاجة الأصناف  
شيء، نحو من الفصل، فإن يعمل عنهم  
شيء، نعم من سهم المصالح

قال القنوي والمختار في حوار التكميل  
من أسئلة الزكاة ولكنهم اتفقوا على جواز  
التكميل من سهم المصالح معدداً، بل لو  
أى الإمام أن يحصل شجرة لعمل كلها في  
بيت المال، ويقسم الزكاة على مائر الأصناف

(١) حاشية من حاشية ٦٥٤٢، ص ١٢٨، حاشية  
المراجع ص ٦٥٤٢، ٨٧، ١٨٨، حاشية  
٢١٧/٦، ص ١٩٣، حاشية ٦٥٤، حاشية ١٨٨  
حاشية ٦٥٤، حاشية ١٩٣، حاشية ٦٥٤

فإن وقعت ضرورة البيع ، كان حرام  
ملاذ بعض مسائفة ،<sup>(١)</sup> كان في المطبق  
خطره ، فواستأج إلى رد جبران ، فوالى موته  
التي ، لو ما أشبه ذلك جزء البيع  
بضرورة<sup>(٢)</sup>

ما يستحب أن جمع الزكاة وتفرقتها

١١ - يستحب بالإمام أو العامل أن يجمع  
سنة شهر بينهم فيه لأخذ الزكاة من  
أموالهم التي يشترط في حوز الزكاة فيها  
حولان أحسن عليها ، كسراشي والتمود  
وعرضه استعاره يحوزها

ويستحب أن يكون ذلك الشهر من  
السنة هو شهر المحرم ، نحو سنة ١٢٢٢ هـ  
شهر ركنكم<sup>(٣)</sup> ولأنه لو السنة القمرية  
أبنتها أرباب الأموال يدفع ركة أمواله ،  
ويحبها المحرمون لأخذ الزكاة ، والأفضل أن  
يخرج إليهم من شهر المحرم ، يصل إليهم  
في ليله

أما فيه لا يعمد فيه لشوب من أموال الزكاة

فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يستحب  
أجبرته ، وتغطي من بيت المال ، لأنه أجبر ،  
والى بيت المال لصالح أنفسهم . وهذا  
مها .

وعندهم بعض يستحب التعامل بالزكاة  
عنده على سبيل الأجرة . وإلى هذا ذهب كل  
من المالكية وإشافيه والحنابلة<sup>(٤)</sup>

وذهب لخصيه إلى أنه حقه بقط ، كعقده  
المضرب تكون في مال المضارب ، فإن ملك  
سقطت عقده ، لأن العامل عندهم يستحق  
الزكاة بعمله على سبيل المكاتب لاستعماله به ،  
لا على سبيل الأجرة ، لأن الأجرة مجهولة<sup>(٥)</sup>

بيع العامل مال الزكاة :

١٠ - قال الفقهاء لا يجوز للمدعي مع  
شركه من مال الزكاة من غيره ضرورة ، بل  
يرسلها إلى المستحقين بأعيانها إذا كان  
معوذا للتعريض عليهم ، فإن أهل الزكاة أهل  
رشد لا ولاية عليهم ، فلم يجر بيع مالهم  
بدون إذنتهم ، لو يرسلها إلى الإمام ، فإنه يمكن  
معوذا للتعرض عليهم ، وإن بيع بلا ضرورة  
ممن

(١) انظر سنن أبي داود ١٢٢٢٠ ، مسند الشيخ ٢٢٢

مسند أبي داود ٢٢٢٢

(٢) مسند أبي داود ٢٢٢٢

خرجت في ٢٢٢٢ هـ في سبيل الأمر (١٢٢٢) حوزها  
على حوزها ، م عدا : وأجده اليه ١٢٢٢ هـ  
رواه الشيخ في الصحيحين من أبي الهيثم وأبو داود  
مسند أبي داود ٢٢٢٢ ، في كل شخص غير ١٢٢٢ هـ

(٣) انظر سنن أبي داود ١٢٢٢٠ ، مسند الشيخ ٢٢٢٢ ،  
مسند أبي داود ٢٢٢٢ ، مسند الشيخ ٢٢٢٢

(٤) انظر سنن أبي داود ١٢٢٢٠ ، مسند الشيخ ٢٢٢٢

(٥) انظر سنن أبي داود ١٢٢٢٠ ، مسند الشيخ ٢٢٢٢

الساعي كانت عاشت بك صلياً ثم توالدت،  
وقال المسالك: بل ما لبثت تحت نصيباً  
ماليئيد، فالقول قول المالك في جميع هذه  
النصوص وظنوها بما لا يحل في الظاهر، لأن  
الأصل براءته، ولأن الزكاة موزونة على  
البرق

وإن رأى الساعي - المخصوص في قبض  
الزكاة وتحويلها - المصدقة في أن يوزل من  
بأحد من الزكي عبد حلقاً ويعرفها عن  
أحد فعل

وإن رأى صاحب المال، ورأى أن يخصص  
لثمة تعريفها على المسحوق فعل أيضاً، لأن  
المالك يجوز له أن يبرق زكاته على المستحقين  
بغير إذن المالك، مع أدلة أولى

ويستحب أن يخرج مع الساعي - لأحد  
زكاة الروع بالثأر - من يخرج ما يحتاج إلى  
غرضه، ويعني أن يكون معه خالص  
ذكران حران

كما يجب للإمام - أو الحاكم إن كان  
معهما للقسم - أن يكون غارب عدد  
مستحقين وقدر حاجتهم، ليعجز  
حقوقهم، ويضمن هؤلاء مال غنائه

وسنة في القسمة بالعامان، لأن

كالرروع والظهار، فيثبت الإمام المال لأحد  
زكاتها وقت وجوبه، وهو وقت عدله  
واخصه

ويستحب للساعي كذلك أن يحد  
أدنى على المال، بل كانت برد الماء، وفي  
أعينهم إن لم تكن برد الماء، نقوله **بجاء**  
ويؤخذ صدقات المسلمين عند ما هم لهم  
هذا أميتهم<sup>١٩</sup>

وإن أخصره صاحب المال بعدده - وهو  
ثقة - فله أن يصدقه ويعمل بثوقه، لأنه  
أسيبه، وإن لم يصدقه، أو لواد الاحباط  
بعداً عنها

وإن اختلف في الحد بعد العدد، وكان  
معرض مختلف بدنت، أحد العد الثانية

وإن اختلف الساعي وزب المال في حوالان  
لحول كان يقول مالف لم يحل لحول بعد،  
ويقول الساعي: بن حال حول، أو قال  
المالك: هذه السحار بولدت بعد الحول،  
وإن الساعي: بن بولدت قبله، أو قال

١٩ حديث: لا بد صدقات الصلح عند ما هم لهم  
معرضة لهم، راجع الطائفي في ٥٠٠ - ٥٠١ من  
حدث عبد الله بن عمرو وأبو عبد الله  
في هذا الحديث وصحبت بذلك التوسل في صحيح  
الطائفي ٣٦٨، راجع ما تقدم من حديث  
وإن أخصره في جميع النواحي ٧٨٣ وما رواه  
الطائفي في التوسل ويصدقه حسن



استنضاههم أقرى، لكونهم يأخذون على وجه المرمى، ويمرهم بأحد صل وجه المراسلة<sup>(١)</sup>

## عَائَةٌ

التعريف

١ - العائَةٌ في اللغة: هي الشعر الثابت فوق الفرج، وتصغيرها عَوْبَةٌ وعَيْلٌ هي فُلَيْتٌ<sup>(٢)</sup>.

ولا يخرج معنى الاصطلاحى هذا اللفظ عن معناه اللغوى، قال العسوى والشقرى: العائَةُ: هي ما فوق المهبب والفرج وما بين الذبر والأثنيين<sup>(٣)</sup>.

وقال النوى: المراد بالعائَةُ الشعر الذى يوفى ذكر الرجل وحوايه وكثفت الشعر الذى حوالى فرج المرأة<sup>(٤)</sup>.

الأحكام المتعلقة بالعائَةُ:

خلق العائَةُ

٢ - اتفق العلماء على أن خلق العائَةُ سنة، ويرى الشافعية على أنها منجى وجوب

## عَامٌ

انظر: عَسَ.

## عَائِسٌ

انظر: عُسُوس.



(١) الفرج والمهبب المخر

(٢) حاشية الطبرى على شرح رسالة ٢، ٢٥٢ ط مطبى

والمراد بالدواى ١٤٩

(٣) صحيح مسلم بشرح النوى ١٤٨، ١٤٩ ط مطبى  
٢٨٤/١

١١ التجميع للسند: إجماع الإكليل ١، ١٣٤، حاشية ابن  
هالوين ٣٩/٢

قال الحليقة. لا بأس بالإزالة بأي شيء.  
ويؤيد من عباراتهم أنهم يرون أصله  
الخلق<sup>(١)</sup>

توفيت خلق العانة:

٤ - يستحب خلق عانة في كل أسبوع مرة،  
وحار في كل طسه عشر، وكسر تركه وراء  
الأربعين،<sup>(٢)</sup> الحديث أني روى الله عنه  
(وَقَدْ لَسَا فِي عَصِ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ  
وَنَفِ الْإِبْطِ وَخَلْقِ أَعَانَةِ ذَنْ لَاتُوكَ أَكْثَرُ مِنْ  
أَرْبَعِينَ بِلَقَةٍ)<sup>(٣)</sup>.

قال القسطنطين في الفهم. ذكر الأربعين  
تجديده لأكثر المدة. ولا يسمح تفقد ذلك من  
الجمعة إلى الجمعة. والضابط في ذلك.  
الاحتياج

وقال النووي: ينبغي أن يختلف منه  
باحتلاف الأحوال والأشخاص، والضابط  
أحاجة في هذا وفي جميع الخصال المذكورة.<sup>(٤)</sup>  
(أي حصول النظرة)

دفع شعر العانة

٥ - يستحب دفع ما أسد من شعر العانة

- ١ - لمحمد البخاري (شرح الدين) ٢٤١/٩
- ٢ - الإيضاح ١٢٢/١، والدرع ١٢٣/١، (اللس ١٦٠)
- ٣ - أخر المحقق ٣٩٦/٥، وكتاب النجاش ١٧٦
- ٤ - حديث آخر رواه نصر الشوب
- أحمد مسلم (٢٢٢/١)
- ٥ - فتح الباري ٢٤٦/١

حتى العانة على الروحة إذا لمجد روحها  
بدلك<sup>(٥)</sup>

المفاصلة بين خلق العانة وفهمه من طرق  
الإزالة

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز إزالة شعر  
العانة بأي مزيل من خلق وقص وتنت وبور<sup>(٦)</sup>  
لأن أصل السنة بأنى بإزالة بأي مزيل<sup>(٧)</sup>.  
كما أنه لا خلاف بينهم في أن الخلق أفضل  
لإزالة شعر العانة في حق الرجل<sup>(٨)</sup>  
أما المرأة فيرى الحنابلة والشافعية أن لا يرى  
في حذوها<sup>(٩)</sup> التت

ودع جمهور المالكية والحنابلة في كون ذلك  
لرجوع الخلق في حق المرأة،<sup>(١٠)</sup> الحديث جابر  
في أنهي عن طروق النساء ليلا حتى تمتشط  
الطبعه وتستعد لمعيه<sup>(١١)</sup>

- المصنف ٢٨٩/١، وكذا الطائفة الرئيس ٢٥٢/١
- مجلسي - روى مسلم ٣٦١/٥، وقصود ٢٠١
- ٢ - صحيح مسلم شرح النووي ١٢٨٨/٢، وكتاب النجاش ١٧٦
- ٣ - ١٢٦/١، والمجلسي ٨١/١
- ٤ - فتح الباري ٢٤١/١٠
- ٥ - فتح الباري ٢٤١/١٠، وصحيح مسلم شرح النووي ١٢٨٨/٢، والمجلسي ٨١/١، وكتاب النجاش ١٧٦
- ٦ - ١٢٦/١، والمجلسي ٨١/١، وكتاب النجاش ١٧٦
- ٧ - ١٢٦/١، والمجلسي ٨١/١، وكتاب النجاش ١٧٦
- ٨ - ١٢٦/١، والمجلسي ٨١/١، وكتاب النجاش ١٧٦
- ٩ - ١٢٦/١، والمجلسي ٨١/١، وكتاب النجاش ١٧٦
- ١٠ - ١٢٦/١، والمجلسي ٨١/١، وكتاب النجاش ١٧٦
- ١١ - ١٢٦/١، والمجلسي ٨١/١، وكتاب النجاش ١٧٦

وزادته في الأرض<sup>٦٦</sup>  
قال منها: سألت جدو عن الرجل يأخذ  
من نسوة وأطفاله، يهدمونه أم يهلكه؟ قال  
سوءه، قلت: بهلك به شيء؟ قال: كان  
من عمر بخته  
وروى عن النبي ﷺ وأنه أمر بعض  
الشعر والأطفال<sup>(٦٧)</sup>، قال ابن حجر: وقد  
منع أصحابنا فيها نكبتها لأمر ابن  
الآدمي<sup>(٦٨)</sup>

النظر في العلة للضرر

٧- يجوز النظر إلى العانة وإلى الأعضاء عامة  
لحاجة ملحة،<sup>(٦٩)</sup> قال ابن قدامة: يحتاج  
لطلب النظر إلى ما يدعو إليه الحاجة من  
بدن (صدر المرأة) من المعونة وغيرها فإنه  
موضح لحاجة (مثل ذلك) النظر إلى عورة  
الرجل) حديث عطية بن قرظي قال: كنت من  
سبي بني قريظة، فكأنا يسقرون، ثم  
ثبت الشعر قتل، وبني، ببت لم يقتل فكنت  
بعض لم يست، وبكذلك رواية فكشوا عاني  
فوجدوها لم تنس، فجمعوني من السبي<sup>٧٠</sup>  
وعن عثمان أنه أتني بمثل من مرق

حلت عانة الميت  
٩- قال الحنفية: لا يأخذ شيء من شعر  
ميت، وهذا ما يذهب من عورات ما كتبه،<sup>٧١</sup>  
قلت: وروى الزرقاني أن الألبان يصفح ما ميت  
ما يصنع بالعرس حر أنه لا يحنق ولا  
يورا<sup>٧٢</sup>

١- المجموع ٧٥٩/١ ٦١٠  
٢- المص ٦٥٨/١، وكتاب الدع ٦٦٢/١  
٣- راجع إلى ما في الشعر والأطفال  
٤- أخرجه - ٦٥٠ - في - ١٢٢ - ١٢٢  
٥- الكتب (عقبا) من حديث يثقل من حجر، ولان  
الرجل، ١٥٢١، سنة صحت  
٦- صح بخاري ٢١٦٦  
٧- الأمتار ٨٢٢  
٨- مرقاني ١٢٨/١، والفتح والأقوال ٢١٢/١  
٩- حديث - صحت - يذهب ما يصح بالمرء  
١٠- كونه من حجر في الشعر ٢٩١ - ٢٩١، والفتح والأقوال  
١١- يكتفون ما يظن به من نكبة، ولان لغيره من الجراح  
١٢- جعلت عنه ظم أسعد لثما، ولا في من نكبة في  
كتاب الشوك - ٤٤ - الحديث، من معروف

١٦١ كتاب الفاع ٩٧/١  
(٦٩) المص ١٧٦/١ - ١٧٦  
(٦٨) من نكبة ١٧٦/١، وكتاب الفاع ١١٢/١  
١٦١/١  
(٦٩) حديث عبد القريش، كتب من سبي عريضة  
الحرب، ١٧٦/١ (٦٩) المص ١٧٦/١  
(٦٩) حديث حسن صحيح

وأما الثامن فقد عثر الإنسان أماراً على  
البلوغ في حد الكافر، واختلف قوله في  
المسلم<sup>(١)</sup>.  
والتفصيل (ز: بلوغ فتوى ١٠)

#### لجنة على العانة

٩ - يجب حكومة العدل في قطع عانة المرأة  
وكذلك عانة الرجل، لأنه جنابة ليس فيها  
أرض فسلو من جهة الشرع ولا يمكن  
إحداثها فتجب فيها حكومة العدل<sup>(٢)</sup>.  
والتفصيل في شروط وجوب حكومة العدل  
وكيفية تقديره ينظر مصطلح (حكومة  
عدل حد ٥ وما بعدها) .



مقال استقروا إلى مجزرة فلم يجدوا أثراً  
الشعر فم يقطع<sup>(٣)</sup>

وقال الشريف الخطيب: ولما عند  
الرجاء لما نظر والنسب مباحاً قصد  
وحجامة وإصلاح ولوى فرج والحليلة للرجاء  
إلى ذلك، لأنه في التحريم حيث حرمها،  
محلرجل مدافعة المرأة وحكسه، ويحكم ذلك  
بحسرة محرم أو ربح أو امرأة ثقة<sup>(٤)</sup>.

والتفصيل في شروط يجوز معاملة الطبيب  
امرأة أجنب ينظر - (عورة)

هذا وقد ذكر الخبابة حتى العانة لمن لا  
يحمسه صبي الضرورات التي غير فنظر أن  
العورة<sup>(٥)</sup>

دلالة ظهور شعر العانة على البلوغ.

٨ - يرى المالكية على المذهب والخبابة  
والبهت وإسحاق ويؤيدون أن الإتيان - وهو  
ظهور الشعر الخشن سماعة - علامة البلوغ  
مطلقاً<sup>(٦)</sup>

ولم يصر أبو حنيفة الإتيان علامة البلوغ  
مطلقاً<sup>(٧)</sup>

(١) الفهرست ٢٢٨/٢

(٢) من المصنف ٢٢٢/٢

(٣) كتاب النكاح ٢٢٢/٢

(٤) من المصنف ٢٢٢/٢

(٥) من المصنف ٢٢٢/٢

(٦) من المصنف ٢٢٢/٢

(٧) حاشية الجمل ٢٢٨/٢، فتح الباري ٢٢٧/٢

(٨) الفهرست ٢٢٨/٢، وأما الخطيب ٢٢٨/٢، ونظر ص

مختلف شرح كرم المصنف ٢٢٢/٢، وأما الفهرست ٢٢٨/٢

حاشية الفهرست ٢٢٨/٢

ويخرج من حالة الاعتدال الخامس<sup>(١)</sup>

والعلاقة بين المرض والعامة عموم  
وتخصص مطلق، يجتمعان فيما ينزل بالإتقان  
من اضطراب شأنه أنه يزول، سواء أكان  
ذلك في شخص أم كان في المكان، بفور  
الجهري يقال: لمريض لرجل إنما وقع في  
مأه عامة<sup>(٢)</sup>.

وتنصرف العامة بها من شأنه أن يبقى،  
كالاتصاف في حد عللا، فهي عطفة ليست  
بسبب مرض، وينتج عليها أحكامها  
في الشريعة

ب - العيب

١ - العيب يستعمل بمعنى - الشين،  
وبمعنى التوجع، وبمعنى العطفة، وقد  
استعمله الفقهاء في معنى الأخير كثيرا،  
سواء أكان في الإنسان أم الحيوان لم يخرج له  
عيب

فالعيب أهم من العامة

ج - الخلل

٢ - الخلل كقول ش. لا يطاق دعه  
علم به كسبوى كاليد والحز وأخروا

## عَاةٌ

التعريف

١ - العامة لغة - الأنة، يقال: عبه الوباء.

عن مالم يسمى فاعله - نهر مَعْبُود<sup>(٣)</sup>

وعاد المال يعبه أصانته العامة. أي  
الأكلة - ولمرض مبرومة ذات عامة، وأعمالها  
وأغوشها وعوشر أصانته ما تشبههم أو  
بهم العطفة<sup>(٤)</sup>

ولا يخرج معنى الدعة الاصطلاح عن  
المس الفقري<sup>(٥)</sup>

الانفاذ ذات الصحة

أ - المرض

٢ - المرض في اللغة كما قال ابن منظور  
المنقسم بقوى الصحة، وقال العبري  
المرض حالة تخرج عن الطبع صالحة بالعمل،  
والآلام والأوزام أعراض عن المرض<sup>(٦)</sup>

وفي الاصطلاح ما يعرفه ليدن

(١) كتاب المصنف

(٢) المصنف المخط

(٣) من مذهب الفقهاء

(٤) من مذهب الفقهاء

(٥) المصنف

(٦) المصنف

والمرء

والعلاقة بين العامة والخاصة علاقة  
السبب بالسبب، فالخاصة سبب لبعض  
أنواع العامة وليست هي العامة كلها

الأحكام المتعلقة بالعامة

العامة وأثرها في أحكام الطهارة:

أولا استعانة من به عامة ممن يجب عليه  
كالأطعم والأشرب

٥ - ذهب الفقهاء إلى أن من به عامة كمن  
من استعمال الماء نفسه، كالأطعم والأشرب  
ووجد من يستعمل به الموصو أو القليل من غيره  
يجب عليه الاستعانة

كي دهر إلى أنه إذا وجد من يستعمل به  
باجرة مثل وهو قادر عليها، لم  
الاستعانة، إلا ما لديه ابن عقيل من  
احتماله أنه لا يلزمه كي لو عجز عن القيام في  
الصلاة لم يلزمه استعانة من يقبله ويعتمد  
عليه

واعتلوا في مسائل استعانة في العامة في  
الحضر والسفر

٦ - ذهب جمهور الفقهاء من المالكية  
والشافعية والحنابلة إلى أن حكم الاستعانة في

الحضر والحضر سواء، لأنه محاصر عن  
الاستعانة، فهو عجز عن استعمال الماء  
فيحوز له التيمم لتحقيق عجزه عن الوصول،  
والإلزام لمرحلي أنه ظاهر مذهب المختصين

ويفرق محمد بن الحسن بينها حيث قال:  
إن لم يجد من يقبله في الموصو من الطعام  
ليس له أن يستعمل في الحضر إلا أن يكون  
مقطوع اليد

وجهه: أن الظاهر أنه في الحضر يجد من  
يستعمل به من قريب أو من بعيد، ويجوز  
بمعارض على شرف الروا، فإن لم يجد من  
يقبله جاز له التيمم<sup>(١)</sup>

أما من لم يجد من يستعمل به في الموصو  
ويهم وصل، فليس إعادته الصلاة فولا في  
الغفلة<sup>(٢)</sup>

احدكما أنه لا يبعد وهو ما ذهب إليه  
الجمهور من «الغفلة» والمالكية وأحمد،<sup>(٣)</sup>  
ويقل المصنف عن ذلك أنه يجب إذا  
تمكن من استعمال الماء في الوقت<sup>(٤)</sup>

ثانيها أنه بعد الصلاة وهو قول

(١) التلويح للمصنف ١: ١١٦، وقيل ١١٣٢

(٢) سبيل الإزالة، ٣٦، وسبيل ١: ٢، والعمدة

٢٤٦

(٣) تحقيق المصنف على المصنف ٢: ٢٠٠

(٤) درر معطل حاله ١١/١٦٧، وصحبه المصنف

٨٨٥ ٤

وصحها إذا كان عما يمسح<sup>(١)</sup>.  
ولكن هل يدخل عظم اللوز في يديه في  
حمل العرس؟ وهل يدعى عظم الكعبين  
كذلك؟

٨ - ذهب الحنفية والشافعية بالخاصة و  
المشهور إلى أنه إذا سمع زهو مفلطح اليدين  
من طرفين فعليه مسح بموضع القطع من  
الزهر خلافا لزم، وإن كان القطع من فوق  
الزهر لم يكن عليه مسحه، وإن مفلطح الزهر  
ليس بموضع للظهرة، ونسب المرفئاني على  
أن الطرفيين والكعبين يدخلان في العمل  
خلافا لزم، وسكني النووي أنه إن ذلك عظام  
الزهر فاصح عظم اندرع متصلا عن عظم  
العصا، وجب غسل رأس الضد عن  
المشهور في مذهب الشافعية، ومقتضى عموم  
لا، وبها وجب غسله حالة الاتصال لضرورة  
غسل شرفي ومنهم من يقطع بالوجوب  
وصححه في أصل الرخصة<sup>(٢)</sup>.

أما الخالكية، فيعرفون بين المرفئ  
والكعبين بها نفس مالك وابن القاسم في  
القدية<sup>(٣)</sup>.

الشافعية، وهي عليه التمسك في<sup>(٤)</sup>.  
وقداسة الشرازي عن فالح الطهوي  
وعبارته، وإن لم يقدر الأقطع على الوضوء  
ووجد من يوحه بأجرة مثل لزمه، كما يترتب  
شره، المسح بشعر منسل، وإن لم يجد حمل  
وأعده، كما لو لم يجد ماء ولا ترابا  
وس لم يجد شيئا يعبه على استعمال ماء  
أو التراب فإنه يعدل معاملة فالح  
الطهوي.

ثانيا، غسل مكان القطع من الأقطع

٩ - ذهب جمهور الفقهاء: الحنفية والشافعية  
والذهب عند المالكية إلى أن المكثف إذا كان  
على ظهره وطلع منه عضو أو شعر أو ظفر  
لابتذره على مظهره، إلا إذا أراد البند، فلهارة  
حديثة، لأن المصروع قد سقط بعينه أو  
مسحه فلا يعود بزواله، كما إذا مسح وجهه في  
الشم أو غسله في الوضوء ثم قطع أنه، وفي  
قول عبد المالكية بعدم الظهرة، وانعموا على  
أنه إذا قطع حمل العرس بكفه أو أكثر منه لم  
يجب عليه شيء.

وهذا إلى أنه إذا بقي شيء من حمل  
العرس وجب غسله إذا كان مما يحصل

(١) عهد ٢٩٦١، وانظر ٢١ ملحة جرد من  
الحرفي ١٣٣١، ٢٢، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١،

واحد، ولم يمكن تمييز الزائدة من الأصلية،  
ويجب فصلها حتماً للأمر به في  
قوله تعالى: ﴿وَوَيْدِىْكُمْ إِلَى الْآخِرَةِ﴾<sup>(١)</sup>  
أما إذا أمكن تمييز الزائدة من الأصلية،  
وجب فصل الأصلية بالفاء وكذا الزائدة إذا  
نشأت على عمل الفرض.

أما إذا نشأت في غير عمل الفرض ولم تحذف  
عمل الفرض للأضيق واقع على عدم وجوب  
فصلها في الرضوخ ولا مسحها في التثنية.

أما إذا كانت الزائدة نابتة في غير عمل  
الفرض وحلفت كلها أو بعضها على  
الفرض، فجمهور النقصان من اختفاء  
والتأكيك والتثنية والقاضي أبو يعلى من  
الحنابلة يوجبون غسل ما حلفت على الفرض  
عنهما<sup>(٢)</sup> أو كلهم عند المالكية إذا كان ما  
مرق،<sup>(٣)</sup> أما الحنابلة فلهم فيها قولان:  
أحدهما: مع الجمهور وهو قول أبي يعلى.

والثاني: قول أبي حنيفة وأبي عتيق إن  
النابتة في غير عمل الفرض لا يجب فصلها،  
لصيرة أو طيلة، لأنها أثبتت شعر الرأس  
إذا نزل من حد الوجه، ورجحه القنطري،  
حيث قال: "فيا يجب فصله عنهما. وقد في

قال مالك فبس قطعت رجلاه إلى  
الكعبة: إذا مرصاً على ما مضى من الكعبة،  
وعسل موضع القطع أيضاً.  
وقال سحنون لابن القاسم: أبلى من  
الكعبين شيء؟ قال نعم، إنها يقطع من  
لحم الكعبين.

ويقال سحنون ابن القاسم فيقول: فإن  
هو قطعت يده من المرفقين، أبطل ما مضى  
من المرفقين، وبمثل موضع القطع؟ قال:  
لا يغسل موضع القطع ولم يبق من المرفقين  
شيء، فليس عليه أن يغسل شيئاً من يديه  
إد قطعاً من المرفق لأن القطع قد أثر على  
جميع الأطراف، ولأن المرفقين في الذراعين  
فلما ذهب للرجلان مع الأطراف، لم يكن  
عليه أن يغسل موضع القطع<sup>(٤)</sup>

فلذا: الأصول الزائدة:

٩ - الأصنام الزائدة يجب فصلها في رجع  
الحدث الأكبر بجاهة أو حفز أو غيرها،  
وكذا في القمل المسنون، وهذا مما لا خلاف  
فيه بين العلماء.

أما فصلها أو مسحها في رجع الحدث  
الأصغر: فقد ذهب الفقهاء إلى أن من حلق  
له عسوف متبائلان كالذين على منكب

(١) سورة المائدة ٧٤

(٢) مسطر فتح القدير ١١٦/١، والمذهب ١٦/١ وحنفية

أحمدى على عرش ١٣٢/١، والمذهب ١٢٣/١

(٣) حاشية طبري على المرقش ١٤٤/١

(٤) المصنف ١٠٣٣/١



## وأما الأصابع الثلاثة ونحوها

١٩ - إذا كانت هذه الأصابع الثلاثة يصل  
إلى ما عليها من العصب، من الحية  
والنخاع والخصية يفسدون، إذ تحبب  
الأصابع في هذه الحالة يكون سنة سوء  
أصابع اليدين أو أصابع الرجلين<sup>(١)</sup>.

وحالها المألكة حالها، ويوجب تحبيل  
أصابع اليدين أو واحد، ويوجب تحبيل  
أصابع الرجلين على سراح، وإذا كان  
المشهور أن تحبيل أصابع الرجلين سنة<sup>(٢)</sup>  
أما إذا كانت الأصابع ثلاثة لا يصل إمام  
إلى ما عليها إلا بتحليل وجب التحليل عند  
الحبيب

فإن كانت هذه الأصابع منكشفة  
وتلحقها فلا يجوز فتحها بتحليل، بل يحرم  
ذلك لأنها مصرة، وقد عرفت كالأصبع  
الواحدة<sup>(٣)</sup>.

## خمساً: سلس البول ونحوه

٢٠ - من عارضه سلس بول ونحوه  
كاستحاضة وبسبب شئ وحرج ربح دائم  
وباصور وباسود وبغيرها من الخروج الدائم

## على الفرج أو غيره ولم تتحير

المخلدة التي كسفت.

٢١ - إذا كسفت المخلدة وانصلت عن  
الجسم حول ما ظهر من الجسم بعد كسفتها  
بواسطة القطن مطلقاً.

أما إذا كسفت وبقيت متعاقبة وتصل  
بالجسم، في الحبل يجب عصبها، وتعامل  
كسائر الأعضاء.

أما في القصور، فإن تقطع، دخل من الذراع  
وتدلى منها ربع المكلف فحمله مع غسل اليد،  
لأنه في محل الفرج فأنشأ الأصبع  
الرائحة.

وإن تقطع من الذراع وطع النخل انحصد  
ثم تدلى منه، لم يبره غسله، لأنه صار من  
العصب.

وإن تقطع من العصب، وسع لتقطع إلى  
الذراع ثم تدلى منه، فزعه، لأنه صار من  
الذراع فهو في محل الفرج.

وإن تقطع من صدرها والنجم بالأخرى  
بره غسل ما حاذى على الفرج لأنه حزنه  
خلط الذي عن الذراع، وإن كان ذلك  
محاذياً عن ذراعه فزعه غسل ما تحت مع  
عصده<sup>(٤)</sup>.

(١) كتاب الأكل ١٧٠، والمجلس ١٨٠.

(٢) جامع الفتاوى على الدرر ١، ١٢٢، ١٢٣.

(٣) مجلة الأنوار ٢٥٦٦، ط ١، الأثر، والمجلس.

كل مخرج من السجن، سواء خرج من السجن أم من غيرها بشروطه، وسواء كان مفقدا متفحدا كالآلاف وانعم أم لم يكن، كالمعتق تحت السرة أم لولها، حيث فاسد ما خرج من غير السيليل عن الخارج منها<sup>(١)</sup>.

والجائبة يوافقون الختمية في نقص الوصوه بها خرج من بور أو عاتق من أي مكان في الحسم، سواء كانت بالقتل تحت السرة أو فوقها، لأن الحارج بول وعاتق بصرف النظر عن الحل، وتكتم ما قروهم في غير البول والعاتق، كالريح والدم وغيرهما إذا خرج من غير السيليل.

فقالوا: إن كان المخرج من غير السيليل طاهرا فلا ينقص الوصوه بحال، وإن كان نجسا ينقص الوصوه في الجملة رواية في حقه إن كان كثيرا دون اليسير<sup>(٢)</sup>.

سألتهم الجور فدنا من به علة

١٤ - لأخلاف يبر العمه في أن من به علة تسمه عن القعود له أن يبول تحتها، كمن به علة في رجله لا يستطيع الجلوس أو به ماسود فإذا جلس مررت كثيرا صلبه ذلك ويرف به

الفران، فقد اختلف الفقهاء في حكم هذه المباليل، وينظر تفصيده في مصطلح (سلس) ص ٤٥ واستخاصه ص ٣١.

سدما فخرج من تحتة قلت مقام السيليل

١٢ - إذا كانت العلة تنحل في فتحة غير السيليل، يخرج منها ما يخرج من السيليل من بول أو عاتق لودم أو دود أو غير ذلك، هو معتاد أو غير معتاد بعد اختلاف الفقهاء فيه

فداكية والشاذية فصوروا التميم بالبول ينقص الوصوه عن عبوة واحدة متفق عليها بينهم وهي ما إذا أسد المخرج الأصل وكانت الفتحة تحت السرة، لأنه لا بد للإسناد من مخرج يخرج منه هذه الفتحات، فأنهم المصحح تحت السرة مكان المخرج وهو القبل والدر، فلتعد الخارج من هذا المخرج حكم الخارج منها فنقص الوصوه قولاً واحد<sup>(٣)</sup>

أما مدعا هذه الصورة فليهم فيها خلاف يظهر في مصطلح 'نواقض الوصوه' واجتابة عموا العور ينقص الوصوه من

(١) تحقيقه - ص ١٠٠ - ١٠١ من على نسخة ١٢٠١/١

(٢) المصحح شرح تكملة ١٢٠١/١، ص ١٥٦، المسمى ١٢٠١/١، مسائل الإمام الخليلي من إليها ١٢٠١/١

٦ - صاحب المجلد خرج المخرج ١٢٠١/١ ملية الخراج  
صاحبه المجلد المسمى ١٢٠١/١



لأما - استعان الأعمى للقبلة

١٧ - ذهب جمهور الفقهاء، أئمة  
والشافعية وأحنابلة إلى أن الأعمى عليه أن  
يسأل عن القبلة، لأن معظم الأدلة تستلزم  
مباشرة، قال أحمد: فإن لم يجد من  
يسأله عنها أخرى، واستعمل بغير  
مصطلح (استعان ف ٢٦)

وقال المالكية لا يجوز للأعمى المجتهد أن  
يقبل حيزه بل يسأل عن الأداة التي تسمى بها  
القبلة

ثم غلب المجتهد، وهو الخاطئ بالأداة أو  
بكمية الاستدلال بها، فوجب عليه أن يفتد  
مكتفا عما عرفت بطريق الاحتياط أو غيره،  
فإن لم يجد من يرشده إلى الصلة فإنه يتخير  
جهة من جهات الأربع ويصل إليها مرة  
واحدة<sup>(١)</sup>

١٨ - أما من به علة أخرى كالشلل أو  
لا يستطيع مقارفة سريره مدعاه في عيه، أو  
يخرج في حمله أو حركته، فإن هؤلاء  
ومشابههم إذا وجدوا من يوجههم إلى القبلة  
دون ضرر يلحق بهم وجب عليهم التوجه إلى  
القبلة، فلو حصلوا إلى غير القبلة في هذه  
الحالة بطلت صلاتهم وهذا اتفاق الفقهاء

قال الشافعية: إن كان البصر أفضل من  
أداة الأعمى، فيكره كراهة سرية إذا كان  
الأعمى، إلا أن كان معه بصر يعلمه أوقات  
الصلاة فلا كراهة<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية: يجوز إذا كان الأعمى إن كان  
مابعة لغيره في أدائه لو فلد ثقة في دخوله  
بوقت<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية: يكره أن يكون المؤذن  
أعمى، لأنه ربما غلط في الوقت، فإن كان  
معه بصر لم يكره لأن ليس أم مكتوم وهو  
أعمى كل يؤذن مع طلال<sup>(٤)</sup>

وقال الحنابلة: يستحب أن يكون المؤذن  
بصيرا، لأن الأعمى لا يعرف الوقت غربا  
وسطا، فإن كان الأعمى صبح أدائه، قال في  
امدح كنه ليس مسعود وابن البربر رضي الله  
عنه أن كان الأعمى، وكره ابن عباس  
إقامته<sup>(٥)</sup>

١ - رد المحتار ١، شرح القندية، بكمية مع فتح  
الفتاوى ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥  
٢ - مسعود ١٧٠، ١٧١، ١٧٢  
٣ - المجموع ٣٢٣  
٤ - وصية، وأما من لم يتكلم مع طلال  
أجوز المصنف مع شوقي ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢  
من كتاب من غير  
٥ - المصنف لا من ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢

(١) شرح الكبير بمشخص ٢٠٦، ٢٠٧

يوسف، وهو في ذلك سبونه الصحيح<sup>١٢٠</sup>  
 ثالثه قول الخليفة والحجابه وهو أن  
 لا يخرج عن سب الالفه بعد عن حب  
 حبه، ولا بعد صلته مدام لا يستطيع  
 الحرج إلى الفه ولا بعد من قبله فيها،  
 بقية السرخسي عن طاهر الزرادي<sup>١٢١</sup>

وسعد الدلائل بأن الترجه إلى الفقيه شرط  
 حوار الفسلاف، والمجتم والمقدرة والمركب  
 والسجود فكان ثم ما سقط عنه من الأركان  
 بعد الميرص لا يجب عليه إعادة الصلاة،  
 فكذلك سقط عنه من الشروط بعد الميرص  
 لا يجب عليه إعادة الصلاة<sup>١٢٢</sup>  
 ومرويه ثانياً ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ مَعَا إِلَّا  
 مَا سَعَى﴾<sup>١٢٣</sup> وأدبته بطا، ولا امرؤكم سيء  
 قاله في هذا مستصحب<sup>١٢٤</sup>

ثالثاً من به حاجة لمعه من الإنسان مركب من  
 أركان الصلاة

١٩ - من به حاجة لمعه من الإنسان مركب من  
 أركان الصلاة، كالصالح عن انقضاء أو

لما من د يجد من بعده إلى الفقه، أو  
 وجد ولكن لا يمكن تحريكه من الصلاة بعده  
 ثم من ذلك ونحوه عن الفقه  
 حركه حريه، فقد اختلف العلماء فيه على  
 ثلاث أقيان

أولها، أنه يفسى عن حاله ويعيده وهو دور  
 الشبهة، وثم من طاهر التوحي من  
 أحده<sup>١٢٥</sup>

وثانيها، أن الله سبحانه لم يوجب النحر  
 أو الفقيه عن المصوم قوله يعني ﴿وَرَبُّكَ  
 كَسَمَ بَوَّاءَ وَمَوْهَجَةً شَطْرَهُ﴾<sup>١٢٦</sup> به سبع  
 مائة من كل برك استغفر الفقه بعدال من  
 لا حول غيره أن يهمل عن حسب حاله،  
 وإذا وجد من قوله إلى الفقه أعيد<sup>١٢٧</sup>

ثالثها، قول المذكية الذين يرون أن من هذه  
 حاله ولا يسمع الشبهة إلى الفقه لا نفسه  
 إلا بمساعدة على على حسب حاله، ويجب  
 د وجد من قوله إلى جهة الفقه في الوقت

ويجاء في نسخة في الميرص الذي  
 لا يستطيع تحريكه إلى الفقه مريض به أو حرج  
 أنه لا يفسى إلا إلى الفقه، ويكتفى به في  
 ذلك، فإن هو صلى إلى غير الفقه لمعاد في

١٢٠ - نسخة ١٢٠

١٢١ - نسخة ١٢١، ١٢٢ - نسخة ١٢٢

١٢٣ - نسخة ١٢٣

١٢٤ - نسخة ١٢٤

١٢٥ - نسخة ١٢٥، ١٢٦ - نسخة ١٢٦

١٢٧ - نسخة ١٢٧، ١٢٨ - نسخة ١٢٨

١٢٩ - نسخة ١٢٩، ١٣٠ - نسخة ١٣٠

١٣١ - نسخة ١٣١

١٣٢ - نسخة ١٣٢

١٣٣ - نسخة ١٣٣

ويذهب الشافعية وأصحابه إلى أنه يجوز به ذلك، أو يؤمن بالسجود، فهو بالخيار بين ههنا وبذلك، لأن السكك مروي عن رسول الله ﷺ،<sup>(٢٦)</sup> لقول عبد الله بن أحمد ابن حنبل سألت أبا هريرة مريض يؤم، أو يسجد عن مرفة<sup>(٢٧)</sup> قال كل ذلك قد روي، لا بأس به، والله

والإمام مروي عن أبي عمر وأبي مسعود رضي الله عنهم موقوفاً وروى عن جابر مرفوعاً، والسجود عن مرفة مروي عن أبي عيسى وأبي مسلمة رضي الله عنهم<sup>(٢٨)</sup>

المسألة الثانية، كيفية دعوه من حجر من التيمم

٢٦- ذهب الفقهاء إلى أن من حجر من التيمم في الصلاة المقرضة يؤتيها قاعداً، لا استطاع، لأن رسول الله ﷺ دخل على عكران بن حصين رضي الله عنه يومه في مرضه فقال كيف أصلي؟ فقال ﷺ: صل قائماً

اجلس أو السجود أو غيرها من الأركان صل كيف أمكنك، بعد اتفاق الفقهاء، سواء في ذلك للبرص أو البهل<sup>(٢٩)</sup> واحتفظوا بعد ذلك في مسائل

المسألة الأولى في المعجز عن السجود

٢٠- إذا كان عاجزاً عن السجود وتمكن من رصده وسجد لسجد عليها  
هذه الخبرية والمذكية أنه يؤم، بالركوع والسجود، ولا يرجع إلى وجهه حيث يسجد عليه، واستدلوا برواه جابر رضي الله عنه (أن النبي ﷺ عاد مريضاً فقرأ بصل على يساقه، فأخذوه فمروا به، فأخذ عبد الله يصل عنه، فأخذوه فمروا به، وقالوا: صل على الأرض إن استطعت وإلا فطوبى إليه، وأجمل سجودك أحضر من ركعتك)<sup>(٣٠)</sup>

(٢٦) سئل الإمام أحمد بتحقيقه في من البهل ٢٤٩/٢  
ومن البهل ٢٤٩/٢  
٢٨ ٢٤٩/٢  
٢٩ ٢٤٩/٢  
٣٠ ٢٤٩/٢

(٢٧) مرفوعة، راجع الخبر عن أحمد بن مسعود، القوي ٢٤٩/٢

وحيث علم أمر حتى الأمر أن استطاعت ولا دائم  
بها  
شعر الشعر كيف الأسطر ١٧٤/٢  
في المرفوعة (٢٤٩/٢) والله الميسر في جميع الظروف  
(١٧٤/٢) راجع في المرفوعة ذكره في المرفوعة  
أما بقية المرفوعة

(٢٦) سجد، وسجد على هذا، عنه الخبر عن السجود  
روى عن أبي مسلمة راجع الخبر  
المرفوعة عن التيمم في المرفوعة (١٧٤/٢) ١٧٨  
وبها ٢٤٩/٢  
(٢٧) حدث الإمام بالسجود عند النوم عن مسعود  
قوله في حديث مسعود

فإن لم نستطع فاعاد ذلك لم نستطع فعل  
جسده

واخضع الفقهاء : اعرضه القمود

فذهب المالكية والشافعية إلى أن القمود  
على هيئة التزيح منجب، لأن القمود في  
حاله المعجز يدل على القيام واللبس يختلف  
قمود الصلاة، فيبقى أن يكون بدنه محالاً  
له

وذهب الشافعية - في لأظهر عندهم - إلى  
أن الافتراض في القمود الفصل من التزيح لأن  
الافتراض يعود عبادة يختلف التزيح<sup>(١)</sup>

لمسألة الثالثة : حكم من عجز عن القمود

٢٢ - ذهب الجمهور إلى أن من عجز عن  
القمود صل على جنب مستقلاً خلفه وتب  
على الحب الأرض واستعملوا يمينه ﷺ في  
حديث عمران السدي فدل أن نستصح فعل  
جسده

وظاهر كلام مالك في المذونة وأما أنه لو  
صل مستلقياً مع إمكان الصلاة على جنب أنه

يصح<sup>(١)</sup> والقبيل بنفسه ألا يجمع، لأنه  
خالف أمر النبي ﷺ فعلى جنب، ولأنه يقته  
إلى الاستلقاء عند عجزه عن الصلاة على  
جنبه، فهي مرتبة كما جاء في الحديث الذي  
رواه عمران بن حصين رضي الله عنه قال  
كانت بي بولسيرة، فبالت النبي ﷺ فقال  
وصل قائماً، فإن لم تستطع فاعدا، فإن  
لم تستطع فعلى جنبه<sup>(٢)</sup>

وذهب الحنفية - في أن من لم يستطع  
القمود - ساقى هل يقته، ورجلاه إلى  
القبيل، وربما بالركوع والمجد يقته ﷺ  
ويصل لربما قائماً، فإن لم يستطع فاعدا،  
فإن لم يستطع فعلى جنبه يميناً، يميناً<sup>(٣)</sup>

وقد جوز للرهبي أنه إذا استقى على  
جنبه ووجهه إلى القبلة جاز<sup>(٤)</sup>

والأصل في صلاة السريصر كما يقول  
السريصر قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ

١ - قالوا : ٧٦ والرس ١٤٦ ٢ وحسن ٢٩٦٠  
٢ - حديث عمران بن حصين، أصله من قول لا يصح  
القبيل

٣ - كذا

٤ - الحديث : بحيث يصل الرمي من هنا قال لا يصح  
فقد، فإن لم يستطع فعلى جنبه يميناً، يميناً  
قوله الرمي في حد الزكاة ٢٦٠ ٢٦١ فقال حديث  
غيره

٥ - فتح البدر ١٥٤٦

٦ - من قال عمر ٢٩٤

١ - حديث عمران بن حصين، أصله من قول لا يصح  
فقد

حرف : (١٤٦) وحسن ٢٩٦٠

٢ - الحديث : ٧٦ ٢ وقال ١٤٠ ٢ واليهوس  
١٥٤٦ ١٥٤٦ ١٥٤٦

٣ - ٢ ٢ ٢

الصحيح في مسيره هو بيان حال المريض في أداء الصلاة على حسب الحاجة<sup>(١)</sup>

المسألة الرابعة من كل حاجر ففقد أو كان فائرا فمجز في أثناء الصلاة

٢٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من كان عاجزا فاستطاع في أثناء الصلاة، أو كان منقطعاً صجراً، صلى كل حسب الحاجة التي صار إليها، وأنه لو لم يجد ركناً أو ركنين، كان عاجزاً عن القيام ثم استغنى عن أصل إياه وبقي على ما مضى من صلاته، ولا يستأنفها، وكذلك من كان فائراً على القيام ثم عجز في أثناء صلاته انتقل إلى الجحوس، وبقي على ما مضى من صلاته، والله أعلم به وبحاله متى صار إليها. لأنه يجوز أن يودي صلاته كلها فاعداً عند المحذور ويذهب جميعاً فائراً عند الفقد، فتأخذ كل حالة حكمها<sup>(٢)</sup>

ويذهب الجمهور إلى التعرف بين صور ثلاث في الحكم

أولها - إن صلى الصحيح بعض صلاته

ثانيها - أنه حدث به مرض يمنعه فاعداً، يركع ويسجد أو يرمي، إن لم يندبر، أو يستلظف إن لم يقدر. لأنه بناءً على أن من الأهل، عجز كالأقنعة، بقي على ما مضى من صلاته

وثالثها - من صلى قلعة يركع ويسجد لمرض، ثم صح، سعى على صلاته فقامت عند أبي حنيفة وبقي يوسف، وكان محمد بن الحسن استقبل

وثالثها - إن صلى بعض صلاة يلجأ، ثم قدر على الركوع والسجود، استأنف عند الثلاثة، لأنه لا يجوز اتداء التراتيب بالمرض، فكم يلجأ

لما ذكره صجراً بناءً على أصله من تجويز اقتناء التراتيب بالمرض<sup>(٣)</sup>

المسألة الخامسة من عجز عن الإتيان برأسه

٢٤ - من عجز عن الإتيان برأسه يومياً، بطريقه، فإن عجز آخرى أفعال الصلاة عن قلبه، ولا يترك الصلاة إذا دام عقله لأنه وإن عجز عن الجحوس، استأنف عن ذلك ما داراه أحسن بين عن رمي الله عليها أن النبي ﷺ قال - وهو لم يستطع يوماً

الموطأ ٢/١٦٦

صلى صلاة واحدة بعد روي في ما إليه نص الأئمة عن الصحيح ٢/١٦٦ بغيره ١/١٦٦ والإسناد ٢/١٦٦ وثبت ١/١٦٦

٢٦٨١

٢٦٨٢

١ - هذا ما مع حسنة صحيحة حسن ١/١٦٦ وهو صحيح للغير ١/١٦٦

٢ - هذا ما مع حسنة صحيحة حسن ١/١٦٦ وهو صحيح للغير ١/١٦٦



العامه للصحيح، يجوزها لبعضهم، وسنها  
آخرون، على تعصب ينظر في مصطلح  
(اقتداء ف ٤٠)

عامة من به عامة على صورة مبطل من  
مبطلات الصلاة

لأنه هنا تنقسم في قسمين عامة عثره  
كانتصحح والسماع وسجوها، وعامة حلقه  
كالسنة والعاقلة وسجوها.

٢٦ - أما انقسم الأول، فقد نزل آياته،  
على أنه إذا لم يظهر بالاحسان والتصحح  
وسجوها حروف فالصلاة صحيحة، وكذا إذا  
ظهر حرف أو أكثر، وكان معصوما عليه  
حيث لا يستصح دله

لأنه استطاع دونه وأعله تحجب  
الصوت فقد وقع فيه الخلاف بين الفقهاء  
وعميسور الحنفية والشافعية يرون أنه  
لا بأس بذلك لتمكن من الفقرة الواجبة لأن  
ما كان مصلحة الفقرة يلحق بها<sup>(١)</sup>.

أما الحنفية فيعرفون بين الصحيح وغيره  
كالمسالم وقبوله مثلا، أما السماع وسجوها  
والسنة بالموطن، وهو ظاهر شذوذه - أي من  
عنه غلبوا لعدم صلاته - وإلى الحكم  
لا يثبت إلا من أو إجماع أو قياس

بظرفه<sup>(٢)</sup> ولا تسقط عنه الصلاة، لأنه مسلم  
بالعاشق، منه الفقر على إتيه برأسه  
وقد رواه عن أحمد تسقط الصلاة في هذه  
الحالة، ويختاره الشيخ تقي الدين<sup>(٣)</sup>  
والراجح من مذهب الحنفية أنه إن لم  
يستصح لإتيه برأسه انحوت الصلاة منه،  
ولا يرمي به فيه ولا يخله ولا يجزيه، خلاف  
مكرر ورواه عن أبي يوسف، وعن محمد قال  
لا شك أن الإتيه برأسه يخرجه، ولا شك أنه  
نصه لا يخرجه، وشك فيه تابعين

والنحو عند الحنفية الصلاة لا تسقط  
عنه حتى يبرر ذلك على أكثر من وجه وأبينة  
إذا كان معيق، وصحيح فيصحبان أنه لا  
يلزمه انقضاء إذا كثر لأن مجرد انعقل  
لا يكتفي لثبوته الخطأ<sup>(٤)</sup>

وأما إمامه من به عامة شذو من ركن من  
الصلاة

٢٥ - ذهب الفقهاء إلى صحة إقامة من به  
عامة تحجب من ركن من الصلاة إذا كان إماما  
يسأل في هذه المسألة، واستحسن في قصة دى  
---

(١) حديث صحيح عن علي بن أبي طالب قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم: من صلى ركعة من صلاة  
مستطاع بها طرفة،  
فكأنه لم يصح في الفروع [٢] ١٦ ١٧ - ع. في قوله  
موت

(٢) الطهارة ٢٢

(٣) الطهارة ٢٢

(٤) فتح المولى ١٦٦

بالواجب ويريدون عليه حركة أو حرف،  
وذلك عبر مؤثر كتكرير الألف

ولما الألف، وهو الذي يذهب حرف و  
غيره، والألف وهو الذي يبدأ حرفا بعدا،  
مهدان وأما لا يصح الفداء الفاري، بها،  
لأنهم كالألف، والألف لا يصح الفداء،  
الفاري، به

ولما، بالكتابة فلم يفرقوا بين مقبلة وبادئة  
حرف كائنانا، وما فيه تغير حرف بحرف،  
أو إدغام به، وهي حين صاحب كل  
هذا (الكن)، ويعلق عليه الحرفى بغيره  
بمى أنه يجوز الاقتداء بالكن، وظاهره ولو  
كانت الكنة في الفاعل، وهو الصحيح،  
والكن هو من لا يستطيع إسراج بعض  
الحروف من محاورها، سواء كان لا يطق  
المجرد أنسا، أو ينظر به مقبلا، فيشعر  
الاحتكام، وهو الذى ينطق في أول كلامه تاء  
مكررة، والألف وهو الذى يعمل كلاما، أو  
من يذهب حرفا في حرف، والألف وهو من  
يجوز التماس من التمسين، أو التماس، أو من  
أشبه إلى القبح، أو السلام أو الفداء، أو من  
حرف إلى حرف، أو من لا يتم رفع لسانه بلسن

والمقصود الإمامة تمنع من الإدلاء كنه، ولم  
يرد ماخصص، <sup>١١</sup> ولم في النصح غرلان،  
وظاهر قول أحمد أنه لم يعمد ذلك، لأن  
سحنة لا تسمى كلاما، وتدعو الحاجة إليها  
في الصلاة

وذهب إلى ما قبل لأحد من أئمة إلى أن  
ذلك كله مبطل للصلاة إن لم يكن معلوبا  
عليه <sup>(١٢)</sup>.

٢٧ - ولما انقسم الثاني وهو اربعة اختفئة  
كصاحب النساء، والفتاة، والألف، وسجود  
لهذه معصية عنها في حال صلاة معزلة،  
وبما في هؤلاء مسألة الألف، و أنه تصح  
صلاتهم إذا لم يمكنهم إصلاح هذه الرص  
وعلاجه، وصلاتهم صحيحة دراسي ومأمورين  
لقدري، وهذا محل اتفاق.

لما صلاة كل منهم للفاري، فهي محل  
خلاف بين الفقهاء.

فانما فيه وخلفه يصرفون بين التناوب  
وسجودها معا به، بادة حروف، فكم هو الإمامة  
بصاحبها، لا لئله، وذلك لأن قراءتهم  
لفصا عن حال الكمال المناسبة عن الألف  
ذلك. وصحت الصلاة بعدامتهم لأنهم يتأخرون

(١١) انظر في هذا مع الخليل ٣٧٥، والجمع ٣٠٦  
وخرج فعل من التهجئة ١٢، الفروية مطبوع  
بدمشق ١

١ نسخة ١٢٦، والنسخ ٥٢٤  
١ نسخة ٥٢/٦  
(١٢) نسخة على هذا ٣٩٩/١

عنه الزكاة وتخرج ثوبتها، ولو كان أثناء جنونه لم لا ؟

ونعني بذلك في مصطلح (زكاة ف (١) ومصطلح (جنون ضره ١٤)

ثاني أثر العامة في الإجزاء في الزكاة

٣٠ - الجوهان الذي أصيب بعمه، كالعمى والغور والقرم وغيرها من الأمراض، فاعطف العمه في أحده في الزكاة، بعد أن تتفق على عده على رب المال.

فذهب الجمهور إلى أن حياناً انصب إذا كانت كلها مميضة متونة، فإن فرض الزكاة يؤخذ من الذهب، وبراقي متوسط، ولا يكلف وبه المال شره صحيحه لإخراجها في الزكاة.

واستدلوا على هذا بما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لما بعث مصاد إلى أبي بكر قال له (إياك وكرائم أموالكم) (١) وفوقه ﷺ ولأبكر من وسط أموالكم. فإن الله لا يسألكم خبيثها، ولم يأمركم بشرها (٢)

(١) حديث ابن عباس (إياك وكرائم أموالكم) أخرجه الشيخان (الفتح الباني ٢/٣٧٧) وسام (٢٠١٦)

(٢) حديث أبي بكر من وسط أموالكم قال الله لا يسألكم خبيثها. أخرجه أبو داود (٢/٤٠٦) في حديثه مخرجه في أول إسناده تصحاحه فذكره وصحة شرطه في مصنفه (٢/٤٠٦) (٢٠١٦)

له، والطمطم وهو من شبه كلامه كلام العجم ونحوهم (١٤)

سادساً - أثر العامة في إسقاط فرض الجمعة

٢٨ - من العاهات التي تسقط عن المكلف فرض الجمعة - عند جمهور الفقهاء - البدعة التي تمنع من حضور الصلاة كالتلذذ، والمعنى قيس لا يحد فائداً، وطمط اليد والرجل من حلاف، وقطع الرجلين لم لا يحد من يحميه، وكذلك العامة المنع كالجذام والبرص ونحو ذلك (٢)

وللتعصيل انظر - (إسلام الجمعة ف ١٢ وما بعدها)

أثر العامة في الزكاة

أثر العامة قد تكون مؤثرة في الزكاة من حيث الوجوب والإجزاء على النحو التالي:

أولاً - من حيث الوجوب

٢٩ - اختلف الفقهاء فيمن سقطت عليه الزكاة، سواء كان حريه مطلقاً أو منقطعاً، هل يجب

١ - انظر الجوهان على مختصر خليل بحاشية العمري ٢١٢

(٢) المصنف مع فتح القدير ٣١٥/١، ج١/١٤٠ شرح إجماعه من السجاس مع حاشية الشافعي ومصنفه ٢١٦/١ - ٢١٨ - من سنن الإمامة ١٤٢/١

حدث السابق فقال: لا يأخذ المصدق من  
دوات العوار إلا إذا رأى في ذلك خبراً  
وأصل

هد كله إذا كانت حيوانات أصناف  
كها من بضة معوية، أم إذا كانت صحيحة  
فقد انعقوا على أنه لا يجوز إخراج الطعنة عن  
الصحيحة للمحدث السابق

وإن كان حصص ميا، ونصها  
صحيحاً، فلا يقبل عينا في الزكاة إلا  
الصحيح.

وقد روي ابن لادان عن ابن عقيل أنه  
إذا كان جرد مائة صحيح، وهذه الأنواع  
معينة، كان له إخراج صحيحة ومعيقة،  
قال الصحيح في: «مذهب خلافة»<sup>(١)</sup>

ثالثاً: أثر عامة الزرع في الزكاة

٣٦ - استلزم الفقهاء في أثر عامة الزرع في  
الزكاة، واختلافهم عدس على اختلافهم  
في وقت وجوب الزكاة

لعل أي حبيبه يجب الزكاة بهنس  
الخروج، كما قال نعل «وإنما أخرت لكم  
من الأرض»<sup>(٢)</sup> أحمد بن يوسف رحمه الله  
على بالإمرات<sup>(٣)</sup>

وأما قوله مكثف الصحيحة عن المراض  
إحلال بالواسطة، روى الزكاة عنها<sup>(٤)</sup>.  
وهذا هو قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد،  
والصحيح من مذهب الحنابلة

ويذهب أبو بكر عبد الوير غلام، اختلاف  
إلى أنه لا تجزئ إلا صحيحة، لأن أحد  
د لا يؤخذ إلا ما يجوز في الأناس،  
وليس عن أحد ذات العلاقة في حديث  
أولا يخرج في الصدقة حرمه، ولا داب  
عوار<sup>(٥)</sup>

وعلى هذا، فيشترى شاة صحيحة عرجها  
عن قسمه المراض، ومعهذات، وقد ذهب إلى  
هذا مالك، فعلى يثبت القيمة فيه بحسب  
عن رب القسم كل داب عوار، ولا يأخذ منها،  
والصحيح من هاتين العوار، ولا يؤخذ فيها، ولا  
من دوات النصار، يستل مالك إن كانت  
العمر كلها قد جربت<sup>(٦)</sup> فقال: على رب قال  
إن يأنه بشاة فيها وفاء من حقه، ويستل  
وذلك دونت عوار إذا كانت لأهم دوات  
عوار كلها<sup>(٧)</sup> قال مع

وإشترى مالك ما اشتد القوسون<sup>(٨)</sup> في

١ - ٢٢ - ١

٢ - يجمع النسخ، رقم ١٠٢، وقد تقدم ٨١

٣ - سبل السلام ١٦١، ١٦٢، يجمع ٢٠٩، ٢١٠

٤ - حديث رواه أبو بكر، الصحيح في بلاد دار عوار

٥ - عوار الطيرى واقع داب ٢٢١، ٢٢٢، من حديث

من حديث

٦ - ٢٢١

٧ - ٢٢٢

٨ - ٢٢٣

٩ - ٢٢٤

أن يدخلها فيه ، سواء كان ذلك قبل حصاه  
وبعد وقت الوجوب ، أو بعد حصاه ، فإنه  
لا شيء عليه في هذا كله ، إلا إذا بقي بعد  
إهلاك مضاف

وإذا جمعه بعد حصاه و مكانه ، وحل  
فيه العشر لغيره على ساكنين فلف فلا  
شيء عليه إذا لم يفرط في حفظه <sup>(١)</sup>

وذهب الشافعي إلى اعتبار التمسك  
مقبضاً ، فإذا حصل إهلاك بعد أن حلت  
الزكاة من لوط في الحفظ أو في تخيير المدعي  
يعامل بغيره ، وإن هلك من ماله يجب  
عليه ، وتكرره زكاة ، وإن لم يفرط فإن هلك  
من ماله لا يجب عليه في الزكاة ولا تكرره  
زكاته ، كما لا يجب عليه ما هلك من أمواله  
قبل الحلول <sup>(٢)</sup>

ولا يستقر وجوب عند محاباة إلا بعمل  
التميز في الخمين ، وبجعل برع في التميز ،  
فإن لمعت من ذلك غير تعد منه سقطت ،  
ولا يحاسب من ماله ، لأن التوكاه لم  
يستقره فأنسب ماله لم تمنع به الزكاة  
إبداء <sup>(٣)</sup>

وإذا كان إهلاكه بعد عمله أو بغيره  
حتى انقضاء ، فيها هلك من الأموال ، فيحاسب

قال الله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا حَقَّهُ يَوْمَ  
حَصَادِهِ﴾ <sup>(٤)</sup>

وعند مالك : يجب الزكاة في الزرع إذا  
أفرك واستقر من ماله إذا بلغ مضافاً <sup>(٥)</sup>  
وعند الشافعي لا يجب العشر إلا بعد  
سدو الفلاح <sup>(٦)</sup> ، وهو معنى قول مالك إذا  
أفرك ، وهو الصحيح عند الحنفية خلافاً  
لأبي أيوب الذي قال : يجب زكاة الحب  
يوم حصاه <sup>(٧)</sup> لقوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا حَقَّهُ  
يَوْمَ حَصَادِهِ﴾

وإذا هلك الزرع والثمار بغيره قبل  
وقت الوجوب فلا شيء عليه من زكاة <sup>(٨)</sup>

وإذا هلك بعد وقت الوجوب فالخمين  
لا يرحمون فزكاة فيها هلك ، سواء كان هلاكه  
بعد حصاه أو قبله ولم يشترط أبو حنيفة  
للتصيب ، واشترطه الأصحاب ولأبي حنيفة  
لوجوب ، لأن الواجب يسقط بهلاك محله ،  
بالموت بقاء الواجب بعد هلاكه يحمله إلى  
صفة العصر <sup>(٩)</sup>

وعند مالك إذا هلك الثمر والزرع قبل

(١) سورة الاحقاف ١٠

(٢) الفقيه ٣١٤/١

(٣) حنب ٥٥ ، جامع شرح الاحقاف ٢٠١٢

(٤) نظم فقيه ٧٢٩

(٥) نظم الفروع ١٠١

(٦) مع الفروع ١٠١

(٧) الفقيه ٣١٤

(٨) فقه ١٠٢

(٩) جامع فقه ٣١٤

كبحون، أو تصرفها على بعض أسرار  
التعامل، وقد شرس الأصوليون هذه المعامات  
وعبروا عنها بموارص الأهلية<sup>(١)</sup>، و: (أهنية)  
و(بيع) فقرة ٣٦، وألغى الأصولي -  
ومن الفروع التي يبحث تأثير المعامات  
فيها: مابل -

أولاً - بيع الشجرة قبل تدو صلاحها أو مدته  
تصحب العامة -

٣٥ - حثف المعهود في الشجرة تصحب العامة  
بسبب جاحظة، فتدفع الشجرة كلها أو  
بعضها، وتقتضي ذلك مصطلح (المزار -  
فهر ١٧ وصاحبه ٦ - ١٠)

ثانياً - أثر المعامات في استحقاق العقود عليه  
من لأجرة في السادة

٣٦ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا أصيبت الشجرة  
أو البرج بأفة أو حادثة فأنكث على المحصور  
كله فلا شيء للعامل، وإذا أصيبت بعض  
حرى فيه الشرط فليس عليه بين العادل  
وصاحب الأرض<sup>(٢)</sup>

عليها ويخرج عب زكاتها سواء تلف أيا كان ثم  
المعنى  
أما إذا كان التلف بعضها بدون بعض،  
فذهب أنه إذا كان التلف قبل الوجوب فلا  
شيء عليه فيما تلف ونظره الزكاة في الباقي  
إذ كان مضافاً، وإن كان بعد وقت الوجوب  
وجب في الباقي بقدره مطلقاً، سواء عرض أو  
م بحرص

أثر المعامات في الحج  
أولاً - من به معامات تمنع من الحج

٣٧ - من أصيب بمعامات تمنع من الحج  
كالمسؤول والمقطوع وبحرمها

فذهب الفقهاء إلى أنه إذا مات قبل  
التمكن من الأداء سقط الحج عنه، أما إذا  
مات بعد التمكن من الأداء فهو يحصل  
نظر في مصطلح (حج ف ١٩)  
ثانياً - مالا يقضي في إحدى لطلعه

٣٨ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجزئ في مدى  
مالاً يجزئ في الأصحية من دوات  
المعامات، على خلاف وتفصيل ينظر في -  
أصابعه فقرة ٢٦ (هـ)

أثر المعامات في المعاملات

٣٩ - قد يصاب المالك أو أحد من بعض  
المعامات التي سقط الأهلية بتعاقب

(١) - إجماع في مباحث الأهلية المبرور والمجرب ١٧٢٦،  
والتفصيل والمجموع ١٧٢٦ - ١٧٢٧ - للمعجم (سواء -  
١٧٢٦ والمجموع ١٧٢٦ - ١٧٢٧ - شرح المراسل سألته  
المعجم عليه ١٧٢٦ - مدافع المصالح ١٧٢٦  
٢ - راجع من السلام ١٧٢٦، المقتضى ١٧٢٦، و(أهنية)

ثالثاً أثر العادة نصيب المسلم فيه -

٣٧ - إذا لم يوجد العقد فيه عند حلول الأجل، بأن أصبحت عادة أو جارية لا تخطم حين المسلم فيه عند حلول ولم يمكن عهده، فاختاره يرون أن العقد باطل، لأنهم يشترطون لصحة عقد السلم وجود نسيم فيه عند العقد، وعند حلول الأجل، وفيه نصيب

وأما جمهور أصحابنا في خبر مسلم مع هذا العقد صحيحاً، لأن المسلم فيه ينضم بالدية، فأنه ما إذا قلنا بشرى - من لا يبيع المسلم، ولكن لتأنيخ الخيال وأيضاً ثبت العقد ورد عن مقلد في الظاهر، وهذا يستوجب صحة العقد وعروض الانقطاع كإيصال العقد، وذلك لأبغض إلا الجوار<sup>(١)</sup>

وقد وافق الخمية - غيرهم - المجهول فيه إذا كان الانقطاع بعد حلول الأجل زائل التسليم، فقلنا لا يفسد العقد والخيار برب المال إن شاء صاحبه، وإن شاء صاحبه واستقر وجوده<sup>(٢)</sup>

وبشأنية وإحصائه وجه آخر، وهو أن المسلم ينسحب، وبه قال جمهور روية عن أنكره - وذلك لعدم على ما هو هناك لمبيع للمسلم قبل التسليم، لعدم إمكان التسليم في كل، فإن الشيء، كما لا يثبت في غير عمله لأبغض عند قولته<sup>(٣)</sup>

رابعاً أثر العادة في النكاح

٣٨ - قد نصيب الزوج أو الزوجات بعادة قبل عند الزواج أو بعده، وفي الدخول أو بعده، وقد ساروا لفقهائهم أثر العادة في هذه الأحوال في صحيح النكاح أو إبطاله  
وتعريف ذلك في مصطلح (نكاح، وحرث النكاح)

خامساً أثر العادة في أحكام الجهاد

٣٩ - يسلط الممهاج يميز بعضهم عليه "حكم الجهاد أن يكون قادر عليه، فمن لا قدر له لا جهاد عليه، لأن جهاد بذل الجهد وهو التوسع والطاقته - في قتال أعداء الله، بإعلاء كلمته الله، ومن لا توسع له ولا طاقته عدده لا يكلف بالجهاد

(١) الخليلي من كتاب ١٢٧٢، والظاهر مع صاحبه ١٢٧٩

(٢) سطر فتح العزيز لمراد من شرح الزمخشري المجموع ١٢٩، وفتح لا يفسد العقد ١٢٩  
صحيح الخبر ١٢٩، وفيه إجماع ١٢٩، والصريح =

= المصنف ٣٧١٢، والظاهر ٣٧١٢  
(٣) مع المصنف ٣٧١٢، وفيه إجماع ٣٧١٢، وفيه إجماع ٣٧١٢  
المصنف ٣٧١٢

والنصب في بظهر مصطبح  
{سهاد ٧}

الفرار من ابتلى بعبادة

٤٠ - خلف المرويات عن النبي ﷺ في  
حكمه ، حاش من اس بعاده المذموم وسجده  
من الأمر من التي تتنزل من العريض إلى  
سليم

وتعني ذلك في مصص  
{جدام ٥ وما بعده}

## عبادة

انصريف

١ - العبادة في اللغة : الخضوع ، والتسليم  
لغير قصد تعظيم ولا عبادة ، فعل ذلك إلا  
له ، يستعمل بمعنى الطاعة  
وفي الاصطلاح : ذكرها ما عده يعرفات  
مستدرة عنها

٢ - هي على مراتب الخمسة ، له ،  
واحد لله  
٣ - هي : الكفر على خلاف هوى نفسه  
بعبادته

٤ - هي فعل لا يرد به لا تعظيم الله  
بأمره

٥ - هي اسم لما يجده له ويرجوه من  
الأنوار ، والأعمال ، والأعمال الظاهرة  
وباطنة



١ - مصدر ، المجرب ، مصدر انصرف في غير حوزة ، مصدر  
وتفسير : انصرفت في حوزة ، مصدر ، انصرفت  
بمعنى  
٢ - مصدر ، مصدر ، مصدر



وتسراة السرآن، والسوق، واعتق،  
والصلة، ويحذ ذلك عما لا يهتف على به  
فيه، وطاعة، لأعباء

والنظر المؤدى إلى معرفة الله تعالى  
طاعة، آخره، لأن المعرفة تحصل بعدد  
والعبادة لعدم تولعه على نية<sup>(١)</sup>، ولأن  
البروكشي من الشهادة، إن العبادة مشقة  
من التبع، وعدم نية لا يسمع كون عمل  
عبادة، يقال: وعدى أن العبادة، والبركة،  
والطاعة تكون عملاً وتركاً، والعمل المصعب  
شرعاً يسمى عبادة إذا فعله المكلف نية،  
أو تركه عبادة إذا فعله لا يتعبد التبع،  
بل تعرض آخر، أو ترك شيئاً من المحرمات  
لعرض آخر غير النية فلا يكون عبادة<sup>(٢)</sup>  
لفظه تعالى: ﴿وَلَا تَكُن مِمَّنْ يَدْعُونَ بِهِ  
الْعَمَلُ﴾<sup>(٣)</sup>

الأحكام المتعلقة بالعبادة

العبادة لا تقتصر إلا على وحى

٥ - المقصود من العبادة - تهذيب النفس  
بالسجدة إلى الله، والمقصود له، والاشتداد  
لأحكامه بالاستئصال لأمور، فلا تقتصر لا على

الأحكام ذات الصلة

أ - القرية

٢ - القرية هي: ما يعزب به إلى الله حفظ،  
أو مع الإحسان للناس كبعض القرية  
واسجد، والموقف على المقرة، والساكن

ب - الطاعة

٣ - الطاعة هي: موافقة الأمر بما مثله سواء  
أكان من الله أم من غيره<sup>(١)</sup>، قال تعالى  
﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا  
مَنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>

٤ - قال ابن عابدين: من هذه الألفاظ  
(العبادة - القرية - الطاعة) مجموع  
ومعنى مطوق

العبادة - ما يثاب على فعله، ويتوقف  
صحته على نية، والقرية ما يثاب على فعله  
بعد معرفة من يتقرب إليه به، ولم يتوقف على  
نية، والطاعة - ما يثاب على فعله يتوقف على  
نية أم لا، عرف من يصعته لأجله، أم لا<sup>(٣)</sup>

المصطلحات الخمس، والصوم، والركعة،  
وكل ما يتوقف صحته على نية - عبادة،  
وحى، والبركة

(١) ابن عابدين ٢/ ٢٧٢، ٢٧٣، وهو لا يوجب الإسلام  
بشرط الإحسان

(٢) القرآن ٢٩٣، ٢٩٤

(٣) سورة بقره ٨٥

(١) ما يوجب من علقه ٢٧٢

(٢) سورة البقرة ٢٩٤

(٣) ما يوجب ٢٧٢

في الصلاة التي تنسب بعبادة فالوصوه والعمل بتزديدان بين التخليط والتبريد والعبادة والإيماناً عن المفطرات قد يكون للمعية والتداوي، وقد يكون لعدم الحاجة إليه، وقد يكون لمصوم المشرع، واجدوس في السجد يكون للاستراحة ويكون بلا عكاز، ودفع ما لا يعبر قد يكون صدهه نطوع وقد يكون عرض الزكاة، شرعت إليه تمييز العبادة عن غيرها، وبالصلاة قد تكون فرضاً أو علاً، شرعت أيتها لجميع العرص على الشغل

لما التي لا تنسب بعبادة، كالإيمان بالله والحبوب، والرحمة، والآفة، والإقامة، وحطة الجمعة، وقراءة القرآن والأذكار علاً بحسب فيها أيتها لأنها مشعرة بصورتها<sup>(١)</sup>

#### المسألة في العبادات

٧ - قسم انقطاع العبادة في هذا العدد إلى أقسام ثلاثة

١ - عبادة بديعة محضة

٢ - عبادة ماله محضة .

٣ - عبادة مرتبة، يجهل

فالمسألة البنية للحقيقة كالمسألة

طريق النوحى موعبه. الكتاب الكريم، وسنة النبي المصوم الذي لا يطق عن أهوى، قال تعالى ﴿وَمَا يَنْطَلِقُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ إِلَهُ يُخَيِّرُ﴾<sup>(٢)</sup>

أو ما يفرض الله من اجتهاد **بما** فقد جاء في الصحيح ومن أحدث في أمراهدا ليس منه فهو رد<sup>(٣)</sup> أما الأمور الدينية التي تجري بين أساس تنظيم مصابهم الدينية، فالقصد منها: الترجيح إلى إقامة المبدأ بهم، ودفع الضرر، فيجوز فيها الاجتهاد فيها لم يرد فيه شيء، بتحسين العمل، ودفع الضرر.

والتمصيل في الملحق الأسفل .

#### اشتراط اثنية في العبادات

٦ - للاختلاف بين العلماء في اشتراط اثنية في العبادات لغيرها الأفعال مائتة<sup>(٤)</sup> والحكمة في إيجاب أيتها منها: ظهور الصلابة في العبادة، وتخير رب بعض الصلابة بعضها عن بعض، وهذا لما قالوا: المحب أيتها

(١) سورة الحجر ٢٥

(٢) حديث من أحدث في أمراهدا ليس منه فهو رد

جمع من المصنف: وضع المصنف ٣٥١٤٥

٣٥٢٢، من خطبته

٣٥٢٢، من خطبته

٣٥٢٢، من خطبته

٣٥٢٢، من خطبته

(١) معر المصنف ٢٧، جلد المصنف ١٥٨/١

والاستفسار للبيان من ١٢ طائفة من علماء

١٥٨/١، ٣، ١٥٨/١، المصنف ٢٧

وتما القعدة المتخذة بين تهايه والسنة  
تصح فيها ثبانه عند حجب الذاتم إلى  
الموت، أو بعد الموت، وذلك كالصحيح<sup>١</sup>

وصف القعدة بالذات، أو القعدة، أو الإجماع  
٨- القعدة إن كان لها وقت محدود  
لظهور، وبعث في الموت، ولم يسي  
لغيرها مرة أخرى في تلك القعدة، وإن سب  
تعلها في الإجماع، وإن ولدت بعد الموت  
صفاء، وبعثه فتعجب، فالقعدة  
لحمس، وصوم ومصار، والصح،  
والعمر، والوقت المتخذة كلها تصف  
بالذات، وبالظهور، وإن لم يكن لها وقت  
محدد الظهور، كالأمر بالمعروف، والنهي  
عن المنكر، والفتنة عن مذهب، ورد  
لظنهم، فلا يوصف به، ولا قضاء وكذا  
النصوص، وتعدى لأبوابها بالذات، ولا قعدة  
والركاة إلى آخرها قبل التحول يسمى  
معيلا

والنقصان في التعليل لأصولي

جعل ثواب ماله من التعبادات لغيره

٩- ذهب عنه - هو الله والجماعة إلى أن

والصوم، والنصوص، والتعليل - فالأصل  
بها اقتناع البينة، ولا ما أخرج به دليل  
كالصوم من حيث، لأن القعدة من  
التكليف التبادلي لا يتلوا، والفتنة، وهي  
تحصل برتبعت النفس وأخرج بالافتقار  
المحسوسة، وهو أمر لا يحقق عملا ناهي  
فهم عزى إليه، إلا في ركعتي الطلوع  
تف تلك، وإن امتاب فيها وحدها في  
صح

أما الصوم من حيث فقد أخرج من هذه  
المعدة لتليل ورد فيه فقد قال ابن عباس  
عن الله عنه - وجاءت بصرفه إلى  
نور الله ٢٢٢ فكانت يارسور الله إن لم  
ماتت، وظلها صوم ثم أقام صومها  
فقال لربك أو كن على منك من  
تعبته أكثر من يؤتيها كانت، نعم  
قال - فصرى عن أمك<sup>٢</sup> (ر صوم)

لعبدة الله له أما العبادة التي  
لله وحده كقائه، والركاة، والكمالات،  
والسجدة، والأصحية، وما في ذلك تصح فيها  
لله، لأن ذلك تركه من الإسلام بها  
وحسب أو مذنب، ومعلوم أنه لا يفرقها على  
المتعصب إلا عن طريق القلب

١- صحيح عن أبيه ٢٢٢ صححه  
خطه ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢  
٢- صحيح عن أبيه ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢

دعوى من صوابه ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢  
٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢

ونالوا. وردت أحاديث صحيحة، من  
انصوم، وانصح، والدعاء، والاستغفار  
وهي عبادات بدنية. وقد تحصل اليك بعضها  
بإتي الميت، وكنت ما سألها، مع ما روي  
في الخلاصة<sup>(١)</sup>.

وقال إمام الشافعي: ما عدا الصدقة،  
بخصوصها ما يقبل النيابة كالدعاء،  
والاستغفار، لا يخص عن الميت كالصلاة عنه  
فضاء، أو غيره، وعبادة العزائم، يعني  
معاقبته، فإن ليس للإنسان إلا ما  
سعى<sup>(٢)</sup> هذا هو المشهور عن إمامنا وهو  
مذهب المالكية

وتنكر المأخزين من الشافعية ذهبوا إلى  
أنه ثواب العزائم يصل إلى الميت وحكي  
السوى عن شرح مسلم ولا تكثر وجه أن  
ثواب القراءة يصل إلى الميت

واختلاف جماعة من أصحاب الشافعي  
مهم من الإصلاح والمحب الطبري،  
وصاحب المدخل، وعليه عمل الناس<sup>(٣)</sup>،  
وهذا هو المشهور حينما ظهر عند الله  
حسب<sup>(٤)</sup>

للإنسان أن يجعل ثواب ما فعله من عبادة  
لغيره، وهذا عمل خاص في العبادات غير  
التي لا يحل كالتعبد، بالدعاء،  
والاستغفار، والتوقف عن الميت، وبناء المسجد  
عنه، وأصح عنه، إذ، بعضها يجعل ثواب  
ميت<sup>(٥)</sup> لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ  
بَعْدِهِ يُقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ  
سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله جل شانه  
﴿وَأَسْفِرْ لِمِيتٍ بِأَخِيهِمْ﴾<sup>(٧)</sup> والدعاء شيء لا يترك  
صل عنه، وسأل رجل أبا عبد الله فقال  
يلبسوا الله، إن لمي فانت أجمعها إن  
صعدت عنها قال نعم<sup>(٨)</sup>

واختلفوا في المراتب البدنية المخصصة  
لعمال محمية، وإنحسابه له أن يجعل  
ثواب عبادته لغيره، سواء، صاحب فيها  
النية، أم لم تصح فيها كالصلاة،  
والنكاح وبخصوصها ما لا تجوز فيها النيابة،

(١) مجمع ١٦٨٤٧٧/٥، مس ١٦٨٤٧٧/٥  
١ و ٢٧٦/٢٥٦، حبه المصباح ٩٧/٦ مصر  
المصباح ٩٧/٢٣ القصوي ٧٠/٢٣

٢ سورة البقرة

٣ سورة محمد ١٩٢

(٤) حديث حسن رجاله في إسناده بإسناد صحيح، أبو مس

٧٧

المسرح ١٦٧/٢٥٦، مس ١٦٧/٢٥٦، مس ١٦٧/٢٥٦، مس ١٦٧/٢٥٦

والمراد ١٦٨/٢٥٦

قال الميرزا ١٦٨/٢٥٦ حديث حسن

(١) الفهرست

١٦ من الحجم ٢٩

(٢) الفهرست، مس ١٦٨/٢٥٦، مس ١٦٨/٢٥٦، مس ١٦٨/٢٥٦

١٦٨/٢٥٦، مس ١٦٨/٢٥٦، مس ١٦٨/٢٥٦

١٦٨/٢٥٦، مس ١٦٨/٢٥٦، مس ١٦٨/٢٥٦



عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص،  
واقترعه، انتهى.

ورجعه صيغة أن الحكم المستبعد من  
النظم إما أن يكون ثابتاً بنفس النظم أولاً،  
فإن كان ثانياً بنفس النظم وكان النظم مسوقاً  
فهو دهر العبارة، وإن لم يكن مسوقاً له فهو  
الإشارة.

أما إن كان الحكم مستبعداً من النظم غير  
ثابت بنفس النظم فإن كان الحكم مفهوم  
منه دهر فهو الدلالة، أو شرعاً فهو  
الافتضاء.

فعبارة النص هي دالة الكلام على معنى  
المتفرد منه أماله أو سماعه، كما في قوله  
معاد **﴿وَأَحْضِ إِلَيْهِ أَلْبَنَ وَحَرَّمَ الزَّوَاجَ﴾**<sup>١</sup>  
فإنه يدل على حفظ وعارضة عن محرم أحدهما  
انصرف بين البيع والشراء، وهو المتفرد  
الأصيل لأنها مرتبة لمزد على الشيء لا هو  
**﴿وَأَحْضِ أَلْبَنَ مِثْلَ الزَّوَاجِ﴾**<sup>٢</sup>، وتأتيها إضافة  
السبع ومع الزوا، وهو مقصود تبعاً لموصف به  
إلى زيادة النص المتفرد أصالة، فذلك  
الثابت بالعبارة يجب أن يكون ثابتاً بالنظم،  
ويكون سوق الكلام به<sup>٣</sup>.

أما صيغة وفوق المتدعى، يراد به أيها وما  
ذهب إليه<sup>٤</sup>.

ولا يخرج استعمال الفقهاء هذه الكلمة  
عن معنى المسمى  
وهذه بين العرب، العبارة هي أن القول  
أعم من العبارة لأن العبارة تكون دالة على  
معنى.

ب. بعبارة

٣. الصيغة لغة العمل والتقدير، يقال  
هذا صريح هذا لا كان على صمد، وصحة  
المراد كذلك، أي مثاله وصورة على التثنية  
بالعمل والتقدير<sup>٥</sup>.

والصيغة اصطلاحاً الألفاظ التي يدل  
على مراد للتكلم ونوع انصرف<sup>٦</sup>  
والعبارة أعم من الصيغة في استعمال  
اصطلاحاً.

الحكم الإجمالي.

أولاً عند الأصوليين

١. - مع الأصليون من الحقيقة الألفاظ من  
حيث دلالتها على معنى إلى أربعة أقسام

العامية لغيره بعبارة النص ١. وبعبارة ٨

بعبارة ٢. وبعبارة ٣. وبعبارة ٤. وبعبارة ٥.

٦. - مع الأصليون من الحقيقة الألفاظ من حيث دلالتها على معنى إلى أربعة أقسام

١. - مع الأصليون من الحقيقة الألفاظ من حيث دلالتها على معنى إلى أربعة أقسام

٢. - مع الأصليون من الحقيقة الألفاظ من حيث دلالتها على معنى إلى أربعة أقسام

٣. - مع الأصليون من الحقيقة الألفاظ من حيث دلالتها على معنى إلى أربعة أقسام

٤. - مع الأصليون من الحقيقة الألفاظ من حيث دلالتها على معنى إلى أربعة أقسام

١٦٦ عبارة العبارة ١٦٦٦

١٦٧ عبارة العبارة ١٦٧٧

١٦٨ عبارة العبارة ١٦٨٨

١٦٩ عبارة العبارة ١٦٩٩

١٧٠ عبارة العبارة ١٧٠٠

الإشارة والعبارة واحتلف موجهها غت  
الإشارة

من السيلطى 'رمال' روجتك ملاة  
هذه، وسبها بغير اسمها صح قطع، يور  
قال روجتك هذه العربية مكنت عجمة، أو  
هذه العجوز فكانت شاة أو هذه البهية،  
فكانت سوداء أو عكس، وكذا المحنمة و  
حيج وجوه النيب والصمصاء والعلو والبرول  
فهي صفة التكنح مولان والأصح الصفة،  
وقال ابن سبيج 'بالصفة تعويلا عن  
الإشارة' (١٥).

الى هذا القسم وسر الأقسام بمصيل  
بصرى المنطق الأصول .

ثانيا عند الانتهاء .

٥ - لاختلاف بين تعلقات في أن الإنسان  
مكنت مؤنثا بها بمصدر منه من الفاظ  
ومعرباته، لما جاء في حديث معاذ بن جبل  
رضى الله عنه أنه قال: 'يتبين الله لنا  
المؤنثون بما تشكروا؟ فقال وتكثرك أمك'.  
يامحمد، وصل بكك السلس في أنبار عن  
وحوهمه أو عن منخرهم إلا حصانه  
'لهم' (١١)

وأما غير المكلف كالصبي غير مبر  
ومحروب قباوتها غير معمة ولا يترتب عليها  
حكم (١٢)، (أو أعني ١٧، ٢٧)

اللفظة بمصيل و النصي مبر  
والكران والعتوه بظن مصطلح أهله  
ف (٩، ٢٠، ٢١)

٦ - وهي القواعد العقلية أنه إذا احتجبت

(١١) حديث صحيح عن جابر (باب القواعد العقلية) م ب تكلم

أخرجه شمس الدين ١٠١ - ١١٦ و ابن ماجه  
(١١٦) ١٣٨ - ١٤١

وآخر التبعي جابر عني صحيح، والقدم  
نظمي

(١٢) الله في حقه، ١٠١ ٣٠ و في الأوقاف - الطوبى  
١٠١٢، القواعد ونظرا لتفسير من ١١٠ كنه  
الإجماع ١٠١٢ ط ١٠١٢ باب القواعد العقلية

عبد

نظر رقي

١ - الكتب والطب لم يوصى من ٣٢ و لغيره في نوام  
١٠٧ - ولأنه والطائر لأن جميع من ١٠٩







بعض عليه بتجبر العتق إن لم يشرع

أحكامه وتلك من التصرف في نفسه على

حسب إرادته واحتجته (١)

أركان العتق وشروطه

### الحكم التكليفي

٧ - حكم العتق الاستصحابي، وهو الاعتاق

لوجه الله تعالى من غير إيجاب

وقد يكون مكروهاً إذا كان التمس بصرف

بالعتق، كما لا كسب له فتسقط عنه عن

سببه، أو يصير كلاً على الناس ويحتاج إلى

المسافة، أو يخالف عتق على العهد المبرور

إلى دار الحرب، أو يخالف عليه أن يبرر، أو

تكون جارية فيحاف منها أثراً والمسد

وقد يكون حراماً، إذا علب على النظر

الخروج إلى دار الحرب أو الرجوع عن

الإسلام، أو قرن من الجفوة لأن ما يرد

في طرام حرام، ونكر إذا أعتقه صح - لأنه

عند صادر من أهله في عمله

وقد يكون واجباً بالبر في الكفارات

وتسور، سواء أكان معينا أم لا؛ لأن التمس

كثيره من أنواع البر لا يقتضي به من أعتقه

من يجب عليه تسميته من نفسه من غير

فصله، إلا إذا كان العتق باجراً وبمين

متعمده، كما سئل هـ، أو عتق لئلا حرة

٨ - ذهب الحنفية إلى أن العتق ركن واحد،

وهو لفظ العتق حمل دلالة على العتق

ودهب جمهور الفقهاء إلى أن العتق أركان

ثلاثة توقف عليها صحة العتق هي: العتق

الكسر - والعتق بالصح - والعتق

لأول العتق

٩ - ويشترط في العتق كونه مطلق التصرف

فإن، بالغا عاقلاً حراً رشيداً مالكا ولا يصح

عتق من غير ملكة بلا إذن، ولا من غير

مطلق التصرف كعصى والمجنون والمجنون

عنه بغير موافقه، ولا من يخصص ومكانه

ومكره بعد حق، (عتق السكين كعتقه،

وبعد خلاف يظن مصطلح [طلاق ١٨]،

ويصح عتق ويلزم من مسلم وكافر (٢)

ويشترط أن يكون عتقه المسلم، سواء عتقه

مسياً، أو كافراً ثم اسلم

القائم المصق

١٠ - ويشترط فيه، أن لا يتعلق به حق لازم

(١) ما التزمه الصالح ١٠٨٤، والظاهر ٣٣٠/٩، وحال

المسوق، ١٢٣/٢، وبغير الاحتجاج ٢٤١/٢، والعراقي

العتق، ص ٦٢

٢: بدائع الصالح ٥٥٦، سابقه القسوي ٢٤٦،

عنى لاس ٢٤٦، ٣٣٩، عنى التمهيد ١٠٠

بدائع الصالح ٩٨٠، وصحاح، القسوي ٢٤٦

٣٣٩، ٩

### أسباب العنق

للعنق أسباب ستة هي :

- ١ - التقرب إلى الله تعالى
- ٢ - التضرع والكفارات
- ٣ - القرية
- ٤ - المكتة بالحديد
- ٥ - التبييض
- ٦ - العنق بسبب عقوبة

أولاً - العنق للتقرب إلى الله من غير إيجاب

١٢ - وقد ذهب اشرع إلى ذلك لما روى عن  
ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله  
ﷺ أنه قال ذنبها مريد مسلم عني امرء  
ممنها يستند الله بكل عضو منه عضواً من  
من لانه<sup>(١)</sup>

ثانياً - عني واجب بالنظر والكفارات

١٣ - وذلك كامل واظهاره في باب الصبر  
في شهر رمضان وحديث في الجهر، إلا أنه في  
العنق الحلقاً واظهاره واجب على التبيين عند  
العدالة عليه، وإلى اسمي على الجهر<sup>(٢)</sup>

يمنع عنه، فإن لم يتعلق به حق، أو تعلق  
به حق للسبب إسقاطه، فإنه لا يصر، لعدم  
برومه لهية، كما لو أوصى به سيده لفلان ثم  
مخّر عنه فذل غنقه صحيح ما صر لأنه وإن  
تعلق به حق بغيره وهو يوصى له به - لا  
أن حلق الحق غير لازم، لأن ما يوصى أن  
يرجع في وصيه ويسير العنق، وكذلك لو  
كان مرتباً، أو كائن به مثبناً، أو ملقب به  
جسامة وكان ربه ملقياً صح العنق، وعجل  
الدين والأرض، ولا يصح إن كان معسراً

### الثالث الضبعة

١١ - ويشترط في الضبعة أن يكون باللفظ،  
مروء أكان صريحاً أو كتابياً، ظاهره أو خبي،  
فالصريح مثل أنت حره أو غنيق أو معني أو  
أعتقك

والكتابية استظهاره - مثل قول السيد  
بعده لاسبل عليك ولا سلطان لي عليك،  
وذهب حيث ثبت، وقد خفيتك،  
والكتابية الخفية - كالذهب أو احرب من  
أو اسقي فلا تصرف للعنق إلا بالثقة<sup>(٣)</sup>

(١) حديث ذنبها مريد، مسلم ابن أحمد، صحيحاً

سنة ١١٤١ هـ، تاريخ حيدر ١١٤١ هـ، وصح

١١٤١ هـ، من حلق، ابن خزيمة واللفظ لم ي

(٢) جامع الترمذي ٩/١٤١، فتح الباع ٤، ٤٥٥، للم

٣٩٩ ٩

١ - التواضع السابعة

(١) القس قاضي عدله ٢٣: ١٩، حاشية له ص ٣١٢

ماتح المصنف ٢١/١، غرة، المصنف ٢٨، ٢٥

حق للأهلياء والمهملات، ولا للأخوال  
والخالين<sup>(١)</sup>

وذهب المشافهة، إلى أن الذي يعنى إذا  
ملك بالقرابة - عمود النسب أى - الأصول  
والعروق - ويخرج من عندهم من الإلهاب  
كالإخوة والأعمام، فإنهم لا يعطون بالملك  
لنقله نصل إلى الأصول «واختياف لها»  
جناس اللؤلؤ من الرخية<sup>(٢)</sup> والأصول  
والعروق يعطون على سواء ملكوا اختيافاً  
أولاً، أحمد فيها أولاً، لأنه حكم يعم  
بالقرابة، فطوى به من ذكره<sup>(٣)</sup>.

وروي الاستدلال من الآية - أنه لا يثنى  
حفظ الجناح مع الاختلاف، ولا في صحيح  
مسلم لا يجرى ولد والده، إلا أن يجده  
ملوكاً، فيشتريه بعتقه<sup>(٤)</sup> إلى معنف  
الشراء، لا فإن الولد هو الفتي بإنشاء  
العقل، بطالب رواية (يعنى عليه)<sup>(٥)</sup>.

وأب القروج عطفه ثمالاً - «وَمَا يَتَّبِعُ  
فَلْزَمَهُ أَنْ يَتَّبِعَهُ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ فِي السُّوَابِ

ثالثاً القرابة.

١٤ - فمن ملك لربها له ميراث أو بيع أو  
وصية حتى عليه، وقد اختلف الفقهاء في  
المقرب لغيره حتى على من ملكه

فذهب الحنفية والحنابلة إلى أن من  
ملك ذا رحم محرم حتى عليه الحديث: ومن  
ملك ذا رحم محرم فهو حر<sup>(١)</sup> وهم الوالدان  
وإن علوا من قبل الأب والأم جميعاً، والولد  
وإن سفل من ولد البن والبنات، والأخوات  
والأخوة وأولادهم وإن سفلوا، والأعمام  
والعمات والأخوال والخالات دون أولادهم،  
وذكر هذا عن عمر وابن مسعود رضى الله  
عنهما، وقال به الحسن وحليوس زيد وعطاء  
وإشكم وعلاء وابن أبي ليلى والثوري  
والله<sup>(٢)</sup>.

وذهب المالكية، إلى أن النسب يعنى  
بالقرابة - الأباوان وإن علوا، والموالود وإن  
سفلوا، والأخ والأخت مطلقاً شقيقين أو لأب  
أو لأم، وهل هذا، فالذى يعنى بالملك عندهم  
الأصول والعروق والحنابلة القرابة بعد، ولا

(١) حاكم القسطنطيني ٢٦٦/٤، الفرج العسيري ٥٢١/٤.

(٢) سورة الإسراء ٢٤٢.

(٣) معنف الشافعي ١٩٩/٤، وروى الطبراني ١٣٢/١٣.

(٤) حديث، لا يجرى ولد والده، إلا أن يجده ملوكاً.

(٥) أخرجه مسلم (١١٨/٢) من حديث أبي هريرة.

(٦) رواية دهمي عليه من معنف الشافعي (١٩٩/٤)، قال:

مات إليه في الرابع عشر من ربيع

(١) حديث، من ملك ذا رحم محرم فهو حر.

أخرجه غير ذلك (١٢١/١) بالتحديث (١٣٧/٢) من

حديث - رواه

(٢) بدائع الصنع ١٩٠٤، والفتاوى ٢٥٥/٩، والحسبي

للمرتضى ٩٩/٢.

الثاني ذهب جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup> إلى أن من مثل بعينه لا يعتق عليه<sup>(٢)</sup>

خامسا المجهض

١٦ - من أعتق جردا من رقيقه المملوك له، فإن مذهب الجمهور أنه يعتق كله عليه بالسرية، لأن الإعتاق لا يتجزأ، وقال أبو حنيفة إن الإعتاق يتجزأ.

وإذا أعتق نصيبه من العبد، اشترك مع غيره فلا يختلف المذهب في الحكم فيما يكون للعق موصرا أو مخررا

فإن كان موصرا، مذهب المالكية والشافعية، وهو ظاهر مذهب الحنابلة إلى أن العبد يعتق كله، وعليه قيمة باقيه لشرائه

وإن كان مخررا، يعتق نصيبه فقط وإن كان موصرا، فإن كان للعق موصرا فشرائه ما يجازي إن شاء أعتق، وإن شاء ضمن المقتني قيمة نصيبه إذا لم يكن يداؤه<sup>(٣)</sup>

في المسألة نصيبين بعتق في موصمه في مصطلح (تجبى ف - هـ)

(١) مدافع لمصنف ٤، ١، وصحيح مسلم شرح شعري ١١، ٢٢٧، به أنه استجيب لأم رشيد ٢٢٧/٢ من الأوقاف لسيولاني ٩٤/٩، ٩٦، مدافع لمصنف ١، ١٥، وحاشية السيوطي ٢١٩/٤، ٢٢٨، وقاضي لأم رشيد ٢٢٨، ٢٢٩، وروضة الطالبين ١، ١٠، وصحيح مسلم شرح شعري ١١، ٢٢٨، ١٣٤

والأرض إلا أن الرخص عندنا<sup>(٤)</sup> وقال تعالى ﴿يُؤْتَاكَ اللَّهُ الرِّحَىٰ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُ لَإِنَّا مُكْرِمُونَ﴾<sup>(٥)</sup> قال أبو حنيفة ليس لسباع الروندية والصلدية<sup>(٦)</sup>

رابعا المظنة بالعبد.

١٥ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجب إعتاق شيء من العبد بما يفعله سيده فيه من الأمر الخفيف كاللطم والأذى والخطأ، واحتجوا به أكثر من ذلك وشنع، من صرف مخرج لغير موجب، أو لمجرى من يشاره أو قطع عظم أو إجماعه، أو نحو ذلك، عن مدعيه

الأول ذهب المالكية والسيوطي والأوزاعي إلى أنه من مثل بعينه عتق عليه وجوب بدخلكم، لا بمجرد التمثيل - إن قصد السيد التمثيل بالعبد<sup>(٧)</sup>، واستدلوا بهاجيث: (من مثل عبده أو حرته بالثمن مهر حر، وهو مولى الله ويؤتاه)<sup>(٨)</sup>

(١) سورة مريم ٩٢، ٩٣

(٢) سورة التوبة ٢٠

(٣) مني فراج، ٩٩

(٤) حاشية السيوطي ٢٢٧/٤، به أنه استجيب لأم رشيد ٢٢٧/٢، صحيح مسلم شرح شعري السيوطي ٢١٩/٤، ٢٢٨، من الأوقاف لسيولاني ٩٦، ٩٧، الفقيه المذهب ٢٢٨

(٥) حاشية مني فراج أو حرته بالثمن ١، ٢، شرح لأم رشيد ٢٢٨، من حاشية عبد الله بن عمرى ونور الدين لأم رشيد ٢٢٨، ٢٢٩، وروضة الطالبين ١، ١٠، وروضة الطالبين ١، ١٠، ١٣٤

سألتها العنق بغير عطف

والشاعري واحد وان المذموم لما روي عن أبي  
ذر رضى الله عنه أنه قال بعدد أمت عبي  
إلى رأس الخ. ولعله يقول إن العنق يعنى  
بالجمل لم يعلقه ليعظم لادسه. فإذا عد  
الوقت المضاف إليه لم يحصل الفعل العنق  
وهو في مكانه حتى بعد حلاته. وإن خرج  
عن مكانه سجع أو جبه لم يعنى عند الخصبة  
والشاعري وحاشية. لعل الوصول إلى  
علاقي إلا بها تملك ولا عن إلا فيها تملك  
ولا يبع إلا به تملك. ولأنه لا حلت له.  
فلم يقع عدده كما لو لم يكن به مال متقدم  
بعض شخصي. وروى في ليل عد.  
ويخصص الشيخ والإبراهيم<sup>١</sup>

وبعد التاكيد تنقسم صيغة تعليق العنق  
إلى قسمين صيغة مرفوعة وصيغة حث  
فأول صيغة المرفوعة أن يقول  
السيد إن دخلت الدار فعلى فلان حرا  
لو لم يمس ثلاثة مرة  
وأول صيغة الحث لعلها أن يقول

١٧- إذا كان السيد لعبد أمت حرا بعد  
وجه أنه يسلع العنق بالانتماء لوجود ركنه.  
ويكنى لعنق العنقه في ولاه حتى يبرأه  
من العنق فتح لقاء على مذهب  
فيري الخصبة والشاعري أنه ثبت الولاء  
للمعتق لأن الولاء ثمرة العنق. فحينئذ  
هذا نسب كذلك كما أنه متى وجد نسب تحقق  
النسب<sup>٢</sup> حدث الولاء له عنقه<sup>٣</sup>  
ودعب المالكة واحشابه. وروى أنه لا يثبت  
الولاء للمعتق. بغير الشاء<sup>٤</sup>

ويظهر التخصيص في مصطلح (ولاء)  
مطلق العنق بالصفات.

١٨- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إذا عتق  
السيد عتق عبده أو أمته على شيء وقت أو  
لعمل. كأن عرق في رأسه حول أو إلى  
فعلت ذلك لعملي حرم لم يعنى حتى يمس  
الوقت أو يحصل العمل. ويبدأ في الأوزاعي

١ حدث ٧٠٠ علاقي إلا بها فلا

٢ أخرجه أبو داود ٤٣٠٠ ٦٤ ١١١ والبيهقي ٤٠٧  
هو صديق عمرو بن عبد الله بن عبد الله  
٣ أخرجه أبو داود ٤٣٠٠ ٦٤ ١١١ والبيهقي ٤٠٧  
في حقه الموت

٤ أخرجه أبو داود ٤٣٠٠ ٦٤ ١١١ والبيهقي ٤٠٧  
٥ أخرجه أبو داود ٤٣٠٠ ٦٤ ١١١ والبيهقي ٤٠٧  
٦ أخرجه أبو داود ٤٣٠٠ ٦٤ ١١١ والبيهقي ٤٠٧

١ أخرجه المصنف ٥٥٤٦  
٢ أخرجه المصنف ٥٥٤٦  
٣ أخرجه المصنف ٥٥٤٦  
٤ أخرجه المصنف ٥٥٤٦  
٥ أخرجه المصنف ٥٥٤٦  
٦ أخرجه المصنف ٥٥٤٦



عربة العصبه السبيه من الورقة

١٠ - اتمق بالغفاه عن أن العاصب السبي  
موجر في الإث من العاصب السبي ، أما  
تحديد مرسه بين اسورة فقد ذهب جميعه  
واحكامه رساخرو حاكمه والقاضي ، وهو  
مدعب جمهور الصحابه والتابعين الى ان  
مرسة للعاصب السبي في الإث نبي  
بصاحب السبي مسرفه فهو وان كان  
مؤخر عن أصحاب الفروض والعصبات  
السبيه ، إلا أنه مقدم على الرد على أصحاب  
الفروض ويزن دوى الأوجام ، فلو جاب  
التميز عن بنته ومولاها ، فليته النصف  
والسائل مولاه ، وإن حقه فأرحم ومولاها  
فإن مال مولاه دون ذى الرحم ، وذلك ما روى  
عن عبد الله بن شداد عن بنت حمزة قالت  
قال مولاي وراثة له ، فمزمول بأنه <sup>١</sup>  
مائه سبي ويبى أنته محمل في الصب وما  
الصعب <sup>٢</sup>

وروى عن يوسف بن الحسن قال قال  
رسول الله ﷺ والذات للعصبه ، فإن لم  
يكن عصبه فالمولا ، <sup>٣</sup>

حدثنا محمد بن سعد عن عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن مسعود

عن أبيه عن النبي ﷺ

عن أبيه عن النبي ﷺ

عن أبيه عن النبي ﷺ

عن أبيه عن النبي ﷺ

سبي <sup>١</sup> عاصب ، وأعطيها ذال الولاء ، من  
أعطى الورقة <sup>٢</sup>

ولأن النبي ﷺ قال ، المولا لأكرم <sup>٣</sup>  
من الذكور ، ولأكثر النساء من الولاء ، لا ولأه  
من أعتق أو أعتق من أعتق <sup>٤</sup>

والنسب في ذلك أن الإث هما يهريق  
العصبه ، وهي قاصره على فرد ، لأنهم  
الذين يحق لهم العصبه ، وهي سب  
للمخالفة ، ولما الساء فليس لهم من الولاء  
إلا ما كسبوا به ، باعتقهم مباشرة ، أو  
بواسطة يعتق من أعتق ، وإلا كان للمعتق  
عصبه من النسب ، أو كان له ورثة أصحاب  
فروض ، ومسوعب الصبيهم كل الذقة ،  
فإنه لا شيء للمعتق ، إلا مولاه أبوية  
عنه

١ - حديث أحمد بن محمد بن الولاء عن أبيه عن النبي ﷺ

عن أبيه عن النبي ﷺ

٢ - حديث أحمد بن محمد بن الولاء عن أبيه عن النبي ﷺ

٣ - حديث أحمد بن محمد بن الولاء عن أبيه عن النبي ﷺ

٤ - حديث أحمد بن محمد بن الولاء عن أبيه عن النبي ﷺ

٥ - حديث أحمد بن محمد بن الولاء عن أبيه عن النبي ﷺ

٦ - حديث أحمد بن محمد بن الولاء عن أبيه عن النبي ﷺ

٧ - حديث أحمد بن محمد بن الولاء عن أبيه عن النبي ﷺ

٨ - حديث أحمد بن محمد بن الولاء عن أبيه عن النبي ﷺ

٩ - حديث أحمد بن محمد بن الولاء عن أبيه عن النبي ﷺ

١٠ - حديث أحمد بن محمد بن الولاء عن أبيه عن النبي ﷺ

١١ - حديث أحمد بن محمد بن الولاء عن أبيه عن النبي ﷺ

١٢ - حديث أحمد بن محمد بن الولاء عن أبيه عن النبي ﷺ





عن ثلث المال بعد موت المولى، لأنه نزع بعد الموت، فكان من الثلث كالموصية، وبما في التدبير الهتق في الصحة، فإن التدبير يمتنع به حق غير هتق، فيضد في المصع كاشية المنع.

وإن صاق الثلث على قيمة التدبير هتق به مقدار الثلث وعلى ماله وثيقاً<sup>(١)</sup>

هتق المستولقة .

٢٤ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز للسيد أن يملك ماله ولا يملكه غيره، فلا يجوز له بيع ماله ولا وقفه ولا رهنه ولا توريثه، من تمتع بموت السيد من كل المال ويؤول الملك له

انظر مصطلح (استيلاء ف - ٦)

والسلام - ولما عبد كاتب على مائة أوقية فذاها إلا حشر أراق فهو عبده<sup>(٢)</sup> فعلى هذا إن أتى المالك هتق وإن لم يرق لم يمتق<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية عن أحمد، أنه إذا ملك ما يرقى عنه هتق ويمتنع معه ولده، لما روى عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا كان لإحسان مكاتب، وكان عبده ما يرقى، فلتعتقه منه<sup>(٤)</sup>.

والرسول ﷺ لم يرقى بأحد من عبده ماله، لأنه مالك لوجهه ماله للكتابة، أنه ماله أداه، فعلى هذه الرواية يصير حراً بمالك الرق، وإن ملك ماله يملكه قبل الأداء صار ذباً في هتقه، وقد أصبح حراً<sup>(٥)</sup>

هتق المأذون

٢٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المأذون يمتق

مع الزبي (١٩٤٥) من مذهب النووي صاحب من أبيه من حد

١ - حديث ولما عبد كاتب - ٤

المرجعية لم يرد (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

٢١ - بدائع الصنيع ١٢/١٤٠، ١٢٥ - حلق المأذون ١٢٩٠، ١٢٩١ - روضة المظالم ١٢/٢٣٠ -

٢٢ - حديث: وإذا كان لإحسان مكاتب، فلتعتقه منه ما يرقى فلتعتقه منه

المرجعية لم يرد (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) المظن لا يرقى له ١٢٩/٢



(١) بدائع الصنيع ١٢/١٤٠، ١٢٥ - المأذون، القضية من ٢٧٦، المظن لا يرقى له ١٢٩/٢، روضة المظالم ١٢/٢٣٠ -

الخصيب ، بين يدي الله عبيد<sup>١</sup> اني  
فساد العتة والخرج والمخرج والمغفل  
وخلد العلم يشركان في معنى وهو  
يفسد العقل في كل مهيا<sup>٢</sup>

عنه

ب - المصنف

المصنف

٣ - الخميني - فساد العقل ، او هو وضع  
النفس في غير موضعها مع العلم بغيره<sup>١</sup>  
واخميني والعلة يشركان في فساد العقل وهو  
المصرف .

ج - الإحصاء

٤ - الإحصاء ، مصدر أحصى على الرجل ،  
حتى لمفعول ، والإحصاء - مرض يربى القوى  
ويستقر العقل ، ويقل - حضور عارض -  
للمصنف - يربى على القوى

ولا يخرج النذر - الإحصاء على  
العلمي المصنف

والمعنى من العتة والإحصاء أو الإحصاء  
مؤلف ، والعلة مستمر عالما ، والإحصاء يربى

١ - العتة في اللغة : نقص العقل من شيء  
مضروب أو ذهني ، والمعنى مدحوس من غير  
مس أو مضروب

والعتة في الاصطلاح : حة تفتت عر  
الدنات ، يوجب خللا في العقل ، ويصير  
صاحب عتته العقل ، يشبه بعض كلام  
كلام العقلاء ، وبعضه كلام المجانين<sup>١</sup>

للمعاني ذات الصلة

أ - الخليل

٢ - الخليل (بالسكون) : الفساد والمضروب ،  
ويكون في الأعمال والأبدان والعقول موزن  
فيها . ويخرج الخيال موزن مضروب  
كالحزن والمرص

والخيل (بالتحريك) : الحزن ، والخليل  
الشیطان ، والخليل : الفساد ، ومنه قوله تعالى  
في النمل ﴿ تَبَيَّنَ لَكُمْ لَا حَالُكُمْ ﴾<sup>٢</sup> بل

١ - مصدر : أحصى ، أي : أحصى على  
أورد ابن الأثير في قوله ﴿ لا حَالُكُمْ ﴾ من أحوالهم  
٢ - المصدر : أحصى ، أي : أحصى على  
٣ - المصدر : أحصى ، أي : أحصى على  
٤ - المصدر : أحصى ، أي : أحصى على  
٥ - المصدر : أحصى ، أي : أحصى على

١ - المصدر : أحصى ، أي : أحصى على  
٢ - المصدر : أحصى ، أي : أحصى على

هال تمه على المعنوية المصاحفات احتراما،  
قال سن عابدين في حاشيته: وصرح  
الاصويون بأن حكم المعنوية كالنصبي الغير  
المعاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه  
وذكر الزيلعي مثل ذلك دون أن ينسبه إلى  
الاصويين<sup>(١)</sup>

انظر مصطلح (النية وحسن  
وجوب)



الغرض كلها، والله يضعه في الغرض  
المذكورة<sup>(٢)</sup>.

### الحكم الإجمالي

٥ - اعتبر جمهور الفقهاء أن الله يسلط  
التكليف من صاحبه، وأنه نوع من الجوده،  
وينطلق على المعنوية ما ينطبق على المجسود من  
أحكام، سواء في أمور العبادات، أو في أمور  
المعاملات والمصالحات المتعلقة به، أو في العقود  
لأخرى كمقتضى الكفاح والطلاق وغير ذلك من  
التصرفات الأخرى

استدلوا بقوله ﷺ «رفع نفسه عن  
ثلاثة: عن التائب حتى يستغفر، وعن  
الصبي حتى يحلم، وعن المجنون حتى  
يعقل» وفي رواية «عن الصبي حتى ينفق»  
وعن التائب حتى يستغفر، وعن المجنون  
حتى يبرأ وفي رواية «عن المعنوية حتى  
يعقل»<sup>(٣)</sup>.

وعن الثاني في مثل المبرور من الجنابة،

(١) هناك المذهب المصباح اسم مطلق، وهو، والمذكور في  
رواية المذهب في كتابه الله، وحاشيته عن عابدين  
١٣٠/٢

(٢) حديث «رفع القلم عن ثلاثة»  
أمرهم هو قوله (١٥)، وحاشيته (٢٥/٢٢) المصباح  
والله المبرور

١٥ - وفيه معنى المعنوية حتى يعقل، وهو قوله أحمد  
١٥٠ - ١٦٠ - ١٦٠

(٣) مجلة الأحكام العدلية مادة ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧

المعنوية المبرورة ١١٤/٢، المعنوية المبرورة ١١٤،  
حاشية ابن عابدين ١٢٦ - ١٢٧، حاشية (كاشف  
١٢٦١، حاشية المصباح ١٢٦/٢، حاشية المصباح  
١٢٦١، حاشية المصباح ١٢٦/٢، حاشية المصباح  
١٢٦١، حاشية المصباح ١٢٦/٢، حاشية المصباح



النبي ﷺ «كل أهل كل بيت أصبحوا  
وعترة»<sup>(١)</sup>

لكن الفقهاء اختلفوا بعد ذلك في نسخ  
هذا الحكم، فذهب الجمهور (الحنفية  
والمالكية والشافعية) إلى أن طلب العترة  
منسوخ<sup>(٢)</sup>

واستدلوا بقول النبي ﷺ: «لا ترفع  
ولا تتر»<sup>(٣)</sup>، وبما روي عن السيدة عائشة  
رضي الله تعالى عنها أنها قالت: «نسخ صوم  
وصيام كل صوم كان قبله، ونسخت  
الأممية كل ذبح كان قبلها، ونسخ غسل  
الجنازة كل غسل كان قبله»، ولطاهر أم  
قالت ذلك سماعاً من رسول الله ﷺ، لأن  
اتساع الحكم مما لا يدرك بالاجتهاد<sup>(٤)</sup>

واختلفوا في المراد بالنس في حديث «لا ترفع  
ولا تتر» فذهب المالكية، وبعض المالكية،  
وهو قوم وكيع بن عيسى وأبو كعب والدارمي  
وجدهم إلى أن المراد باختر من كونها سنة،  
لا تحريم فعلها، ولا كرامتها، فلو ذبح إنسان  
ذبيحة في وجبة أو ذبح ولد الثالثة خارجاً

العرب في الجاهلية من الذبح قرباناً للآلهة أو  
لمسب آخر

غير أن العترة «شهر كونها في شهر  
رجب».

## ب - الأممية

٣ - الأممية في اللغة - هي الشاة التي  
تذبح مسومة، أي ولدت أوضاعاً للبهائم أو هي  
الشاة التي تذبح يوم الأممية  
بشرعاً - هي ما يذبح قرباناً إلى الله تعالى  
في أيام النحر بشرائط مخصوصة<sup>(٥)</sup>

وهي تشترك مع العترة في أن ذبيحة  
بقصد التقرب، فقد كان المسلمون يدفعون  
العترة في قول الإسلام.

## ج - الحقيقة

٤ - الحقيقة - ما يذبح من النعم، شكرًا لله  
تعالى على ما أنعم به من ولادة مولود، ذكرًا  
كان أو أنثى<sup>(٦)</sup>

## الحكم الإجمالي -

٥ - جاء الإسلام والعرب يذبحون في شهر  
رجب ما يسمى بالعترة أو التروجية، ويصار  
معمولاً بذلك في أوب الإسلام<sup>(٧)</sup>، لقول

(١) حديث: «كل أهل كل بيت أصبحوا وعترة»  
أخرجه أبو داود (٢٩١/٣) من صحيح مسلم بن مسلم  
وروي عنه الطحاوي في تفسيره السنن الصغير (١٦٢٤)

(٢) المجموع شرح الموطأ ٤١٦، ٨ ط السنية

(٣) صحيح الترمذي والاعتبار حسن ترجمته ص ١

(٤) عبد الله ٧٤٤

(٥) إسناده صحيح، والمصباح للشيخ أبي القاسم ١١/٥

(٦) المصباح للشيخ أبي القاسم ١١/٥

(٧) إسناده صحيح، والمصباح للشيخ أبي القاسم ١١/٥

لحديث ٢٤٦/٨ ط السنية

بينوا حكم العيرة، على من حرره او مكروه او  
صاح ؟

وذهب الشامية الى عدم مسح طلب  
العيرة، وقالوا تسحب العيرة، وهو قول ابن  
سريج

عن ابن حجر وفيه ما أخرجه أبو داود  
والسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن  
اسد عن تيشة قال : فأنشئ رجل رسول الله  
ﷺ إنما كنا بغير عيرة في الجاهلية في رجب،  
في نلعره؟ قال : ادحووا له في أي شهر  
كان : انج الحديث .

قال ابن حجر فتم يظلل رسول الله ﷺ  
العيرة من أصله، وإياها أبطل خصوص  
البيع في شهر رجب

قال النووي : صحيح الذي يصر عليه  
اشافقي، وانقصه الأحاديث أنها  
لا يكرهه بل يستحبان، رأى النضر  
والعيرة<sup>(١)</sup>

إلى ذلك أو بعبارة أو بعبارة لم يكن ذلك  
مكروها

قال ابن قدامة : وهو قول علماء الأئمة  
سوى ابن سريج، وعبد بعض المالكية هو  
مسح للجوب، لكنهم جميعا متفقون على  
الإباحة<sup>(٢)</sup>

ولم يتكلموا عن الإباحة من روى الخبر بن  
عمرو التميمي أنه لقي رسول الله ﷺ في  
حجة الوداع فقال رجل من الناس : يا رسول  
الله، العثائر والفرث ؟ قال : من شاء، غير  
ومن شاء، لا يعدر ومن شاء، فرح ومن شاء، م  
يعرف<sup>(٣)</sup> وما روى عن أبيه بن عمر أنه سأل  
النبي ﷺ فقال : إنما كنا نبيع في رجب دنائع  
فأكل منب ومنب مطعم منب من جانا؟ فقال  
رسول الله ﷺ : لا بأس بديلتها، فقال  
وكيع : لا أتركها لهذا<sup>(٤)</sup>

ومن العائير ما مسح الجمية، فكتمهم م



(١) المحقق ١٠٦٠/٢، المطبوع ٢٤٨/٢

(٢) حديث أبي داود بن عمرو أنه لقي رسول الله ﷺ في حجة  
الوداع

الفرث النسل ١٠٦٠/٢، ١١٦٩، ١٢٠، إن شاء الله  
وكيف أنه شاع من حديث جده بن عمرو : إن  
الفرث ثم دارا (٢٤٢/٢) ودارا (٢٤٢/٢) وصححه  
الحديث والفرث النسل

(٣) حديث أبيه بن عمر : من شاء، من شاء، فقال : يا  
رسول الله، حجة الوداع

أخرجه محمد : ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠

الألفاظ ذات الصلة

أ. الكَرَّ

١ - الكَرَّ هو غل لإسناد بنفسه أنه أكثر من غيره، والتكرير إظهار لأشياء واحدة، والتكرير لا يستعملها إلا الله تعالى، ومن ادعى أنها من المخلوقين فهو فيها كاذب، ولستيف صلو منحنى في حرك التلوي سبحانه وتعالى ودما في البشر، وبشرف للمعدن في إظهار العبودية<sup>(١)</sup>

والصلة بين الكبر والعجب هي أن الكبر يشوب من الإعجاب<sup>(٢)</sup>

ب. الإدلال

٣ - الإدلال من أدل، والأدل المسكين بجمعه، والإدلال دواء العجب، فلا تدل إلا وهو معجب، ورت معجب لا يدل<sup>(٣)</sup>

قال ابن قدامة العجب إنسا يكون موصف قبل من علم أو عمل، فإن انضاف إلى ذلك أن يرى حاف له عند الله مسمى إدلالا، فالعجب يحصل باستعظام مدعجج<sup>(٤)</sup>، وإدلال موجب بوقع الجوارح من أن يتوهم إحاطة ذهنية وبكبر ردة<sup>(٥)</sup>

(١) - ترجمه إلى مكمل طهرتة من ٩٩٩ - ٢٠٠

(٢) - ترجمه إلى مكمل طهرتة من ٣٠٠

(٣) - طب، علاج النفس ٢٣، ٣٦

(٤) - مختصر معراج القاصدين من ٢١٤ و٢١٥ و٢١٦ و٢١٧ و٢١٨ و٢١٩

علوم الكبر ٢٣/٢٦٠

ع ج ب

التعريف

١ - من معاني للعجب - العظم - ل البغة<sup>(١)</sup>

ولا يخرج اسم من المعناه لهذا النمط عن انصر اللغوى، من الراجح الأصعب العجب، على الإنسان في نفسه استحقاق منزله هو غير مستحق لها<sup>(٢)</sup>

وقال القرطبي: العجب هو استعظام النعمة والركون إليها، مع نكيد إصاها من المعجم<sup>(٣)</sup>

لأن ابن عبد السلام العجب رتبة في النفس بإصافة الفعل إليها وحملها عليه، مع بيان أن الله تعالى هو المنعم به، ولتفصيل بالتعجب إليه، ومن قرع بدنته يكونه من الله تعالى واستعظمه، ما يرجو هذه من توليه، ولم يصفه إلى نفسه، ولم يحمدها عليه، وليس بمعجب<sup>(٤)</sup>

٢ - لسان العرب

(١) - طهرتة إلى معراج طهرتة للرافع الأصعب من ٣٠٠

نصر - أم المعجم طهرتة

(٢) - إجماع طهرتة من ٣٠٠/٣ ط طهرتة

(٣) - بدائع شهاب في معاني معراج طهرتة من ٢١٤ و٢١٥ و٢١٦ و٢١٧ و٢١٨ و٢١٩

(٤) - لسان العرب ٩٥ - ٩٦



## الحكم التكليفي

١ - العجب مذموم في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. قال الله تعالى: «وَيَوْمَ حُبِّي إِذْ أَعَجَبْتُمْكُمْ كَسَرَتُّكُمْ قَلَمَ نَفِي مِنْكُمْ شَيْئًا» (١) ذكر ذلك في موضع الإنكار، وقال ﷺ: «ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه» (٢) وقال ﷺ: «الويل لكونوا تنكبون عشيت عليكم ما هو أكبر من ذلك: العجب بالمتعجب» (٣) يجعل العجب أكبر الذنوب

وذكر عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «المفارقة في شيئين: العجب والقنوط» وأنس جع بينهما، لأن السعادة لا تنال إلا بالمطلب، والقنوط لا يطلب، ويعجب بظن أنه قد شق مراده فلا يسعى (٤)

(١) سورة التوبة ١٢٢

(٢) عجب ثلاث مهلكات: شح مطاع

أخرجه البيهقي في كشف الأسرار للبهقي (١٠٢/١) وأورد الشنقي و الترمذي والعقوبي (١١/٢٨٦) وقال: «رواه البيهقي جليهد وأخرجه وهو يروي عن حماد بن العباس، وأبو عبد الله، وإن كان لا يسمي من أين من نقله فهو صحيح» (١٠٢/١) وقال: «له شاهد» (١٠٢/١) وقال: «له شاهد» (١٠٢/١)

(٣) الحديث: «ويل لكونوا تنكبون عشيت عليكم ما هو أكبر من ذلك»

(٤) رواه البيهقي في كشف الأسرار (١٠٢/١) من حديث عمرو بن دينار وهو من طريقه في بعض النسخ (١٠٢/١) (١٠٢/١)

(٥) إجماع صحيح الحديث (٣٩٨/٣ - ٣٩٩/٣) وتفسيره في تفسيره (١٠٢/١) وفي نسخة إلى مكان آخر (١٠٢/١) في نسخة (١٠٢/١)

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «العجب ضد الصواب، وآلة الإلحاد» (١) وقال الشنقي: «يعلم أن العجب وصف زنى، يلب الفسائل ويحب الفضائل، ويوجب الفتنة ويحرم المحاسن ويشهر المساري، وبعض إلى الفهاتك» (٢)

## أنواع العجب

٥ - عليه العجب نهاية العلم

الأول: أن يعجب ببدنه فينتص إلى حاله منه وينسى أنه نعمة من الله تعالى، وأنه عرصة للزوال ل كل حال (٣)

ويضي هذا العجب: النظر في بدء خلقه وإلى مايجر إليه

الثاني: القنوط، استعظاما عامع بيان شكرها، وترك الاعتداد على خالقها، كما حكى عن قوم حين قاتلوا بها أخير الله تعالى عنهم: «مَنْ أَسْبَدُ مِنَّا قَوْمًا» (٤)

ويسمى هذا العجب أعرابه بمطالب الشكر عليها، وأنها عرصة بسبب، فيصبح أصعب العباد (٥)

(١) صحيح الحديث في ساسة الخلفاء (١٠٢/١) وأبو عبد الله (١٠٢/١) في غلبي

(٢) صحيح الحديث في ساسة الخلفاء (١٠٢/١)

(٣) إجماع صحيح الحديث (٣٩٨/٣ - ٣٩٩/٣) وتفسيره في تفسيره (١٠٢/١) وفي نسخة (١٠٢/١)

(٤) سورة صافات ١٤١

(٥) صحيح الحديث في ساسة الخلفاء (١٠٢/١) وإجماع صحيح

الحديث (٣٩٨/٣ - ٣٩٩/٣)

لأن يتفكر في مخاريم وأهيم المستوفون عند الله تعالى<sup>(١)</sup>

الأساس: كثرة الأولاد والأقارب والنجباء عنهم عليهم وسبباً للتوكل على رب العالين .

وهي العصب به تخلفه أن النصر من عند الله ، وإن كثرتهم لا تعي عبد حفس الموت فيه<sup>(٢)</sup>

السابع المال ، عداها به وتعميلاً عليه كما قال الله تعالى احبوا من صاحب الجنتين إذ قال : (أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً)<sup>(٣)</sup> وروى أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً عيب جلوس عيب فغير مكانه فقص من قيامه فقال رسول الله ﷺ : «تخيت يا فلان أن يمدرك عيبك عليه ، وأن يمدوك إليك فزده»<sup>(٤)</sup> وثالث عصب بالهي

ويصبه عصبه أن المال فته ، وثالث له آلات متعدده<sup>(٥)</sup>

الأساس : التولي لخطأ ، توهم أنه نعمه ، وهو ليس الأمر نعمه ، قال تعالى (وأفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً)<sup>(٦)</sup> .

(١) احب، طبع الحديث ٢ ٢٦٦

(٢) مدافع السلك ١ (١٦٦) ، واسيد صحيح الحديث ٢٢٦/٢

(٣) سورة النجم ٢١

(٤) احب ، وفي سورة آل عمران ١٠٢ ، وفي سورة

احمد في الزهد (٣٨) ، وفي نسخة في آل

(٥) مدافع السلك ١ (١٦٦) ، واسيد صحيح الحديث ٢ ٢٦٦

(٦) سورة النجم ٢١

لثالث : العقل ، استحسانا له واستعدادا به

وهي العصب به تزيد الشكر عليه ، ويجوز أن يسلط به كذا فعل مبره ، وأنه إن اتسع في العلم به لم ينز منه إلا قليلا<sup>(١)</sup>

السابع : السب الشريف ، فحار به واعتدلاً للفضل به عن كثير من العباد

وهي هذا العصب عليه بأنه لا يجلب ثواباً ولا يلحق عذاباً ، وأن أكثر الناس عند الله أنفاسهم ، وأن السب ﷺ قال لكل من ابته فاطمه وعمرته صنية رضى الله عنها ، ولا آمن عيبك من الله لينه<sup>(٢)</sup>

وهي العصب لتكبر بالانساب عمود ، ومن عثره العصب من جهة السب فليعلم أن هذا تعذر يكتمل غيره ، ثم يعلم أن إليه القريب نفعه قدره ، وإليه الهمم تروا<sup>(٣)</sup>

الأساس : الانتم إلى ظلمه يترك وصفه أهلهم تشرى بهم<sup>(٤)</sup>

دال القصراني ، وهذا غاية اخبر وعلاجه

(١) مدافع السلك ٢ ٢٦٦ ، واسيد صحيح الحديث ٢ ٢٦٦

(٢) حديث فلا بأس من عيب سب

(٣) نسخة الحديث (مدافع السلك ٢ ٢٦٦) ، وفي نسخة في آل

(٤) مدافع السلك ١ (١٦٦) ، واسيد صحيح الحديث ٢ ٢٦٦

وختصر صحيح البخاري ٢٢٦/٢

(٥) مدافع السلك ١ (١٦٦)

حسابه انى مرته حسن النظر عنها<sup>(١٦)</sup>  
بعد روى نفس من مالت رضى الله عنه  
عن النبي ﷺ انه قال: والمؤمن مرآة المؤمن.  
إذا رأى فيه عيبا أصحبه<sup>(١٧)</sup>

وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
يقول: رحم الله امرأة أهلى إلى عبوبى<sup>(١٨)</sup>  
ويحس على الإنسان إذا رأى من غيره عيبه  
أن يرجع إلى نفسه، فإن رأى فيه مثل ذلك  
لزمه ولا يصل عنه<sup>(١٩)</sup>



وعلاج هذا العجب منه من علاج غيره،  
لأن صاحب الرأى الخطأ جعل يخطئه،  
وعلاجه على عمله أن يكون منها رآيه  
ليلا لا يفتنه، إلا أن يشهد له قاطع من  
كتاب أو حسنة أو دليل عقل صحيح<sup>(٢٠)</sup>

### أسباب العجب

٦- من اقترى أسباب العجب كثرة عذبح  
للعروبى، وإطره لضعف الدليل جميعا  
على علة ومكبها، فقد ورد عن أبي بكر  
رضى الله عنه أن رجلا ذكر عند النبي ﷺ،  
فأنى عليه رجس خيرا، فقال النبي ﷺ:  
«وذلك، طلبت عنى صاحبك، يقوله مراراً»  
إن كان أحدكم ملأها لا علة فليقل  
أحب كذا وكذا إلى كان يرى أنه كذلك،  
وإنه حبه، ولا يركى على أنه أجدها<sup>(٢١)</sup>  
وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
«المدح مدح»

ولما سعى للمقل أن يستشهد إخوان  
الصدق، الذين هم أصعب قلوب، ويرى  
الحسن والعروب، على ما يسهوه عليه من

<sup>(١٦)</sup> ذهب تعجب ودين من ٢٣٥-٢٣٦ ط. طائى وانج  
سأ من

<sup>(١٧)</sup> عبيد بن جابر بن عوف  
حسنة لمرادى ٢٣٥ من عذبه من عروبى  
والله أعلم بالصواب أو عروبى عروبى أو عروبى عروبى

<sup>(١٨)</sup> لمرادى بنى مكرمة الترخية لمرادى الأصناف  
من ٢٣٥

<sup>(١٩)</sup> ط. طائى مكرمة ٢٣٥

بالتعجب ٢٣٥-٢٣٦، وإسبغ طوط ٢٣٥  
٢٣٥-٢٣٦، وعقب ٢٣٥ طوط  
من ٢٣٥-٢٣٦

<sup>(٢٠)</sup> - روى الله روى روى ٢٣٥، ٢٣٥، ٢٣٥  
٢٣٥-٢٣٦، والمثل للمثل

هو المجهود الذي يوجد بها العمل المأمور به.  
وهذا شرط في أداء حكم كل امر، حتى  
أجمعوا على أن الظهور بأنه لا يجب على العاقر  
عقب يفسده، فإن لم يفعل على استعماله  
حققه، ولا على من عجز عن استعماله إلا  
بتقيدان محل به، أو مرض يزاد به<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة  
أ - الرخصة.

٢ - الرخصة لغة التسهيل في الأمر  
والتيسير، يقال رخص الشئ لنا في كذا  
إذ يسره وسهله<sup>(٢)</sup>

وفي الاصطلاح اسم لما يسهل حل أحوال  
العباد، وهو ما يستحب معذور مع قيام دعوى،  
وذلك في الميزان. إن رخصة اسم لما تعبر عن  
الأمر الأصل إلى تخفيف يسره، ترفهه وتوسعة  
على أصحاب الأعداء<sup>(٣)</sup>

وعمل فذلك فالعجز مسبب من أسباب  
الرخصة

ب - اليسر

٣ - تيسير لغة مصدر يسر، يقال يسر

## عَجَز

التعريف.

١ - المعجزة لغة مصدر العمل عجز، يقال:  
عجز عن الأمر يعجز عجزاً، وعجز فلان رأي  
فلان إذا سسه إلى خلاف الخلق، كأنه سسه  
إلى العجز.

والعجز الضعف، والتعجز التثبط<sup>(١)</sup>  
وفي الصباح أعجزه الشئ، فإنه<sup>(٢)</sup>  
وفي مفردات الرام، العجز أصله  
التأخر عن الشئ، وصار في التعريف سبباً  
للتعجز عن فعل الشئ، وهو ضد  
انقذره<sup>(٣)</sup>

وهو في الاصطلاح قال الرام: لا  
لعمري ما تعجز عن الإمكان حفظ بل في  
معناه حيف الخلال، والذي احتاره الإمام  
في صط العجز أن يلحقه مشقة بذهب  
حشره<sup>(٤)</sup>

ويقول الأصمعيون: يجوز التكليف متى

(١) كتاب الأثر ١٩٢/١ - ١٩٣، وطريق ط البرج

(٢) ١٩٨ وما بعدها، وأثره في لسان ط ١٧٠، ١٧١

وسمى شوب مع حرم ١٢٢٧/١ وما بعدها

(٣) علاج القير

(٤) كتاب الأثر للبرج ١ ٢٩٩

(١) زاد اللوح

(٢) كصح للمير

(٣) المعربات للام

(٤) مني الضح ١٤١/١

أسباب العجز عن أداء انحصاراً على الوجه  
الأكمل،<sup>(١)</sup> وسبب أيضاً من أسباب العجز

عن ٣٠ - تصحيح وأخرج<sup>(٢)</sup>

ولذلك التردد والراجلة سبب من أسباب

العجز عن تولد الحج<sup>(٣)</sup>

والعجز سبب من أسباب عجز عن

الإتيان<sup>(٤)</sup>

وعدم وجود ما يثبت حق الله على سبب

من أسباب العجز عن إتيانه

كسبته<sup>(٥)</sup> وهكذا

وقد ذكر هذه الأسباب سمي عجزاً،

فالاعتذار في الحديث سبب للعجز<sup>(٦)</sup>

ويذكر الأصوليون حلة من أسباب العجز

عند الكلام على عوارض الأهلية كالنساء

والجنون والعتة،<sup>(٧)</sup> أخرج باعتبار أن الأهلية

بسي عليها والتكليف بالأحكام الشرعية، فما

يحرص بالأهلية يكون سبباً من أسباب العجز

عن أدائه ما كلف به الإنسان<sup>(٨)</sup>

ثم ذكر الفقهاء الكثير من أسباب العجز

الامر إذا سهلته ولم يعسر، ولم يشق على غيره، أو  
بعبارة

في الاصطلاح يوافق معناه التلويح<sup>(٩)</sup>

والعجز سبب من أسباب العجز

جـ - القدرة

٤ - القدرة له القوة على الشيء والتمسك

بها<sup>(١٠)</sup>

في الاصطلاح، هي النعمة التي تمكن

شئ من الفعل وتركه بالإرادة<sup>(١١)</sup>

والقدرة ضد العجز، فهي ضد

أسباب العجز

٥ - فالعجز أسباب متعددة ومختلفة، إذ هي

تختلف باختلاف ما هو مطلوب، سواء كان

مطلوب من عبادات أم من المعاملات أم

غير ذلك، وكل تصرف له وسائل لتحقيقه،

وقد كان هذه الوسائل يعتبر سبباً للعجز عن

تحصيل المطلوب

فعدم وجود الماء مثلاً سبب من أسباب

العجز عن الصلوة الثانية<sup>(١٢)</sup> (الوضوء

والفعل)

وقد ذكر القدرة النفسية مثلاً - سبب من

١ - غير المبرور عليه ١١١/١٤٤ - ص ١٤٤ - ص ١٤٤

٢ - المصالح الأم

٣ - الترخيص للعجز

(١٠) مني المحتاج ١، ١٤٧، والذبح ١٦

١ - تهذيب ١٤٧، ١٤٨ - ص ١٤٨ - ص ١٤٨

٢ - مني المحتاج ١٤٧، ١٤٨ - ص ١٤٨ - ص ١٤٨

٣ - مني المحتاج ١٤٧، ١٤٨ - ص ١٤٨ - ص ١٤٨

٤ - مني المحتاج ١٤٧، ١٤٨ - ص ١٤٨ - ص ١٤٨

٥ - مني المحتاج ١٤٧، ١٤٨ - ص ١٤٨ - ص ١٤٨

٦ - مني المحتاج ١٤٧، ١٤٨ - ص ١٤٨ - ص ١٤٨

وقد علق ابن عباس على قول السر  
(أمرض حقيقي) بقوله الحقيقي وحكمي  
وصدان قلعلو، وليس بالمريض<sup>١٢</sup>  
في الحقيقة في ذات الحقيقة جاء حائل  
المسح والعقو والعطش على نفسه أو به  
عاصر حكما، فباح له التيمم مع وجود  
ه<sup>١٣</sup>

وفي الشرح الكبير مع حاشية الدرر  
قال الدرر يتمم ذو مرض، ولو حكما،  
كصحيح حائ بالاستمرار الماء حدوثه، فإن  
الدرر في (هوله ر حكمي) وهو الصحيح  
بدي حائ بالاستمرار الماء حدوث مرض،  
هو بسبب حوته، مذكور في حكم غير لاندو  
عن استعماله<sup>١٤</sup>، وبمثل ذلك دونه  
التدفع<sup>١٥</sup>

وقال البردوي جواز تكليف مريض عن  
قدرة التي يوجد بها فعل الشور، حتى  
حسرا على أن يظهره، والله لا نص على  
العاصر عن استعمال الماء حقيقة لعدمه عن  
استعماله بسببه ر حكما، لأن كان بكل

في القواعد المدهية، كقاعدة: التذلل عجب  
التيسر<sup>١٦</sup>

وذكر الأصليون بعض أسباب العجز  
أنه التكلام على حكم، وحكم التكليف بها  
لا يطابق، وذكروا في الفقرة شرط التكليف،  
أو هي شرط وجوب الأداء، أخذ من قوله  
محال - (ولا يكلف الله ضرا ولا  
مهما)<sup>١٧</sup> ويسمى القدرة في عدمه بكنه  
وقدرة مية<sup>١٨</sup>

وبمع ذلك من العجز المستفاد أسباب  
العجز، لأن كل تصرف له زمانه، خلاصه  
الشر تحقيقه، والتي عجز عنها سببا من  
أسباب العجز عن تحصيله ويرجع لكل  
تصرف في بابه

## أنواع العجز

### ١ العجز نوعان حقيقي وحكمي

جاء في الشرح المختار من مقرر عليه العظام  
في الصلاة لمرض حقيقي - وحله أن يندفع  
بالتيمم ضرورة، وسواء كان المرض على الصلاة أو  
غيره، أو حكمي بأن حاله يهتد المريض أو  
بعضه، بوه عليه

(١) الأمر كالمعنى وحاشية الدرر عليه ١٢٩ ١٠٤، ويطر  
المرحوم في ٢٠  
١ - ٢٠٤  
(٢) الشرح الكبير حاشية الدرر عليه ١٢٠ ١٠٤  
(٣) حاشية المحلل على شرح الدرر ٢١ ٢١

١ - ٢٠٤ ٢٠٤ ٢٠٤ ٢٠٤  
١٠٤ ٢٠٤ ٢٠٤ ٢٠٤  
١٠٤ ٢٠٤ ٢٠٤ ٢٠٤  
١٠٤ ٢٠٤ ٢٠٤ ٢٠٤

قَوْلُ اللَّهِ سَجَّاتِهِ وَمَعَارِ <sup>(١)</sup> يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ  
الْبَسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْقَسْرَ <sup>(٢)</sup>

وَلَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى <sup>(٣)</sup> جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي  
الْأَيَّامِ مِنْ حَرَجٍ <sup>(٤)</sup>

وَيُتَحَرَّجُ عَلَى هَذِهِ تَفْسِيرُهُ وَمَعْنَى السَّجَّاتِ  
وَالْقَسْرُ وَغَيْرُهُ، وَأَسْبَابُ التَّخْفِيفِ هِيَ السَّعَرُ  
وَالرَّصْرُ وَالْإِكْرَامُ وَالْإِجْلَالُ وَالْإِعْزَازُ  
وَمَعْنَى الْبَسْرِ وَالْبَسْرُ الْحَجُّ

وَيُذَكَّرُ لَهَا مَعْنَى مَا يُقَرَّبُ عَلَى هَذِهِ الْأَسْبَابِ  
مِنْ أَلْفٍ

وَمِنْهَا بِالسَّعَرِ لِلْمَرْصِ الْفَيْعُ عَنْهُ مَشَقَّةٌ  
اِسْتِحْصَالُ الْمَاءِ وَالْقَعْدُ فِي صَلَاةِ الْفَرْصِ،  
وَالْتَّخْفِيفُ عَنِ الْجُعَاةِ وَالْجُعَاةُ مَعَ حَقُولِ  
التَّخْفِيفِ، وَالْحَطَرُ فِي رَمَضَانَ، وَتَرْكُ الْفَرْصِ  
لِتَّخْفِيفِ الْحَرَمِ مَعَ التَّخْفِيفِ

وَمِنْ أَمْتَةٍ مَذْكُورَةٍ بِالسَّعَرِ لِقَوْلِهِ، عَمَّ  
مَكَاتِبُ الْقِسْطِ وَالْحَقُولِ <sup>(٥)</sup>

وَمِنْ سَبْقٍ مِنَ الْإِمْنَةِ يُوَصِّحُ أَمْرَ الْعَجَرِ فِي  
الْمَعَارِ

أَمَّا فِي الْمَعَارِ فَاتُّرُفُ الْعَجَرِ مُخْتَلَفٌ مِنْ  
مَعْرُوفٍ أَوْ مَعْرُوفٍ وَرَافِقٍ

١ - إِذَا عَجَرَ السَّوْجَ عَنْهَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ

بِاسْمِهَا نَفْسُ سِدِّهِ أَوْ مَرَصٍ يَرْدُهُ  
بِهِ

أَمْرُ الْعَجَرِ.

٢ - الْعَجَرُ سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ التَّخْفِيفِ  
وَأَسْبَابُ فِي الْمَصَادِقِ وَالْمَعَارِضِ وَالتَّخْفِيفُ  
وَالْجُعَاةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ، لِكُلِّ مَا عَجَرَ عَنْهُ  
الْإِنْسَانُ بِمَرْتَبَةٍ لَهُ فَرِيضَةٌ، تَخْفِيفًا مِنْ عَنَّةٍ  
سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى وَرَحْمَةً بِهِ، وَفِيهِ لَدَجْرُجٌ  
وَتَشْعُورٌ عَنْهُمْ

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ سَجَّاتِ  
وَسَبَّحَانَهُ <sup>(٦)</sup> وَلَا يَكْسِبُ اللَّهُ مَكْرًا إِلَّا  
رُؤْسَهُ <sup>(٧)</sup> قَالَ الْخَفْصُ: فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ  
يَعْرِى عَلَى أَنْ يَكُنْ لَدُنْكَ أَحَدًا مَالًا  
يَعْرِى عَلَيْهِ وَلَا يَطْفِئُهُ، وَلَوْ كُتِبَ أَحَدًا مَالًا  
يَعْرِى عَلَيْهِ وَلَا يَسْتَعْمِلُهُ لَكَانَ مَكْرًا بِهِ  
مَالُهُمْ فِي بَيْتِهِ <sup>(٨)</sup>

وَقَدْ وَصَّحَ الْمُفَقَّهُاءُ وَالْأَصُولِيُّونَ فِي الْقُرْآنِ عَنْ  
مُتَابِعَةِ الْكُتُبِ مِنْ أَسْبَابِ الْعَجَرِ وَوَصَّحُوا  
التَّخْفِيفَاتِ ثَلَاثِي نَفْسٍ عَلَى كُلِّ سَبَبٍ، وَمِنْ  
هَذِهِ الْقُرَآنِ

الْمُتَقَرِّفُ عَلَى التَّخْفِيفِ

٢ - قَالَ الْمُفَقَّهُاءُ: الْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْخَاتَمَةِ

١٩ - كِتَابُ الْعَجَرِ، ١٩٢/١

٢٠ - مَوْزِعَةٌ ٢٠٦

٢١ - مَعْنَى الْفَرْصِ لِلْمَعَارِ، ٢٢٧، ٢٢٨

٢٢ - مَوْزِعَةٌ ٢٢٨

٢٣ - مَوْزِعَةٌ ٢٢٨

٢٤ - الْأَمْرُ بِالْمَعَارِ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ، ٢٢٨، ٢٢٩

٢٥ - لَوْزِعَةٌ مِنْ ٢٢٨

والمدعي الثاني أنه لا يخرج به من الإمامة وإن منع من عضدها<sup>(١)</sup>. ر.

(الإمامة الكبرى)

٣ - ادعى إذا صحت، سأل القاضي المدعي عليه عنها ليكشف له وجه الحكم، فإن اعترف قضي عليه، وإن أنكر سأل دمه البينة، فهو انبي عليه. «ذلك به؟» سأل لا، فقال، «ذلك يسهل» فإن أحضر المدعي البينة نص ما وإن عجز عن ذلك وطلب بمن خصه استجده عنها<sup>(٢)</sup>.

وإن قال المدعي أنه يحق لي بيه باني عليه، أو لي بيه بأنه أبرأني، وطلب الإنظار لزم (تنظيره ثلاثة أيام، فإن عجز عن الإتيان بالبينة أنى شهد له بالقضاء أو الإبراء خلف المدعي على ما ادعاه ادعى عليه من قضاء أو إبراء، واستحق ما ادعى به<sup>(٣)</sup>).

ر (دهوى ف ٦٨ - وقضاء)

٤ - قال الخليفة: نفع الإحصاء بالأهل وعضدها، لأن النافع غير مقبوضة وهي لعقد

العقد، وطلبت الزوجه التحريق بها وبمن زوجها، فعند مالكة والشافعية والحابلة يعرف بيها، وذهب الحنفية إلى أنه لا يعرف بيها بذلك بل يستدعي عليه، ويؤثر بالأداء من تحب عليه معها لولا الزوج<sup>(٤)</sup> (و

٢ - ذكر القاري في الأحكام السلطانية موانع عقد الإمامة وموانع استدامتها، فقال ما يفسد من عقد الإمامة ومن استدامتها هو ما يمنع من العمل كذهاب اليدين، أو من المهرض كذهاب لرجلين، فلا يصح معه الإمامة في عتده، ولا استدامة، لمعجزة عما يدره من حقوق الأمة.

أما ما يفسد من عقد الإمامة مع اختلاف في منعه من استدامتها، فهو ما ذهب به بعض العمل أو فسد به بعض المهرض، كذهاب إحدى اليدين أو إحدى الرجلين، فلا يصح معه عقد الإمامة لمعجزة عن كمال التصديق. فإن طرأ بعد عقد الإمامة، نصي حروجه منها مدخل.

أحدهما. يخرج من الإمامة، لأنه عجز يفسد من استدامتها.

(١) الأعلام السحاب يهزوي ص ٢٥

(٢) حديث مالك ص ١

(٣) حروجه مسلم (١٢٢/٥) من حديث مالك من جمع

(٤) الفقيه ٢٥٦/٣

(٥) شرح سنن الإمام أحمد ١٩٥ وتوضيح أحكامه ص ١٢٢

شافعية (١٢٢) رسائل ابن عديم ص ٥٩٠  
راشمهر ٩٤٤ ٥٥٠ ومن المحتاج ١٢٦/٣ وحاشه  
عبد ١٢٨٨/١ والشمس ٥٧٢/٧ والشمس ٥٧٤ والشمس



وكان به بدل فإنه ينتقل إلى البدل، كالسجدة عن استبدال الماء بوضوءه أو البدل فإنه ينتقل إلى التيمم وقد حله النص بذلك في قوله تعالى: **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَنْ يَخْسَوْا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ مِنَ الْعَهْدِ لَاحِقُونَ** (١) فَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَمِينِ وَالْبَيْعَاتِ وَالْحَنَافِئِ قُلْ الْبَيْعَاتُ وَالْحَنَافِئُ وَالْيَمِينُ كَذِبٌ عِنْدَ اللَّهِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَلَا تَقْلُوبُوا مِمَّا قَدْ نَزَلَ بِالْحَقِّ لِيُنْذِرَ الْفَاسِقِينَ (٢)

وكذلك من لم يبدل على التيمم من الصلاة انتقل إلى التقصير، ومن لم يقدر على التقصير انتقل إلى الاصطباح، ومن لم يقدر على الركوع والسجود انتقل إلى الإيماء، وقد قال النبي ﷺ لعمران بن حصين: **وصل قلنا، فإن لم يسلم فمعه، ومن لم يسلم فمعه** (٣).

ومن عجز عن الصيام انتقل إلى الإطعام (٤).

وذكر الزركشي أن المطلوب إن كان غير موجب بوقت ولم يجده - لا يتركه بالعجز عنه مع القدرة على نفسه، وإن كان لم يطوب مؤثراً بوقت - فإنه ينتقل من قبله كما شئت إذا

عليها فصدر العذر في الإحارة كالعجز عن الشئ في جرح، فصاح به، إذا لم يسمعها، وعجز عجز العاقلة من الضم في توجيهه إلا بتحمل ضرر والتدبير يستحق به وكذا من استأجر دكاناً في السوق ليبيع فيه، فذهب منه، أو أجرة دكاناً لم يدار ثم أفلس وزعمه ديون لا يتحمل على نصاتها، فتح للمعصي العفد وبعها في البيوت، لأن في الحرق على موجب العمد إلزام ضرر راد م يستحق بالعمد (٥) (و: حاشية).

أنواع التخفيف التي تترتب عن العجز: تختلف أنواع التخفيف المترتبة على العجز وذلك على الوجه الآتي

أولاً: سقوط المطلوب إن لم يمكن له بدل ٩ - إذا عجز الإنسان عن أداء المطلوب، ولم يمكن له بدل فإنه يسقط، ويسمى ذلك عجزاً إسقاطاً، ومن أمثلة ذلك إسقاط الحج عن العجز (٦).

ثانياً: الانتقال إلى بدل المطلوب -

١٠ - إذا عجز الإنسان عن فعل المطلوب

(١) سورة البقرة: ١٧٧، المائدة: ١٠٦.  
(٢) حاشية: وصل ما لم يسلم فمعه.  
المعجم الصغير لأبجج البرقي: ٥٨٧/١.  
(٣) الألبان والظاهر لابي محمد ص: ٥٢، والذبح ص: ٢٢٩.  
والله يوم ٢٥٤/١، والمجموع: ٨٢١، وأحكام القرص للمصنف: ٥٣٨/١، والفتاوى والفتاوى من ٣٧.

١٠ - إذا عجز الإنسان عن فعل المطلوب  
١٠ - إذا عجز الإنسان عن فعل المطلوب  
١٠ - إذا عجز الإنسان عن فعل المطلوب  
١٠ - إذا عجز الإنسان عن فعل المطلوب

المشقة، ولا تفر لوجود الهدى بعد، وإن لم يكن البدن مفصود، فإن به على يراود لميرة، لم يستقر حكمه، كما إذا قلنا على الماء في أثناء التيمم أو بعد الفراع منه وقبل الشروع في الصلاة لأن التيمم يراود لميرة، فلا يستقر إلا ماشرع في القصد<sup>(١)</sup>

١٦ - وإذا شرع في البدن، ثم وجد الأصل بعد الانتهاء من البدل، بعد قال الركني إذا فرغ منه ثم عذر على الأصل نظرا، فإن كان الوقت مضيقا عند مصى الأمر كما لو كان ماله عائيا وتيمم لعدم القدرة وصلى، ثم رجع فقال فلا إعادة عليه، وكذا التمسح إذا لم يجد الهدى وصام، ثم عاد المال، لأن وقته مضيق كالصلاة، وإن كان الوقت موسعا فقولان، كما لو عاد ماله بعد الصوم في كسرة الظهر<sup>(٢)</sup>.

#### التميز عن بعض المطلوب.

١٧ - ذهب الفقهاء إلى أن من كلف بشئ من الطاعات فقدر على بعضه وعجز عن بعضه، فإنه يأتي بما قدر عليه، ويستغنى عنه ما عجز عنه<sup>(٣)</sup>، لقول الله سبحانه ويعدو

كان معه على إلا أنه لم يجد حطب يشتره، فعليه الانتقال إلى الصوم، لأنه مؤقت، فإن عليه أن يصوم الثلاثة في الحج، وكما لو عدم الماء يحصل بالتيمم ولا يؤخر الصلاة، وقد لم وجده وكان ماله عائيا، بخلاف جرد الصيد إذا كان ماله عائيا فإنه يؤخر، لأنه يفضل التأخير<sup>(٤)</sup>.

وقال عمر بن عبد السلام في التواعد: الأبدان أيضا تقع مقام الميالات ويجب لإثباتها عند تعدد ميالاتها في زيادة الدمة، والظاهر أنها لب في الآخر سواء، فإن الآخر بحسب المصالح، وليس للصوم في الكفاية كالأعانة، ولا الإلزام كالصيام، كي أنه ليس التيمم كالوضوء، إذ لو سلب الأبدان وابدلت لما شرط في الانتقال إلى البدل فقد المحدث<sup>(٥)</sup>.

#### وجود الأصل بعد الشروع في البدل

١٨ - من تيمم بالبدل في الصلاة فمحوه عن الأصل، ثم قدر على الأصل في أثناء أدائه البدن فقد قال الركني إن كان البدل مفصودا في نفسه، ليس برك لميرة، استغنى حكمه، كما لو قدر المتمتع على الهدى بعد صيام ثلاثة أيام ورجوعه، قلته يتهدى في إتمام

(١٦) التتبع ٢٤٠/١ - ٢٤١.

(١٧) الركني ٢٢٢/١ - ٢٢٣.

(١٨) قواعد أحكام عمر بن عبد السلام ٥٢٦، وللمع

١٠٠٠ - ١٠١٠، ١٠١٠ - ١٠٢٠، ١٠٢٠ - ١٠٣٠.

(١٩) التتبع ٢٤٠/١ - ٢٤١.

(٢٠) الطهور ٢٤٠/١ - ٢٤١.



بالمسودة قال ابن السكيت: هي من أشهر القواعد المنبذة من قوله <sup>(١)</sup> : «إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَاتَّبِعُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» <sup>(٢)</sup>

## عَجَاء

التصريف:

١ - العجاء في اللغة: البهيمة، وإنما سميت عجاء لأنها لا تنكح، فكل من لا ينظر عن الكلام أصلاً فهو أعجم وتصح

والأعجم يضاً: الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وإن كان من العرب، وفارقة عجماء والأعجم أيضاً. الذي في لسانه عجمة وإن أفصح بالعجمية

وتطلق العجماء والمسنجم على كل بهيمة، كما ورد في لسان العرب <sup>(٣)</sup>. وفي الاصطلاح: عرف بعض الفقهاء العجاء بأنها البهيمة <sup>(٤)</sup>

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الحيوان

٢ - الحيوان مأخوذ من الهبأة، ويطلق على كل ذي روح، ناطقاً كان أو غير ناطق

## عَجْر

انظر: عَجْ

## عَجْفَاء

انظر: عجمية

## عَجَل

انظر: عَجْر

## عَجَم

انظر: أعجم

(١) التكملة في القواعد للأسودى ص ١٤٩، ١٥٠

(٢) حديث «وَأَمْرٌ بِأَمْرٍ»

تقدم ترجمته ص ١٤

(٣) الصحاح لسان العرب

(٤) القواعد لبرهسي ص ٣٧٣، و مع البري ص ١٦ / ١٥١

ونفصل ذلك في مصطلح (ضمان)  
ف ١٠٢ وما بعدها

ب - أكل المحماء

٥ - ذهب الفقهاء إلى أن الإصرار في المعجاء  
حل الأكل إلا ما استثنى ، ونص في ذلك في  
مصطلح (حيوان ف ٥) ، (أصح) - ف  
٥٧ وما بعدها

ج - زكاة المحماء

٦ - ذهب الفقهاء إلى أنه يجب الزكاة في  
النعم ، وهي ابهر والإبل والنعم ، واحتلما  
في غيرها  
ونفصل ذلك في مصطلح (زكاة ف  
٣٨) .

د - الفرق بالمعجاء

٧ - ذهب الفقهاء إلى أنه يجب حل من  
يمتد عجاء أمعاء وسقيا والرقق بها ،  
حديث وعذبت امرأة في هرة مسحها حتى  
ماتت فدخلت فيها النار لا هي أطعمتها  
وسقيا لا هي حبستها ، ولا هي تركتها تأكل  
من غشائ الأرض ، (١)

وعرفه بعضهم ، بأنه جسم نام حساس  
مشرك بالإرادة .

والخبران أهم من المعجاء .

ب - الذبابة

٢ - تطلق الذبابة على كل مايلب على  
الأرض ، فكل حيوان في الأرض ذبابة (٢)  
والذبابة أهم من المعجاء

الحكم الإجمالي .

أ - جنابة المعجاء

١ - اتفق الفقهاء في الجملة على أن من كان  
مع البهيمة حتى إلتانها بها أو مولا ، لبل  
أو جهاز ، سواء أكان مالك البهيمة أم لا ،  
كانت أجرة واستمير ومحرما ، وسواء أكان  
راكبا أم سائفا لم يفتا ، واشترط بعضهم  
الاشتماء ووضع آخرون فبردا أخرى ، لا  
بهيمة إذا كان بيد إسان فعليه معها  
وحفظها ، وجابتها نسب إليه

أما إذا لم يكر مع البهيمة شخص يمكن  
أن نسب إليه جنابتها ، فقد ذهب جمهور  
الفقهاء إلى أن ما تملكه لبل يصل صاحبها  
صيانة لتفصيله بإرسالها لبل ، ولا يضمن من  
أنفعته غيرها

(١) حديث وصححه ابن

سورة الحديد في صحيح أبي  
الردم ١٠٢٢ هـ - ١٠٢٣ هـ

١ - إسناده صحيح ، وصححه للحجاز  
(٢) المصنف

وتفصيل ذلك في مصطلح<sup>١</sup> (حيوان ٥)  
(٥) و (زفر ع ١٠) .

وللمعجم أحكام أخرى كتبها وإجازتها  
ودونها وإجازتها وأثبتها وهو ذلك .  
ويظهر نصيب هذه الأحكام في  
مصطلحاتها

## عجوز

التعريف .

١ - العجوز لغة . المثة المسنة ، وقد عجزت  
تعجز عجزاً ، وعجزت تعجزاً أي طمست في  
العمر ، سميت عجوزاً لعجزها في كثير من  
الأمور

وقر الفرطى العجوز بالشيخة ، قال  
أبي السكت . ولا يوث باهاء ، وقال ابن  
الأسدي . ويث أيضاً عجوزاً - باهاء -  
تشتق النابت ، وروى عن يونس أنه قال .  
سمعت العرب تقول عجوزاً بالقاء - واجمع  
عجوزاً وصحراً<sup>(٢)</sup>

ولا يجر استعمال المقه - عن المعنى  
الآخر<sup>(٣)</sup>

الإنفاذات الصلة .

أ - النجالة

٢ - النجالة هي العجوز الفانية التي لا زب  
للرجال فيها<sup>(٤)</sup>

(١) مصباح الشعر ، وقصائد لمراتب الأسماوي وتصغير  
الفرطى ١/٤

(٢) إقناع للشريش الخطيب ١/١١١

(٣) حاشية الصنع على شرح الرسالة ١/١١١ ص ٨٨  
المرء ، وقصائد الفوتى ١/ ١١



ب - البررة

٣ - البررة : أدرك المصيبة التي تبرز للمرحال وتحدث معهم وهي التي أسست وجرحت عن حد المحبوبات<sup>(١)</sup>

ج - التقاعد

٤ - التقاعد : بعينه - هي التي تطلب عن التصرف من السى وعن الرزق والتمريض<sup>(٢)</sup>

النظر إلى المعجوز :

٥ - يباح النظر من المحجور إن ما يظهر حاله عند جمهور الفقهاء لقول الله تعالى : ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ بَكَاءَهُنَّ لَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ حَتَّى إِذَا لَبَسْنَ حِجَابَهُنَّ لَمْ يُرَوْا مِنْهُنَّ مُبَيِّنَاتٍ لُحُوبُهُنَّ وَمِنْهُنَّ ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ وَمِنْهُنَّ مُنْقَرِعَاتُ الرِّجَالِ وَمِنْهُنَّ أَصْنَافٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ لَقَدْ تَلَوَّنَا قُرْآنًا شَدِيدًا فِي الدُّرُودِ وَأَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاءِ بِمَا يَكُونُ فِي السَّاعَةِ وَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ الْمِكْنَانُ وَالْعَرْشُ الْمُبِينُ﴾<sup>(٣)</sup> قال ابن عباس رضي الله عنهما : استظهر الله من قوله تعالى : ﴿وَقَدْ لُمُنْمُرَاتٍ يَغْفُرَ لَكُمْ أَسْفَارَهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup> ، ولأن ما حرم النظر لأجله معدوم في جهتها ، فأنهيب دواب المحلوم<sup>(٥)</sup>

والتحق الخبايا - عن الصحيح من

المذهب - بالمعجور كل من لا تنهى في جوار النظر إلى ثوبه خاصة<sup>(٦)</sup>

ودعيه العزى - من الشافعية إلى إباحة المعجور بالمشاهدة ، لأن الشهوة لا تنقطع ، وهي محل الإطراء<sup>(٧)</sup>

الخلوة بالمعجوز

٦ - يرى جمهور الفقهاء أنه لا يجوز أن يجلس رجل بمركبة أحسبه ، لأنه الشبهة يكون تأنيها ، يوسوس لها في الحديث بفعل ما لا يجل ، قال النبي ﷺ : «لا يجلس رجل بامرأة إلا كان فاكها الشيطان»<sup>(٨)</sup> وبهذا الوجه في الحديث بتناول الشيخ والشاب ، كما أن لفظ المرأة يشمل الشبه والتجالة<sup>(٩)</sup>

ودعيه بعض الحنفية إلى جواز الخلوة بالمعجوز للشهوة ، نقل ابن عابدين المعجوز الشهوة والشيخ الذي لا يجامع منه بمركبة - يطلع<sup>(١٠)</sup>

وأجاز النادى من الملكية خلوة الشيخ

(١) مطلب قول النبي ١١٠٥

(٢) وصح الظاهر ١١

(٣) حديث «لا يجلس رجل بامرأة إلا كان فاكها الشيطان» أخرجه الشيخان في ٤٦٦/٢ من حديث عمر بن الخطاب ، وقال «حدثت عني صحيح»

(٤) التفسير الشافعي ٢١٢ ٤ ١١٠ وصححه المصنف

(٥) ١١٠٥ ، راجع في ١٨ ، وهو ما بين ٢٢٤/٤

(٦) رد المحتار على الدر المختار ٢٢٥/٥

(٦) المصالح والمفاسد

(٧) تنبيه ابن القيم ١١٩ - ١١٨ ، وهو تفسير للمعنى ٣٠٩/١٢

(٨) سورة النور ١

(٩) سورة النور ٣١

(١٠) كشف القناع ١٢٠ ، ودعوة الطلاب ٢٢/٥ ، وما بين ١٢٦/٥

بعضها ومن يدها، لا مقام عوف  
الفئة<sup>(١)</sup>.

هد صرح صاحب الهداية من اشرافه،  
ومناجاة من قول ر. أسى على نفسه  
الفئة

ودعت للفتنة والشافعية إلى تحريم من  
الأحبة من غير معرفة بين الناس  
والمجور<sup>(٢)</sup>

### السلام على المجور

٨ - يرى الفقهاء - في خطبة - أنه يجوز  
السلام على المجور الخارج من مظنة الفتنة  
وتفصل تلك في مصطلح (سلام ف  
١٩

### تشبث المجور

٩ - لا يجوز تشبث الأحبة بالشبهة التي  
تحتل بها الفتنة، أم المجور إذا عطست  
فحسنت الله شتمها (رحل)، وكذلك إذا  
حصى شتم المجور رد عليها<sup>(٣)</sup>  
وتفصيل - (تشبث ف ٨)

أمر بملأه شاة أو مسجاة وخطوه الشاب  
بالسجاة<sup>(٤)</sup>

وصابط الخلوه جنح لاؤنس معه ابرية  
عادة، بخلاف ما يوضع متقاتها عادة، فلا  
بعد حنوة<sup>(٥)</sup>

ولتفصيل (ر حدره ف ٩)

### مصافحة المجور

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في عدم جواز من  
أحد الأحبة وكلمته، إن كان يأمن لشبهه  
لصون النبي ﷺ ومن من كف امرأة يس  
بها سبيل وضع عن كفه حمرة يوم  
سليمته<sup>(٦)</sup>، ولا بد من الضرورة إلى من  
وجهها وكلمتها، لأنه أبلغ النظر في الروحة  
والكلمة - عند من يقول - لنفع اخرج -  
ولا حرج في تركها، حتى على أصل  
تفصيل

هد إذا كانت الأحبة شاة مشتبه  
أما إذا كانت مجورا فلا بأس

١ - السنة ١٩٩٩

(٦) - ٢٥١/٩ - ٢٥١/٩ - ٢٥١/٩ - (الإحصاء  
١٩١٨

(٢) - ٢٥١/٩ - ٢٥١/٩ - ٢٥١/٩ - (الإحصاء  
١٩١٨

(٣) - ٢٥١/٩ - ٢٥١/٩ - ٢٥١/٩ - (الإحصاء  
١٩١٨

١١ - البراءة الحديث ٦

١٢ - حاشية السبيل ١٢١

١٣ - حديث من هو كذا عراكير بها - ر. ١  
ورده القوي في نصب الزيادة ٢٥١/٩ - ٢٥١/٩ - (الإحصاء  
١٩١٨

١٤ - ٢٥١/٩ - ٢٥١/٩ - ٢٥١/٩ - (الإحصاء  
١٩١٨



مداداة المجران، الجرحى في القرو.

يجوز لها وضع الحمار

والثاني، جلبابى وهو غول ابن مسعود  
وروى الله عنه وابن جرير وغيرهما، معنى به  
الردء أو الختمة التي فوق الحمار تضعها  
إذا سترها ملحمه من الثياب  
قال القرطبي والصحيح أنها كالشاة في  
النسر، إلا أن الكنية تصنع لجلباب الذي  
هو الدرع والحمار<sup>(١)</sup>

١٠ - يجوز لمتجالات من النساء مدواة  
الجرحى والمرضى الأجانب وبما شكلها وبعل  
لوتى، وأب غير المتجالات فيها جرحى بغير  
مبستره منى للرجال، فيصمى المشواة،  
وبصمه غير منى على الجرح، وقد يسكن أن  
بضعته من غير منى شيء من جسده<sup>(٢)</sup>  
وضع المجران ليلها.

١١ - قال الله تعالى ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ  
الَّتِي لَا يَرْجُونَ بَكَامًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ  
أَنْ يَضَعْنَ لِجَنَّتِهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup> وإما حصن القواعد  
بعد الحكم لأصناف الأنص عنهن، إذ  
لا مذهب لرجالهن، فأبىح من لم يبح  
بغيره، وأبىح منى كلفة التحفظ المتعب  
من<sup>(٤)</sup>  
وللعلماء أن يسموا قوله تعالى ﴿يَضَعْنَ﴾  
قولان

أحدهما تضع خراجه، وذلك في بيته،  
ومن دواة سترها من ثوب أو حقل، قال  
القرطبي، قال قوم الكنية التي ليس من  
الكنج أو بدا سترها على رأس، جعل هد.



١ - عمدة القاري ١٦٨/١٩ وضع المدي ٦ ٨

(١١) سورة مائدة ٦٠

(١٢) صحيح القرطبي ٩/١٦ ٥

١٢ - تفسير ابن العربي ١٢١٩/٢٠ تفسير القرطبي  
٧-٩ ٧

عَدَالَةٌ

**الكثير**

١ - المعدقة لى :لمعة القوسط ، والاعتدال  
لاستقامة ، واتعداد النسوى ، والعدالة  
صفه موجب مراعاتها الاحتمال على بخلاف المطلوبه  
عاده ظاهرا  
وقى الاصطلاح : اجتناب كليات وعدم  
الاصرار على الصغائر .

فإن اليهودي المبدعة هي استواء! حول  
الشخص في دهر واعتزال! قوله والبعاء<sup>(١)</sup>

وقد ذكر المصنف أحكام الصلاة في مواضع  
سما الإختصار عن معالجة هذه أو معالجته  
وبحول وقت الصلاة، وسعة العبادة، والإقامة  
في الصلاة، وشروط عقل الرتبة، وشروط  
الاستماعين بزيه هلال رمضان، وشروط  
الوصي، وأما المصنف، وفي الكتاب والإقامة  
الكتري، والمصنف، والشهادة  
والتمثيل، المصنف (عقل).

( لکھنؤ ) : انجمن ترقی تعلیم نے ایک ایسے نصاب کی تیاری کی ہے جس میں اسلامیات اور عربی کے ساتھ ساتھ انگریزی اور ہندی بھی پڑھا جائے گا۔

(۲) ائیداقم ۹۱۵، جلد ۱۲، ۱۹۶۱ء، ص ۸۰  
 ائیداقم ۹۱۷، ص ۸۰

## عَدَاوَةٌ

**بالشعر يصف**

١- أئندىو ن لئلفه. الظلم وحقار اعداء.  
هناك عدا فلك علما وعدوا وعدوا رعداء.  
لئى. ظلم ظلم جاور فيه عدوا وعداء بنو  
فلك عل سى فلك ائى علسهم<sup>(١)</sup>

والعاقبة الظالم، واعدو خلاف  
الصدق، نواله، والحجم أعداء

وفي الخريف، وبعد انتهاء العدّة  
هي مايمكر في القلب من فصل الشتاء  
بالانتفاء

## باللغات ذات الصلة

## ٢- الصداقة

٢. الهدية في اللغة: منته من الشيء  
في الرد وسمي، يقال: هداته هدايته  
وهداها، والاسم الهدية أي هالته

وفي الكليات الصداقه مبنية على الاعتدال  
في التواضع وذلك ممتنع بالإنسان دون غيره.

#### ٤٠ قتال العرب وانتقام ذلك

(٢٩) في هذه الحركات، والفرق بين "و" و"هـ"،



سواء اكان الشاهد عدلاً للزوجي ام  
لزوجها

وجهور الفقهاء - مالكه وانسابه  
والخلفاء وبعض الخلف - على قبول نهذا  
القبول للمع، إذ لا تهم، بعد بعض الحجة  
القبول للمع، رواية عن أحمد<sup>(١)</sup>

مسألة الجوارزة في التقطع

٦- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن القاضي لا يقصر على ما بين يديه وبينه عدل، كالتجسس عليه، للحصول التهمة له في ذلك، وصرح الشافعية بعدم مصاد حكمه من عدل، وقال مالك بن نضر<sup>(١٧)</sup>.

وتعطي ذلك في موعده (تقريباً)

ج - المذاقة والتكلم .

٧ - صرح الشافعية وأحمد بأنه من شروط خروج الأب لابتها بغير إذنها أن لا يكون بينه وبينها عذرا ظاهرة بأن يطلع عليها أهل

[illegible]

محلها، من كان بينه وبينها عداوة، ظاهره  
فليس له تزويجها إلا بذهب. مخلاف العداوة  
غير الظاهرة، لأن الورى بمشاط لمؤنبته لحرف  
العدا وعبر

قال الورى العرائش، ويتبع أن يعتبر في  
لإجبار أيضا. انشاء العداوة بين وبين  
زوج، ولا يصرهها ظهور العداوة لظهور  
عرق بين الزوج والولى المسمى، أما مجرد  
كراهه كراهة طرأ على غير ضرر فلا يؤثر،  
لكن يكره توليها ثم يزوجها منه  
قال صاحب شرح الروض، لا حاجة  
لاشتراط عدم عداوة الزوج، لأن شعبة الولى  
تدعى إلى أنه لا يزوجها من عداها  
ومحصل ذلك في مصطلح، (نكاح)



## عُدَّة

التعريف

١ - العُدَّة - ما يصمم - في ثلثه، الاستعداد  
والثقل وما أعدته من مال أو سلاح<sup>(١)</sup>.  
وفي الاصطلاح هي جميع ما ينفق به في  
الحرب حل العدا<sup>(٢)</sup>.  
لاحكام المملكة بالعدة

٢ - العدة - أي الاستعداد للحرب - فريضة  
تلازم فريضة الجهاد، فالجريح بلا عدة وإلقاء  
نفس إلى التهتك، والعدة للحرب في سبيل  
علاء كعبه الله بأسوأه<sup>(٣)</sup>، أي من حل  
مخضمر قال تعالى ﴿وَأَعْمُوا لَهُمْ مَا  
اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تَرَاهُمْ بِه  
عَدُوًّا لَّكُمْ وَعَسَوُكُمُ وَأَخْسَرُ مِنْ دُونِهِمْ  
لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وخطاب  
لكافة المسلمين، وفان سبحانه ﴿وَأَنْفِقُوا  
سَبِيلَ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى

(١) تصححه

(٢) التجهيز والإعداد - تصححه النسخة ٢: ٢٥٦

(٣) سورة الاحزاب / ٦

(٤) سورة النساء / ٧٩  
المنصور ومسنود ٢٥٤٢٢  
كتاب الخ ١٤٨

سأل المتأخرين الذين استأثروا بطي  
لأعداء راحيه في عدم الخروج معه في الجهاد  
﴿لَا يَأْتِيَنَّكَ أَلَدِينَ بَازِلِينَ بِالْبَأْسِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ  
لَا يَجَاهِدُونَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
بِأَسْمَائِهِمْ بَلْ يَسْتَأْذِنُ الْفُتَيَّا لِيُؤْتَوْنَ دَالَّةً  
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ بَارِزَاتٍ قُلُوبُهُمْ فِي دِينِهِمْ  
بِتَرْكِهِمْ، وَلَوْ رُكِبُوا لَخَرَجُوا لَأَعْتَبُوا لَهُ  
عُدَّةً﴾<sup>١</sup>

انظر مصطلح (سلاح)

ما تكون به العدة

٣ - من أفراد العدة بأبى أمية ورياح  
احليل قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا  
اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ جُنْدِيٍّ﴾

وختلف المفردون في أفراد من القوة  
وقال الماوردي فيه خمسة أهوال

١ - القوة ذكرور حليل ورياح احليل  
بأنها

ب - القوة سلاح، فانه التحلي

ج - الاتصال، واتفاق الكسبه

د - القوة بالله

هـ - الرمي

التهنكة<sup>٢</sup> أي ترك الإنفاق في سبيل الله  
واخطاب أيضا لكهنتهم، وهذا سبحانه  
وتعالى ترث الإنفاق في سبيل الله وعدم  
الاستعداد لمحور بالحد الفسده اللازمة  
للتصير بهذه للنفس، وتهنكة للمجاهدة،  
والدخول إلى الجهاد في جويته الغريبة  
والثبوت لازما في الأعباء الأعباء دعوته إلى  
الإشفاق

جاء في تفسير الماوردي: «وَلَا يَنْقُوْا  
بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْنُكَةِ» بأن تركوا بدقه في  
سبيل الله تهنكوا، ثم قال: «هَذَا قَوْلُ ابْنِ  
عَاسٍ، وَفِيهِ لَاحْتِمَاءُ أَيْدِيكُمْ فِي الْحَرْبِ  
بِعَبْرَتِكُمْ فِي الْعَمَلِ، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: التَّهْنُكَةُ  
لَوْ تَمَكَّ بِدِكْ مِنْ التَّهْنُكَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>٣</sup>

والقصة بما في الطول من مروي الكفاية  
عن المسلمين، فإن تركوها أضعوا جميعا، وهي  
من الأمور المنوعة بالإمام وتزعم عنه، قال  
الماوردي من الأمور لوجه على الإمام  
تخصيص الثغور بالعدة الذب، والفتح الله به  
حتى لا ينظر الأعداء، مرة يستهكون فيها  
محرم، أو يستهكون فيها لئلا يسموا معاهد دما،  
وعند الفرس ترك البعثة محرم بإعلاء كنهه  
الله من خلافات الفرس، فقال تعالى في

١ - الاستقامت والجاهد، الماوردي ج ١ ص ٦

والأب من سورة التوبة ص ٩١ ٢

٢ - صيد ص ١٩٤

٣ - الفرس، من كثرة جمع الفرس

مدر، فلهذا على أن النصر يكون استعداد  
لايتأخر في كل وقت، ولدت الآية على وجود  
القوة الحربية اتقاء بأس العدو<sup>(١)</sup>.

وحسن ويحاط لئلا يندكر مع أن الأمر  
بإعداد القوة في الآية يسأل جميع مايقوى به  
للحرب على اختلاف صورتها وأحوالها  
وأسمائها. لأنها الأداة التي كانت بأمره عند  
من كان يحاطهم القرآن أول مرة، ولو أنهم  
أسباب غير معروفة بغيره ولا يظفون  
إعدادها لكان تكليفاً بـ لايقا<sup>(٢)</sup>

وقال صاحب تفسير الخازن بعد أن ذكر  
أولاً في معنى القوة، القول الرابع إن المراد  
بالقوة جميع مايقوى به في الحرب على العدو  
بكل ما هو آلة يستعان به في الجهاد فهو من  
حيلة العدو المأمور بإعدادها، وقوله<sup>(٣)</sup> إلا  
إن القوة الرمي<sup>(٤)</sup> لا يعم كون غير الرمي  
من القوة المأمور بإعدادها فهو كتوبه<sup>(٥)</sup>  
«الحج عرفة»<sup>(٦)</sup> وكقول «الفتح توبة»<sup>(٧)</sup>  
فهذا لا يعم اعتبار غيره، بل يدل على أن  
المذكور هو من أصل المقصود، ولأن الرمي  
كان من أنجع وسائل الحرب تكايف في إعداد  
في رسمه<sup>(٨)</sup> فهكذا ما يحمل معنى الآية  
على الاستعداد للقتال في الجهاد بجميع  
ما يمكن من الآلات، كالسرى بالسيف،  
والنشاب، والسم، وتعلم الصرسيه،  
والنصال، والتفاني لكلمة، والشفقة بالله وكل  
ذلك مايقوى به، وقال الشهاب، إنما ذكر هذا  
حسب لأنه<sup>(٩)</sup> لم يكن له استعداد تام في



(١) حديث «ولا إن القوة الرمي»

المرجه مسلم ١٠٩٩/٣ من حديث طه بن عمار

(٢) حديث «الحج عرفة»

المرجه أبو داود ١٤٨١/١ وصححه ١٦١١/١ من

حديث عبد الرحمن بن عمر، وصححه الحاكم ١/١٢٠

الدمعي

(٣) حديث «الفتح توبة»

المرجه أبي حنيفة ١٢٠١/٣، والحاكم ١/٢٢٧ من

حديث أبي حمزة، وصححه الحاكم ١/٢٢٧

(٤) تفسير الخازن: القوة الحربية، روح المعاني، تفسير

المرجه في عصره ١٤٠٠ من سورة الأنعام ١٦٦ من

سورة النور ١٩٥ من سورة النور

(٥) تفسير الخازن

## الألفاظ ذات الصلة .

### ١- الاستبراء .

٢- الاستبراء لغة . طلب السجدة أي التحلص ، أو التسرى والتساهل أو الإسهال والإفشاء أو طلب براءة المرأة من الحمل <sup>(١)</sup> ، أو هو الاستقصاء والبحث عن كل أمر عارض <sup>(٢)</sup> .

وفي الاصطلاح يطلق على معين انسى الأول الاستبراء في الطهارة وهو إزالة ما بالخرجين من الأذى <sup>(٣)</sup>

المسمى بخاتمي الاستبراء في اسب وهو ترميم الأمة مدة بسبب ملك الحيض خلوتها أو رولا لمره براءة الرحم أو للتعمد <sup>(٤)</sup>

فالأستبراء يشترك مع العدة في أن كلا منهما مدة ترميم فيها المرأة لتحل للاستمتاع بها ، ويختلفان في عدد لمرور ذكرها الفراق منها .

أن العدة واجبة على كل حال ، حتى ولو تولى براءة الرحم ، فتطليق جائزه النصف فيها ، بخلاف الاستبراء .

(١) لغة العرب ونسبها إلى

(٢) تفرقة خلوتها

(٣) شرح حفيد ابن مرة لفرصه ص ٢٩

(٤) حتى تحتاج ٢ ٨

## عِدَّة

المرممة .

١- العدة لغة - مأخوذة من العود والفساب ، والعُد في ثلثه : الاحياء ، وسيت بذلك لتشبيها على العدة من الأثراء أو الأشهر غالب ، عدة المرأة المطلقة واشتق عنها زوجها من مائتة من أيام أفرائيم ، أو أيام حمله ، أو أربعة أشهر وعشر بال ، وتقول - ترضعها - مدة سواجه عليها ، وجع العدة - بضع ، كسيرة ، وسدر

والعدة بضم الميم الاستعداد أو ما أحدثته من مال وسلاح ونحوه عُدته مثل حرفة وعرفة

والعِد . الله الذي لا يقطع ، كماله عين ووده استر <sup>(١)</sup> .

وفي الاصطلاح : هي اسم لمدة ترميم فيها المرأة لمره براءة زوجها ، أو للتعمد أو لتصلحها على زوجها

(٢) صمد العرب ونسبها إلى



ظرف للعدة فإذا انشبت العدة انتهت  
الترحم. وأنه يوجد في العدة وفي غيرها  
الأجزاء في بابي التدوين. فهو أقدم من  
العدة، فكل عدة برحم. وبس كل ترحم  
عدة

الحكم التكليفي.

مشروعية العدة والدليل عليها

« انظر عهده على مشروعية العدة  
وجوبه على المرأة عند وجود سها<sup>(١)</sup>  
واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنن  
والإجماع

« أما الكتاب فمتى قرأ الله تعالى  
هو الطلاق بترحم بأنفسهن ثلاثة  
قروا<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: «واللأخرى ينس من  
الحبس من سأنكم إن أنتم فعتن ثلاثة  
شهر والآخرى ببحس وثلاث الأشهر  
أجلهن أو بعضن حملهن<sup>(٣)</sup>» وقوله تعالى  
«والنفس بسون منكم وسون أزواج  
ترحم بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا<sup>(٤)</sup>»

ب. وأما السنة فصها ما ورد عن أم عطية

وأنه يكنى الفر الواحد في لاسواه لاني  
العدة<sup>(٥)</sup>

ب. الإحداد

٣. الإحداد لغة المنع. ومنه امتناع المرأة  
من الزينة وما ل منها إظهارا للحرور  
والأمر<sup>(٦)</sup>.

في الاصطلاح هو امتناع المرأة من  
الزينة وما في مناص مدة مخصوص في أحوال  
مخصوصة ومنه امتناع المرأة من النسوة في غير  
مرى<sup>(٧)</sup>

والعلاقة بين العدة والإحداد أن العدة  
حرف للإحداد، فهي العدة ثمرة المرأة وبيتها  
وب زوجها.

ج. الترحم

١. الترحم لغة الانتظار يقال ترحمت  
لأمر ترحما انتظرو. وترحمت الأمر بقلان  
نقلت مرولة<sup>(٨)</sup>

وإصطلاح هو التثبت والانتظار قال  
تعالى «فترحموه حتى حرم<sup>(٩)</sup>»  
والعلاقة بين الترحم والعدة أن الترحم

(١) قال الشيخان ٣٠٠ ٤٠٠ ورواه أبو داود ١٨٦٦

قال الشيخان ٣٠٠ ٤٠٠ ورواه أبو داود ١٨٦٦

(٢) سورة الطلاق ١٠٨

(٣) سورة الطلاق ١٠٨

(٤) سورة الطلاق ١٠٨

مرولى ١٠٥ ٢٠٣

(٥) من العرب. تصاح مرة عتق لأمه ج

(٦) مدخل ٣٠٤ ٢٠٤ من تصاح ٣٩٩ ٣

١. تصاح لمر

٢. سورة النور ٢٥

النكاح الصحيح دون الفاسد، فلا يجب في  
الفاسد إلا ياتى بشروط، وذهب الشافعية إلى  
أن العدة لا يجب بالخطبة المجردة عن النupt  
ويستعمل بغير نكاح ٢٠ وحده  
١٩

### انتظار الرجل مدة العدة

٧ - ذهب الفقهاء إلى أن العدة لا يجب عن  
الرجل حيث يجوز له بعد فراق زوجته أو  
يتزوج غيرها دون انتظار مضي مدة عدتها لا  
إذا كان هناك مانع يصعب منه ذلك، كما لو أراد  
التزوج بممتها أو سائنها أو أختها أو غيرها  
عن لايجب له الجمع بهما، لو طلق رابعة  
ومر بها التراجع بالغير، يجب عليه الانتظار  
في عده الطلاق الرجعي بالاعتاق، أو باني  
عد حمية، بخلاف جمهور الفقهاء، فإنه  
لا يجب عليه الانتظار

وسم الرجل من الزوج هت لا يظن عليه  
عدا، لا بالمعنى المعنوي ولا مادني  
الاصطلاحى، وإن كان يشمل معنى العدة،  
فإن يعزوى. للرد من حقيقة العدة مع، فإنه  
لأن مدة متبع من طلق رابعة عن نكاح غيرها  
لا ينافى له علة لا عه، ولا شرع، لأنه  
لا يسكن من النكاح في ماضى كتبه، كرس  
إلزام أو المضي والافان فيه أنه مشد

رعى الله عنها أن يكون الله يتركه قال، وأحد  
امراة على عيب فوق ثلاث إلا على روح أربعة  
أشهر وعشر<sup>(١)</sup>، وقد كنهه حال فاطمة  
سب فسر، عشتري في بيت من ثم  
مكتوم<sup>(٢)</sup>، ومضى عائشة رعى الله عيب  
قالت ولمرت بريرة ك عند ثلاث  
حبسه<sup>(٣)</sup>

ج - لإجماع - أجمعت الأمة على مفروقه  
العدة ووجوبها من عصر الرسول ﷺ إلى يومنا  
هذه دون نكح من أحد<sup>(٤)</sup>  
سبب وجوب العدة

٦ - يجب العدة على امرأة بالفرقة بين الزوجين  
بعد الدخول بسبب الطلاق أو الموت أو  
المسخ أو القصاص، كما يجب بالنكاح قبل  
الدخول وبعد عده النكاح الصحيح  
وإن اختلفت عند اختلاف الفقهاء في وجوب  
العدة بها.

فذهب الحنفية ومالكية والشافعية إلى أنه  
يجب المدة على، بضمه بالخلود الصحيحة في

١ - حديث عائشة أنها عيب موي بعد

لعده سنة ٢٠ ١٣٧

٢ - حديث عائشة: لو بيت امرأ تمكوم

مرجه سنة ٢٠ ١١١

٣ - حديث عائشة: المرأة من امرأ ثلاثا جعية

الرجعة في مائة ٧ - وصحيح إسناده الموصوفى

صحيح الترمذى، ٢٥٢

(٤) - الحنفى ٢٦٩



المرء هو الخبيث لو حبب بعضهم على أصحهم  
 فحبس طلق سخط أن تعدك بذلك الخبيث  
 قرأ، ولكن لا يعتد بها  
 ج - وبحديث عائشة رضي الله عنها قالت،  
 «بها الأقراء الأطهار»<sup>(١)</sup>  
 د - ولأن القراء مشتق من اجتمع، فهذا  
 قرأت كذا في كذا إلا جمعه فيه، وإذا كان  
 الأمر كذلك كان بالطهر أحق من الخبيث،  
 لأن الطهر اجتماع الله في المرحم، والخبيث  
 خروجه منه، وهذا وإن الاشتقاق كان أصاره  
 أولى من مخالفته، ويجمع على أقراء وقرؤ  
 وأقرؤ<sup>(٢)</sup>

القول الثاني أفراد ما قرؤ الخبيث، وهو  
 مذهب إليه جماعة من السلف كالخلفاء الأربعة  
 ومن بعدهم رضي الله عنهم وطائفة كثيرة من  
 الصحابة والتابعين وبه قال أئمة الحديث  
 وأئمة رواية أخرى حث نقل عنه  
 أنه قال كتب لقوب، إنها الأطهار، وأن البيه  
 أذهب إلى أنها الخبيث  
 ونسأل من أذهب إليه أن يرجع إلى هذا،

- وهو الظاهر عند الشافعية - لا يجوز الاشتغال  
 أو الخبيث، وأسدلوا على قولهم به من  
 أ - يقول الله تعالى ﴿وَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ  
 النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَ عَدَيْتِكُنَّ﴾ (١) أي في عدس  
 أو في الزمان الذي يصلح لعدس، فاللام  
 بمعنى في، ووجه الدلالة، أن الله عز وجل  
 أمر بالطلاق في الطهر، لا في الخبيث حرمه  
 بالإجماع، فيصرف الإذن إلى زمن الطهر،  
 فيه دليل على أن القراء هو الطهر لدى  
 يسمى عدس، وتطلق به النساء<sup>(٢)</sup>.

ب - ويقول النبي ﷺ «مرء خيرا جددا، ثم  
 ليركبه حتى يظهر، ثم تحبس ثم يظهر، ثم  
 إن شاء أسكت بعد وإن شاء طلق قبل أن  
 يحبس، فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن  
 يعلق لها النساء»<sup>(٣)</sup>

فالرسول ﷺ أشار إلى أن الطهر وأجبر أنه  
 العدة التي أمر الله تعالى أن يعلق لها  
 النساء، نصح أن المرء هو الطهر  
 كي أن العدة واجبة مرءا إثر الطلاق لا  
 مهلة نصح أن الطهر المتصل بالطلاق لا  
 الخبيث الذي لا يتصل بالطلاق، وهو كان

(١) سنن السلام، كتاب الطلاق، ٣: ٢٠١ طبعه دار الفكر العربي  
 - بيروت  
 وبحديث عائشة «بها الأقراء الأطهار»  
 أخرجه مالك في الموطأ، ٢: ٢٥٧/٢، وموقفا عن عائشة  
 روى الشافعي في الأم، ١: ٢٩١، مسند  
 (٢) من المحتاج، ٢: ٢٨٠/٢

(١) سورة الطلاق، ١/١  
 (٢) مسند الطبري، ١٨: ١٥٣، ٢: ١٠٠  
 (٣) صحيح مسلم، ٤: ٢٤٠  
 أخرجه الشافعي في فتح الباري، ٢: ٢٤٠، ٢: ٢٤١، مسند  
 (٤) في حديث ابن عباس، والشمس، ٢: ٢٤٠

حيث صار<sup>(١)</sup> ومعلوم أنه لا تفاوت بين سحوا  
والأمة في العدة فيما يقع به الانقضاء، إذ الرق  
أكثر في تنقيص العدة التي تكون في حق الحرمة  
لأن تغيير أصل العدة، مثل هل أن أصل  
ما تنقص به العدة هو الحيض<sup>(٢)</sup>

ج - ولأن المذهب في لسان الشرع استعمال  
الفرق يسمى الحيض، فإن النبي ﷺ وتدع  
الصلاة إياهم أقواتها<sup>(٣)</sup> وقال لعاطية بنت أبي  
حبيش وانظري إذا أتى فرك فلا تسلي،  
فلما مر فرك فصلت ثم صلى ما بين الفرق إلى  
الفرقة<sup>(٤)</sup> بهذا دليل على أنه لم يمتد في لسان  
الشرع استعماله بمعنى الطهر في موضع،  
فوجب أن يحمل كلامه على المذهب في  
لسانه<sup>(٥)</sup>

د - وأما المحقول فهو أن هذه العدة وجبت  
للنكاح على برقة النرجس، والعالم يبراه

واستقر مذهب عليه فليس له منع  
سواه<sup>(٦)</sup>

واستدلوا على قومه بالكتاب والسنة  
والمعقول .

١ - أب الفكتف فتره تعالى ﴿وَالْمُطَلَّاتُ  
يَرْفَعْنَ يُنْفِقْنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٧)</sup> فقد أمر  
الله تعالى بالاعداد بثلاثة قروء، ولو كان  
الفرق على الطهر لكن الاحتداد بطهرين  
وبعض الثالث، لأن بقية الطهر الذي  
صادفه الطلاق محسوب من الأقراء عند القول  
لأول، والثلاثة اسم بعدد محصور،  
بالاسم الموضوع لعدد لا يقع على ما فيه، فيكون  
ترك العمل بالكتاب، ولو حمل على الحيض  
يكون الاحتداد بثلاث حيض كزامل، لأن  
ما من من الطهر غير محسوب من العدة  
عندهم فيكون عملاً بالكتاب، فكان الجنس  
على ذلك أولى لموافقة لظاهر النص وهو أولى  
من مخالفة<sup>(٨)</sup>

ب - وأما السنة في روى عن رسول الله ﷺ  
أنه قال: «طلاق الأمة ثلاثاً وعدنها

(١) البدائع ١٩٢/٢ - ١٩١، فتح الممتع ٣٠٨/٤، فليس  
لا بد من دفع مع الشرع ٨٦١٩، مع كشف الشفايع  
٢١٧/٤ - ٢١٨، طالع المصنف ٦٥٠، نظري ١٣/٢ - ١٣  
ومنها على الأوطى للسوفاي ٩٠/٢٧ وفيه حديث، من  
السلام ٢٠٠/٢

(٢) منها في نسخة كراهية  
(٣) البدائع ١٩١/٢، المعنى في خلاف مع الشرع  
٨٣/١ - ٨٤، على الكتب العربية - بيروت

(٤) حديث، وطلاق الأمة السحوا

اخرجه ابن ماجه (٢١٠٦) عن حديث ابو حمزة، وهو  
ابن سيرين في تنقيص (٢٠٢) أدنى إسناده روي  
حديثه، ثم نقل عن النخعي والبيهقي أنها مسندة  
مرفوعة على ابن عمر

(٥) البدائع ١٩٤/٢

(٦) حديث جامع الصلاة أيام أزالها  
أخرجه الترمذي (٦٦٠) وأبو داود (٢٠٨/٢) وخطه  
أبو داود

(٧) حديث وانظري إذا أتى فرك فلا تسلي،  
اخرجه أبو داود (١٩١/٢) وأصله في البخاري (الفتح  
البدوي ٢٠٠/٢)

(٨) النص والمخرج الكبير ٨٢/١ - ٨٢

الرحم حصل منحيض لا يذ. ظهره فكان  
الأعداء منحيض لا بالظهر<sup>١</sup>

عدة مرة ذات الأثر، في الظلال أو  
الصبح

١٢ - ذهب جمهور الفقهاء على أن عذبة المرأة  
أحره ذات الأثر وهي من تحت حيزين وظهر  
صاحبان ثلاثة عروة،<sup>٢</sup> فتعند بالأثر وإن  
تأخذ حبيصتها وقال طهره،<sup>٣</sup> لقوله تعالى  
﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَفَّضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>٤</sup>  
وذلك في المذخون ب في السكاح الصحيح  
أو الدسد عند جمهور الفقهاء خلافاً للشافعية  
في عذبة (ر) حلوه

وقد سوي بين اختلاف الفقهاء في معنى  
عروة، ويقول بعضهم إنه الظهر، ويقول  
غيرهم إنه الحيزين ويرتب على هذا  
اختلاف في حساب العدة، ويبين ذلك فيما  
بأنى

١ - العدة على العون بأن المرأة هو الطهر  
١٣ - ذهب مالكية وشافعية وأحمد في رواية  
إلى أن المرأة قد صنعت طهراً، وهي من يمين  
طهرها شيء ولو لحظة حبست مرة، لأن  
بعض طهر وإن من يصدق عليه اسم مرة،  
فتقول مرة طهر كامل، لأن الجميع قد أعتق  
في كلامه ثمان عن معظم الأمة كقوله نذر  
﴿الْحَيْضُ أَشْهُرٌ مُعْلُونَةٌ﴾<sup>١</sup> مع ما في  
شهرين وعشر أيام، ولذلك تنقض عدتها  
في هذه الحالة بربو الدم من طبيعة ثلاثة  
وذلك عند مالكية وشافعية.

وعلى السريفة عن أحمد - بأنها مرة هو  
لظهر لا تنقص عدتها بربو الدم من  
خيمه السالك، وهو بعض ما قطع دم  
بنت الحصة وعملها في العدة من  
المذهب، ومما سئل أحمد أنه لا يشترط  
أن يسيل لأتفرغ العدة، بل يكفي انقطاع دم  
الحصة الثالثة

وم يخالف في ذلك - كما قال ابن قدامة -  
إلا الترهى حيث قال - نعتد ثلاثة عروة  
سوى الطهر الذي طلقها فيه، وحكي عن  
أبي عبد الله إن كان جامعها في الطهر لم  
يحسب مقبلة، لأنه من حرمه، لا لعلا.

الحداد ١٩١٣

١ - الحداد ١٩٣٢، فتح القدر ٣٠٦٢، من عيسى  
١٩١٢ ٥٠٣ - المسبوق ١٦٦ - جعفر الإبراهيم  
٣٨٧ - المصنف ٢ - مصر طبع  
٣٨٥ - ٣٨٦ - رحمه الله تعالى ٣٨٥ - نفس لاري  
الحداد مع الأثر ١٩٠٩، كتاب الدعوى ٢٢٥  
١٤ - رحمه الله تعالى ٢٦٥، النوازل ١٦٢ - مسنون

١٩٢

١٥ - رواية العدة ٢٦٥

١٦ - سيرة ٨٠

من خلق امراته في حالة الطهر لا يجنس  
بلذك لظهور من المصدا عنده، حتى  
لا تنقض عذب من نحو ثلاث حيض  
بعده<sup>(١)</sup>

١٥ - ولكن هل العدة تنقض بالجماع من  
الحية الثالثة، أم بانقطاع الدم منها ؟  
ذهب الشيخ والثوري إلى أن العدة تنقض  
بانقطاع الدم من الحية الثالثة دون  
الجماع، لأن كانت البهي في الحيض عشرة،  
لانقطاع الدم فيها، إلا لا يزيده للحيض  
على عشرة؛ لأنها إن رأت أكثر من عشرة لم  
يكن الزائد غير العشرة فيها بانقضاء العدة،  
بعدم احتيال غزو دم الحيض بعد العشرة  
بها، فنزول الحيض ضرورة وثبت الظاهر

يعنى قلت فلا يجوز رجعتها وتحبس  
بلازواج بانقضاء الحية الثالثة

أما إذا كانت أرم حية دون العشرة،  
فإنها في العدة عالم تمسك، فيباح لزوجها  
وتجماعها، ولا يحل لغيره تكاثرها بشرط أن  
يحد ما فلم تمسك ولا يجمعت وصحت به  
ولامسى عليها وقت كمال من أوقات أبي  
الصناعات إليها<sup>(٢)</sup>

و سئلوا بالكتاب والمدة والإجماع والمغفل

فلم يجيب به من العدة كرس الحيض<sup>(٣)</sup>  
وإن طلقها حالها انقضت عذتها برؤية  
الدم من الحيضة الثالثة وقد حول زيد من  
ثالث إلى عمر وعاشرة رضى الله عنهم  
والفاسم بن محمد وماله بن عبد الله وأبنا من  
عشاد رأي ثور لثلا تريد اربعة على ثلاثة  
أشهر

ب - العدة على القول بأن الفترة هو  
الحيض

١٨ - ذهب الحنفية، وهو المذهب عند  
الحنابلة، إلى أن العدة لا تنقض عالم نحو  
المرأة ثلاث حيض كزامل ثالثة للطلاق، حتى  
طلقها في طهر فلا يجنس ذلك الظاهر من  
العدة عندهم، أو طهرها في حيضها قايما  
لا تحبس من عذتها بعد خلاف بين أهل  
العلم، فقرة الطلاق في الحيض لما فيه من  
تطهير العدة عليها، ولأن الله تعالى أمر  
بثلاثة نوره كاهله، فلا تعذر بالحيضة التي  
طلق بها<sup>(٤)</sup>

يعول الكسائي. ولأنه الاختلاف أن

(١) مسطور ٢٦٩/٢ تهذيب ٢٦٩/١ حاشية إجماع  
٢٨٥ روضة المحتجب ٨، ٢٦٠، ٢٦٧ مغفل للمتنج  
٢ ٢٨٥ نفس مع شرح ٩ ٨٨، ٨١  
٢ النهج ١٩٢/٣ نفس لار لعدة مع حسن  
٩٩، ٨٨، ٩

(١) تهذيب ١٩٢/٣  
(٢) تهذيب ١٩٢/٣

تطهيتين. إنه أحق بما عالم تعمس من  
الحيفة الثالثة، نزهة ورثها مادامت في  
العدة، فالتدلت كلمة فصحفة رضى الله  
عنه على اعتبار العسل

ولما المقول فلأن أيامها إذا كانت أقل  
من عشرة لم تسهر بانقطاع دم الحيض،  
لاحتشاش المعاودة في أيام الحيض، إذ الدم  
لا يدر دوا واحد، ولكنه يدر مرة وينقطع  
أخري فكان احتشاش المعاودة قلة، وسواء  
يكسونه دم حيض يلى العشرة، علم بوجوه  
بقطاع دم الحيض ببعض، فلا يثبت الطهر  
ببقي، فبقى العدة لأنها كانت ثمة، ببقى،  
وللتدلت ببقى لا يزول والتدلت.

وهي هذا إذا اعتدلت انقطعت الرجعة،  
لأنه ثبت لها حكم من أحكام الطاهر وهو  
إباحة أداء الصلاة، إذ لا يباح أدائها  
للحائض، فتقرر الانقطاع بقربة الاشتغال  
تنقطع الرجعة لانتهاء العدة به.

وكذا إذا لم تعمس، لكن مضى عليها  
وقت الصلاة، أو إذا لم تجد الماء، بل كانت  
مسافرة خيمت وصمت  
لما إذا نيمت ولم تعمس فهل تنتهى العدة  
وينقطع الرجعة؟

قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا تنفسى  
العدة ولا تنقطع الرجعة للمدة الساندة، وقال

أما الكتاب فهو تعالى ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾  
حَتَّى يَمْشُوا فِي الْأَرْضِ بِحُجَّتِكَ

وأما السنة - بما روى عن النبي ﷺ أنه  
قال: «تَحِلُّ لِرَجْعَتِهَا عَلَيْهَا حَتَّى  
تَعْمَلَ مِنَ الْحِيضَةِ الثَّلَاثَةَ» (١) وأما الإجماع  
فقد أجمع الصحابة ومروان أنه عليهم من  
اعتبار العسل شرطا لانقضاء العدة حيث  
روى حلقه عن عبدالله بن مسعود رضى الله  
عنه أنه قال كنت عند عمر رضى الله عنه  
عجاء رجل وامرأة، فقال الرجل، روى  
طلفتها رواجستها، فالت ما بمعنى ما صنع  
كل أكون ما كان، إنه طلقى وتركى حتى  
حلفت الحيفة الثالثة وانقطع الدم، وحلفت  
ثاني، روى عن غسل، وحلفت ثلثي،  
عطرق ابن عباس قد راجعت، فقال عمر  
رضى الله عنه: قل ليها يا ابن أم عبد،  
فللت: أرى الرجعة قد صحت ما لم عمل من  
الصلاة، فقال عمر: لو قلت غير هذا لم  
أره صوابا

وروى عن مكحول أن أب بكر وعمر وعلو  
وابن مسعود ولما الدرداء وعبد الله بن القصاص  
وعبد الله بن قيس الأشجري رضى الله عنهم  
كانوا يقولون في الرجل يطلق امرأته تطليقة أو

(١) موطأ طبر، ١٢٢/٢، طهر حيدر القريض ١٢٢

(٢) مذهب، وحل نزوحها لرجعة عليها

الرجعة عند الرضا، في المصنف موطأ عن عمر وعمر



عِدَّة الأمة  
١٦ - عِدَّة الأمة تختلف باختلاف نوع الزمرة  
التي نعتت منها، وباختلاف حالها بأصناف  
من ذوات الحمل أو الأقر، أو الأشهر  
وتفصيل ذلك في مصطلح: (زنى)  
٩٩

ثاني عِدَّة بالأشهر  
١٧ - ذهب الفقهاء إلى أن العِدَّة بالأشهر  
تجب في حالتين: <sup>(١)</sup>  
الحالة الأولى

وهو ما يجب بدلا عن الحيض في امرأة  
المطلقة أو مائى مغلها التي لم تر دما ليايس أو  
حيض، أو شئت من الحيض، أو جاوزته ولم  
تحيض، فصلها ثلاثة أشهر حتى ترى الحيض،  
فإن لم ترى الحيض فثلاثة أشهر من الحيض  
من مائة يوم، أو ثلثه بعد شهرين ثلاثة أشهر  
والأشهر في الحيض <sup>(٢)</sup> أي بعد شهرين كذلك،  
ولأن الأشهر هنا يدل على الأقر، والأشهر  
مقدر ثلاثة فكذا ذلك القول

محمد انتهى بعده وتقطع الرجعة، لأنها لما  
بهدت نيت لها حكم من أحكام الطاهر  
وهو إباحة الصلاة فلا يخفى الحيض  
مروية <sup>(٣)</sup>

وبحماية في إحصاء لعِدَّة وإباحة بعده  
للأزواج ماقتل من الخيعة الثالثة به على  
المقول بأن القرء هو الحيض قولان <sup>(٤)</sup>

القول الأول أنها في العِدَّة مالم يمس  
ساح لزوجها أو غيرها، ولا حمل لعدها كحدا  
لأب عترة من الصلاة بحكم حدث الحيض  
فأنهيب الحائض.

القول الثاني أن العِدَّة تنقضي بظهورها  
من الحيض الثالثة وانقطع دما، اختياره من  
الحيض لأن الله تعالى قال: ﴿يَتِمُّ نَفْسُ  
بِأَنفُسِهِمْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ وقد كُتِبَ بعده  
بديهي وجوب انحصار عدها وسقوط الصلاة  
وقهر عديم وصحة دما، لأنه لم يبين حكم  
العِدَّة في الميراث ووقوع الطلاق فيها، واللعان  
والفسخ، قال الفقهاء: إذا شرطت العِدَّة  
أحد عده إباحة الرجعة ونحوها، عن  
الأزواج، فأما سائر الأحكام عليها تنقضي  
بأنفُسِهِمْ دما <sup>(٥)</sup>

١ - انظر في التكملة من ١٩٢٠، حاشية ميسرة  
٢ - هو كذا الدرر ٩٦٠، وهو في التكملة  
٣ - حاشية المصنف ٢٨١٧، وفيه إحصاء  
٤ - انظر في التكملة من ١٩٢٠، حاشية ميسرة  
٥ - انظر في التكملة من ١٩٢٠، حاشية ميسرة

(١) بدل من ١٥٥٤  
(٢) سورة البقرة ٢٢٨ (انظر في التكملة من ١٩٢٠)  
(٣) ١٥٤  
(٤) على أن قوله ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢،

وَعَشْرًا<sup>(١)</sup> "وقول الرسول ﷺ: لا يحمل لامرأة ثوبين يالها واليهج الآخر أن تعد من ميت عوق ثلاث نبال، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرة<sup>(٢)</sup>"

وقد رت عدة الوفاة هذه عدة، لأن الولد يكون في بطن أمه أربعة أشهر يومها مطلقاً، ثم أربعة أشهر يومها عطفه، ثم أربعة أشهر يومها مضمة، ثم يجمع فيه النوح في العشر، فأمرت بأمس هذه عدة ليستين الحمل إن كان بها<sup>(٣)</sup> حمل

وشرح المالكية حلالاً لجمهور الفقهاء بأن العدة من الوفاة واجبة من النكاح الفاسد المختلف فيه دون النكاح لثبوت من فساد كخامسه فلا عدة إلا إن كان الزوج المانع قد دخل بها وهي مطيقة فتعد كالنطفة<sup>(٤)</sup>

كيفية حساب أشهر العدة .

١٨ - إن حساب أشهر العدة في العلق أو المسح أو الوفاة يكون بالشهور القمرية لا

بشروط المالكية في الصغيرة التي لم تحض إن تكون مطيقة للولادة، وفي الكبيرة الآية من انحصس أي تكون قد جازت المسح ستة<sup>(٥)</sup>

ومن الناس من يخلط بين الفقهاء في نظر مصطلح (إي من قد)

وإن اعتدت المرأة بالأشهر ثم حاضت بعد قراءتها فقد انقضت العدة ولا تلزمها العدة بالاقراء

ولو حاضت في أثناء الأشهر انقضت إلى الأكره ولا يجب مضي قرأ أحد جمهور الفقهاء لقدرتها على الأصل قبل الفراق من المدل - كتبتهم بعد الماء أثناء نيسه<sup>(٦)</sup>

الحالة الثانية

عدة الوفاة التي وجبت أصلاً بنفسها، وسبب وجوبها الوفاة بعد زواج صحيح سوله أكانت الولادة قبل الدخول أم بعده، وسوله أكانت من حيض أم لا، بشرط ألا تكون حاملاً وسبب أربعة أشهر وعشر مضمون قوله عدلى: وَأَنْتِ بَيْنَ يَمُوتُونَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ لَكُمْ رَجُلٌ يَتَرَفَّسُ بِأَنْتِ بَيْنَ أَشْهُرٍ

(١) الفراهي البجلي ٩٩/٩، نفس لأين طاعة مع الشرح ١٠٢/٩، ووجه الظاهر ٨/ ٣٧، عكسلي ١٧٣، ٧

(٢) نفس المصحح ٢٩٩/٣

(٣) الإبان ٣٢١ من مذهب الفقيه ٢٥٠/٦، (٤) حديث: والأصل لأمس يعني رواه البجلي ١٠٢/٩، ووجه الظاهر ٢٨٨، ٢٥٩، شرح الألفاظ (المكتبة)

(٥) البدائع ١٩٩/٢ - ١٩٥، فتح المصير ١/ ٣٩١، من عدلى ٦٠٣/٧، طه موطأ ٧١٢/٧، الفراهي البجلي ٩٩، ١٠٢، ووجه الظاهر ٢٨٨، ٢٥٩، نفس احتاج ٣٩١/٢، ٣٩٦، نفس لأين طاعة مع الشرح ١٠٢/٩، ٢٧، ١٠٢/٩، ١١٢/٩

(٦) الفراهي البجلي ٩٩/٣

انشاء يوم يوم أو ليلة منه غير شهر من  
عاشال، ويكمل اسكر ثلاثين يوم من  
الشهر الرابع، ولو كان اسكر ناقص

وكنت في عدة النوبة بالاشهر، فربما بعد  
بقية شهر لانكر بالأيام وبما في الشهر  
بالأهنة، ويكمل الشهر لأول من شهر  
الأحد.

ومندوا بأن الأسر به هو الإحصاء  
بالشهر، والاشهر اسم الأهلة، فكان الأصل  
في الاعتداد هو الأهلة، قال ابن تيم  
﴿تُسَاءَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ  
يَلْسَانُ رَاجِحٌ﴾<sup>١</sup>، جعل أهلال نوبة  
المواقيت، وأما بعدد إلى الأيّام عند بعد  
اعتبار الأهلة، وقد تعدد اعتبار الهلال في  
الشهر الأول فعملنا به في الأيام، ولا بعدد  
في نوبة الأشهر فلزم حينها بالأهلة<sup>(٢)</sup>.

الصور الثاني ذهب أبي حنيفة ورويه  
عن أبي يوسف وابن بكير فذهبوا إلى أن  
العدة تحسب بالأيام، فتعد من الغلال  
وعشرة يسمى يومًا، ومن النوبة مائة وثلاثين

الشمسية، فإذا كان الغلال أو النوبة في يوم  
أهلال اعتبر الأشهر بالأهلة، لقوله بعد  
﴿يُسَاءَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ  
يَلْسَانُ رَاجِحٌ﴾<sup>١</sup> حتى ولو نقص عدد  
الأيام، لأن الله أعرب بالعدة بالأشهر، فلهذا  
صحاحه ﴿فَمَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾<sup>٢</sup>، وال  
مساو ﴿وَأَمَّا أَشْهُرٌ وَعَشْرٌ﴾<sup>٣</sup>، فمراد  
باعتبار الأشهر سواء أكانت ثلاثين يومًا أو  
أكثر، ولما روي عن النبي ﷺ أنه قال  
الشهر هكذا وحكمه وحكمته<sup>(٤)</sup> وأشار  
بما بعده لاعتبار مؤخره، وهكذا في ثلاثين وأثني  
بأنه بعدة كلها وحسن أو عس إيلانه وهذا  
عد شهر رمضان.

وإن كانت النوبة في سنة فتنشهر، فإن  
العمية قد احتجوا في ذلك على غيره.

القول الأول ذهب المالكية وإن دفعه  
والحنابلة وهو رواية عن أبي يوسف إلى جواز  
ذهب إلى حاشيت النوبة، أو أنشأ شهره يوم في

١ في سورة النجم ٣٥

٢ سورة النحل ٦١

٣ سورة النحل ٦١

٤ قوله ﷺ: "الشهر هكذا وحكمه وحكمته" رواه البخاري في صحيحه

القول الثاني سلم ١٢٦٢٩ من حديث أبي عبد الله

صلى الله عليه وسلم في قوله ﷺ: "الشهر هكذا وحكمه وحكمته" رواه البخاري في صحيحه

٥ قوله ﷺ: "الشهر هكذا وحكمه وحكمته" رواه البخاري في صحيحه

٦ قوله ﷺ: "الشهر هكذا وحكمه وحكمته" رواه البخاري في صحيحه

١ في رواية طبراني ٢٨٩١٩، مني المصنف ٢٩٢٢٣

٢ في سورة النجم ٣٥

٣ في سورة النجم ٣٥، في رواية طبراني ٢٨٩١٩، مني المصنف ٢٩٢٢٣

٤ قوله ﷺ: "الشهر هكذا وحكمه وحكمته" رواه البخاري في صحيحه

٥ قوله ﷺ: "الشهر هكذا وحكمه وحكمته" رواه البخاري في صحيحه

يوم، لأنه إذا انكسر شهر انكسر جمع  
لأشهر، قبلنا عن صوم الشهرين المتتابعين  
إذا ابتدأ الصبح في نصف الشهر

ولأن السنة يرعى فيها الاحباط، ولو  
اعتبرنا في الأيام لزادت على الشهر ولو  
اعتبرناها بالأهلة نقصت عن الأيام، فكان  
يجب الرخصة أولى احتياطاً<sup>(١)</sup>.

بده حسب أشهر العدة :

١٩ - ذهب الحنفية والثمانية والحديفة إلى  
أن عدة الأشهر تبدأ من الساعة التي لاؤها  
وروحها فيها. فلو دارها في أثناء الليل أو النهار  
ابتدى حساب الشهر من حيثها، واعتدت  
من ذلك الوقت إلى مثله، واستندوا بقوله  
تعالى ﴿فَعِدَّتُكُمْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾<sup>(٢)</sup> وقال  
تعالى ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(٣)</sup> ولا يجوز  
الرخصة عليها بغير دليل، وصحت النكاح  
عكس إمامنا وإمام استظهرنا، فلا وجه  
لرخصة على ما أوجبه الله تعالى .

وقال المالكية لا يجب يوم الطلاق إن  
خلفت بعد فجره، ولا يوم الزوال<sup>(٤)</sup>.

(١) كيدج ١٩٤/٣، ١٩١، ووجه الطالبيين  
١٨ / ٣٩٩، من المحتاج ٣٨٦/٣، ٣٩٢.

(٢) سورة الطلاق ١/

(٣) سورة البقرة ٢٢٤/

(٤) منح المكشور ٢٧٤/٢، الشواكه المكشور ١٧٢، رخصة =

العشر المختارة في عدة الزوجة بالأشهر

٢٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن العشر  
المختارة في عدة الزوجة هي عشر ليال بأيامها  
فتجب عشرة أيام مع الليل. لقوله تعالى  
﴿وَيَرْفَعْنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(١)</sup>  
فالمغرب مطلق صبغة التأنيث في العدد  
خاصة على الذكر مطلق لفظ النهر وترى  
الليالي بأيامها كقوله تعالى لبيدنا زكربا عليه  
السلام ﴿إِنَّكَ أَلَّا تَكَلَّمُ النَّاسُ ثَلَاثَ  
لَيَالٍ سَوِيًا﴾<sup>(٢)</sup> يريد بأيامها بقليل أن الله  
معدى نال في آية أخرى ﴿إِنَّكَ أَلَّا تَكَلَّمُ  
النَّاسُ ثَلَاثَ أَيَّامٍ إِلَّا مَرًّا﴾<sup>(٣)</sup> يريد بلياليها  
ولو بدر احتكاك العشر الأخير من رمضان  
لزمه الليالي والأيام وبها قال أبو عبد وابن  
أشهر خلافا للأوزاعي والأصم فالتدين فالأول  
تعدد بأربعة أشهر وعشر ليال وسبعة أيام،  
لأن العشر تستعمل في الليالي دون الأيام،  
وبد دخلت الأيام الثلاث في كنهه القهاني بعد،  
وعن ذلك فلو تزوجت في اليوم العاشر جاز،  
لعدم من تدكير العدد (العشر) في الكتاب

= السطحيور ٢٧٠/٢، قلبي لاين قلبي والشرح الكبير

١٩٠/٩، ٢٠٦، من السلام ٢٠٦/٢، إجماع، صمد

لغوي - جرد

وقال ما عني، وأب الأول فلا خرج في ذلك إن كان  
صحة بالقبلة للقاء على الساعة

(١) سورة النور ٢٢٤/

(٢) سورة ص ١٠٠/

(٣) سورة آل عمران ٢٠٦/

والنساء، لقوله ﷺ ولا يحمل المرأة ثمن ماله  
واليوم الآخر أن محمد عن ميث فوق ثلاثة أماء  
إلا من زوج أربعة أشهر وعشراه <sup>(١)</sup> بحسب  
كون الممدود للقبلي ولا لانه <sup>(٢)</sup>

١٥٣٢ الجمعة يوحنا ١٤٨٨

وَأَمَّا أُولَ الْأَيْحَالِ الَّذِينَ يَقُولُ نَسْتَعِينُكَ بِذُنُوبِنَا فَهِيَ خَلْقٌ مُنْكَرٌ يُلَاقِيهِمْ فِي صُورَتِهِمْ فِي الْمَوْتِ وَيُخَلِّصُهُمْ فِي الْحِكْمَةِ وَالْإِيمَانِ مِنْهَا رُوحَهَا وَكَذَلِكَ

[illegible]

واستندوا كذاك بما روي عن أنس بن  
 مخرمة أن سيدة الأنسمة ماتت بعد وفاة  
 زوجها بدينار، فجاء ابن أبي سلمة  
 فاستأمنه أن يشكح فلان لها فتكف  
 وتقبل بها وصحت بعد وفاة زوجها بالربيعين  
 ليلة، قال الزهري: ولا أرى لها أن تزوج

٢٦ - ذهب الفقهاء إلى أن الحمل ينقض  
عقدتها بوصف الحمل، سواء أكانت عن طلاق  
أو وطء شبهه لقوله تعالى ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَّامَ  
الَّتِي بَيْنَ يَدَيْكُمْ أَن يُضَعُوا خِلْفَ الْإِنثَىٰ﴾<sup>(١)</sup> وإلى القصد  
من الآية إزالة الرحم، وهي تحصل بوصف  
الحمل.

واعتلّف الفقهاء في عدة الشؤل عنها  
 ويوجب إذا كانت حاملاً، فذهب جمهور  
 الفقهاء إلى أن عدم نفسي يرفع الحمل،  
 ثبت الندة أو كثرت، حتى ولو وصفت بعد  
 ساعة من وفاة زوجها، فإن العدة نفسي  
 يحل للإرجاء. (١)

(۲) حدیث: **الاجل لافراہ** یعنی: **تقدم غری**

٢٧) البعث، ١٤٥٢، فتح المبدى، ١٣٨٢، الباقه  
القدوات ١٤١٢، الفقه ١٣٨٢ - ١٣٨٢، جوده العظمى  
١٣٨٨، ١٣٨٨، مقرر البعث ١٣٨٢، مقرر البعث  
المقرر البعث ١٣٨٢، مقرر البعث ١٣٨٢

[illegible]

الإجمالي ١٤٣٤٠ سنة السوي ١٩٢٢ م  
احتاج ٣ شاة حلبة حسن ١ ٥٥ قلم لاس  
طهارة مع مشحوم الفكرة ٢٨ مصدر العربي ١٧٢٢

١٢٩٠ / ١٣٩٠ هـ  
١٢٩١ / ١٣٩١ هـ  
١٢٩٢ / ١٣٩٢ هـ  
١٢٩٣ / ١٣٩٣ هـ  
١٢٩٤ / ١٣٩٤ هـ

عمامة تشمل المتوفى عنها زوجها حلقاً كانت  
أو حائلاً وحاصه في مدة (ثلاثة أشهر  
وخمسة) وعوله معاش (وَأُولَآئِ الْأَحَالِ  
أَحَلُّهُ أَنْ يَصَرَ خَمْسِينَ) " فيه عموم  
وحصوصي أيضاً، لأن تشمل المولى عنها  
وغيره وخاصة في وضع الحمل، واجمع بين  
الآيتين فيجعل به رأي من الترجيح بما في  
أصل الأصول، لأن إذا اعتدت بأقصى  
الأحسين فقد عملت بمتنفس الآيتين، وإن  
اعتدت بوضع الحمل فقد تركت العمل بأية  
هذه النوازل، وإعمال النصين معاً خبر من  
يعمل أحدهما "١

الحمل الذي تنقضي العدة بوضعه

٢٢ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، و  
ن حمله الذي تنقضي العدة بوضعه هو  
ما بين فيه شيء من خلق الإنسان ولو كان  
فيه أو مصعة تصورات ولو صورة حية شت  
شبهه أو الثقلت من النفوس

أما إذا كان مصعاً لم تصور لكن شهدت  
الثبات من النفوس به فبذلك تحفظ رأي  
بأنه تصورات هي هذه الحلقة تنقضي بها

وهي في غيرها غير أنه لا يفرق زوجها حتى  
تصير (٢)

وروحه الدال أن الحامل المتوفى عنها  
زوجها تنقضي عدتها وإن لم يمض عليها  
أربعة أشهر وعشرة، بل ولو بعد الولادة بساعة،  
ثم يحل للأزواج، ولأن المقصود من العداء من  
نجات الأقراء العدة براءة الرحم، ووضع  
الحمل في الدلالة على العدة بولي مضي  
العدة، فكانت بقاء العدة به أولى من  
الانقضاء بالولد "١

وذهب على وابن عدي في إحدى الرأيتين  
عنه، وصح قلعه عنهم . . وابن أبي ثعلب  
وسحب إلى أن الحامل المتوفى عنها زوجها  
تعد بأحد الآيتين، وصح الحمل أو مضي  
أربعة أشهر وعشرة، به كان اختياراً بمتنفس به  
عدة (٣)

واستدلوا على هذا بقوله تعالى (وَأُولَآئِ  
يَسْقُونَ مِنْكُمْ وَيُرُونَ أَزْوَاجًا بِرَيْحٍ  
بِأَنْفُسِهِمْ تَرْتَبِعُ أَشْهُرًا وَعَشْرًا) " والآية  
الكريمة فيه عموم وخصوص من وجه، لأن

١ - من كلامه ١٠ - ١١٧٠ قبل الأذان مسوكر  
٢ - من كلامه ١٧ - ١٧٠٠ قبل الأذان مسوكر  
٣ - من كلامه ١٧ - ١٧٠٠ قبل الأذان مسوكر  
٤ - من كلامه ١٧ - ١٧٠٠ قبل الأذان مسوكر  
٥ - من كلامه ١٧ - ١٧٠٠ قبل الأذان مسوكر  
٦ - من كلامه ١٧ - ١٧٠٠ قبل الأذان مسوكر  
٧ - من كلامه ١٧ - ١٧٠٠ قبل الأذان مسوكر  
٨ - من كلامه ١٧ - ١٧٠٠ قبل الأذان مسوكر  
٩ - من كلامه ١٧ - ١٧٠٠ قبل الأذان مسوكر  
١٠ - من كلامه ١٧ - ١٧٠٠ قبل الأذان مسوكر

موسوبا إليه فلا تنقصي القعدة بوضع الحمل،  
كما إذا ماتت حتى لا يتصور منه الإبرال أو  
تسرح من روجه حامل وهكذا كل من أتت  
روجه الحامل يولد لا يمكن كونه منه<sup>(١)</sup>

٢٣ - اتفاق الفقهاء على أن عدة الحامل  
تنقصي بتقصص جميع الولد إذا كان حمل  
واحدا لقوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْصَاءُ  
أَجَلُهُمْ إِنْ يَضُرَّ مَضُرٌّ﴾<sup>(٢)</sup> واختلوا في  
مسائلهم .

٢٤ - المسألة الأولى فيها لو خرج أكثر الولد  
من تنقصي القعدة أم لا ؟

ذهب الحنابلة في ظاهر الرواية والشافعية  
والحنابلة والمالكية إلى المتمد عنهم إلى أنه  
إذا خرج أكثر الولد لم تنقص القعدة، ولذا ثبت  
بمجرد مرجعتهما ولا يحمل للأولاد إلا باعصاله  
قله عن أحمد،<sup>(٣)</sup> خلافا لآس وذهب من  
أعاليكية القائل بها لحل بوضع ثلثي حمل  
بناء على تبيعة الأقل بأكثر<sup>(٤)</sup> .

العدة عند الشافعية في الذهاب ورواية عند  
الحنابلة حصول براءة الرحم به

خلافا للحنابلة وقول الشافعية ورواية  
للحنابلة القائلين بعدم انقضاء العدة في هذه  
العدة بالوضع لأن الحمل به قطعة متصورة  
إذا كان مضخة أو علة لم تعتبر به تصوير فلا  
يعرف كونها متصورة إلا باستبانة بعض الحقائق .  
أما إذا العلة لثقة طعمه أو علة لم هذا أو  
وصفت مضخة لأصيرة فيها فلا تنقصي القعدة  
بالوضع عند جمهور الفقهاء من الحنابلة  
والشافعية والحنابلة<sup>(٥)</sup>

وشرح المالكية بأنه إن كان الحمل دما  
اجتمع تنقصي به القعدة، وعلامة كونه حلا  
أنه إذا صب عليه ماء اخرج لم يند<sup>(٦)</sup>

واشبهه المالكية والشافعية والحنابلة في  
روايه في الحمل لخلى تنقصي به القعدة لأن  
يكون الولد مسويا لأصحاب العدة إما ظاهرا  
وإما حتما لا كالخلى باللعان، فإذا لآخر  
حاملا ومع الحمل انقضت عدتها بوضعه  
لإمكان كونه منه، والقول قولنا في العدة إذا  
تحقق الإمكان، أما إذا لم يمكن أن يكون

(١) التمسوقي ١٧٢/١، روضة المتكلمين ٣٧٢/٨، وصاحب  
حبر السراج ٢٨٨/٢، للسي مع مخرج كـ  
١٧٢/٩

(٢) سورة طلاق ١

(٣) ابن عثيمين ٤/١١١، التمسوقي ٣٧٢/٥، الفقيه  
الكويتي ٥٦/٢، سواهر إكمال ٣٨٢/١، عصر المحتاج  
٣٨٢/٣، روضة الطبیبين ٣٧٥/٨، الطبیبين  
٤/٦٠٢ - ٤٦٠ - ٤٦١، غايه تحصيل ١/٢٦١، التمسوقي  
وشرح الكرم ١/١١١

(٤) حاشية التمسوقي ١/١٧١

(٥) إبدعهم ١٧٢/٣، في المسام ٦٠١، الطهور  
وغيره ١/٢٢٤، عصر المحتاج ٢/٤٨٨، ٣٨٩  
روضة الطالبين ٣٧٦/٨، للسي ٧١، يندع مع المخرج  
الكبير ١٧٢/٩، ورجعها

(٦) التمسوقي ١٧٢/٢

الأول لأبيح لها النكاح كما لو وصفت لآخره  
وكذلك لو وصفت ولها وشك في وجوده  
لم ينعى عذبتها حتى يروى الرينة وينص أم  
لم يبق معه حمل لأن الأصل بقاءه فلا يروى  
مانسك. <sup>١٠</sup> وعلى هذا القول من وصفت  
أحداهم وكانت رجعية فزوجها الرجعة قبل  
أن ينعى شيء أو الآخر لها العدة. وإنما  
يكويان بواحد إذا وصفا معا أو كان بينهما  
دون مائة شهر. فإن كان بينهما مائة شهر  
فصعد الثاني حل آخر <sup>١١</sup>

القول الثاني ذهب عكرمة وهو قلاية  
والخمس أخرى إلى أن العدة تخص موضع  
الأول ولكن لا يزوج حتى يضع البنت لآخره <sup>١٢</sup>  
ويستدبره بقره تعالى ﴿وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ  
أُحُدَيْسٍ أَلَمْ تَفْقَهُمْ خُلَافٌ ۚ وَمَا يَحْكُمُ  
أَحَدُهُمْ إِذَا رَجَعْتَ إِلَيْهِمْ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ  
كُلَّ شَيْءٍ حَكْمًا عَظِيمًا ۚ﴾  
وعلى هذا القول لا يجوز مراجعتها بعد

وشرح الحديث في قول بل أنه لو خرج  
أكثر بوند تنصبي به العدة من وجه دون وجه  
فلا ينصع الرجعة ولا تحل للأزواج احتياطاً  
لأن أكثر يقوم مقام لكل في انقضاء الرجعة  
احتياطاً. ولا يفسد في نفسها العدة حتى  
لا تحل للأزواج حياً <sup>١٣</sup>

وشرح الله فيه ذلك العدة لا تنصبي  
محسرة مع مصر المولود. وخرج بعضه  
محصلاً أو غير محصل ولم يخرج بغير نصيب  
الرجعة. ولو طلقها وقع الطلاق. ودعت  
لحدهم ورثة الآخر <sup>١٤</sup>

٢٥. مسألة ثالثة: إذا كان حمل اثنين  
فاكثر

ختلف انتهاء في هذه المسألة على  
ثلاث

القول الأول ذهب فقهاء طهه ومالكه  
والشافعية والحنابلة إلى أنه حمل واحد  
اثنين فاكثر من بعض العدة إلا يوضع لآخره  
لأن حمل اسم لجميع ما في الرحم. ولأن  
العدة شرعت بحرفه البراءة من الحمل. فإذا  
عدم وجود الولد الثاني أو الثالث بعد تيقني  
وجود المولود لمعدة ولتعت البراءة بوجوه  
لأنفسانها. ولأنها لو انقضت عذبتها موضع

١ - ١٠٨٨٠ ١٣٢٢ شرح صدر ٣١٤ هـ  
٢ - شرح المذاهب ٤ ج ٢ ص ١٩٨ هـ  
٣ - بدعي ١٧٩٤ ص ٢٠٢ ج ٢ ص ٣٦٨ هـ  
٤ - الحمل ١٩٦٤ ص ١١١ ج ١ ص ١٢٦ هـ  
٥ - ٢٩ ١٣٣  
٦ - روضة الباقين ٢٢٢١٨ ص ٢٨٦ هـ  
٧ - من أن يوضع حد شرح المذاهب ١١١ ج ٢ ص ١٨ هـ  
٨ - ٢٩

(٢) مودع لعل  
(٣) السابق ٢٩٨

(١) من عاده ٦٦ ج ٢ ص ٩  
(٢) روضة الباقين ٢٢٢١٨



وصح القول الأول بعدم بقاء العدة إلا أنها  
لاحل للأزواج إلا بعد أن تضع الأخير من  
التوائم خلال الجمهور للفقهاء بأن انتفاء  
مراجعة الخامس يردف على وصح كل الحمل  
وعد هو قول عالم العلماء<sup>(١)</sup>

سي يجوز للمعدة يوضع الحمل المزوج  
بالوصح لم بالطهر<sup>٢</sup>

٢٩ - استلقت العقيدة في ذلك عن قولين  
القول الأول ذهب جمهور العلماء وأنه  
الفتوى إلى أن ثمة تزوج بعد وضع الحمل  
حتى وإن كانت في دمها، لأن العدة تقضى  
بوضع الحمل كله فتحل للأزواج إلا أن  
زوجها لا يضرب حتى يظهر لعوله تعالى  
﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَبْطِئَ﴾<sup>(٣)</sup>

القول الثاني ذهب الحنفى والشافعى  
والسحنى وحده إلى أنه لا تكبح النساء  
مادامت في دم عاصها كما ورد في الحديث (ظلمنا  
نعم من عاصه نجست مسطحات)<sup>(٤)</sup>  
وهي بطلت بحس طهر<sup>(٥)</sup>

(١) القنى لاير كدامه مع الفرح الكبير ١٦٧٨/٨ - ١٦٧٩

(٢) سورة البقرة ٢٢٤/٤

(٣) حديث (ظلمنا من عاصه نجست مسطحات)

مرحمة الشافعى (١٦٧٩/٩) من حله سبعة الألف

باسم في السور (صح طبرى ٢٦٩/٩) وسلم

(٤) ١٦٧٣/٩

(٥) المراجع الشافعى، والقنى لاير كدامه مع شرح الكبير

١٦٧٩/٩ - جليل لأحكام الفرق طبرسى ١٥٨

الزواج المدة في وجوده من

٢٧ - معه أن ترى المرأة أمدان الحمل ومن  
في عدة الأقراء أو الأكثر من حركه أو مدحه  
وسجوها وشك هل هو من أم لا<sup>(١)</sup>  
وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على  
ثلاثة أقوال .

القول الأول - قال مالك بن أنس  
المسئلة أي شكك وتغيرت ما حمل إلى أقصى  
أمد الحمل من تنقص حسب من السين أو  
أربعا؟ فيه خلاف - إن مضت المدة ولم يرد  
الزينة حلت للأزواج لانقضاء العدة، لما إن  
مضت وزادت، فنية لكبر بطنها مكثت حتى  
مرتضح، وفي رواية إذا مضت الخمسة أو  
الأربعة حلت ولو ضمت الزينة، ولو تزوجت  
ثلاثة بالحمل قبل تمام الخمس سبى طريعه  
شهر فولدت خمسة أشهر من مكاح الثاني  
لم يلحق السوء بولحد مني، وبصح مكاح  
الثاني لأنه مكاح حاملا، أما عدم خوفه  
بالأول فلهذا أنه على الخمس سبى شهر،  
ولما الثاني فلولانه لأقل من ستة أشهر<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني - قال الشافعى لو  
ارتفعت في العدة في وجوده من أم لا ينقل

(١) القنى لاير كدامه مع الفرح الكبير ١٦٧٩/٩ - حلى  
الشافعى ٣٨٩/٢٣

(٢) حاشية مدسجلى ١٦٧٢/٩، للزكاة الشافعى ٩٦/٩  
بوجه الإكيد ٢٥٨

ورجعت قبل دخول الرية فالتكاح باطل لأنها  
تزوجت وهي في حكم انعكالت في الظاهر،  
ويحصل إذا تبين عدم الحمل أنه يصح  
التكاح، لبيان أن نرجعت بعد انقضاء  
عدها.

الثاني - إن ظهرت امرئيه بعد فضاء  
عدها والتزوج فالتكاح صحيح لأنه وجد بعد  
فضاء عدتها في الظاهر والحمل مع الرية  
مشكوك فيه ولا يزول به ما حكم به من  
لا يجر لزوجه وظرف للشك في صحة  
التكاح، ولأنه لا يجر من يؤمن بالله واليوم  
الآخر أن يسمى ماء، وزرع غيره، ثم نظر فإن  
وصف الولد لأهل من سنة أشهر عند نكاحها  
ثاني وظفها فكذا به على أنه نكحها وهي  
حامل، وإن أتت به لأكثر من ذلك فالولد  
لاحق به ونكاحه صحيح.

الثالث - أن تظهر امرئيه بعد فضاء العدة  
وقبل التكاح فلا يجل ما أن تزوج، وإن  
تزوجت فالتكاح باطل، وفي وجه آخر يجل ما  
التكاح ويصح<sup>١٠</sup>.

عن العدة أو النكاح

سبح الله بغيره بغيره عده بالآخر أو

وحركة تجددها لم تنكح بحر حتى تزول الرية  
بدرود من تزعم النساء أنها لا تند له، لأن  
العدة عد لينكح يفسد فلا تخرج منه إلا  
سبح، فإن نكح فالتكاح باطل بدرود في  
انقضاءها والاحتياط والأضياع، ولأن الشك  
في المعقود عنه بطل العقد، وفي ريب بعد  
العدة وتكاح الآخر استمر نكاحه، وإن لم  
تدور من أشهر من وقت عقده لأنه بحكم  
سطلان عند التكاح يتحقق كونها حاملاً يوم  
العقد والولد للأول إن لم يكن كونه منه،  
بحواف ماله ولذاته ستة أشهر وأكثر فالولد  
للساني، وإن تزوجت بعد العدة قبل نكاح  
بآخر نصير من التكاح لسرون الرية  
للاحتياط خبر<sup>١١</sup> ودع ما يريث في مالا  
يريث<sup>١٢</sup>.

القول الثالث قال المختص إن المراجعة في  
العدة لا يجوز من أم لا لها ثلاثة أحوال

الأول - أن يحدث بها الرية قبل انقضاء  
عدتها فإنها تقبض في حكم الاعتداء حتى  
تزول الرية، فإن لم يجل ففضت عدتها  
بوصفها، وإن مال أنه ليس بحمل فيها أن  
عدها انقضت بالقسوة أو المشهور، فإن

١٠ من الصحيح ٢٨٩

١١ حديث صحيح حديثه في التاجين

١٢ ترجمه في الحديث ١١ (١٦٩) جلد ١ (٢٢٨) في  
حديث القس من رواه الترمذي حديث حسن  
صحيح

١٠ من الصحيح ٢٨٩

١١ من الصحيح ٢٨٩  
١٢ ترجمه في الحديث ١١ (١٦٩) جلد ١ (٢٢٨) في  
حديث القس من رواه الترمذي حديث حسن  
صحيح

بالأشهر لو يوضع أحصل، وقد نستقل من حالة إلى أخرى كما في

الحالة الأولى

انتقل للعلة أو تحولاً من الأشهر إلى الأثر، كالتصيرة التي لم تحض، وكذلك الأية

٢٨ - أنتقل غلقته، أي أن التصيرة 'و' البنية التي لم تحض إذا اعتدت بالأشهر فحاصت قبل بطلان علقها ولو ساعد لزمها ميسر، العلة، فتستقل عنها من الأشهر إلى الأثر، لأن الأشهر يظل عن الأثر فإذا وجد حدث بطل حكم البطل كالتيتم مع الماء<sup>(١)</sup>

أما إن التفتت عنها بالأشهر ثم حاصت بعدها ولو يلحظه لم يزمها استثناء العلة لأنه متى حدث بعد نقصان العلة، كالتى حاصت بعد انقضاءها بزم ضروري، ولا يمكن مع هذا الأصل، لأنه لو صح معه لم يحصل لمن لم يحض الاعتداد بالأشهر بحال<sup>(٢)</sup>

والأية إذا اعتدت ببعض الأشهر، ثم وأت الدم، فتحول عنها إلى الأثر، عبر الشاعبة والحقية في صدر بولية لأنها رأيت الدم دل على أنها لم تكن أية وأنها أحطت في الظن فلا يعتد بالأشهر في حضاها لأب بدل فلا يمتز مع وجود الأثر، وأثبت الحصة - على الرواية التي وقتر للإداس فيها وقتاً إلى أنه إذا بلغت ذلك الوقت ثم رأيت بعده الدم لم يكن ذلك قد حصى كالأدم الذي تراه التصيرة، لئلا يبيح منها، إلا إذا كان دم خالصاً فحصى حتى يعطل به الاعتداد بالأشهر

ويقل للكشاف عن خصائص أنه قال في ذلك و التي حطب بها أية، فأن الأية في يرى من القدم لا يكون حيصاً، ألا يرى أن وجود حصى منها كان معجزه في من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؟ فلا يجوز أن يعتد إلا على وجه المصحة، كنه على خصائص<sup>(٣)</sup> خلافاً لما لكية القائلين بأن الأية إذا وأت الدم بعد الحصى و ليس أقصر، والخالفه القائلين بعد الحصى من وقت السج، فإنه يكون دعاً مشكوك فيه يرجع فيه إلى انشاء لمعروف هل هو حيص أم

(١) البدائع للفتاوى ٢٠٢، وظنى لا تقدم

(٢) البدائع ٢٠٠٢، م - في الكتب تعبر، أي عراقي ١٦٩٢، حاشية ما يفتي على الأرجح للفتاوى ٢٠٢، فتاوى الدوام ٢٠٢، طو فتاوى بيروت، العوازم المقتضية ١٩٩، روح البقية ٢٠٢، مصر المصنف ١٩٩٢، فتاوى لا تمتد ٢٠٢، و خدوم، فتاوى كبرى

(٣) البدائع ٢٠١٢، م - حاشية ١٢٢، ١٢٢، حاشية ٢٠٢، مصر، المحتاج ٢٠٢



حلف المصالح في الحكم، ويسأل بيانه  
(ر) مصطلح (باس)

الحالة الثالثة - تحول المصلحة من عدة  
الطلاق إلى عدة الزوجة

٣٠ - اصل المصالح على أنه إذا طلق الرجل  
زوجته طلاقاً رجعيًا، ثم توفى وهي في العدة،  
سقطت عنه عدة الطلاق، واستأنفت عدة  
الزوجة أربعة أشهر وعشراً من وقت الزوجة، لأن  
سلطنة الرجعية ووجه مدامت في العدة  
يسرى عليها فبها تعتق ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ  
سَكُنْ وَبَدْرُونَ أُولَئِكَ يَكْفُرُ مَا كَفَرُوا بِمَا كَانُوا  
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(١)</sup>

ولذلك لأن من الصدر أجمع كل من  
يحقق عنه من أهل العلم هل ذلك، وذلك  
لأن الرجعية زوجة يلحقها طلاقه، وبها  
مهرته، فاعتدت للزوجة كمر مطلقة<sup>(٢)</sup>

ومذهب الفقهاء إلى أنه إذا طلق الرجل  
زوجته طلاقاً بائناً في حال صحته، أوب، هل  
حبها، ثم توفى وهي في عدة، فإنها تكمل  
عدة الطلاق ولا تسقط إلى عدة الزوجة،  
لأن طلاق الرجعية ينفذ من وقت الطلاق  
وإنما، فلا يورث بينها بغير وجود سببه،

تعتبر بحلف عدة الزوجة عقب عدة الطلاق  
على حالها

وأما لو طلق الرجل زوجته طلاقاً بائناً  
موصى به دون حب حبها، ثم توفى وهي في  
العدة فذهب أبو حنيفة وأحمد والشافعي  
وعبد بن الحنف إلى أنها تعتد بأبعد الأحكام  
- من عدة الطلاق وعدة الزوجة - احتياطاً،  
فتشبه بام الزوجية لأنها توفى، من رجعتاً بأب  
حاصت قبل الموت حب حبها، ولم تحض  
لذلك بعد الموت حتى انتهت عدة الزوجة،  
فإن تكمل عدة الطلاق، بخلافه لمجر  
حاصت الثالثة بعد الزوجة وتوفى بها عدة  
الزوجة فإنها تكمل عدة العدة

وبذلك الكلاسيكي وجه قوله أن التكاح  
لما بقي في حق الإنث خلاصة تنهه بقرار  
الطلاق إلى في حق وجوب العدة زلي، لأن  
العدة يخط في بابها فكان جهام سكتح من  
وجه كلياً لوجوب العدة حبها حب  
عليها الاعتداد أربعة أشهر وعشر فيها ثلاث  
حب<sup>(٣)</sup>

ودع مالك والشافعي وأبو عبد ويؤقر  
وأبو يوسف وابن المنذر إلى أن المصلحة تسمى  
على عدة الطلاق لا تطاع الرجعية من كل  
وجه لأنها بالنسبة من التكاح فلا تكون

(١) سورة المراء ٢٢١

(٢) الفخر لأبو عبد الله ١٠٤٩

(٣) المصالح ٣٠٠٣، ٢٠١١، القوط ٦

الطلاق عيب الطلاق، ولزوجة عيب  
الزوجة. لأن سب وجوب العدة الطلاق أو  
الطهارة بعد استئناف من وقت وجوب  
النسب، فإن لم تعلم بالطلاق أو الزوجة حتى  
نصب عده بعد فقد انقضت عليها، لكن  
قال في الحداية وثالثها ينشأ في الطلاق  
أن ابتداءه من وقت الإنزال عليها  
للمواصلة لأن الباتني يجوز أن يكون  
حق الطلاق انحصار العدة فيصح نكاح  
المريض ما مالم ينزل زوجته ما شيء،  
ويؤمها عن انقضت العدة لينزل عنها  
أو لربها مواه<sup>١</sup>.

ويذهب المالكية إلى أن العدة تبدأ من  
وقت تعلم بالطلاق، ولو أقر في صحته  
طلاق متعمد، وقد عصى بمذاكر العدة من  
إنزاله. استأنف عده من وقت الإنزال،  
وجزه لأنها في عهدها، ولا يرثي لانقضاء عده  
بإقراره، إلا إذا قامت بينة فعنه من طلاق  
الشيء ذكره تيسر، وهذا في الطلاق  
الرجعي، أما الدائم فلا يوارثه، أما عده  
الزوجة قبل من وقت الخوف<sup>٢</sup>.

وقال الشافعية تبدأ عدة البقرة من حين  
الموت. وسد هذه الأقوال من حين الطلاق.

منكوحه، ولأن إزات الشئ لب معاملته  
بمريض انقضت لا ينقض بقاء ربيعه موجب  
للاستيفاء والحرب بإخراجه على المولى<sup>٣</sup>  
مخالفة الرابعة تحول العدة من المفروء في  
الأشهر إلى وضع الحمل.

٣٦ - ذهب جمهور الفقهاء (من أصحاب  
المالكية والشافعية والحنابلة) إلى أنه لو ظهر  
في أثناء العدة بالفرد أو الأشهر أو بعدها أن  
موا حامل من الزوج، فإن العدة تنحول إلى  
وضع الحمل، يستط حكم ما نص من  
الفرد أو الأشهر، ويبقى أن عدته من الدم في  
يكن حبس، لأن الحمل لا ينقض ولأن وضع  
حمل أقوى لأنه على برهانه الرحم من آثار  
الزوجة التي طلقت<sup>٤</sup>، وبطلته معاني  
الأولاد لأصحاب الحنفية<sup>٥</sup> أن يضمن  
حمله<sup>٦</sup>.

ابتداء العدة وانقضاءها

٣٧ - ذهب حنابلة إلى أن العدة تبدأ في

١) صحيح مسلم ١٢، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣

المدة في مدة يمتد الانقضاء في مثلها، فإن كانت حرة من ذوات الأشهر إما لا تصلى في أقل من ثلاثة أشهر في عدة الطلاق أو أربعة أشهر وعشر في عدة الوفاة، وإن كانت حرة من ذوات الأقراء ومعدة من وفاة، فإنها لا تصلى في أقل من أربعة أشهر وعشر، أو معتدة من طلاق وإن أخرت بانقضاء عدتها في مدة تنقضي في مثلها المدة بقليل أو كثر، وإن أخرت في مدة لا تنقضي في مثلها المدة لا يقبل قولها، لأن لو الأمين أنها يقبل فيها لا يكذب الظاهر، والظاهر بما يكذبها، فلا يقبل قولها إلا إذا صرحت مع بعين، فيقبل قولها مع هذا التفسير، لأن الظاهر لا يكذبها مع التفسير، ولأن ما تصلى فيه المعتدة بالأم، عند أبي حنيفة ستون يوماً، وهذا أبي يوسف ويحمد نسعه وثلاثون يوماً وأما الفعل، فيمثل في أن الزوج يزوج آخر بعد مضي مدة تنقضي في مثلها المدة، حتى لو قالت لم ينقض عنتي لم تصدق، لأن في حق الزوج الأول ولا في حق الزوج الثاني، وكما في الزوج الثاني جازاً، لأن إقدامها على التزوج بعد مضي مدة محتمل الانقضاء في مثلها دليل على الانقضاء<sup>(١٦)</sup>.

لأن كلا منها وقت الحزب، ولو يلقنها وفاء زوجها أو طلاقها بعد مدة العدة كانت مضمومة، فلا يلزمها شيء معها، لأن الصغيرة تمتد مع عدم قصدتها<sup>(١٧)</sup>.

وقال الخليل في طلقها زوجها أو مات عنها وهو بعد عنها، فعدها من يوم الوت أو الطلاق لأن يوم العلم، وهذا هو المشهور عند الخليل.

وروي عن أحمد أنه إن قامت بشك بينه وبينكم كدست، وإن لم تكن هناك بهنة لعدها من يوم يأتيها الخبر<sup>(١٨)</sup>.

٣٣ - وانقضاء عدة مختلف باختلاف برحمها فإن كانت امرأة حتملاً فإن عدتها تسهي بوضع الحمل كله، وإذا كانت العدة بالقرء فإنها تنتهي بثلاثة قرء، وإذا كانت العدة بالأشهر فإنها تحسب من وقت القرء أو الوفاة حتى تسهي بمضي ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وعشر.

ويروى للأشعري ما تنقضي به المدة طلق انقضاء العدة بوضع الأول بالقول، والثاني بالعدس.

أما القول فهو، إحصاء المعتدة بانقضاء

(١٦) مسمى الصحاح ٦٩٢/٣ ١ وجميع الصحاح ١٢٩/٦.

(١٧) المصنف ٨٨٩/٦ ٦٩٠.

(١٨) المصنف ٦٩٨/٣ ٢٢ صح طبر ٣١١-٣٢٩.





كره ع وفلس أو مرس يرجى برقه فلان  
نصر ورجوا، حتى يحض، عند بالاقراء،  
أو سبع من الأيام فتعقد بثلاثة أشهر  
كالأيسنة، ولا يبدى بصوت هذه الانتظاره لأن  
الاعتداد بالآشهر جعل بعد الأيام بالنسب،  
فلم يجر الاعتداد بالآشهر قبله وهو عدهب  
على رهنه ويدين ثابت رضى عنهم، وقد  
روى أبيهقر عن عثنه رضى الله عنه أنه  
حكى بذلك في الموضع .

وأما إذا حاصت ثم ارتفع حبسها دون  
عنة تعرفه، فقد ذهب عمر وابن عباس  
رضى الله عنهم والحنن للبهري والمالكية،  
وهو قول للشافعي في المقيم، والمذهب عند  
الحنابلة إلى أن المنة في هذه الحالة ترضى  
غالب مدة الحمل تسعة أشهر، لتبين برامة  
الرحم، وليرى الرية، لأن المصالح أن  
الحمل لا يمكن في البطن أكثر من ذلك، ثم  
تعد ثلاثة أشهر فهذه سنة لتعصى بها  
عدها وتحمل للأزواج

واحسبوا بها روى هر عمر رضى الله عنه  
أنه قال في رجل طلق امرأته عدايب حبسة  
أو حبس فارتفع حبسها لا يرى ما وضعه  
تجس تسعة أشهر، فإذا لم ينس بها حمل  
تعد ثلاثة أشهر، عدلت سنة، ولا يعرف نه

خالف

قول وإسحق إلى أن عنة مستحقة التحرة  
سنة كاملة، لأنها بمنزلة من رعت حبسها  
ولا تدرى عودها، ولأنها لم تنقض عا حبس  
مع أنها من ذوات القرو، فكانت عدهب  
سنة، كالتس ارتفع حبسها

وصرح المالكية بأنها تقرض تسعة أشهر  
شبهة لزوال الرية، لأن عده الحمل غالباً،  
لم تعد بثلاثة أشهر، وعن للأزواج بعد  
السنة، وقيل بأن السنة كلها عده،  
والصواب أن الخلاف لفظي عندهم

القول الثالث . وهو قول الشافعية . بأن  
العنة التحرة بعد ثلاثة أشهر بعد سن  
النياس، أو ترضى أربع سنين أو تسعة أشهر  
للاحيطة، قياساً على من تساعد حبسها  
وهناك طهره، أو لأنها غير نياس متوقعة  
سبعين المسقم<sup>(١)</sup>

عدة المرأة أو ثلاثة الطهر

٣٧ - ذهب الفقهاء إلى أن نزلته أو المنة  
مهرها هي المنة التي كانت تحض ثم  
رفع حبسها دون حمل ولا ناس، فإذا نازتها  
زوجها، وامتنع دم حبسها ثلثة تعرف،

(١) فتح القدر ٣٠٢١، ٣٢٥، الدرر ٤٧٠/٢، جواهر  
الأنوار ٢٨٥/٢، المسلك ٩٢/٢، مس  
الفتح ٢٨٥/٣، روح الطالب ٨، ٣٦٦، نفس لأمر  
بدلة ٢/٩

هاليه لو اكثره لو اقله، ثم تعدد بثلاثه أشهر  
في خانه عده ووجد من

١٠٠٠ في مومي المباح وضا لمدهم  
احديده وهو المبرم بس الماس - بر  
حاص بعد التماس في الأشهر الثلاثة وحيث  
الأقرا، كلقية عن الأصل قد انزع من  
الجهاء وتجب ماضي مرثا طفا، لانه  
ظهر عتوش به من أو بعد تمام الأشهر فأن  
أهمه في إن تكلم بعد الأشهر قد ثب  
قعدا والكلاب صحيح، وإلا فالأقرا، وحي  
في عدها، لانه ظهر به بعت أيمه، وفي  
نبتن، في الأقرا طفت تزوجت لم لا، وفي  
البع معلما، لاقتضا، لعنه ظاهرا، ماس  
على الصعيه التي - ص بعد الأشهر

والنصر في التماس بأس عشر شهرا، في  
هو بأس كل الصبي فلاحتياط وحيد  
لنبي

عدة روجه الصغر أو من في حكمه

٣٨ - ذهب المعهود في انه عليه روجه الصغر  
بعد ولى عها في أربعة شهر وعشر، كعه  
روجه الكبير سواء يمسو، إذا لم تكن حائلا

اجتمعا فيا لو مات من امرائه وهي

من على قولي

----

٦ - م - الم - ٢٨٨ ٢٨٧٢٣ - روجه الصغر  
٢٧ ٢٧٢

قال ابن قنبر مضي به عمر وصي الله  
عنه بين المهاجرين والأنصار ولم يكره مكر،  
ووال الإثم صحت أنا عبد الله - قال عن  
ابن مطلق المرواني عن بعض حيصه ثم يرتفع  
حيصها قال ذهب إلى حديث عمر بن  
العهاء إذا رعت حيصه، فلم يدركها  
ارتفعت، لأنها منتظره، لأن العده لا يسي  
عن عدة أخرى

وصرح الشافعي في اختلاف ما نص  
حتى يحصى فعد بالاقراء أو تين فعد  
بالأشهر، كمن لو اشطع الله دمه، لا الله  
تعد لم يحل الاعتماد بالأشهر إلا يسي  
بعض والأبوية، وهذه بعت واحدة منها،  
لأن مروج وعيد ادم، فليست من تطع  
ومها يعرف

في قول شافعي في التمسك أن ابنه  
مريض أكثر منه، خمس أربع سنين معله  
برء الرحمه بغيره، ولعل في التمسك أيضا  
بعض من ظهر أقل مدة الحمل، فحاصل  
ذهب الشافعي ما يرضى منه الحمل

(١) - ج - ٩٥ ٩٥ - م - ١٦٠ - م -  
الدينوري ١٧ ١٧ - الفريه الحنفية ١٠ - م -  
وكذلك ٢٨٥٦٥ - العبادات الصغر ١٠٠ - م -  
م - ٢٨٥ - م - روجه الصغر ٢٢٠ - م -  
والله اعلم



وصرح بعض مالكية بان الزوج بد كان  
مجبور الذكر واخصب فلا تحت امراته،  
واما ان كان مجبور اخصب قائم الذكر  
فعمل امراته العدة، لانه بطا بذكره وان كان  
مجبور الذكر قائم اخصب في مهلة ان كان  
يولد لثله فعليها العدة، وإلا فلا، وبطل  
برجع في المقطوع ذكره أو أنشأ إلى أهل المعرفة  
كالأطباء أو النساء<sup>١</sup>.

ومسرح ذكره وأنها كالنسي الذي  
لا يولد لثله، فلا عدة عن زوجته في اعتماد  
في طلاق أو قسح، وربما تجب عليها عدة  
بعدة، لأن فيها حرب من الشجب، وهذا ما  
ظهر بها حل فلا بد منه، ولا تنقض عدتها  
بوضع، لأن الحمل الذي تنقض العدة  
بوضعه هو الذي نسب إليه، وإياها تنهى  
بأنفس الأجلين الوضوح أو لزمه أشهر  
وعشر<sup>٢</sup>.

وقال الشافعية يعتد المرأة من وطء  
نفس لا مقطوع بذكر ولو دون الاثنين  
بعدم المحول، لكن إن مات حاملا حقه  
الولد، إذ يمكنه أن يكون محسوبا، واعتدت  
بوضعه وإن فاته بخلاف المصوح، لأن

يُسَوِّدُونَ جَنَّةَ رَبِّهِمْ أَزْوَاجًا يُرْضَوْنَ  
مِنْهُمْ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَشْجَارِ<sup>٣</sup> (١)  
اعلم إذا لم يكن موحدا وصف الموت وحسب  
العدة بالأشجار، فلا تنقض بالحمل الحادث،  
وإذا كان موحدا رقت الموت وبنت عدة  
أصل، فتكفي بقضائها بوضع الحمل.  
ولا يثبت نسب الولد في الإحصاء جميعا لأن  
الولد لا يحصل عنه إلا من الماء، والنسي  
لأما له حقيقة، ويستحيل وجوده هناك  
فيستحيل تقديره.

عدة زوجة المصوب واخصب والمسوح.

٣٩ - ذهب المالكية إلى أن زوجة المصوب  
كزوجة نفسي، لأعدة عليها من طلاق،  
كأنظمة قبل المصوب، وقيل عنها العدة  
إن كان يبالغ ويولد، وعلى الأثر حليل،  
وعلى الثاني عياص، ولو طلق زوجة أو  
مات عنها وهي حائض فلا تنقض عدتها  
بوضع الحمل، لا من موت ولا طلاق بل  
لأن من ثلاثة أفراد في الطلاق، وبعد عياصها  
حيضة، وعنها في الحياة تنقض الأجلين،  
وهو الأخير من الوضوح أو تمام الأربعة أشهر  
وعشر (٢)

١ ٤٦٨ - ٤٦٩  
٢ الفصول ١٧٦٤، حاشية الإكمال ١٠٦٦ ٣٨٨  
٣ من مع فصل ١ ٣٧١

نور الفقه ٢٢٤  
١، المصنف ١٧٤، المسر لاير حاشية  
١١٩ - ١٢٠  
٢، حاشية الفهرس ٩٦٢ - ٩٦٣، الدوسري

عدة روجه المفقود من حكمه

٤٠ - المقصود هو الذي عاب وانقطع خبره مع مكان الكشف عنه، عجز الأمير الذي لا يقطع خبره، والمحسوس من الاستدعاء كشف عاب، <sup>١</sup> فإذ عاب الرجل عن امرائه لم يخل من حاله

أحدهما يد عاب ويقطع خبره، فلا يجوز لأمرائه أن يزوجوا بائنا النساء، فتنزل عن عصمتها، وإن بعد الإكراه عنها من ماله، أو تنفقه صرر عن غيبة أو كانت تخشى على نفسها المسه لئلا يفسد ذلك لتفصيل ينظر في مصطلح (عيبه)

ثانيها إذا عاب الزوج من روجه وانقطع خبره ولا يعرف مكانه، فهو هذه الحالة فيلال بمقتضى في الجملة

القول الأول ذهب ابن شبره من أن ليس بالثوري وأبو حنيفة ومثله في الحديث، وهو قول لمحمد - فيما لا ذكر ظاهر عنه - سلامه - من أن الروية باقية عن عصمتها، لا تزول الزوجية حتى يتغير موله أو طلاقه، أو قصص عدة لأبش أكثر مما، وهذه مساهمة مصيريه لتفاسي، ثم أخذ بعد ذلك وعن للأزواج <sup>٢</sup> واستدلوا بها <sup>٣</sup> في شافعي عن

الولد لإيلجه على المذهب، ولا يجب للعدة من طلاقه <sup>٤</sup>

ذهب المذنب إلى أنه إذا نسى الخصي المجهول لمرك أو عاب عنها فالت بولد لم يفتت سنة، ولم ينقص عدها بوصفه ويستأنف بعد وصح عدة الطلاق ثلاثة عرو أو عدة النوا أو سنة أشه وعشر، وذكر القاضي أن صاهر كلام محمد أن الولد ينسحق به لأنه لم ينصروه عنه الإرتان بأن بحث موضع ذكره بعرجها فيرتن، فعل هذا القول يلحق به الولد وينقص به العدة، والصحيح أن هذا لا يفتق به ربه، لأنه لم تغيره عاقبة، فلا يفتق به ولده، كالمصنف الذي لم يبلغ عشر سنين <sup>٥</sup>

ذكر القاضي أن باب العبر وعبره أن المجهول أو المصنف كالمصنف في رجب العدة عن الروية عند العدة بناء على حبسها <sup>٦</sup> وصرح الشرحي بأن المصنف بالصحيح في رجب العدة عن روجه عند العدة، وكذلك المجهول بشرط الإرتان <sup>٧</sup>

مفسر الشرحي ٣ - ٢٨١ - رجب المصنف

٨ - ٣٦٥ - ٢٨٩ المصنف ومحمد ٢٩

٩ - المصنف شرح الكمال في العدة ٤ - ١٠

١٠ - شرح خضر ٣ - ٢١٦ - ١٩٩ - ٣٠ - حطب أبو عبد

١ - ٣٤ - ١٩٣ - ٤٤

٢ - المصنف ٢٠٢

حطب أبو عبد ٣ - ١٩٩

١ - شرح خضر ٣ - ٢١٦ - ١٩٩ - ٣٠ - حطب أبو عبد ٢٠٢

هذا العمر، فإذا انفرد به التطلع خبره وجب  
لحكم بموته، كما لو كان قدله بجبهه ضاهاها  
هلاها (١)

**الفصل الثاني . ذهب عصر وعيم من**  
الصحة رضى الله عنهم، ومالك والشافعي  
في القديم وهو رواية اخرى عن الحنابلة - في  
حالة ما لو كانت عينه ضاهاها هلاها (٢) إلى  
أن روجه القعود تريض أربع سنين إن دامت  
مفتها من مثله ثم بعدة للوفاة أربعة أشهر  
وعشر، ثم نخل للأزواج (٣) واستدوا بها  
روى عن عصر رضى الله عنه قال في مركة  
القفول . تريض أربع سنين ثم بعدة أربعة  
أشهر وعشر (٤) ورواه في ذلك عتيان رضى  
واس عيسى وابن الزبير رضى الله عنهم، ورواه  
قال عطاه وعمر بن شبة العمري والحسن  
والزهري وقتادة واسيث وعلي بن القديس وعبد  
العمري بن أبي مديحة (٥) فالقريض مأرمع  
سبب امر تعبدى، أو أنه أكثر حمل  
عندهم (٦)

عن رضى الله عنه مرفوعا . امرأه المعقود امرأة  
ابنته، فلتعصر حتى يأتيها يقض مودة .  
وعن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال قال  
رسول الله ﷺ . وامرأة المعقود امرأته حتى  
يأتيها البلاء (٧) لأن عقدتها ثابت يقين فلا  
يرجع إلا بيقين، ولأن الأصل بقاء الحياة  
حتى يثبت موته (٨)

وروى عن أبي حنيفة أنه يحكم بموت  
المقود إذا بلغ منه مائة وعشرين سنة من  
وقت ولا ينعوض أبى برمس تقدر بمائة سنة .  
وعن مسروق سنة، أو يحكم بموته إذا ماتت  
احمر أو قرانه مس، أو يوصى بالقاضي في  
دست (٩) ثم تعد عدة الوفاة من وقت  
الحكم بموته، وعن بالأزواج

يقول أحمد بن أبي أصريح عن أحمد بن محمد  
عنه تسعون سنة من يوم ولادته قسم بانه،  
وهذا يقتضى أن زوجته تعتد هذه الوفاة ثم  
تزوج، لأن الظاهر أنه لا يعيش بمكر من

(١) الفقيه لابن تيمية ١٩ / ١٣

(٢) طبه المسولي ١٧٩٢٢ . وقد مضى، حرم الإكيل  
٣٨٩ . مرجع صحيح إكيل ٢٧٥ / ١٦١

مراد الزيادة ١٦٢ / ١٠٠ . من المسجل ٣٩٧ / ٢٠٠  
الحاكم ج ١ - ١٨٠ . وقد مضى، الفقيه لابن تيمية  
١٦٢ / ١٠٠ . كلفه الفقيه ٥٩١ / ١٠٠

(٣) سبل السلام ١١٧ / ٢٢

(٤) المسجل ١٦٢ / ١٠٠

(٥) مرجع نسخ الفقيه ١٦٢ / ١٠٠ . حرم الإكيل ٢٨١  
الرفاعي ١٦٢ / ١٠٠

(٦) من المسجل ٣٩١ / ١٠٠ . والمسجل ١٦٢ / ١٠٠  
المحتاج ١٦٢ / ١٠٠ . روى الحاكم ١٠٠ / ١٠٠ . الفقيه لابن  
تيمية ١٦٢ / ١٠٠ . كلفه الفقيه ١٦٢ / ١٠٠

(٧) حديث . يروى عنه الفقيه ابن تيمية .  
أمره بغير رضى (١٦٢ / ١٠٠) من المسجل ١٦٢ / ١٠٠  
رواه الزهري وجماعة (١٦٢ / ١٠٠)

(٨) من المسجل ١٦٢ / ١٠٠ . روى الفقيه ١٦٢ / ١٠٠  
٢٨١ / ١٠٠

(٩) فتح البكر ١٦٢ / ١٠٠ . الفقيه ١٦٢ / ١٠٠  
٣٨١ / ١٠٠

نحمر والزهرى وشيى النصارى  
وركحوب<sup>١٠</sup>

عدة روجة للزينة

٤٠ - ذهب المذهب إلى وجوب عدة زوجة  
المكرمة بعد الدخول أو ما في حكمه بسبب  
التزويج بينهما، لأن حمها الإسلام في العدة  
دام الكسح، وإلا فالفرقة من اربعة وعصفا  
تكون بالاشهر، أو بالفروة، أو بالوضع كمدة  
العدة

ولو مات اسرله أو قبل حدا وامراته في  
العدة، فقد اختلف الفقهاء من قولين  
القول الأول، ذهب المالكية والشافعية وأبو  
يوسف من اجمعية إلى أنه لا يجب عليها إلا  
عدة بخلاف، لأن الزوجية قد بعت بالعدة،  
وهذا الرد لا يجب إلا على المزوجات

القول الثاني ذهب أبو حنيفة وعبد بن إد  
المرد إذا طالت أو قبل وهي في العدة وورثه  
فبها على طلاق الصر - فإنه يجب عليها عدة  
السوفلا أربعة أشهر وعشر بها ثلاث  
حيض حتى لو لم ترى عدة الأربعة  
أشهر والعشر ثلاث حيض يستكمل بعد  
ذلك، لأن كل عشرة ورثت لحب عليها عدة

وقال سعيد بن المسيب إن امرأة نعيم  
بن المصعب في القتال ترمي سنة لفظ، لأن  
عدة علة في هذه الحالة أكثر من علة في  
غيرها، لوجود سببه وهو القتال<sup>١١</sup>

ذهب المالكية إلى أنه يحكم بسبب انعمود  
بالسنة تزوج بعد أربع سنين من حين  
المنجز عن غيرها، وقيل من حين يقع الأمر  
إلى الفاقص أو وإلى لو جمعة للمسلمين<sup>١٢</sup>  
لم تعتد عدة الزينة

والمخالفة رويان أحدهما يحتج بانه  
المدة من صررب الفاقص أو احكامه لها لأب  
عدة مختلف ليهما، فاختير من صررب احكامه  
كمدة العدة

وثانيهما ابتداء الله من وقت انقطاع  
الحبر وبعد أكثر، لأن هذا صررب في موته،  
فكان ابتداء السنة منه، كما لو شهد به  
شاهدان، وهذا التفصيل عن القدم من  
ذهب الثانية<sup>١٣</sup>

عدة روجة لأسير

٤١ - ذهب المذهب إلى أن روجة الأسير  
لا تسكح حتى يعلم بغير ولاته، وهذا قول

(١) انتهى تأليفه سنة ١٢٣٩

(٢) الدرر ١ - ٤٧٩ - مؤلف الإكمال ٢٨٩٢، مرج

سم للكتاب ٢٨٨٠٢، القليل ١٢٧١

(٣) روضة الطالبين ٢٨٠/٢ - الفس ١٢٨/٢

(٤) المسالك لمصنفه ١٢٩٧ - ٣ - دهر صررب الإكمال

٢٩١، ٢٩٢ - ٢٩٣ - الفس ٢٨٠/٢

وحد عليها لأجل حق الروح والثبوت، لأن من  
أهل إيماء حقوق المباد  
واختلف الفقهاء فيه، وكنت أذهب بحق  
دعي على غيره.

القول الأول : ذهب أبو حنيفة والشافعية  
وإسحاق إلى أنه لو طلق النكاح الدائم و  
مات عنها، فلا عده عليها إذا كان دسم  
لأمر دسم، ويجوز لها أن سرج مود طلاقها،  
لأن النكاح لو روجت عنها إما أن تحب بحق  
الله تعالى أو بحق سرج، ولا سبيل إلى إيجها  
بحق الزوج؛ لأنه لا يعتقد حقا لنفسه، ولا  
وجه لإعائها بحق الله تعالى، لأن النكاح فيها  
دسم المصروفة، وهي عر تحاطة بالضرر،  
إلا بد كانت حاملا، فدبا جمع من إسكاح،  
لأن وطء الفروج الثاني يوجب تشييد السب،  
وحفظ النسب حر السيد، فلا يجوز إبطال  
حقه، فكأن عن إحتاكم استيفاء حقه ما منع  
من الزواج حتى يصح حمل، إلا أن المالكية  
قد صرحوا بأن النكاح الحرة غير الخامس إذا  
كانت تحت زوج دعي مات عنها أو طلقها،  
وأرد مسلم أن ينزوحها، أو راضا إنيسا - وقد  
دحل بها - فعدتها ثلاثة عرود، وإن لم يكن  
دحل بها حلفت مكذب من غير شيء<sup>١</sup>

الرفقة، ووجه نوهها بأن النكاح لم يفسد في  
حق الإثبات، فلا يفسد في حق وجوب النكاح  
أول، لأن النكاح يفسد في إيجها، فكون مسلم  
النكاح من وجه كايا لوجوب النكاح  
أحيانا، فيجب عليها الاعتداد بأربعة أشهر  
وعشر فيها ثلاث خمس، فليسا عن المصنف  
طلاحا لما في مات زوجها قبل أن تنقضي  
العدد، وذكر القدر في دوليين في هذا أسأله  
عن أبي حنيفة<sup>٢</sup>

#### عدة الكتابة أو الذميمة

٤٣ - ذهب أخيه وأبوالكبة والشافعية  
وحنابلة والشافعية وأبو عبيد بن أن عدة  
الكتابة أو الذميمة في الطلاق أو الفسخ أو  
الرفقة كعدة مسمة لجميع الأدلة الموجبة  
للعدة بلا فرق بينهما بشرط أن يكون الزوج  
سما، لأن النكاح يجب بحق الله وبحق  
الزوج، قال ابن عمر **﴿وَمَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ عَدَّةٍ  
تُعَذِّبُونَهَا﴾** هي حقه، والكتابة أو الذميمة  
تحاطة بحقوق مباد، فتحب عليها النكاح،

(١) الباقع للكاتب ٢٢٦-٢٢٧، بن عبيد  
٢٢٦-٢٢٧، دحل لعدد ٢٢٦/٢، مع ابن  
٢٢٦-٢٢٧، دحل لعدد ٢٢٦/٢، مع ابن  
٢٢٦-٢٢٧، دحل لعدد ٢٢٦/٢، مع ابن  
٢٢٦-٢٢٧، دحل لعدد ٢٢٦/٢، مع ابن  
٢٢٦-٢٢٧، دحل لعدد ٢٢٦/٢، مع ابن  
٢٢٦-٢٢٧، دحل لعدد ٢٢٦/٢، مع ابن

(٢) شهادت لكتاب

٢٢٦-٢٢٧، دحل لعدد ٢٢٦/٢، مع ابن



قوله قول عن أحمد، إن علقها حبة، وهو المروي عن عثمان بن عفان وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وأبناؤهم عن عثمان وإسحاق وابن الزبير، واستدلوا بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما (أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه لجعل النبي ﷺ عند حبة) <sup>(١)</sup> كما أن عثمان رضي الله عنه فليس به <sup>(٢)</sup>

(ز) مصطلح صحيح

#### هذا الملاحنة :

٤٥ - هذه الملاحنة كعنة المطلقة، لأنها معارضة في الحياة، فأشبهت المطلقة ضد جمهور الفقهاء، خلافاً لابن عباس رضي الله عنهما فليروي عنه أن عذتها لعدة أشهر <sup>(٣)</sup>.

#### هذه الزانية :

٤٦ - اختلعت الفقهاء في عده الزانية على ثلاثة أقوال -

القول الأول، ذهب الخنيفة والثانوية

القول الثاني : ذهب الخنيفة وأبو يوسف ومحمد إلى أن العدة وبسبب على اللبنة متى ولو كانت تحت دمي، إلى الذمية من أهل دار الإسلام، فيجزي عليها ما يجزي على المسلمين من أحكام الإسلام، ولعمري الآية الواردة في العدة، ولأنها تأتي بعد المدخول أشبهت بسدنة، فعدتها كعدة المسلمة، ولأنها معتدة من الوقلة أشبهت المسلمة <sup>(٤)</sup>

#### هذه المختلعة :

٤٧ - ذهب الحنيفة والمالكية والشافعية والحنابلة في المذهب إلى أن هذه المختلعة عنة المطلقة، وهو قول سعيد بن المسيب وسام بن عبد الله وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والسنن والشعبي والبخاري والمزهرى وغيرهم، واستدلوا بقوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ بِرَمَضٍ بِأَفْضَلِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ <sup>(٥)</sup> وإلى الخلع فرقة بين الزوجين في حياة بعد الدخول، فكانت العدة ثلاثة لروى كعدة المطلقة .

(١) نسخة لبريد ١٦٩/٦، والترمذي ٤٨٢/٣ ط الخليل

(٢) حيدر الشرايط ١١٥/٣، ط. بيروت، ضح الدين ٢١٩/٢، ط. الأزهرية سنية خمسين مع الشرح الكبير ١٦٨/٢، روضة الطالبين ٣٦٥/٥ ط المكتب الإسلامي، طبع في لبنان طبع مع الشرح الكبير ٢٨٨/٩

(٣) اللبني لابن قدامة مع الشرح الكبير ٥٤/٥

١ - ٣٣٣، ٣٣٤، ط. الأولى ٢٨٨/٣، ٢٩١، ط.

القميصة، في حقه ١٦٣/٢، ١٦٤، ط. مؤخر الخليل ١ - ٣٨٩، ٣٨٧، ٣٨٩، شرح مع الخليل حل فخر علي ١٦٩/٢، ط. دار الحديث ١٦٩/٢، ط. مصر للكتاب ١٩٩، ١٩٨، ٢٠٠

(٤) السابق ١٩٩/٢، ١٩٩، ط. مع الشرح ٣٣٣/١، ٣٣٤، ط. الأولى ٣٧٩

(٥) سورة البقرة ٢٢٨

أو لاحتمة نه

القول الثاني وهو القصد لدى المالكية والحنابلة في الذنب وهو مذهب إليه الحسن والثوري أن المني بها تمتد عدة المظلة، لأنه ولده بطنه فعمل الرحم، وجدت القعدة منه، ولأنها حرة فوجب استبراء عدة كاملة قياساً على الموطوعة شبهة، ولأن المني بها إذا تزوجت قبل الاعتقاد انتبهت ولله الروح بأولده من الزنا، فلا يحصل حفظ النسب، قال الشافعي: «إذا رأت المرأة أو عصبته وجب عليها الاستبراء من وطئها ثلاث حيضات إن كانت حرة».

لما اختلف من زنا أو من غيب فبحرم على زوجها وطئها ليلى الوضوح اتفاق، وإذا كانت الزانية غير متزوجة فإنه لا يجوز العمد عليها ومن الاستبراء، فإن عقد عليها وجب نفسه.

القول الثالث ذهب المالكية في بول، والحنابلة في رواية الثوري إلى أن الزانية تسري بحيضة واحدة، واستدلوا بحديث لاوطأ حامل حتى تصعب، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة<sup>(٦١)</sup>.

ولريد من التفصيل يراجع مصنفه (المستبرأ - ٢٤)

والثوري إلى أن الزانية لا عدة عليها، حاملاً كانت أو غير حامل وهو المروي عن أبي بكر وعمر وعقل رضي الله عنهم، واستدلوا بقول الرسول ﷺ: «والزنى لمعاش وللمعاهر والحجرة»<sup>(٦٢)</sup>، ولأن القعدة شرعت لحفظ النسب، ولأنه لا يتعلق به ثبوت النسب ولا يوجب القعدة.

وإن تزوج الرجل امرأة وهي حامل من الرب جاز بكلمة عبد أبي حنيفة ومحمد، ولكن لا يجوز وطئها حتى تضع، كذا بصير سابق مائة رزق غيره، نعمت الرسول ﷺ «لا تحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر أن يمسها مائة رزق غيره»<sup>(٦٣)</sup> وقوله ﷺ «لا توطأ حامل حتى تضع»<sup>(٦٤)</sup> لهذا دليل على اشتد وطئها حتى تضع حملها.

حالاتاً للشاعبة الذين يشولون بحرارة الكناح والوطء للحامل من زنا على الأصح،

- (٦١) حديث مطول للقرشي والمعاهر المبررة  
أصحح الشافعي (مصباح البدر) ٢٩٢/٢ وسنم  
٢٩٠ ٢٩١ من حديث عائشة  
(٦٢) حديث: «الزنى لمعاش وللمعاهر والحجرة»  
م  
مخرجه أبو داود ٢٦٥١/٢ ومروزي ١٣٧٢/٢ من حديث  
رواه عن ثوبان والحفظ لأن داود بنك الترمذي. حديث  
حسن  
(٦٣) حديث لاوطأ حامل حتى تضع  
مخرجه أبو داود (٢٦٤/٢) من حديث أبي سعيد الخدري  
رحمته إسناده حسن صحيح من الشخص  
١٧١ ١٧٢

(٦٤) حديث لاوطأ حامل حتى تضع «تقدم لمخرجه اتفاقاً»

الزوج الثاني بأنها مترجحة، فإن كان يعلم أي الزوج الثاني - لا تجب العدة بالدخول، حتى لا يحم عن الزوج ولها لأنه زنا، وإذا قس بامرأة حل لزوجها ولها، وبه يفتي<sup>(١)</sup>.

(د) مصطلح بطلان (٣٠)

وذهب الفقهاء إلى عدم وجوب عدة الوفاة في النكاح للجمع عن صائده واحتلوا في وجوب عدة الوفاة في النكاح التماسد المختلف فيه على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية والشافعية وأصحابنا في قول إلى عدم وجوب عدة الوفاة في النكاح التماسد المختلف فيه كالجمع عليه، واستدلوا بأن عدة الوفاة تجب في النكاح الصحيح، لأن الله تعالى أوجبها على الأرواح، لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بُنْتُمْ وَيَسُدُّونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ولا يصير روحاً حقة إلا بالنكاح الصحيح، كما أنها تجب وظهرت للمعزول والتامسد لعوات نعمة النكاح،

عدة المنكحة نكاحاً فلسفاً:

١٧ - ذهب الفقهاء إلى وجوب العدة بالدخول في النكاح التماسد المختلف فيه من المذهب، بسبب القرينة الكافية بتعريف الخاص، كالنكاح بدون شهود أو ولي، ويضموا أيضاً إلى وجوب العدة في النكاح المجمع على فساده بالوطء، أي بالدخول، مثل نكاح المعتدة وزوجته الغير، والمجازم إذا كانت هناك شبهة تسقط الحد، بأن كان لا يعلم بالحرمة، أما إذا كان يعلم بالحرمة فقد ذهب المالكية والحنابلة وبعض الحنفية إلى وجوب العدة، ويصن عليها أسيرة لأنها وجبت لتعريف على براءة الرحم، لا القضاء حتى النكاح، إذ لا حل للنكاح الفلسفاً إذا كان بوعده، أما الشافعية وبعض الحنفية فقللوا بعدم وجوب العدة عند العلم بالحرمة، لعدم وجود التشبه السقط للحد، ولعدم ثبوت السبب، جاء في فتح القدير: والمنكحة نكاحاً فلسفاً، وهي المنكحة بخبر شهود، ونكاح أسيرة العبر عليها العدة إذا لم يعلم

(١) المدهم ١٩٦٢/٢، فتح القدير ٢٣٧/٢، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤

أحدته لأنها روحه حرم وهو لها حرام  
عدهم بالفرج، فأصح لاستباحة جنابها بوجه  
الخصائص، ولا يجب عليها عدة وفاة أبدا  
بالتقاء المهر كالمكرح، فكأنها علة هدمها  
عن فساد، لأن وجوب العدة هنا هو مبني  
الأسرة<sup>١١</sup>

عدة الروح المطلقه دون تعيين أو بيان  
٤٩ - إذا طلق الرجل إحدى روحه أو  
روحانه دون تعيين أو بيان فلعنهما في ثلث  
عصير كذا على .

ذهب أصحابه إلى أن هذه الطلاق إذا كان  
مصادفاً من روحه محبوبة فهو طلاق مبهم  
والجمله إما أن تكون صبية، وإما أن تكون  
طرية، فالأصلية أن يكون ثلث الطلاق  
فيها من الأشد، مصادفاً إلى المحبوبة،  
واسطه أنه لم يكن مصادفاً إلى محبوبة لم  
يحب، كما إذا طلق رجل امرأة يهيب من  
سبانه ثلاثاً ثم مسمى نصفه

وعدة المرأة في الطلاق مبهم كعدة غيره  
من مطلقات<sup>١٢</sup> لقوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّاتُ  
يَتَرَقَّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾<sup>١٣</sup> ولكنهم

١ - زاد الخ ١٩٢٣ ١٩٢ ١٩٢ مع القدر ٢٠ رتبة  
الطريق ٢٩٩/٨، انتهى مع شرح القدر ١٩٤/٩  
٢ - حواشي الأكليل ٢٥٧ ٥، وهو ١٧٥، انتهى  
٣ - كشرح القدر ١٩٠ ١٩١  
٤ - سورة البقرة ٢٢٩

والصحة في النكاح الصحيح دون  
عدة<sup>١٤</sup>

القول الثاني ذهب مالكه وهو قول  
لجمله إلى وجوب هذه العدة في النكاح  
عامة للتحقق به لأنه مكلف يحسن به  
الاستصحاب، يجب به هذه العدة كالنكاح  
الصحيح<sup>١٥</sup>

عدة الموطوءة يشهده

٤٨ - عدة الموطوءة يشهده وهي التي رف إلى  
غير زوجها، والموطوءة ثلث على مره إذا  
أدعى لاستشهاده المصدق بالتقاء المقتد،  
بمعرف على براءة الرحم تسعة وخمسون  
النسب فيه كعدة في النكاح الصحيح،  
فكان مثله فيما تحصل البراءة منه، ولكن  
أنه مقام مقام الحقيقة في موضع  
أحياناً، ويحتاج القدر من يك  
أحياناً

والى وثقت موطوءة تشبه لم يجل روحها  
وحده قبل انقضاء عدتها، كذا بعض إلى  
حالات الميت وأشبه الأنساب، لأنه  
الاستماع منها هي دون الفرح في أحد وجهي

١ - زاد الخ ١٩٢٣ ١٩٢ ١٩٢ مع القدر ٢٠ رتبة  
الطريق ٢٩٩/٨، انتهى مع شرح القدر ١٩٤/٩  
٢ - حواشي الأكليل ٢٥٧ ٥، وهو ١٧٥، انتهى  
٣ - كشرح القدر ١٩٠ ١٩١  
٤ - سورة البقرة ٢٢٩

أشهر وعشرة أيام احتياط، لأن كل واحد منهنها كما يختصي أن تكون معقولة بالطلاق  
عقل أن تكون معقولة بالموت وكذا إن مرض  
كلا منهن وهما دواتا أشهر في طلاق دائر أو  
رجعي، أو هي دواتا أفراء والطلاق رجعي،  
فمنع كل منهن عدة وفاة، فإن كل الطلاق  
بقتل في دوات الأفراء اعتدت كل واحدة منهن  
بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة نكاح، لأن كل  
واحدة وجب عليها عدة، ونسبها عنها  
بعدة أخرى، فوجب أن تأتي بذلك لتخرج  
عنها عليها بغير، وتقتب عدة الرخا من  
لموت جونا، وتقتب الأفراء من وقت الطلاق  
على الصحيح، وقيل من حين الموت،  
وعنه الخامس منها بوضع حمل، لأن عدت  
لا تختلف بالنكاحين

وقد اختلف حال المراكبي، بأن كانت  
إحداهما ممسوسة أو حاملا أو ذات أفراء  
والأخرى بحلافها، عملت كل واحدة  
بمقتضى الإحصاء في حنف

وقال أصحابنا: لو طلق واحدة من مائة  
لأنها، أخرجت بالفرقة، ومنها عدة  
دون غيرها، من وقت انطلاق الأمن وقت  
الفرقة، وإن حلق واحدة بعيب وأنسها.

وختلفوا في ابتداء عدتها هل من وقت الطلاق  
أم من وقت النكاح

ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف، إلى أنها تعدد  
من وقت النكاح لأمن وقت الطلاق، لأن  
الطلاق لم يكن واقعاً قبل النكاح، وذهب  
محمد إلى أنها تعدد من وقت الطلاق كغيره  
من المطلقات لأن الطلاق بائن في غير  
المعبر<sup>(١)</sup>.

وأقامت الزوج قبل بيان الطلاق المهمة  
لأحدى زوجتيه، فإنه يجب من كل واحدة  
منهن عدة الوفاة وعدة الطلاق، لأن إحدى من  
سكوة والأخرى مطلقة، ومن سكوة عدة  
السكوة لأعدة الطلاق، ومن المطلقة عدة  
الطلاق لأعدة الوفاة، فذاكرت كل واحدة من  
العدتين في حق كل واحدة من زوجتيه  
السكوب وعدمه، والعدة مختصة في إحصائها،  
ومن الاحتياط القول بوجوبها على كل واحد،  
منها<sup>(٢)</sup>.

ذهب للشافعية إلى أنه لو طلق إحدى  
امرأتيه معتبة أو متهمة، كقولها إحداهما  
طالق، وسوى معتبة أم لا ومات قبل النكاح  
لمعتبة أو النكاح فلهما، فإن كان قبل  
موت لم يطل واحدة منهن بعدد نكاحه بأربعة

(١) مني المصنف ٣٩٦/٣، ٣٩٧، وفيه لطيف  
٢٥٩/٨ - ١

(٢) المصنف ٢٤٦/٣، راجع المصنف ١٥٩/٢، في المصنف  
٢٢٨/٣

الفقهاء اختلفوا في جواز التداخل وحده وفقا لكل حاله على حدة  
 فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية  
 والشافعية والمطهليه<sup>(١)</sup> إلى أن المرأة إذا لم تنه  
 عدنان من جنس واحد، وكانت الرجل واحد،  
 فليس تداخلا ولا محلا لها في الجنس  
 والفصل، مثل: «ما لم يطل الرجل زوجته  
 ثلاثا، ثم تزوجها في العدة ويظنها» وقال:  
 «طت أبها غل في، أو طفتها بأفصال الكفاية  
 فوطتها في العدة فإن العدتين تداخلا»،  
 فتعتد بثلاثة أقراء ابتداء من الزوج الواقع في  
 العدة، وينفج مايلي من العدة الأولى في  
 العدة الثانية، قال السوي: «إذ كانت  
 العدتان لشخص، وكانت من جنس واحد  
 بأن طفتها وشرعت في العدة بالأمراء أو  
 الأشهر ثم وطتها في العدة جاهلا إن كان  
 الطلاق باثنا، ويحلا لو علما إن كان  
 وحشيا، تداخلت العدتان، وصحى  
 التداخل - أنها تعتد بثلاثة قروء، أو ثلاثة

فالمصحيح أنه يجرم عليه الجميع، وإن مات  
 من الجميع الإعتداد بمتنقى الزوجين من  
 هذه الطلاق والوفاء، وهذا إن كان الطلاق  
 باثنا، فإن كان رجسيا فعليها هذه الوفاء من  
 بنت الموت، أما ذات الأقراء عمن وقت  
 الطلاق.

وإن طلق الجميع ثلاثا بعد ذلك،  
 فعليه كلهم تكميل هذه الطلاق من وقت  
 طلاقهم ثلاثا<sup>(٢)</sup>

وصرح للأكبة بأنه لم يطلق واحدة لا بميا  
 طفتا أو طلق بعد طلاقا متجزئا على  
 المشهور، وإن يرى واحدة جيتها ومعها  
 فالطلاق للجميع، وإن قال لإحدى، أنت  
 حائل، وللأخرى أو أنت ولاية غير في طلاق  
 أيها أحب كما ذهب إليه الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

#### تداخل العدد

٥٠ - تداخل العدد مجاهد - ابن تينديء، مراء  
 معتدة عدة جديدة وتسرح بقية العدة الأولى  
 في العدة الثانية، والعدتان إما أن يكون من  
 جنس واحد فقط أو من جنس مختلفين،  
 لشخص واحد أو لشخصين، ولديت فإن

(١) صحيح الفقيه ٢٢٥/٢ من علمي ٦٠٩/٢، وصح  
 الظاهر ٣٩٢/٢٢٢/٢، الفقيهي وصيرة ١٧، ٢٦/٢  
 لا المقلد، الفقيهي نسيباني ١٥١/٢ - ١٥٢ - ط  
 ١، مسوقة، جليله الشناج ١٥٢/٢ - ١٥٣، الكلب  
 ٢١٦/٢ - ٢٢١، ط الكلب الأسلامي، وكسابل  
 الفاضل ٢٢٥/٢ - ٢٢٨ - ط المصري، الفقيهي لأن لما  
 ١٩/٢ - ١٢٢، ط الكلب القروي، مصر المطبع  
 ٢، ٣٩١، ط الشرط ١١٦ - ١، السورة للفتية  
 ١٢٠ ع

(٢) المي لا في ١/٢، ١، ٢٢٩/٢، ١٢٢، ١٢٣،  
 ١، الميرفاني ١٢٥/٢، حيدر الإقبال ٢٢٥/٢، ٢٢٦،  
 للسوق ١/٢

وضعه بقبة عدة الطلاق، وله الرجعة بل  
الوصع في تلك القضية عن الأصح عند  
الشافعية

وإذا كانت العدتان لشخصين، سواء  
أكلتا من جبين، أو كلتوا عنها وبيها إذا  
وطئت بشبهه، أو أكلتا من جبين واحد،  
كأنطلقه التي بزوجتي عدب، موطئها الثاني  
وعرق بيتهما، فإن الشافعية والحنابلة يرون  
عدم النكاح، لأنها حضان مقصودا،  
لا تمير، فم ينفاخلا كالأبوين، ولأن العدة  
احتياط بمنعه الرجال عن النساء، فلم  
يجز أن تكون المرأة المعتدة في احتباس رجلين  
كاحتباس امرأة واحدة، فلهذا أبا يستدلون  
سببه، ثم نكح لثاني، ولا تقدم عدة  
الثاني على عدة الأول إلا بعد

وقال الحنفية تتداخل العدتان، لأن كلا  
منهما أجل، والأجل تتداخل ولذلك يجب  
على المرأة أن تعد من وقت التبرؤ، ويتدرج  
ما بهي من العدة الأولى في العدة الثانية، لأن  
المقصود التعرف على فراق الزوج، وقد حصل  
بالواحدة، فتداحل، ولذا صرح الحنفية  
بأن المعتدة عن وفاة إذا وطئت بشبهة تعد  
بالشهور، ويحتمس بها ترك من الجهنم،  
تحققا للتدخل مقدو الإمكان، ولو لم يرها

أشهر من وقت الوطء وينتج عنها عدة  
الطلاق، وشهد بك القبة يكون مشتركا  
والله عن جهتين، وله الرجعة في نفس القضية  
إن كان الطلاق رجما، ولا رجعة بعدها،  
ويجوز تجديد النكاح في تلك البقبة وبعدها  
إذا لم يكن عدة طلاق مسنول عقا هو  
الصحيح، وإن كانت العدتان من جنس  
لشخص واحد، بأن كانت إحداهما بالحمل  
والأخرى بالأنواء، سواء طلقها حاملا ثم  
وطئها، أو حائلا ثم أحملها، فإن الحنفية  
وهو الأصح عند الشافعية، ودواة متخيلة  
يرون تداحل العدتين، لأنها لرجل واحد،  
كما لو أكلتا من جبين واحد

يناقض الأصح عند الشافعية، والحنابلة  
في رواية أخرى عدم التدخل لاعتلاكها في  
الجس

ويروى على القول هذا بالتدخل إلى  
اعتادوا تنظيها بالوصع، والزواج الرجعة  
في الطلاق الرجعي إلى أن تضع، كانت  
عدة الطلاق مخرج. لو أكلت بالأنواء على  
الأصح عند الشافعية

ويروى على عدم التدخل إذا كان  
الحمل قبله طلاق اعتدت بعد وضعه  
ثلاثة أنواء، ولا رجعة إلا في عدة الحمل،  
وإن كان الحمل بعدة الوطء، أتم بعد

عنها، وإن كانت حاملا بالوصح محرم عن  
العدين فمطلقا<sup>(١)</sup>

وشرح ابنكبه بأنه مو طراً موجب لعدة  
مطلقاً بوقاة أو طلاق - قيل غم عنه يهدم  
الأول، أي. طلق حكمه مطلق، كان  
الموجب من رجس واحد لو رجس بمحل  
شاع لم لا، ولما نكحت حكم للمحرم، و  
الحكم، إذ قد تحك أنص الأجل، من  
الرجل لمقتى نكاح نائه وطلقها بعد الباء،  
فمستألف عدة من طلاقه الثاني يهدم  
الأول، أما لو طلقها قبل إنشاء غيرها فليس  
على عدة الطلاق الأول، ولو مات بعد  
بروجها - من جأ أولاً - فإنها تستألف عدة  
أبداً، وتهدم الأول

ومرجع لطلقت الرجعية حل تمام غلب،  
مروءة وجنبا بعد رجوعها، أو لائم طلقها، أو  
دبر عنها قبل قدم عدة المطلق للمرجع،  
فإن بعدة تستألف عدة طلاق من يوم طلاق  
لها ثاب، أو عدة ربه من يوم موته، لأن  
رجوعها يهدم البعد الأولى فكانت من  
طلاق فرجعي<sup>(٢)</sup>

الطلاق في البعد

٥٦ - ذهب المحققون وبالكيفية والشهادة وهو

دم يجب أن بعد بعد الأشهر ثلاث  
حرف<sup>(٣)</sup>

أما فالكيفية بعد ذكر ابن سري مروءة في  
بد من المطلق<sup>(٤)</sup>  
الفرع الأول - من ضلقت طلاق رجعتها ثم  
مات زوجها في البعد، تنقضت في عدة  
الزواج، لأن الموت يهدم عدة الرجعي،  
طلاق الثاني

الفرع الثاني - إن طلقها رجعي، ثم  
أبتمها في البعد، ثم طلقها، استأنفت  
العدة من الطلاق الثاني، سواء أكان قد  
وطئ أم لا، لأن الرجعة يهدم البعد، ولو  
ضدتها ثانية في البعد من غير رجعة سه  
مداها، ولو طلقها بعده ثاب ثم راجعها في  
العدة أو بعدها ثم طلقها قبل المسيس بث  
عن عدتها الأولى، ولو طلقها بعد لدخول  
استأنفت من الطلاق الثاني

الفرع الثالث - إذ تزوجت في عدب من  
الطلاق، فدخل بها الثاني، ثم برى بينهما  
اعتدت فيه عدتها من الأول، ثم اعتدت  
من الثاني، ولعل له ١ من الثاني وبمجرها

(١) صحيح الصغير ٣١٨٠، روضة المطلقين ٨ ٢٢  
٢٩١، ٣٨٣، ٣٨٤

(٢) المحققون في البعد لا يزوج من لا - الباقية  
١٨٩ - ١٩٠ - سري ٣٣٤٤ - حواشي ١٧١ - ١٧٢  
١٩٤ - ١٩٥ - الباقية لا يزوج من لا - الباقية  
١٩٦ - ١٩٧ - الباقية لا يزوج من لا - الباقية

(٣) الباقية لا يزوج من لا - الباقية  
١٩٨ - ١٩٩ - الباقية لا يزوج من لا - الباقية  
٢٠٠ - ٢٠١ - الباقية لا يزوج من لا - الباقية





يقول الكاساني: وإن للكباح بعد الطلاق الرجعي قائم من كل وجه، وبعد انفلات والثالث قائم من وجه حال بيم العقد، لقيام بعصر الأثر، والثالث من وجه كالتأنيب من كل وجه في باب الحرامات احتياطاً، ويجوز له سحب العقد أن يترجمها في عقدية إذا لم يكن الطلاق فائلاً لأن النسي من الزوج للأحبات لا للأزواج، لأن عقد الطلاق إنما لزمتهما معاً للزوج، لكنهما باقية على حكم نكاحه من وجه، وهذا يظهر في حق التحريم على الأجنبي لا على الزوج إذ لا يجوز أن يسمع حقه<sup>(١)</sup>.

وفي الموطأ أن طليعة الأسدية كانت روضة يشيد القلي وطلعتها، نكحت في عديها، فغرمها عشرين الخطاب وضرب زوجها بعصه ضربات، وقرق بينها ثم قال: عسر أيما امرأة نكحت في عهد فإن كان لشيء تزوجها لم يدخل بها عرق بهما ثم اعتدت بقية عديت من زوجها الأول، ثم إن شاء كان خطاباً من الخطاب، وإن كان دخل بها قرق بينهما ثم اعتدت بقية عديت من زوجها الأول، ثم اعتدت من الآخر، ثم لا يكرهها أبداً<sup>(٢)</sup>.

لم نسخ أو معتدة على وطء شبهة،<sup>(٣)</sup> وفي النسيب بمطبة المعتد نصيب يظن في مصطلح. (خطبة ف ٩ - ١٣) ونسيب ف ١٥ - ٢١

### عقد الأجنبي على المعتدة

٥٣. اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للأجنبي نكاح المعتدة لأنها كانت عدتها من طلاق أو موت أو مسح أو شبهة، وسواء أكان الطلاق رجعياً أم عائلاً يضمنه مطلقاً أو كبرى<sup>(٤)</sup> وذلك لحفظ الأنساب وصوب من الاختلاف ومراعاة حق الزوج الأول، فإن عقد النكاح على المعتدة في عديتها مرق به وبين من عقد عليها، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا عُمَّلَةَ الْبُكَارِ حَتَّى يَبْتَغِيَ الْكِتَابَ نَجَاحَهُ﴾<sup>(٥)</sup> وجراد تمام المعتدة، والمعنى لا تنكحوا على عمة النكاح في زمان العدة، أولاً تعتدوا عقد النكاح حتى ينقض ما كتب الله عليها من العدة<sup>(٦)</sup>.

(١) المدافع ٢٠٤/٢ وسور الإكلى ٧٧٩/١ وسور المدافع ١٧٩ - ١٨٥/٢ وقصص المدافع ١٨٥/٢  
(٢) المدافع ٢٠٤/٢ وسور الإكلى ٧٧٩/١ وسور المدافع ١٧٩ - ١٨٥/٢ وقصص المدافع ١٨٥/٢  
(٣) المدافع ٢٠٤/٢ وسور الإكلى ٧٧٩/١ وسور المدافع ١٧٩ - ١٨٥/٢ وقصص المدافع ١٨٥/٢  
(٤) المدافع ٢٠٤/٢ وسور الإكلى ٧٧٩/١ وسور المدافع ١٧٩ - ١٨٥/٢ وقصص المدافع ١٨٥/٢  
(٥) المدافع ٢٠٤/٢ وسور الإكلى ٧٧٩/١ وسور المدافع ١٧٩ - ١٨٥/٢ وقصص المدافع ١٨٥/٢  
(٦) المدافع ٢٠٤/٢ وسور الإكلى ٧٧٩/١ وسور المدافع ١٧٩ - ١٨٥/٢ وقصص المدافع ١٨٥/٢

(١) المدافع ٢٠٤/٢ وسور الإكلى ٧٧٩/١ وسور المدافع ١٧٩ - ١٨٥/٢ وقصص المدافع ١٨٥/٢  
(٢) المدافع ٢٠٤/٢ وسور الإكلى ٧٧٩/١ وسور المدافع ١٧٩ - ١٨٥/٢ وقصص المدافع ١٨٥/٢  
(٣) المدافع ٢٠٤/٢ وسور الإكلى ٧٧٩/١ وسور المدافع ١٧٩ - ١٨٥/٢ وقصص المدافع ١٨٥/٢  
(٤) المدافع ٢٠٤/٢ وسور الإكلى ٧٧٩/١ وسور المدافع ١٧٩ - ١٨٥/٢ وقصص المدافع ١٨٥/٢  
(٥) المدافع ٢٠٤/٢ وسور الإكلى ٧٧٩/١ وسور المدافع ١٧٩ - ١٨٥/٢ وقصص المدافع ١٨٥/٢  
(٦) المدافع ٢٠٤/٢ وسور الإكلى ٧٧٩/١ وسور المدافع ١٧٩ - ١٨٥/٢ وقصص المدافع ١٨٥/٢

كتاب العدة -

٥٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن مكاتب بعدا من طلاق أو نسخ أو موت هو بيت الروحانية التي كانت يسكنه قبل مفارقه روحها، وقيل موته، أو عندما يلحقها حم موته، وتشتد فيه عن سائر فروقة من يس بمحرم عا<sup>(١)</sup> فوه كانت في ربه أهدأ، عطفتها لو ملته، كان عليها أن تعود إلى منزلها الذي كانت تسكن فيه فلاحتد ووار كانت في غيره، هلكت في بيت الروحانية وجبت بطريق التمسك، فلا تسقط ولا تستمر إلا بالأعدان، واستدلوا على ذلك قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ فِي بَيْتِهِمْ﴾ ولا يترحم إلا أن يأتين بهن حتى يمسهن<sup>(٢)</sup> روحه اللذات<sup>(٣)</sup> لله سبحانه بعدن أخصاف اليوس إليها، وببيت المصاف بها هو لدى كانت يسكنه قبل مفارقه روحها أو موته ومحلث الغريفة ست مثلك رضى

الله عنها لها حاجت إلى رسول الله ﷺ فأخبره أن زوجها خرج في طلب أعدائه، فقتلوه بطرف القصور، قالت فسال رسول الله ﷺ إن أرجع إلى أهلي، فإن رضى لم يترك لي سكن بمكة ولا بمكة؟ قالت قال الرسول ﷺ نعم قالت فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد ناداني، أو لم يرس فودعت له فقال رسول الله ﷺ كيف طلب؟ فرددت عليه الغصة، فقال: لم يكن في بيتك حتى يبيع الكتاب أحقه، قالت فانصرفت فيه أربعة عشر شهرا، قالت فثم كان عثمان بن عفان رضى الله عنه صلى على ذلك، فأخبرته عائشة وقضى به<sup>(٤)</sup> ووجه بدلان أن الرسول ﷺ أكرمها أن تعب في بيت الروحانية حتى تسمى العدة ويبيع الكتاب أحقه، وبه قضى عثمان، في حياء الصحابة رضى الله عنهم فلم يسكروه، وروى عن عمر وابن عمر وابن مسعود ولم يسلمه رضى الله عنهم ولا يسرى والأوزاعي إذا نت هذا فإنه يجب الاعتدال عليها في المنزل الذي مات زوجها وهي ساكنة به،  
لوصفها

(١) حديث: يرويه مالك بن أنس في سنن أبيه - ٢٤٤  
خروجه كان في سنة ٩١٠ روى في الحديث روى  
بها، يرويه أبو عمار في الحديث روى في سنن  
١٠١٠

(٢) روى في سنن أبيه - ٢٤٤

١ - الحديث ٢٠٥٤٣، يرويه في سنن أبيه - ٢٤٤  
٢ - روى في سنن أبيه - ٢٤٤  
٣ - روى في سنن أبيه - ٢٤٤  
٤ - روى في سنن أبيه - ٢٤٤  
٥ - روى في سنن أبيه - ٢٤٤  
٦ - روى في سنن أبيه - ٢٤٤  
٧ - روى في سنن أبيه - ٢٤٤  
٨ - روى في سنن أبيه - ٢٤٤  
٩ - روى في سنن أبيه - ٢٤٤  
١٠ - روى في سنن أبيه - ٢٤٤

و يرى الخافيه انه يستحب سكرى بعده  
مبنية في الموضع لدى خلقها فيه

وقال حاسر من ريد واطس حصرى  
وعنه من التبعين انه شوق عب راجها  
بعد حيث شاءت، وهذا حاروى عن على  
وبن عيسى وجابر وعائشة رضي الله عنهم،  
وسئلوا بأن قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَبُوءُونَ  
مِنْكُمْ وَيُؤْمِنُونَ بِمَا نُنَزِّلُ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> نسحب الآية التي  
جعلت قلمه للمعتزل عيا روجها حولا كمالا  
وهي قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَبُوءُونَ مِنْكُمْ  
وَيُؤْمِنُونَ بِمَا نُنَزِّلُ مِنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ونسحب الآية التي  
مازاد على كرمه شهر وعشر، فهي ما جرى  
دست من الاحكام ثم جاء القبران نسخ  
لسكرى، وتعلق حنفيا بالفرقة، فتبين حيث  
شاهد<sup>(٣)</sup>

حرجب كصب وتلرروج في حال الطلاق أو  
البيع معها، وورثته كضلك من بعده،  
ولا يجوز للزوج أو ورثته إخراجها من مسكن  
النكاح ملاصقا في العدة، ولا أنتموا بدت  
لإضافة تليوب إليهم في حقه بعد  
﴿وَالَّذِينَ يَبُوءُونَ مِنْكُمْ وَيُؤْمِنُونَ بِمَا نُنَزِّلُ مِنْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى  
﴿وَالَّذِينَ يَبُوءُونَ مِنْكُمْ وَيُؤْمِنُونَ بِمَا نُنَزِّلُ مِنْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى، ﴿وَالَّذِينَ يَبُوءُونَ مِنْكُمْ وَيُؤْمِنُونَ بِمَا نُنَزِّلُ مِنْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>  
بضمي أنه حق من نروحيه الله تعالى  
ولا واجبه، فتعلمه حتى الله تعالى، ولحق  
النبي الله تعالى لا ينفك بالتراضي، بعدم  
دائمه للإحاطة، وهذا هو الأصل، إلا  
للإعداد وهذه الأحداث<sup>(٧)</sup> كما سيأتي  
ويكن المنقضاء اختصار، في معنى جواز خروج  
العدة، وذلك باختلاف أحوالها وخلاف  
الأزواج والأعداء

### خروج المطلقة الرحمة

٥٦ ذهب الحنفية، شافعية إلى أن طلقه  
الرجعية لا يجوز لها الخروج من مسكن العدة  
لا ليلا ولا نهارا<sup>(٨)</sup> واستدلوا على ذلك بقوله

خروج أو إخراج، مختلفة من مكان العدة  
٥٥ ذهب الشافعية، إلى أنه يجب من بعده  
من طلاق أو بيع أو موت ملازمة السكنى في  
العدة، فلا تخرج منه ولا خارجة أو غيره، فإن

١- إجماع لاحكامهم، المص ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤،

الفساد، واستدلوا بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال، أطلقت حائض ثلاثاً، فخرجت بعد ثلثها، فلقبها رجل منهاها، فأتت النبي ﷺ فقالت ذلك به، فقال لها واخرجي عجلي عليك لعنك أو مصدي عنه أو تعمل خيراً<sup>(١)</sup>

وصرح المالكية بأن خروج معتنه انقضاء حوائجها يجوز ما في الأوقات المأمونة وذلك يختلف باختلاف السبل والأزمنة، ففي الانحصار وسط النهار، وفي غيره في طرق النهار، ولكن لا يثبت إلا في مكنتها<sup>(٢)</sup>

#### خروج المطلقة الباني

٥٧ - اختلف الفقهاء في جواز خروج المعتدة من طلاق بائن عن نيلز

القول الأول ذهب المالكية والشافعية والحنفية والنبوية والأزاهري والنيث بن سعد إلى جواز خروجها بـ انقضاء حوائجها، أو طريق النهار لشراء ما يبرئها من مبس وساكل ودواء أو بيع غزل، أو كبت تنكس من شيء خارج عن محلها كالمنزلة والناشطة أو لاداء عملها سواء أكمل الطلاق صانته يبرئة

نعماني. «الكتاب جويس» من يبرئ  
ولا يخرج من إيج عند مني الله تعالى  
الأزاح من الإخراج والمفادات عن الخروج،  
إلا إذا ارتكب محقة، أي الزنا وبقره  
نعماني. «أُسْكِنُونَهُ مَنْ حَيْثُ مَكَتُمْ»  
ولأمر بالإسكان من الإخراج والخروج

قال السوي إذا نكس رجمه فهي  
روجه، فعليه القيام بكفائته، فلا تحرج إلا  
بإدبه<sup>(٣)</sup>

وقال النكسائي وأب روجه بعد الطلاق  
الرجعي قيام ملك النكاح من كل وجه، فلا  
يباح لها الخروج كما قبل الطلاق، إلا لو بعد  
الطلاق لإباح ما الخروج ر. كذا لما به،  
مختلف ما قبل الطلاق، لأن حرمة الخروج  
بعد الطلاق لمكان العدة وبها حق الله تعالى  
فلا يملك وبها، بخلاف دليل الطلاق، لأن  
حرمة ثمة على الزوج خاصة فملك إعاد  
عن نفسه بالإداء بالخروج<sup>(٤)</sup>

وحالف المالكية والحنفية فقالوا بجواز  
خروج المطلقة الرجعية ما لم ينقض  
حوائجها وبرم منوها بالنيل لأنه ملك

(١) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

المرحوم مسلم ٩٦ (١١٦) بابها ٢١ ٧٧١ ومعلق

لأن ٢٦

(٢) الفروع الحديث ٩٩/٢

= لمرص ٢١ ٢٦ روجه مطلق ١٢/١

من النكاح ٢ ٣ ٢ ١

١ روجه مطلق ١٢/١

٢ الفروع ٢ ٥

يقال الحنفية - لا تظهر خروج المصدة من  
الطلاق الثلاث أو الماش بل لا أو تبار، بعدم  
البي، ومبين الحاجة إلى تحصيله<sup>١</sup>

### خروج المصدة الطوي عنها زوجها

٥٨ - ذهب الفقهاء إلى أن القول عب زوجها  
لا يخرج بل لا، ولا بأس أن يخرج بها بعد  
حوالته<sup>٢</sup>، فإن الكاسني لأب محتاج  
إلى الخروج بالنازل لكتاب مائتة، لأنه  
لا تفرق لها من الزوج القول بل تفرقها عنها،  
فاحتاج إلى الخروج لتحصيل الطلاق،  
ولا يخرج بالليل لعدم الحاجة إلى الخروج  
بالليل، وإذا خرجت بالقهر في حوائجها  
كسبت خارج مطلق الذي تعتد به<sup>٣</sup>

وقال القسري إلا أن تكون خاسلا  
وتشترط المصدة، فلا يباح لها الخروج إلا  
بضرورة<sup>٤</sup> والمصدة بحديث الصريفة  
الماثور<sup>٥</sup>، وبما روى علقمة أن سودة من  
همدان مع إليس أزواجهم، فأسس ابن

صنبري أم كبرى، لحديث جابر رضي الله  
عنه السمان طلق ثلاثا ثلاثا  
بخرجت. - الخ قال الشافعي وأحمد  
لا يكون إلا ببار، قال، ولما بلغ عبه كل  
مئته لا يجب صحتها ولا يمكن لها من مصبتها  
حائضها لها الخروج، أما من وجب بفتها  
فلا يخرج إلا ببار أو ضرورة كالروجة، لأن  
مكليات بمئة أزواجهم.

بن أجاز الشافعي ببار الخروج ليل إلى  
لم يكتفها ببار، وقد إلى دار حارة لا تعرف  
بحديث ومهرها ببار، شرط أن نفس  
الخروج، فلم يكن عنها من زوجها، وأن  
ترجع وثبت في بينها، لما روى عن جاهد  
قال، استشهد رجال يوم أحد قام سؤم  
وكس متجسرات في دار فبشر النبي ﷺ  
ففس رسول الله، إنما استرحل بالليل  
فبشر عبد إحدانا بهذا أصبحنا بدمرنا إلى  
بيوت فقال النبي ﷺ وتحدث عند إحدانا  
مبايد لكن، قد ردت النعم فلو كل مرة  
سكن إلى بينها<sup>٦</sup>

الشيخ ٢٠٥٢

(١) الداع ٤٢٢، في الدع ٢٤٤/٢ حوافر لا تلي

٢٩٢، قدس في ٤٨٦/٢، مع الحاشي ٢٩٦/١

الفرقة الأولى ١٩/٢، مع المحتج ٢/٢، راجع

للإمامين ٢٦٦/٢، لا ٢٦٦/٢، مع المحتج ٢/٢، راجع

٢٥٤/٢، مع المحتج ٢/٢، مع المحتج ٢/٢، مع المحتج ٢/٢

٢٠٥/٢، مع المحتج ٢/٢، مع المحتج ٢/٢

(٢) الداع ٢٠٥/٢، مع المحتج ٢/٢، مع المحتج ٢/٢

(٣) راجع المحتج ٢٠٥/٢، مع المحتج ٢/٢

(٤) حديث القرينة بعدم خروجها، لا ٥٧

١ المصنف ١٨٦/٢، مع المحتج ٢/٢، مع المحتج ٢/٢

المصنف ١٨٦/٢، مع المحتج ٢/٢، مع المحتج ٢/٢

١٨٦/٢، مع المحتج ٢/٢، مع المحتج ٢/٢

١٨٦/٢، مع المحتج ٢/٢، مع المحتج ٢/٢

١٨٦/٢، مع المحتج ٢/٢، مع المحتج ٢/٢

١٨٦/٢، مع المحتج ٢/٢، مع المحتج ٢/٢

١٨٦/٢، مع المحتج ٢/٢، مع المحتج ٢/٢

١٨٦/٢، مع المحتج ٢/٢، مع المحتج ٢/٢

العدة حق الله تعالى من وجه فتكون صالحة من هذا الوجه والكفول لا يخاطبون شرائع من عبادته، إلا إذا منعها الزوج من الخروج لصفة مائة من الاختلاط، فإذا لم ينسب في العدة لزوجها ما يلزم للمسلمة مما بقي من العدة<sup>(١)</sup>

ما يباح للمعتدة الخروج ولائقال من مكان العدة

٦٠ - ذهب الفقهاء إلى أنه يجوز للمعتدة من طلاق أو صبح أو وفاة الخروج والانتقال من مكان العدة إلى مكان آخر في حالة الضرورة

قال الكاساني: إن اضطرت إلى الخروج من بيتها، بأن عطلت سقوط منزلها أو انحلت على منعها أو كان المنزل مبعرة ولا يجد ما تزوجه في مجرته في عدة الوفاة، أو كان المنزل ملكاً لزوجها وقد مات، أو كان صبيها لا يكفها، أو انحلت عن منعها منهم - الورثة - فلا بأس أن تنتقل... لأن السكنى وحيث بطريق المصاهرة حقاً لله تعالى عليها، والعبادات تسقط بالاعتداء، وإذا انتقلت لعذر يكون سكناها في البيت الذي انتقلت إليه منزلة كونها في المنزل الذي انتقلت منه

مسعود رضى الله عنه فظلي «إنا استوحش، فللمرء أن يجتمس بالنهار، فإذا كان بالليل فلتخرج كل امرأة إلى بيتها»<sup>(٢)</sup>

خروج المعتدة من شبهة أو نكاح فاسد :

٥٩ - المعتدة من شبهة أو نكاح فاسد في الخروج من مكتب كالمعتدة من وفاة وهذا عند الحنفية والشافعية<sup>(٣)</sup>

وفصل الحنفية في الوفاة المعتدة من النكاح الفاسد ما أن تخرج، إلا إذا منعها الزوج لتحصين ماله، والصبر ما أن تخرج من صبرها إذا كانت العدة لأجمة مذهب، سواء أذن الزوج لها أو لم يأذن، لأن وجوب السكنى في البيت على المعتدة لحق الله تعالى وحق السروج، وحق الله عز وجل لا يجب على الصبي، وحق الزوج في حفظ الولد ولا ولد منها، وإن كانت العدة رجعية فلا يجوز لها الخروج دون إذن زوجها لأنها رجعية، وله أن يأذن لها بالخروج، والجمعة لها أن تخرج من منزلها لأنها غير حاضنة كالصبرة، إلا أن لزوجها أن يمنعها من الخروج لتحصين ماله، والكتابة لها أن تخرج لأن السكنى في

(١) البدع ٢٠٥٢٢، من الملاح ٢/٢، لغير لائحه  
١٣٦/٩، صحيح مسلم ٨/١٠، في الأثر  
للشوكلي ٢٥٧، في حاشية ٢/٢

(٢) روضة الطالبين ٨، ١١٦

(٣) البدع للكاساني ٨٨٢٧٤٢

تباحر روى دار الإسلام، قال القنوني، ولا  
تكون في موضع لا تخاف على نفسها ولا على  
نفسه، فلا تخرج حتى تعتد، أو إذا لمها حق  
واستجيب، بل استيفائه وممكن استيفاءه  
مستكناً كعد أو يمين في دعوى، فإن كانت  
بررة حوجب وحلت أو خلعت ثم تعدد  
المسكن وإن كانت غلباً بهت الحاكم، ٤٠  
تقرباً أو احضرها بنفسه أو إذا كان المسكن  
مستحقاً أو مستحقاً فرجع المعير أو طلبه  
الملك أو مصت لمدة فلا بد من الخروج  
ومذهب الحنابلة في الجملة لا يخرج عن  
سبق<sup>(١)</sup>

واستند الفقهاء بما روى عن حلقته رضى  
الله عنها أنها نذبت لأختها أم كلثوم بنت أبي  
بكر رضى الله عنه لما قتل صدقة رضى الله  
عنه قتل بنت علي بن أبي طالب<sup>(٢)</sup>

خروج المعتدة من وفاة صحيح أو للسعر أو  
الاحتكاف

٦١- ذهب جمهور الفقهاء من الحنابلة  
والشافعية والحنابلة إلى أن لا يجوز خروج  
المعتدة من وفاة إلى شيء، لأن الحج  
لا يفتوت، والعدة تمت

في حرمة الخروج عنه، لأن الانتقال من الأول  
إليه كذا لعدم، صلا المترن الذي انتقلت  
إليه كأنه صرف من الأصل، فحرمة المقام فيه  
حتى تنقضى العدة<sup>(٣)</sup>

وصرح المالكية بأنه يجوز انتكاف من مكان  
العدة في حالة العترة كسقوط معتدة أو حقل  
أهنا فنها الانتكاف معهم حيث كان يستعد  
لخوفها بهم بعد العدة، أو لعدم لا يمكن  
الانتكاف معه بمسكنها كسقوطه أو خوف جوار  
سوء أو لخصوص إذا لم يوجد احتكاف الذي  
يرى بالضرورة له، وحده الحاكم الذي يرى  
المعرو إذا وقع إليه فلا تنقض، سواء أكلت  
حضرية أم بدوية، وإذا انتقلت نمت لثاني  
إلا بعد، وهكذا، فإذا انتكاف لغير عدد  
رمت بالعدة، نهر عنها، لأن بعد ما في مكان  
العدة حتى تنقضى<sup>(٤)</sup>

وصرح الشافعية بأنها بعد الخروج في  
موضع هي

إذا خالف على نصها أو ماها من عدم أو  
حرب أو غزو أو نصوص أو سنة أو حار  
سوء، وصحري العرب من مسكن المعتدة، أو  
لو لزمها عدة وهي في دار الحرب فيلزمها أن

(١) في ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١



بالطبع مدة مخصوصة في أحوال مخصوصة،  
وحكم الإحصاء يختلف باختلاف أحوال  
المعتدة من ذلك أو طلاق رجعي أو بغير

وقد اتفق الفقهاء على وجوب الإحصاء على  
المستند في هذه الأحوال من مباح صحيح  
حتى ولو بدخل بها الروح السوي بخلاف  
المتكوه نكاحاً فاسداً إذا مات عنها زوجها  
أما المطلقة طلاقاً رجعي فلا إحصاء عليها  
بعد أكثر أحكام التكاثر فيها، بل يسحب  
ها للترين به يدعو الروح إلى رجعتها والعودة  
إليها، فعل الله يحدث بعد ذلك أمراً  
واختصوا في المعتدة من طلاق ياتى ببينة  
صغرى أو كبرى وتصل ذلك في مصطلح  
(إحصاء ف ٤)

نقطة المعتدة

٦٣- اتفق الفقهاء على أن المطلقة طلاقاً  
رجعياً هي السكينة والنقعة والكسوة  
ومابليها يعيشها، سواء أكانت حاملاً أم  
حائلاً، لهذا ندر الزوجية مدة لعدة

كما انقلب على وجوب السكينة للمعتدة

وقد انما لك إذا أصبحت لتتوي عت  
زوجها بعتج أو عمة ثبت على ما في فيه،  
ولا ترجع إلى مسكنها للمعتدة

كما ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز للمعتدة  
أن تنسئ سراً لغير الحج أو العمرة، فإن  
طرب المعتدة عن المسافر من مصيها على  
سرها أو رجوعها لتصيل بطري (إحصاء  
ف ٢٢، ٢٤ ورجوع ف ٢٥)

أما تفرقة المعتدة قبلها للمدة إلى  
مسكنها لقضاء العدة لأن امر صرري وهذا  
مذهب إليه الجمعية والشريعة وإحصاءه،  
علاق للملكية نقلاً عن - لمسك المعتدة  
عن احتكاكها إن طرأت عليها عدا من وفاة  
أو طلاقاً وهذا لأن ربهه واس خذره أما  
إن طرأ احتكاك على عدة فلا يخرج له، بل  
ينسئ في بيتها حتى نسيم عذب، فلا يخرج  
لصغرى بل يسير على قسوس'  
(و مصطلح إحصاء ف ٢٤)

إحصاء المعتدة

٦٤ الإحصاء هو تراء التزير بالذهب والحل

١- تصحيح ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٢- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٣- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٤- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٥- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٦- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٧- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٨- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٩- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩

١- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٢- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٣- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٤- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٥- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٦- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٧- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٨- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩  
٩- تصحيح ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩ ١٩٦٩

ألا يكون الطلاق برضاها، وأن يموت ل  
مرضه الذي وقع فيه الطلاق قبل انقضاء  
العدة، وفي تكون منصفه للميراث وقت  
الطلاق، وتظل أميتها لذلك حتى وفاة  
الميت.

أما إذا كانت هذه الرواية في العدة فلا  
يرث مطلق منها عملاً بقوله النبي <sup>(١)</sup>  
«مطلقة البائن لها أسقط حقها في الإرث منها»،  
ويرى المالكية أن مطلقه الذي توث روحها  
لو طلقه أو لاعتها أو حالها في مرض الموت  
المعروف ومات فيه، سواء أكان الطلاق  
برضاها أم لا، حتى ولو انقضت العدة  
وتزوجت غيره ولو أروها، ولا يرثها الزوج في  
حالة موته في مرضه المعروف الذي طلقها  
فيه، وهو كانت هي مريضة أيضاً، لأنه الذي  
أخرج عنه وأسقط ما كان يستحقه لأن  
الحصصة كانت بيده <sup>(٢)</sup> ويرى الشافعية  
في القول الجديد أنها لا يرث لانتقطاع الزوجية،  
ولأن موته لم يوثق بالافتراق <sup>(٣)</sup>.

أما على القول القديم عندكم بأن البائن  
يرث لغيره لقول: «يرث مدام تنقض العدة أو

من حلال بائن إذا كانت حائلاً حتى تنقض  
حبها

واحتفظوا فيها لو كانت المعتدة من طلاق  
بائن حائلاً، كما اختلفوا في وجوب السكنى  
واسقة للمعتدة من وفاة

وفي ذلك تفصيل يستر في مصنف  
(سكنى ف ١٢ - ١٥)

الإرث في العدة.

٦٤ - ذهب الفقهاء إلى أن المعتدة من طلاق  
رجعي إذا ماتت، أو مات زوجها وهي في  
العدة يرث أحدهما الآخر لبقائه آثار الزوجية  
مادامت العدة قائمة، وقالوا: إن المدة من  
طلاق بائن في حالة صحته الزوج، برضاها أو  
بغير رضاها، لا توثق بوثيقها.

واختلف الفقهاء في يرث للمدة من  
طلاق بائن في حالة مرضه وهو ما يسيه  
الفقهاء «مطلقاً» فالشافعية <sup>(٤)</sup> ذهب إلى  
والشافعية في القديم إلى القول بإرث المعتدة  
من طلاق بائن في حالة مرض الموت، بشرط

(١) التاج ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩،

مالم يروج، لو ندد، إلا أن القول القديم  
شرطه كون الزوجية دائمة، وعدم عيبتها  
البيوت في مرض خوف ومعه وصات بيته.  
وكونه مطلق لا يبعد وصح، وكونه من  
يخرج ما إذا تفرقه، وكونه صحيحاً<sup>(١)</sup>

ويرى الحنفية أن المصلحة من إطلاق  
الباني أن كان في مرض الخوف ثم مات  
الزوج من مرض حدث في عتباته ورثته شرط إلا  
يكون الإطلاق في مرض برغبتها أو اختيارها،  
ولم يثبت إن مات، ويشتهر من أحد لها  
ثبوته بعد المصلحة لبع مالم يتزوج، وروى عنه  
ما يدل على أنها لا تتره إن مات بعد المصلحة<sup>(٢)</sup>

ويظهر (مصطلح طلاق ب ٦٦)

معاشرة المصلحة وصاكتها

٦٥ - ذهب الفقهاء، أن المصلحة من طلاق  
بأن حكمها حكم الأحسية، فلا يجوز  
للمطلق معاشرة وصاكتها أو الخوف أو  
الخطر إليها. لا تخضع آثار الزوجية، فلا يحس  
لها إلا بعدد مهر حنفيين في البيوت  
الصغار، لو لم يسكن ورحا غيره ثم يعادها  
في البيوت الكبرى

واعتلوا في معاشرة المصلحة من طلاق

وجمعي أو صاكتها ولا يستلزم لو احتله ب  
على فويين: فذهب المالكية والشافعية إلى  
رواية سحنانه إلى أنه لا يجوز للمطلق زوجته  
طلاقاً رجعياً معاشرة وصاكتها في الدار  
التي بعد فيها، لأنه يؤدي إلى الخلوة ب أمي  
محرمه عنه، ولأن في ذلك إضراراً بما وقد قال  
نصار **«وَالْأَصْرَارُ وَالْأَصْرَارُ تُصَيِّقُوا عَيْبَهُمْ»**<sup>(١)</sup>  
فالطلاق يقع لحل اسكان ومصلحته، فلا  
يجوز الدخول عليها أو الأكل معها أو تسها  
لو أنظر إليها، بل يجب عليه الخروج من  
المسكن، ولا إذا كانت الدار واسعة ومعه  
حرم غير يمتحن به ويكون بصيراً<sup>(٢)</sup>

وذهب الحنفية، وهو ظاهر المذهب  
للمعاشرة إلى أنه يجوز الاستمتاع بالرجعية  
واختاره بها ولسها والخطر إليها به المراجعة،  
وكذلك بقوا مع الكرامة التي تترتب عنه  
الحنفية، لأنها في انعقد كالزوجية بملك  
مراجعتها خير ومصلحة<sup>(٣)</sup>

(١) سورة طلاق ٦٤

(٢) ١٨٦٢٣، من الأوصاف ١٣٢٧، يونيو  
الإكابر ١٣٤١، طبرك ٢ ٩٧، وصحة طلاقين  
٩ ١٨٤٩، من الخنا ٢٣ ٤ ط - فني  
٤٨٤ - ٤٨٣، ٤٨٤

(٣) ١٨٤٩، من الخنا ٢٣ ٩٧، ١٨٤٩، من الخنا ٢٣ ٩٧  
٢ ١٨٤٩، من الخنا ٢٣ ٩٧، ١٨٤٩، من الخنا ٢٣ ٩٧  
٢ ١٨٤٩، من الخنا ٢٣ ٩٧، ١٨٤٩، من الخنا ٢٣ ٩٧





دفع الزكاة للمعتدة .

٢٨ - المعتدة إذا وجبت فقتلها عن زوجها  
مدا العنة فلا يجوز إعطائها من الزكاة وفي  
حالة عدم وجوب عليه في العنة أو بعدها فإنه  
يجوز إعطائها من الزكاة لعدم وجوب النفقة  
عليه<sup>(١)</sup>.

(ر. نفقة، زكاة) .

## عَذَابَات

ر. مَنَاقِبَات



(١) ابن عابد، ١٢/١، فتح القدير ١٢/٢، لیسوز  
٥، ١٢١، حاشية النسيب ١٢/١، القليوبي ونسبه  
١٢/٢، شاموع ١٢/١، ١٢١، الفس ١٢/٢

# تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء التاسع والعشرين





ابن أبي (في الدين) هو أحمد بن عبد الحليم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن حري هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن الخوري (الابن) (١٠٥٨٠ - ١٠٦٦ هـ)

هو يوسف بن عبد الرحمن بن علي

المعروف بابن جوري أبو جليل

العمري، البكري القفاري، فقيه

الصور، واعظم مفسر الحديث، استاذ

الخلافة المستعصية وسردف، من أهل

بغداد، وهو ابن العلامة أبي الفرج (ابن

الخوري)، سمع من أبيه وعبد الله

ثوبان خليله، ثم عول عن أبيه ذلك،

وانضم في دار بعد بعض زملاءه ثم

اغترى له، وشاء لغيره حورية في

حدث بعد أن رحل إليها على أثر عروا انتشار

لعدة

من مصنفه «معادن الإبرار في تفسير

تكملة التبرير» و«الإيجاز في الفوائد

الإصلاح»

رسائل اهدى ٢٨٦/٥، ومعجم

الوفاء ١٣/٢٠٧، والأعلام ٩/٣١٢

ابن الحاج هو عثمان بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

## ٤

أما في علم

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٩

ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن بيت اللطفي (١٠٠٠ - ١٠٧٠ هـ)

هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد

ابن القاسم بن عثمان بن ربيع أبو محمد

وبل أبو بكر ابن بيت اللطفي

كان حليلاً فاضلاً واسع العلم، لم يكن

في أن شامع منه الإسلام أهل منه، نفسه

بديه وإسحاق وفي نور

قال الشيخ أبو إسحاق طيفقه وكان

من المتصير، لخاصة وصف كتابه في

فصلاته والى عليه، قال «واتهت إليه

رسمه العلم بعداد

عليه السلام لاس في نفس شهاب

١٧٧/١، وطبقات أئمة، مشافيه لأبن

الصالح ٢/٧١٩، والمعد انهدت لاس

نفسه ١٢٠

بن حاتم - هو الحسن بن حاتم

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

بن حبيب - هو عبد الملك بن حبيب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حجر المصقل - هو أحمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حجر العسقلاني - هو أحمد بن

حجر المصقل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن خلدون - هو عبد الرحمن بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٢٩

ابن رجب - هو عبد الرحمن بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨

بن رشد - هو محمد بن أحمد (الجد)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨

ابن رشد - هو محمد بن أحمد (الحفيد)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨

ابن سيرين - هو محمد بن سيرين

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شاش - هو عبد الله بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شبرمة - هو عبد الله بن شبرمة

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن شهاب - هو محمد بن مسلم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

ابن الصلاح - هو عثمان بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن طالبين - محمد أمين بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عباس - هو عبد الله بن عباس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد الحكم - هو محمد بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٢

ابن عبد السلام - هو محمد بن

عبد السلام

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣١

ابن العربي - هو محمد بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣١

ابن عرفة - هو محمد بن محمد بن عرفة

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣١

ابن عفيف - هو علي بن عفيف

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن عمر - هو عبد الله بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣١

- ابن هبيرة : هو سفيان بن هبيرة .  
تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠
- ابن لرحون : هو إبراهيم بن علي  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢
- ابن القاسم : هو محمد بن القاسم .  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢
- ابن قاسم العبادي : هو أحمد بن قاسم  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢
- ابن القاضي ( ٩٦٠ - ١٠٢٨ هـ )  
هو أحمد بن عمرو بن أبي العافية ،  
أبو أنس ، الشهير بابن القاضي ، طبيب .  
قاصد مؤرخ . مقلد عن أئمة من أهل  
عسرى والمغرب منهم والده وابن جلال ويحيى  
الحطاب والسدر القرقي وسالم السبيعي  
وعمرهم ، وعنه جماعة منهم ابن عاشر  
والشهاب المظري وغيرهما
- ابن نصائفة : سهل لأهل حمص بن  
بالكنية حري الممل : ودخله الفرائد  
والعوائد ، وعبية الركن في طبقات أهل  
احسان والعرائس
- [ شجرة النور الزكية ١ : ٢٩٧ ]
- ابن قنافة : هو عبد الله بن أحمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣ .
- ابن لم الجوزية : هو محمد بن أبي بكر  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣
- ابن كج : هو يوسف بن أحمد .  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١ .
- ابن الماشون : هو عبد الملك بن  
عبد العزيز
- تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣
- ابن مسعود : هو عبد الله بن مسعود .  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١
- ابن مفلح : هو محمد بن مفلح  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١
- ابن المنذر : هو محمد بن إبراهيم  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١
- ابن منصور : هو محمد بن منصور .  
تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣١ .
- ابن الموازي : هو محمد بن إبراهيم  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧
- ابن نجيم : هو عمر بن إبراهيم  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥
- ابن نجيم : هو دین الدین بن إبراهيم  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤
- ابن هبيرة : هو يحيى بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

يوم حبر، وأرسله سور الله ﷻ إن يومه  
فأستموا

[لاستصحاب ٤/ ١٦١٨، ونهذب  
التهديب ١٢/ ٤٩، وأسد الغابة ٦/ ٤٤،  
والعر ١/ ٨٥، والإصابة ١١/ ٢٥٤]

أبو ثور، هو أبو ربيعة بن خالد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو جعفر الفقيه، هو محمد بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

أبو حنيفة، هو النعمان بن ثابت

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

أبو الخطاب، هو محمود بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الدرداء، هو عويمر بن مالك

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٦

أبو در، هو حنبل بن حنبل

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣

أبو سعيد الخدري، هو سعيد بن مالك

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو طاب، هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧

أبو عبيد، هو القاسم بن سلام

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

بن الهمام، هو محمد بن عبد الواحد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن وهيب، هو عبد الله بن وهيب المالكي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن يونس، هو أحمد بن يونس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٥

أبو أمامة، هو عبد بن عجلان الباهلي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢١٥

أبو بكر الرازي (الخصاص)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

أبو بكر الصديق

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

أبو بكر عبد العزيز بن جعفر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

أبو نعلبة الحنفي (٧٥ - ٧٥ هـ)

هو جرشع بن مسلم، وقيل: حرمم بن

لاشر، وقيل: جرشع بن عمرو، وقيل: خير

دك ولا يكاد يعرف إلا بكنيته، روى عن

السيوطي وعن معاذ بن جبل وعن أبي عبيدة

بن اسلم، وروى عنه أبو إدريس الخولاني

وسعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي

وعمرهم، قال ابن الكلبي: أبو نعلبة تابع

رسول الله ﷺ بيعة الرضوان وصحب له منهم

أبو الفرج المقدسي (؟ - ٤٨٦ هـ)

هو عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد ، أبو الفرج ، المقدسي ، الدمشقي ، الفقيه الشيرازي الأصل ، الفقيه الحنبل ، وكان يعرف في العراق بالمقدسي ، ولازم نقاشي أبي يعلى بن قرقوه وتلقاه به ، ودرس ووعظ ، وبث مذهب الإمام أحمد بن حنبل بأعمال بيت المقدس .

من تصانيفه : «التنقيب» في الفقه ، «المهجع» ، «الإصلاح» ، و«التبصرة» في أصول الدين ، و«كتاب الحواهر» في التفسير

[مطبوعات الخبابة ٢ / ٢٤٨ ، ومذكورة المحفوظ ٣ / ١١٩٩ ، فيشواهد المذهب ٣ / ٣٧٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٩ / ٥١ ، والأعلام ٤ : ٣٢٧]

أبو خلافة هو عبد الله بن زيد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو هريرة هو عبد الرحمن بن صخر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو يعلى القاضي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

أبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن حنبل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

إسحاق بن راهويه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

إسماعيل بن الحسين الوائلي (؟ - ٤١٢ هـ)

هو ، إسماعيل بن الحسين بن علي بن الحسين بن هارون ، أبو محمد ، الفقيه الزاهد ، البصري ، إمام وقته في الفقه ، قال القسطنطين : «رؤيته مقادير حاجتنا مراراً عدة» وحدث به عن محمد بن أحمد بن أحمد بن حبيب البخاري ويكر بن محمد بن حمدان السمرقندي

[التنقيب من السائق لتاريخ بسابور ص ١٢٨ ، وتاريخ بغداد ٦ / ٣١٠ ، وأجوافر المضية ١ / ١٤٧ ، والفوائد الجيدة ص ٤٦]

الإسوي : هو عبد الرحيم بن الحسن

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

أشهب . هو المنهب بن عبد العزيز

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أصبغ هو أصف بن الفرج

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

إمام الحرمين هو عبد الملك بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

الم سلمة هي عديت أبي امية

تعدت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

الم عطية هي نسيبة بنت كعب

تعدت ترجمتها في ج ١٠ ص ٣٦٨

انس بن مالك

تعدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الأوداعي هو عبد الرحمن بن عمرو

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

البردوي هو علي بن محمد

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البياني هو محمد بن الحسن

تعدت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

الجهوني هو منصور بن يوسف

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الزبيني هو أحمد بن الحسين

تعدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

البيضاري هو عبد الله بن عمر

تعدت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٦٩

## ب

## ت

الباربي هو محمد بن محمد

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣١٦

البراء بن عازب

تعدت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥

البركوي هو محمد بن يونس

تعدت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١

البحاري هو محمد بن اسماعيل

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

التماراني (٧١٢-٧٩٣ هـ)

هو مسعود بن عمر بن عبد الله

سعد الدين التماراني : عدم شذوذه في

الفقه والمعروف والعلني والبيان والأصول وغير

ذلك : وقد يشترك (هو بلا خلاف) :

والفداء بمرحوم ، وأبوه بمروك إلى

سمرقند ، فنزل فيها

من تصديقه : شرح الأربعين النبوية :

وشرح العقائد الفقهية، ومقاصد  
الطالبين، وشرح مقاصد الطالبين،  
ودسائمه على شرح المقصد على مختصر ابن  
الحاجب،

[الدرر الكامنة ٤/٣٥٠، والدرر الطالع  
٣١٣/٦، وشذرات الذهب ٦/٣١٩ -  
٣٢٢، والأعلام ٨/١١٣، ومعجم المؤلفين  
١٢/٢٢٨].

جابر بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الحري : هو محمد بن محمد -

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

## ح

## ث

الحسن البصري : هو الحسن بن دينار

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحطاب . هو محمد بن محمد بن

عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

خالد بن أبي سليمان .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

التقوي : هو سفيان بن سعيد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

## ج

## خ

جابر بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨ .

الحري . هو محمد بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨ .

الرافعي هو عبد الكريم بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

ربيعة الرأي هو ربيعة بن فروخ

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرملي هو خير الدين الرملي

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الرملي الكبير هو أحمد بن حمزة

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢ .

الخرقي هو عمر بن الحسين

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخطابي هو محمد بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

خليل هو خليل بن اسحاق

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩



## ز

الداودي . هو عبد الله بن عبد الرحمن

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الدردير هو أحمد بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الذسوقي . هو محمد بن أحمد الهمداني .

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الزبير بن العوام .

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الزرقاني هو عبد الباقي بن يوسف .

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

زروق هو أحمد بن أحمد .

تقدم ترجمته في ج ١٧ ص ٣٤١

المزركشي هو محمد بن بيان

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زكريا هو زكريا بن الحارث

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣



الزكري هو أحمد بن علي الجصاص

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥



زكريا الأنصاري : هو زكريا بن محمد  
الأنصاري .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

الزهرى : هو محمد بن مسلم .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

زيد بن ثابت

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

سعيد بن جبير

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٤

سعيد بن المسيب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٤ .

السيوطي : هو عبد الرحمن بن أبي بكر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٥

## ش

## س

الشاذلي (٥٩١ - ٦٥٦ هـ)

هو من عبد الله بن عبد الحارث بن نجيم

ابن هورم، أبو الحسن، الشاذلي، المصري،

كان جامعاً لجميع العلوم لا سيما علم التفسير

والحديث، وكان يحضر مجلسه توتوس ومصر

أكابر العلماء كابن عصفور وبني الدين من

جامعة والعرب عبد السلام وابن دقيق العيد

وعبد العظيم المصري وابن المصالح وابن

الحاجب وغيرهم، وكان رأس الطائفة

الشناذلية من المنصورة

من تلاميذه : ناصر خليل في حواصن

حب الله وعم الزكي، ووالقاهر العلية

في التأثير الشاذلية

سالم بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٥٢

السبكي : هو عبد الوهاب بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

سحنون : هو عبد السلام بن سعيد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السدي : هو إسحاق بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السرخسي : هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

[شجرة السر الزكية ص ١٨٦، والأعلام  
١٢٠ / ٥، وصفات الشعراء ٤/٢]

الشافعي: هو محمد بن إسماعيل الفراء  
الكبير.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

الشافعي: هو إبراهيم بن موسى  
أبو إسحاق

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشافعي هو محمد بن إدريس.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشافعي الخطيب: هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشافعي هو الحسن بن علي.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشافعي: هو الشيخ عبد الحميد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشافعي: هو عامر بن شراحيل.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشوكاني: هو محمد بن علي.

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخان

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في

ج ١ ص ٣٥٧

الشعري: هو إبراهيم بن علي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤.

الشعري (٩ - ٧٧٤ هـ)

هو عبد الرحمن بن عمر بن عبد الله،

العمري، الشعري، الطبري، من القضاة،

ولي القضاء بطبرية، شهر ببلدة بشال

القدم، وتقع على نهر الأورنت

من تصانيفه: والإصحاح في أسرار

الكناش، و إخلاص الكلاء في تأويل

الأحكام، وروضة المقلوب، و نهاية الرتبة

في طلب الحياء، و المنهج المنوك في

مبادئ الفلك.

[مقدمة مبادئ الفقه في طلب احصية،

ومعجم لتأليف ١٩٨ / ٥، وهدية العارفين

١ / ٥٢٨].

## ص

صاحب عقوب الفروق: هو محمد علي

أبو حسين

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٢

صاحب الخاوي: هو علي بن محمد

المأثور.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

## صاحب الفروع

صاحب الفروع هو محمد بن ميمح

تقدم ترجمته في ج ٤ ص ٢٢٦

صاحب المقتنى هو عبد الله بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٨٣

صاحب الهداية هو علي بن أبي بكر

المروزي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

## ع

### عائشة

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٩

عبد الله بن أحمد بن حنبل

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣١٢

عبد الله بن عكيم

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٢٩

عبدان بن قيس الأشعري (؟ - ٤٤٢ هـ وقيل

غير ذلك)

هو عبد الله بن قيس بن سليمان بن حنبل

أبو حرب، ألبو عيسى، لأشعري قيل إنه

قدم مكة قبل الهجرة فأسلم ثم هاجر إلى

أرض غلبه ثم قدم مدية مع أصحاب

السيفين بعد فتح مصر، واستعمله النبي

ﷺ على ريد وهلك واستعمله عمر رضي الله

## ض

الضحاك هو الضحاك بن قيس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الضحاك هو الضحاك بن غنم

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٠

## ط

طاووس بن كيسان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطحاوي هو أحمد بن محمد بن سلامة

أبو جعفر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

عن علي بن الحنفية، روى عن أبيه عن النبي ﷺ وعن  
 عن بكر وعمر وعجل وابن عباس وأبي بن  
 كعب وعمر بن ياسر وهما بن عجل وعمر بن  
 عجل، وعنه أولاد إبراهيم وأبو بكر بن  
 راس بن ميثم وأبو سعد الخدرى وغيرهم  
 وهو أشعري، جليل العلم، عاينته في  
 فيه، وكان ابن أبي عمير قصاص الأثام  
 زبده، عمر بن علي وأبو موسى زبده بن  
 ثابت

تقدمت ترجمته ٥ - ٣٦٢ - ٣٦٢

عثمان بن عفان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

العدوي (١١٤٦ - ١٢١٣ هـ)

هو أحمد بن موسى بن أحمد بن محمد  
 أبو العباس، القليل، العدوي، ظهير عاقل  
 مدني من أهل طبرستان، أحمد عن الشيخ  
 عن الشيخين والآخرة، وسمع به، وهذا  
 الحديث

من تصانيفه: «مؤيد عماد في صفة  
 النبوة»، و«تذكرة الإخوان»، و«الفتنة  
 المعربة في صفة ما جاء في الشهادتين»،  
 و«ما في كل صلاة نصيب على الإمام بطول  
 على مؤيد»

«عنايت الآثار ٣، ٦٠، وشجرة

الشيخة الحنفية ص ٣٦٠، مجمع المؤلفين  
 ١٢ / ١٨٦١

العدوي هو علي بن أحمد الملقب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

عمارة بن الرزي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٦٦

عطاء بن أسلم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عكرمة

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

علي بن أبي طالب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

علي بن محمد الحارثي (٦٧٨ - ٧٤١ هـ)

هو علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر بن  
 حنبل، أبو جعفر، العدوي، معروف  
 بالحديث، فقه من فقهاء الشيعة، ثقة  
 محدث، فاضل، روى عنه جماعة من العلماء  
 بالسياسة، سمع من أبي النضر الجي  
 ولقبه بن مصر

من تصنيفه: «كتاب التوفيق في معاني  
 التبريل»، و«شرح عمدة الأحكام في بروع  
 الشريعة»، و«مبدل القول»، و«في عشرة  
 مجلدات»، جميعه من مسند الشافعي، و«مبدل  
 وأربعة وألف، المدققي، و«مبدل

والحدائق فی نقد سراج حلیہ

[الدرر النکب ۱/ ۱۵، وشذرات

الطبع ۱/ ۱۳۱، ولاعلام ۵/ ۱۵۶،

ومعجم بولاق ۷ ۱۷۷ ۱۷۸]

علی القاری هو علی بن سلطان

نقدت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۰

عمو بن خطاب

نقدت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶

عمرو بن شہید

نقدت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۴

عمو بن عبد العزیز

نقدت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶

عمران بن حصین

نقدت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۱

عینی هو محمد بن أحمد

نقدت ترجمہ فی ج ۲ ص ۱۱

## ف

الفرجی هو محمد بن أحمد

نقدت ترجمہ فی ج ۳ ص ۳۵

## ق

القاسم بن ملام، أبو عیبة

نقدت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۷

القاسم بن محمد

نقدت ترجمہ فی ج ۲ ص ۱۸

القاسمی أبو طیب هو طاهر بن

عبد الله

نقدت ترجمہ فی ج ۱ ص ۴۴

القاسمی أبو یحییٰ هو محمد بن الحسن

نقدت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۸

قاصیجان هو حسن بن منصور

نقدت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۵

## غ

الغزالی هو محمد بن محمد

نقدت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۳

القبول هو أحمد بن إدريس

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القبول هو محمد بن أحمد

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القبول هو أحمد بن أحمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

القبول هو أحمد بن إدريس

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

م

مالك بن أنس

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المؤيد هو علي بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المؤيد هو عبد الرحمن بن مأمون

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

معاذ بن جبر

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محب الطبري هو أحمد بن عبد الله

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محمد بن الحسن الشيباني

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

محمد بن مقاتل الرومي (؟ - ٢١٢هـ)

هو محمد بن مقاتل، الرازي، قاضي

الري، من أصحاب محمد بن الحسن

ك

الكاشاني هو أبو بكر بن مسعود

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكوفي هو عبد الله بن الحسن

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

ل

اللمعي هو علي بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

مكتوبين شهوان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢ .

القلري : هو عبد العظيم بن عبد القوي :

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٨ .

المواقي : هو محمد بن يوسف

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٨ .

طبقة سليمان بن محبوب وعمل بن محمد ، روى  
عن أبي الطليح ، قال النحس - وحدث عن  
وكيع وطيفة

من تصانيفه : والدعمر ولدني عليه

[المخاض المني ١٣١/٢ ، والمؤانذ

البهي من ٢٠١ ، ومعجم اللطيف

١٤٥٧/٢٤ ، وكشف الظنون ١٤٥٧]

ابن مولى : هو علي بن سليمان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المرفياني : هو علي بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

الزني : هو إسماعيل بن يحيى الزني .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١ .

مسروق :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٧ .

مسلم : هو مسلم بن الحجاج .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١ .

المسود بن غزوة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٢ .

معاذ بن جبل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المغيرة بن شعبة .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢ .

## ن

النعمي : هو إبراهيم النعمي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥ .

النحراوي : هو عبد الله بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥ .

النكوي : هو يحيى بن شرف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢ .



# و ی

پہلی بین ابیہ :

تقدیم ترجمہ فی ج ۲ ص ۲۵۷

الوہ العرانی :

تقدیم ترجمہ فی ج ۲ ص ۴۰۱ .





# فهرس تفصیلی



الصفحة	الموضوع	الفرق
٥ - ٧٧	طلاق	١ - ١٠٩
٥	المعريف	
٥	الألفاظ ذات الصلة	
٥	المسح	٢
٦	المكره	٣
٦	احتمح	٤
٦	الفسخ	٥
٧	لا بد	٦
٧	الخصم	٧
٧	الطهر	٨
٨	حكم التخليص	٩
٩	حكمه شرع	١٠
١١	من له حق الطلاق	١١
١٢	حق الطلاق	١٢
١٣	وكس المصالح	١٣
١٤	شروط المصالح	١٤
١٤	الشروط المتعلقة بالطلاق	- -
١٤	الشرط الأول : أن يكون زوجها	١٥
١٤	الشرط الثاني : البوع	١٦
١٥	الشرط الثالث : النقص	١٧
١٦	الشرط الرابع : النقص والاختيار	١٩
١٧	- المحقق	٢٠
١٧	ب - المكسرة	٢١

الصفحة	المصنف	القرارات
١٨	ح - الغضبان	٢٢
١٩	د - الغني	٢٣
١٩	هـ - المرويس	٢٤
١٩	الشروط المتعلقة بمنطقة:	
١٩	الشرط الأول : قيام الزوجية حقة أو حكما	٢٥
٢٠	الشرط الثاني : تعيين المنطقة بالإشارة أو بالصيغة أو بالنية	٢٦
٢٢	الشروط المتعلقة بصيغة الطلاق	٢٧
٢٣	أ - شروط النمط	
٢٣	للشرط الأول : القطع أو الظن بحصول اللفظ ومعهم معناه	٢٨
٢٣	الشرط الثاني : نية وقوع الطلاق بالنمط	٢٩
٢٤	ب - شروط الكفاءة	
٢٤	الشرط الأول : أن تكون مستتمة	٣٠
٢٤	الشرط الثاني : أن تكون مرسومة	٣١
٢٥	ج - شروط الإشارة	٣٢
٣٦	أنواع الطلاق :	٣٣
٣٦	أولا : الصريح والكنتي	٣٤
٣٨	ما يقع بالصريح والكنتي من الطلاق	٣٦
٣٩	ثانيا : الرجعي والباطل	٣٧
٣٩	البينة الكبرى والصغرى	٣٨
٣٣	ثالثا : السّي والدعي	٤٠
٣٥	حكم الطلاق البدعي من حيث وقوعه ووجوب العدة بعده	٤١
٣٦	رابعا : الطلاق للسجز والمضاف والمعق	
٣٦	أ - الطلاق المنجز	٤٢

الصفحة	المصنف	الفقرات
٣٦	ب . الطلاق المصاعف	١٣
٣٧	ج . الطلاق العسر على شرط	١٤
٣٨	شروط صحة التعليل	١٥
٤١	انحلال الطلاق العسر على شرط	٥٢
٤٢	تحقيق الطلاق على شرطين	٥٤
٤٢	الاستثناء في الطلاق بغيره وحكمه	٥٥
٤٣	شروطه	٥٦
٤٥	الإنايه و الطلاق	٦٢
٤٥	أولاً . مذهب الحنيفة	٦٣
٤٦	ثانياً . مذهب المالكية	٦٤
٤٨	ثالثاً . مذهب الشافعية والحنابلة	٦٥
٤٩	طلاق القهر	٦٦
٥٠	مسألة المهدم	٦٧
٥١	حكم حره المصنفه	٦٨
٥٣	الرجعة في الطلاق	٧٢
٥٣	التعريق مشتاق	٧٣
٥٤	أ - مذهب الحنكبي	٧٤
٥٥	ب . شروط الحكمين	٧٥
٥٦	قضاء القاضي بتعريض الحكمين بين الزوجين	٧٦
٥٦	موقع المرأة الثابتة بتعريض الحكمين	٧٧
٥٧	التعريق سواء المعاشرة	٧٨
٥٧	التعريق بالإعسار بالبيضاء	٧٩
٥٧	شروط تنعيرين بالإعسار عند من يهوى به	٨٠

الصفحة	المصادر	الفهرست
٥٨	نوع العرقه الثانية بالإعصار بالمهر	٨١
٥٨	التعريق بالإعصار بالتعفة	٨٢
٥٩	شروط التعريق لعدم الإتيان بعد من يقول به	٨٣
٦١	نوع العرقه بالاشباع عن الإتيان وطريق وقوعها	٨٤
٦٦	التعريق لمعبه وإن بعد والحس	٨٦
٦٦	١ - التعريق لمعبه	٨٧
٦٣	شروط التعريق لمعبه	٨٨
٦٤	نوع العرقه للمعبه	٨٩
٦٤	٢ - التعريق للمعبه	٩٠
٦٦	٣ - التعريق للمحس	٩٢
٦٧	التعريق للمعيب	٩٣
٦٩	شروط التعريق للمعيب لدى المقصد	٩٤
٦٩	أ - عدم اليقضاء للمعيب	٩٥
٧٠	ب - سلامة طالب المصح من العيوب في الجملة	٩٦
٧١	ج - وهل يشترط أن يكون المعيب مدنياً ؟	٩٧
٧٢	د - الماحيل في العيوب التي يرجى إزالتها منها	٩٨
٧٣	الشروط العامة للتعريق عند (الحقة)	١٠٠
٧٣	الشروط الخاصة بالمعنة	١٠٣
٧٤	الشروط الخاصة بالمحس	١٠١
٧٤	الشروط الخاصة بالمعيب	١٠٥
٧٤	طرق إزالت المعيب	١٠٦
٧٦	نوع العرقه الثالثة - معيب وطريق وقوعها	١٠٧
٧٧	تعريق لمرات المكافاة	١٠٨

الصفحة	الموضوع	الطيات
٧٧	صور أخرى من التعريف	١٠٩
٧٧	طلب العلم	١٨٠
٧٧	التعريف	١
٧٧	الصفات ذات صلة	
٧٧	الجهل	٢
٧٨	العرف	٣
٧٨	حكم طلب العلم	
٧٨	أ- طلب العلوم الشرعية	٤
٧٩	ب- طلب العلوم غير الشرعية	٥
٧٩	فضل طلب العلم والبحث فيه	٦
٨٠	ترجيح طلب علم على الأحداث المتأخرة عن دعتها	٧
٨١	وقت طلب العلم	٨
٨٢	الرجلة في طلب العلم	٩
٨٣	مشاداة الأبرار لطلب العلم	١٠
٨٤	أدب طلب العلم	١١
٨٤	أولاً لخدمته	
٨٤	ادبهم في نفسه	١٢
٨٥	أدب تعلمهم في درسه	١٣
٨٦	أدب المعلم مع تلميذه	١٤
٨٦	ثانياً لوالديه	
٨٧	أدبهم في عهده	٥
٨٧	أدب المعلم مع تلميذه	٦

الصفحة	المسود	القطرات
٨٨	آداب المعلم في درسه	١٧
٨٨	ثالثاً : الآداب المشتركة بين المعلم وتعلم	١٨
٩٨	خروج	
٨٨	اسم توقيت الصلاة ، صبح	
٨٩ - ٩١	ضميمة	١ - ١
٩٩	الزمير	١
٨٩	الاعتذار من الصبح	
٨٩	التعديلي	٢
٩٩	الحكم الإلهي	٣
٩٠	أول الطهارة	٤
٩١	طهارة	
٩١	مكرر حقيق	
٩١ - ١١٧	طهارة	١ - ٣
٩١	تعريف	١
٩٢	الاعتذار من الصبح	
٩٢	المعلم	٢
٩٢	م التيمم	٣
٩٢	م التوضوء	٤
٩٢	م مسح الطهارة	٥
٩٣	م مسح الرأس الطهارة	٦
٩٤	م مسح السجدة	٧
٩٥	النية في التطهر من النجاسة	■
٩٥	م مسح يده الطهارة	■



الصفحة	المصطلح	الصفحة
٩٦	الجاه ليس يحوز التقدير بها والحق لا يجر	٩٦
٩٨	تظهر من الشجاعة	٩٨
١٠٠	تظهر من عصبه الشجاعة قبل حادثة حصوله	١٠٠
١٠١	تظهر لاء	١٠١
١٠٦	الترجمة ولا عشتاقى موضح بعد	١٠٦
١٠٧	تظهر حادثة الشجاعة	١٠٧
١٠٧	تظهر بقاء الشجاعة	١٠٧
١٠٨	تظهر لأبواب الشجاعة من عظم الشجاعة	١٠٨
١٠٩	تظهر ما كان من الشجاعة	١٠٩
١١٠	تظهر الشجاعة والشجاعة من الشجاعة	١١٠
١١١	تظهر لأبواب الشجاعة	١١١
١١٢	ما يظهر به لأبواب الشجاعة	١١٢
١١٣	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١١٣
١١٤	ما يظهر من الشجاعة من الشجاعة	١١٤
١١٥	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١١٥
١١٦	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١١٦
١١٧	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١١٧
١١٨	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١١٨
١١٩	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١١٩
١٢٠	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١٢٠
١٢١	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١٢١
١٢٢	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١٢٢
١٢٣	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١٢٣
١٢٤	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١٢٤
١٢٥	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١٢٥
١٢٦	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١٢٦
١٢٧	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١٢٧
١٢٨	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١٢٨
١٢٩	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١٢٩
١٣٠	تظهر الشجاعة من الشجاعة	١٣٠

الصفحة	العنوان	المقدمات
١١٨ - ١٢٠	ظهر	٦ - ١
١١٨	التعريف	١
١١٨	الأغراض ذات الصلة	
١١٨	القسم	٢
١١٩	الموضوع	٣
١١٩	الحكم لإجمالي	
١١٩	الطهري باب الحيف	٤
١١٩	الطهري باب المسائل	٥
١٢٠	الطهري العدة	٦
١٢٠	ظهر	
١٢٠	طرحه	
١١٣ - ١٢٠	طوب	١ - ٥٤
١٢٠	تعريف	١
١٢٠	الأغراض ذات الصلة	
١٢٠	شخصي	٢
١٢١	أجزاء الطوب	٣
١٢١	أولاً طوب القدم	٤
١٢٢	ثانياً طوب الأقدام	٥
١٢٢	ثالثاً طوب البرقع	٦
١٢٢	رابعاً طوب المصير	٧
١٢٣	خامساً طوب الفند	٨
١٢٣	سادساً طوب جهة المسجد الحرام	٩
١٢٣	سابعاً طوب المنظر	١٠

	أحكام الطولف العامة:	١٢٣
	أولا حصول العتاف حول الكعبة	١٢٣
١٦	العدة المطلوب من الإشراف	١٢٣
١٦	ثاني عدد أشواط الطلوف	١٢٤
١٣	الشك في عدد الأنواط	١٢٤
١٤	ثالث الية	١٢٥
١٥	طواف للمشي عليه	١٢٦
١٦	طواف النائم، المريض	١٢٧
١٧	ربما ويخرج الصوف في المكاد الخصاص	١٢٧
١٨	خامسا: أن يكون الصوف حول البيت كله	١٢٨
١٩	سادسا: أن يكون الحجر داخل في طوافه	١٢٨
٢٠	ساعيا ابتداء الطواف من الحجر الأسود	١٢٩
٢١	ثامنا التماس	١٣٠
٢٢	باسم: الطهور من الحدث وأخت	١٣٠
٢٣	عاثرا- ستر العورة	١٣١
٢٤	حاميا عشر موالاة أضراط طوافه	١٣٢
٢٥	ثاني عشر للنس للفتل عليه	١٣٢
٢٦	ثالث عشر مع طواف الإفاضة في أيام المحر	١٣٣
٢٧	رابع عشر- ركعتا الطواف بعد كل سعة أضراط	١٣٣
	سني الطواف	١٣٤
٢٨	أ الإصطباع	١٣٤
٢٩	ب الرمل	١٣٤
٣٠	ج ابتداء الطواف من جهة الزكر الياهي	١٣٥

الاصحاح	المسألة	الفتاوى
١٣٥	د: استقبال الحجر عند انتهاء الطواف	٣١
١٣٥	هـ: سلام الحجر وتقبيله	٣٢
١٣٦	و: سلام الركنين البعديين	٣٣
١٣٧	ز: الدعاء	٣٤
١٣٧	الحعاء عند رؤية الكعبة	٣٥
١٣٧	دعاء افتتاح الطواف وسلام الحجر الأسود ثم لمحوه	٣٦
١٣٧	أ- الدعاء في الأشواط الثلاثة الأولى	٣٧
١٣٨	ب- الدعاء في الأشواط الأربعة الباقية	٣٨
١٣٨	ج- الدعاء عند الركن الخامس	٣٩
١٣٨	د- الدعاء بين الركنين البعديين واستلام الحجر الأسود	٤٠
١٣٨	هـ- الدعاء بعد ركعتي الطواف	٤١
١٣٨	و- دعاء إعادة الطواف	٤٢
١٣٩	ز- دعاء الشرب من ماء زمزم	٤٣
١٣٩	ح- الطرب من البيت الحرام	٤٤
١٣٩	ط- حفظ البصر عن كل ما يشمله	٤٥
١٣٩	ي- الإسراع بالذكر والدعاء	٤٦
١٣٩	ك- الترم الملتزم	٤٧
١٣٩	ل- قراءة القرآن الكريم	٤٨
١٤٠	مباحات الطواف	٤٩
١٤٠	محرمات الطواف	٥٠
١٤١	مكروهات الطواف	٥١
١٤٢	كيفية الطواف	٥٢
١٤٢	كيفية الاصطفاح	٥٣ - ٥٤

الصفحة	المصنف	الفقرات
١٤٣ - ١٤١	طوى	٧-١
١٤٣	التعريف	١
١٤٤	الحكم الإجمالي	٢
١٤٥ - ١٤٦	طول	١-١
١٤٥	التعريف	١
١٤٥	الافتقار ذات الصلة	
١٤٥	المهر	٢
١٤٥	الحكم الكلي	٣
١٤٧	طب	
	انظر طب	
١٤٧	طبقة	
	انظر طب	
١٤٧ - ١٥١	طيور	٤-١
١٤٧	التعريف	١
١٤٨	ما يتعلق بالطيور من أحكام	
١٤٨	أ. بيع الطيور	٢
١٤٩	ب. الأصطياد بالطيور	٣
١٤٩	ج. اصطياد الطيور بدمها	٤
١٥٠ - ١٥٣	ظنر	٧-١
١٥١	التعريف	١
	الافتقار ذات الصلة	
١٥١	الحصانة	٢
١٥١	الأحكام المتعلقة بالظنر	٣

الصفحة	الموا	الانضام
١٥١	معمود عليه في جدار القننة	٥
١٥٢	حرة القننة	٦
١٥٢	سبح إحقه لظنم	٧
١٥٢-١٥٣	ظاهر	٧-١
١٥٣	العريف	١
	لأنداد ب النص	
١٥٤	ب - الحق	٢
١٥٤	ب - النص	٣
١٥٤	ج - القننة	٤
١٥٥	د - محكم	٥
١٥٥	العلاقة بين هذه الألفاظ	٦
١٥٥	حكمه لإجاز	٧
١٥٦	ظنم	
	ب - نص	
١٥٦	مصر	
	ب - ظنم	
١٥٦-١٦٦	ظنم بالحق	٢١-١
١٥٦	ب - عريف	١
١٥٦	لأنداد ب النص	
١٥٦	لاسيقة	٢
١٥٧	ب - الأسبلاء	٣

المجلد	الموضوع	الصفحة
١٥٧	الحكم التكليم	
١٥٧	أولاً ما يحرم فيه الطهر	
١٥٧	أ - تحصيل المقربات	٤
١٥٨	ب - تحصيل الخفوق المتمنقة بالنكاح	٥
١٥٨	ج - ما يوجب تحصيله من الحقوق إلى فئة	٦
١٥٩	د - تحصيل الدين الملبول	٧
١٥٩	ثاني : ما يشرع فيه الطهر لاحق	
١٥٩	أ - تحصيل الأعيان المستحقة	٨
١٦٠	ب - تحصيل بقعة الزوجة والأولاد	٩
١٦٠	ثالث : ما اختص الفقهاء في جواز الطهر به من الحقوق	١٠
١٦١	مذهب المختصين	١١
١٦١	مذهب المالكية	١٢
١٦٣	مذهب الشافعية	١٣
١٦٣	أولاً : إذا كان المستحق عرياناً	١٤
١٦٣	ثاني : إذا كان المستحق ذنباً عن غير محتج من الأداء	١٥
١٦٣	ثالثاً : إذا كان المستحق عن مكر ولا شبهة	١٦
١٦٣	رابعاً : إذا كان المستحق عن مكر معص أو على	
١٧	مكر وله عليه به	
١٦٤	خامساً : إذا كان المستحق ديناً له تعاضد	١٨
١٦٤	سادساً : كسر الباب ويحرم لموصول إلى المستحق	١٩
١٦٤	سابعاً : غلق الباب يضر به صاحب الحق	٢٠
١٦٤	ثامناً : الطهر بهال يخرج من الحرم	٢١
١٦٥	مذهب الحنابلة	٢٢

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٦٦ - ١٦٩	ظلم	١ - ٧
٦٦	التعريف	١
١٦٦	الألفاظ ذات الصلة	
١٦٦	أ. العى	٢
١٦٧	ب. الروايل	٣
١٦٧	الحكم لإحدى	
١٦٧	ب. يلا مظل ولودت الصلة	٤
١٦٧	ثالثاً. التبول والتعق في الظل	٥
١٦٨	ثالثاً. استغلال المحرم	٦
١٦٨	رابعاً. لجوس بين الصبح والص	٧
١٦٩ - ١٧٧	ظلم	١ - ١٧
١٦٩	التعريف	١
١٦٩	الألفاظ ذات الصلة	
١٦٩	أ. البعى	٢
١٦٩	ب. الإكراه	٣
١٧٠	الحكم التكليفي	٤
١٧١	أثر الظلم في ترك الجمعه ونجاء	٥
١٧١	أى. المال طيناس سراج	٦
١٧٣	الظلم في القسم بين الزوجات	٧
١٧٣	أحد الفقهاء اليهودية لهر	٨
١٧٣	اللامتنع عن دفع من حرصه ظلم	٩
١٧٤	غير احكام بسبب ظلمه	١٠
١٧٤	أثر القتل عليها في شهادة المقتول	١١



المقدمات	المقدمات	الصفحة
١٢	أثر القتل ظاهراً وإحداث الفصاحش	١٧٤
١٣	سنة العظم إلى الله سبحانه وأثرها في الردة	١٧٥
١٤	التوبة للشكوى من الظلم	١٧٥
١٥	المدعاء غير الظالم	١٧٦
١٦	ولاية المظالم	١٧٦
١٧	تكريم الظالم وإحسانه	١٧٧
١٩ - ١	غلن	١٧٨ - ١٨٩
١	التعريف	١٧٨
	الألفاظ ذات الصلة	١٧٨
٢	الشك	١٧٨
٣	الرجوع	١٧٩
٤	اليمين	١٧٩
٥	الحكم التكليفي	١٧٩
٦	الحكم مالمس	١٨١
٧	عدم عبور الفطن إذا ظهر خطؤه	١٨١
٨	أثر الفطن في التمازض والرجوع بين الأدلة	١٨٢
٩	استتمام أداء العتق بحاسته	١٨٢
١٠	الفطن في دخول وقت الصلاة	١٨٣
١١	الأخذ بالفطن في جهة القبلة	١٨٤
١٢	الاعتقاد بمن ظن أنه مسافر	١٨٦
١٣	ضئ الخوف للرجوع في صلاة الحروف	١٨٦
١٤	ضئ الصائم غروب الشمس أو طغيان العجز	١٨٧
١٥	الفطن في المبروق الذي يقطع به المداور	١٨٨

المصنف	الموضوع	الصفحة
١٨٨	على المكونة شروط المعاصر والقدرة	١٦
١٨٨	لا أثر للظن في الأمور التي ثبتت بيقين	١٧
١٨٩	أثر الظن في مصارف الزكاة	١٨
١٨٩	أثر الظن في الوضوء بمره	١٩
١٨٩ - ١٩٠	ظهار	٢٢٠
١٨٩	العريس	١
١٩٠	الامتناع من الفسقة	٢
١٩٠	المصالح	٣
١٩٠	ب - الإيلاء	٤
١٩٠	مطرونية أحكام الظهار	٥
١٩١	الحكم التكليفي	٦
١٩١	الثبوت والتأثير في الظهار	٧
١٩٢	أركان الظهار	٨
١٩٢	شروط الظهار	٩
١٩٢	الشرط الأول	١٠
١٩٣	الشرط الثاني	١١
١٩٤	الشرط الثالث	١٢
١٩٦	الشرط الرابع	١٣
١٩٨	الشرط الخامس	١٤
٢٠٠	الشرط السادس	١٥
٢٠٢	الشرط السابع التكليف	١٦
٢٠٤	أثر الظهار	١٧
٢٠٧	لأمر الأول - وجوب الكفارة	١٨

الصفحة	المصنف	الفصل
٢٠٧	الأمر الثاني	استقرار الكدرا في الخدمة
٢٠٨	الأمر الثالث	شروط كفاءة الظهار
٢٠٨	الأمر الرابع	خصائص كفاءة الظهار
	أ - الإعتاق	
	ب - الضمان	
	ج - الإطعام	
٢٠٩	بهاء المذهب	
٢٠٩	ب - انتهاء الظهار بالتكفير	
٢١٠	ب - انتهاء الظهار بالموت	
٢١٠	ج - مضي المدة	
٢١٠	ظهور	
	انظر تصاريح المحققين المرفوعة	
٢١٠	عائلة	
	انظر : أسره	
٢١٠	عائس	
	انظر عيس	
٢١١ - ٢١٥	عاج	
٢١١	التعريف	
٢١١	الاحتفاظ بعت الصلة	
٢١١	أ - القبل	
٢١١	ب - المك	

الصفحة	المستوان	الانقرات
٢١٧	لاحكمم المملقة بالماع	
٢١٧	أولا . حكمه من حيت النجاسة والطهارة :	٤
٢١٣	حكمه الانتماع ، مباح -	
٢١٣	١ - اتقذ الأجمة	٧
٢١٤	ب - حكم بيعه والتجارة فيه	٨
٢١٨ - ٢١٥	عساة	٧ - ٩
٢١٥	التعريف	٩
٢١٥	الانتماء ذات الصلة	
٢١٥	- المعروف	٢
٢١٦	الأحكام المتعلقة بالعانة	٣
٢١٩	دليل اعتبار العادة في الأحكام	٤
٢١٧	الحمام العادة	٥
٢١٨	ما تستمر به العادة	٧
٢١٨	مفروض	
	انظر : أعلية	
٢١٨	عذرية	
	انظر : إعرارا	
٢١٨	عاشور	
	انظر : عشر	
٢١٩ - ٢٢١	عاشوراء	٥ - ٩
	التعريف	٩
٢١٩	الانتماء ذات الصلة	

الصفحة	العنوان	القرائن
٢١٩	تسوية	٢
٢١٩	الحكم الإجمالي	٢
٢٢٠	التسوية في علوواء	١
٢٢١	عاصب	
	انظر عصب	
٢٢١	عاصر	
	انظر عقم	
٢٢١ - ٢٢٦	عائنة	٧ - ١
٢٢١	تعريف	١
٢٢١	حكم تحسن العاقلة لديه	٢
٢٢٢	عاقلة الإنسان	٣
٢٢٣	مقدار العبرة التي تتحملها العاقلة في دور النفس	٤
٢٢٤	التفكير الذي تتحمل العاقلة دونه	٥
٢٢٥	مقدار ما يؤخذ من كل واحد من المعاملة	٦
٢٢٥	عاقلة النفيط والدمى لدى مسلم	٧
٢٢٦	عاص	
	انظر ع	
٢٢٦ - ٢٣٣	عاص	١١ - ١
٢٢٦	التعريف	١
٢٢٧	العقوبات الصفة	
٢٢٧	العاصر	٢

صفحة	الموضوع	المقررات
٢٢٧	الحكم التكليفي	٣
٢٢٧	من يشمله لفظ تعامل	٤
٢٢٨	مؤنه جمع الزكاة	٥
٢٢٨	شره التعامل	٦
٢٢٩	ما يأخذ التعامل	٧
٢٣٠	نصف مال الزكاة في هذا التعامل	٩
٢٣١	جمع التعامل مال الزكاة	١٠
٢٣١	ما يستحب في جمع الزكاة وتوزيعها	١١
٢٣٢	علم	
	اعتر عموم	
٢٣٢	ماتس	
	اعتر عموم	
٢٣٢ - ٢٣٩	عائنة	٩ - ١
٢٣٣	الانصراف	١
٢٣٣	الأحكام المتعلقة بالعائنة	
٢٣٤	حلول لعائنة	٢
٢٣٤	الفاصل بين حلول لعائنة وغيره من طرق الإزالة	٣
٢٣٤	توقيف حقيق المعان	٤
٢٣٤	من شعر المعان	٥
٢٣٥	حمد عائنة لئيب	٦
٢٣٥	النظر إلى المعان لمصروقة	٧
٢٣٦	دلالة مظهر شعر العائنة على البدوع	٨
٢٣٦	خباية على المعان	٩

الصفحة	المسألة	الفقرات
٢٢٧ - ٢٥٦	عامة	١٠٠١
٢٢٧	التعريف	١
٢٢٧	الأصناف ذات الصلة	
٢٢٧	أ - مرض	٢
٢٢٧	ب - القوي	٣
٢٢٧	ج - الجائحة	٤
٢٣٨	الأحكام المتعلقة بالمعاملة	
٢٣٨	العامة وأثرها في أحكام الطهارة	
٢٣٨	ولا يستعان من به عامة من يصيب عليه كالأقطع والاشتب	
٢٣٩	ثاني - فصل مكان القطع من الأقطع	٧
٢٤٠	ثالث - الأعضاء الزائدة	٩
٢٤١	خاتمة التي كسخت	١٠
٢٤١	رابعاً - الأصابع الملتفة ومحوها	١١
٢٤١	خامساً - طمس البول ومحوه	١٢
٢٤٢	سادساً - الخارج من فتحة ففتى مقام السيل	١٣
٢٤٢	سابعاً - البول قالها من به عامة	١٤
٢٤٣	ثامناً - من به عامة تمنع من استعمال الماء	١٥
٢٤٣	العامة وأثرها في أحكام الصلاة	
٢٤٣	أولاً - أحوال الأعسر	١٦
٢٤٤	ثانياً - استقبال الأعسر للمنية	١٧
٢٤٥	ثالثاً - من به عامة تمنع من الإنسان ترك من أركان الصلاة	١٩
٢٤٦	المسألة الأولى في العاجز عن السجود	٢٠
٢٤٦	المسألة الثانية كيفية صعود من عجز عن القيام	٢١

المصحة	المسوا	الصفحات
٢٤٧	المسألة الثالثة حكم من عجز عن الصلوة	٢٩
٢٤٨	المسألة الرابعة من كان عاجزاً بعد	
٢٤٨	أن كان قادراً فعجز عن أثناء الصلوة	٣٣
٢٤٨	المسألة الخامسة من عجز عن إتياء برأيه	٢٤
٢٤٩	رابع إتياءه من به علة تجمع من ركن من الصلوة	٢٥
٢٤٩	خامس من به علة على صورة غلط من صلاته	٢٦
٢٥١	سادس أثر الدعاء في إسقاط فرض الجمعة	٢٨
٢٥١	أثر الدعاء في الركاه	
٢٥١	سبعا من حيث لم يترك	٢٩
٢٥١	ثامنا أثر الدعاء في الإجزاء في الركاه	٣
٢٥٢	ثالث أثر علة امرئ في الركاه	٣١
٢٥٤	رابع أثر الدعاء في الطمع	
٢٥٤	خامس من به علة تجمع من الطمع	٣٢
٢٥٤	أثر الدعاء في التتميات	٣٤
٢٥٤	سبعا - أربع آله - من نحو صلاحي أو بعده نصيبه العتق	٣٥
٢٥٤	ثامنا - أثر الدعاء في إسقاط صوم عليه	
٢٥٦	من أخرجه في المساء	٣٦
٢٥٥	أثر الدعاء في نصيبه - مسلم فيه	٣٧
٢٥٥	رابع أثر الدعاء في المسكاح	٣٨
٢٥٥	خامسا أثر الدعاء في أحكام جهاد	٣٩
٢٥٦	أخر من نقل عدالة	٤٠
٢٥٦ - ٢٦١	عبارة	٩٠ - ٩١
٢٥٦	التعريف	٩



الصفحة	الموضوع	العدد
٢٥٧	الأحكام ذات الصلة	
٢٥٧	أ - الصيغة	٢
	ب - المطابقة	٣
٢٥٧	الأحكام المتعلقة بالصلة	
٢٥٧	المادة لا تنص إلا على وحى	٥
٢٥٨	اشتراط التيقن في العتبات	٦
٢٥٨	نسبة في العتبات	٧
٢٥٩	وصف الميلاد بالآباء أو الأجداد، لم الإجراء	٨
٢٥٩	جعل ثلث ما معه من العتبات لتغييره	٩
٢٦١	عن يكون الكمال مهيأ بإتمام العتبات ٢	١٠
٢٦١ - ٢٦٣	عبارة	١٠ - ١
٢٦١	التعريف	١
٢٦١	أحكام ذات الصلة	
٢٦١	أ - المصطلح	٢
٢٦٢	ب - المصطلح	٣
٢٦٢	المصطلح الإجمالي	
٢٦٢	أولا : عند الإحصاء	٤
٢٦٣	ثانياً : عند التقييم	٥
٢٦٣	معد	
	انظر رقم	
٢٦٤	عقبي	
	مصر عشق	

الصفحة	المسود	المقررات
٢٦٤	عناقة	
٢٦٤ - ٢٧٤	لغز عتي	١ ٢٤
٢٦٤	علي	١
٢٦٤	التعريف	
٢٦٤	الكاهن داب الله	
٢٦٤	الكنانة	٢
٢٦٥	الندير	٣
٢٦٥	ج لاملاد	٤
٢٦٥	مشروعي العتي	٥
٢٦٥	حكمه، شروعي العتي	٦
٢٦٦	الحكم الكافي	٧
٢٦٦	تجارت العتي وشروطه	٨
٢٦٦	الأول العتي	٩
٢٦٦	الثاني العتي	١٠
٢٦٧	الثالث العتي	١١
٢٦٧	لبيت العتي	
٢٦٧	أولاً العتي المتكرب إلى الله من غير إيجاب	١٢
٢٦٧	ثانياً العتي المتكرب إلى الله من غير إيجاب	١٣
٢٦٨	ثالثاً العتي المتكرب إلى الله من غير إيجاب	١٤
٢٦٩	رابعاً العتي المتكرب إلى الله من غير إيجاب	١٥
٢٦٩	خامساً العتي المتكرب إلى الله من غير إيجاب	١٦
٢٧٠	سادساً العتي المتكرب إلى الله من غير إيجاب	١٧
٢٧٠	سابعاً العتي المتكرب إلى الله من غير إيجاب	١٨

المقدمات	المصنف	الصفحة
	الأثر الملقى عن المتن	٢٧١
١٩	أولاً : إيضاح المتن من عتيق	٢٧١
٢٠	موتيه لعممة السيرة يوم الورد	٢٧٢
٢١	ثانياً : مقتل العتيق	٢٧٣
٢٢	عتيق للكاتب	٢٧٣
٢٣	عتيق للمدير	٢٧٤
٢٤	عتيق للمسؤول	٢٧٤
١ - ٥	خاتمة	٢٧٥ - ٢٧٦
١	التعريف	٢٧٥
	الأنشطة ذات الصلة	٢٧٥
٢	أ - الحبس	٢٧٥
٣	ب - الحبس	٢٧٥
٤	ج - الإغفاء	٢٧٥
٥	الحكم الإجمالي	٢٧٦
١ - ٥	خاتمة	٢٧٧ - ٢٧٩
١	التعريف	٢٧٧
	الأنشطة ذات الصلة	٢٧٧
٢	أ - التمرج	٢٧٧
٣	ب - الإخصب	٢٧٨
٤	ج - التفتيش	٢٧٨
٥	الحكم الإجمالي	٢٧٨

الصفحة	المصنوع	العدد
٢٨٠ - ٢٨٣	حُجُوب	١ - ٦
٢٨١	التعريف	١
٢٨١	الفاظ ذات الصلة	
٢٨٠	ب - تكبير	٢
٢٨٠	ب - الإزالة	٣
٢٨١	حكم التكبير	٤
٢٨١	نوع المحجب	٥
٢٨٣	أسباب المحجب	٦
٢٨١ - ٢٩٢	عُجْر	١ - ١٣
٢٨٤	التعريف	١
٢٨٤	الفاظ ذات الصلة	
٢٨٤	أ - الرجعة	٢
٢٨٤	ب - التبرع	٣
٢٨٥	ج - القسوة	٤
٢٨٥	أسباب العجز	٥
٢٨٦	أنواع العجز	٦
٢٨٧	أثر العجز	٧
٢٨٧	مشقة تحجب التبرع	٨
٢٨٩	أقسام التحصيف التي ترقب على العجز	
٢٨٩	أولاً - منقوط، المطلوب إن لم يمكنه يد	٩
٢٨٩	ثانياً - الانتفاء إلى يد الموقوف	١٠
٢٩٠	وحد لأصل منه الشروع في قسمة	١١
٢٩٠	العجز عن بعض موقوفه	١٣

	٢٩٢	نظر . آله	عجبر
	٢٩٢	نظر . أصحبه	عجباء
	٢٩٢	نظر : بئر	عجل
	٢٩٢	نظر أعجمي	عجم
٧-١	٢٩٢ ، ٢٩٤	عجباء	
١	٢٩٢	الغريف	
	٢٩٢	اللفظ ذات المعنى .	
٢	٢٩٢	أ - الخيول	
٣	٢٩٣	ب - الدابة	
	٢٩٣	الحكم الإجمالي .	
٤	٢٩٢	أ - جبانة المعجزة	
٥	٢٩٣	ب - أكل المعجزة	
٦	٢٩٣	ج - زكاة المعجزة	
٧	٢٩٣	د - الزنن بالمعجزة	
	٢٩٤	نظر . أعجمي . ولغة	عجمة



الصفحة	الموضوع	الفرق
٢٩٩	١ - الحدائق الشاه	٥
٣٠٠	ب - الحدائق في الفقه	٦
٣٠١	ج - الحدائق في السكاح	٧
٣٠١ - ٣٠٢	حدائق	٣ - ١
٣٠١	تعريف	١
٣٠١	٢ - حكم الحدائق بالعمد	٢
٣٠٢	٣ - تكون الحدائق	٣
٣٠٤ - ٣٠٥	حدائق	٦٨ - ١
٣٠٤	الحدائق	١
٣٠٤	الحدائق ذات النصب	
٣٠٤	١ - الامتياز	٢
٣٠٥	ب - الإحداد	٣
٣٠٥	ج - الترخيص	٤
٣٠٥	حكم الحدائق	
٣٠٥	مشروعية النصب والحدائق	٥
٣٠٦	سبب وجوب النصب	٦
٣٠٦	انتهاء الترخيص مدة النصب	٧
٣٠٧	حكمه بتخريب النصب	٨
٣٠٧	أنواع النصب	٩
٣٠٧	أولا - النصب بالحدائق	١٠
٣١٠	ثانيا - النصب ذات النصب، من التخلل أو المخرج	١٢
٣١٠	١ - النصب على الموقوف أو الموقوف هو الموقوف	١٣
٣١١	ب - النصب على موقوف، موقوف، موقوف هو الموقوف	١٤

١٦	عدة الأنة	٣١٣
١٧	ثانياً : العدة بالأشهر	٣١٣
١٨	كيفية حساب أشهر العدة	٣١٤
١٩	بدء حساب أشهر العدة	٣١٦
٢٠	المشقة المعتدة في عدة الوفاة بالأشهر	٣١٦
٢١	ثالثاً : العدة بوضع الحمل	٣١٧
٢٢	الحمل الذي تنقضي العدة بوضعه	٣١٨
٢٦	منى يجوز للمعدة بوضع الحمل الزواج بالوضع أم بالطهر؟	٣٢١
٢٧	أرياب المعتدة في وجود حمل	٣٢١
٢٨	تحول العدة أو انتقالها	٣٢٢
٣٢	ابتداء العدة وانقضائها	٣٢٢
٣٤	عدة المستحاضة	٣٢٨
٣٧	عدة المرتبة أو ممتدة الطهر	٣٢٩
٣٨	عدة زوجة الصغير أو من في حكمه	٣٣٠
٣٩	عدة زوجة المحبوب والقصى والممسوح	٣٣٢
٤٠	عدة زوجة لقطود ومن في حكمه	٣٣٣
٤١	عدة زوجة الأمير	٣٣٥
٤٢	عدة زوجة المرتد	٣٣٥
٤٣	عدة الكتبية أو الذمية	٣٣٦
٤٤	عدة المختلفة	٣٣٧
٤٥	عدة الملاحنة	٣٣٧
٤٦	عدة الزانية	٣٣٧
٤٧	عدة المتكوجة بكاحا فاسدا	٣٣٩



٤٨	عدة الموطومة بشبهة	٣٤٠
٤٩	عدة الزوجة مطلقاً دون تعريض أو بيان	٣٤٠
٥٠	لداخل المصداق	٣٤٢
٥١	الحلاق في العدة	٣٤٤
٥٢	حصة المعتدة	٣٤٥
٥٣	عدة الأجنبية حل المعتدة	٣٤٦
٥٤	مكان العدة	٣٤٧
٥٥	مخرج أو إخراج المعتدة من مكان العدة	٣٤٨
٥٦	مخرج المظنة أوجبة	٣٤٨
٥٧	مخرج المظنة الباتل	٣٤٩
٥٨	مخرج المعتدة المتوفى عنها زوجها	٣٥٠
٥٩	مخرج المعتدة من شبهة أو تخالف لاسد	٣٥١
٦٠	ما يقع للمعتدة المخرج والافتقار من مكان العدة	٣٥١
٦١	مخرج المعتدة من وفاة المصح أو للسفر أو الاعتكاف	٣٥٢
٦٢	إحدى المعتدة	٣٥٣
٦٣	ثلاثة المعتدة	٣٥٣
٦٤	الإرث في العدة	٣٥٤
٦٥	معاذرة المعتدة ومساكنها	٣٥٥
٦٦	الرجعة في العدة واندماؤها المتعلقة بها	٣٥٦
٦٧	ثبت السب في العدة	٣٥٧
٦٨	دفع الرقعة للمعتدة	٣٥٨

٦٨

عديبات

٣٥٨

انظر: مثيلات


تراجع: الفقهاء

٣٥٩

لهرس: تفصيلي

٣٧٧





تم بحمد الله الجزء التاسع والمثرون من الموسوعة الفقهية  
ويليه الجزء الثلاثون، وأوله مصطلح: عَدْلٌ

